جامعة الأزهر
مركز صالح عبد الله كامل
للاقتصاد الإسلامي

Al-AZHAR UNIVERSITY
S.A. KAMEL CENTER
FOR ISLAMIC ECONOMICS

ندوة

حول : ﴿ الزراعة ومستقبل الاقتصاد المصرى ﴾

القاهرة فى: ٢١ رجب ١٤٢٢هـ الموافق ٨ أكتوبر ٢٠٠١م

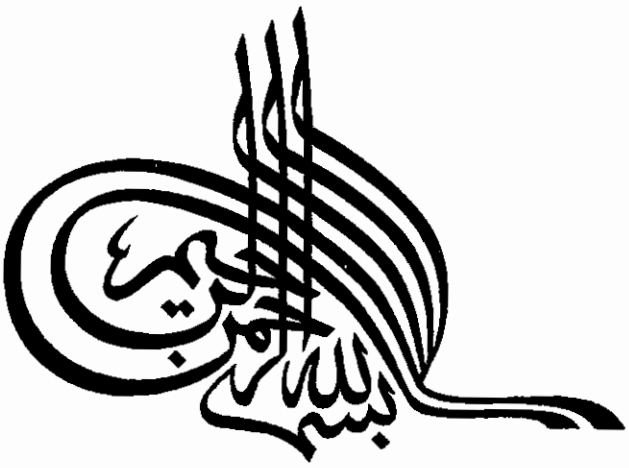
بسم الله الرحمن الرحيم

نـــــدوة

حول : « الزراعة ومستقبل الاقتصاد المصرى »

الاثنين : ٢١ رجب ١٤٢٢هـ - الموافـق ٨ أكتوبر ٢٠٠١م

برعاية

معالى الأستاذ الدكتور أحمد جويلى

أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية

رئيس الندوة

فضيلة الأستاذ الدكتور أحمد عمر هاشم

رئيس جامعة الأزهر ورئيس مجلس إدارة المركز

مقرر عام الندوة

الأستاذ الدكتور محمد عبد الحليم عمر

مدير المركز

مُقَدِّمَة

تعتبر الزراعة من أهم القطاعات الاقتصادية لأنها تتصل بتوفير الغذاء المتطلب الأساسى لحياة الناس كما أنه توجد علاقات تبادلية قوية بين الزراعة وقطاعات الاقتصاد الأخرى، فبالنسبة لقطاع الصناعة تعتبر المنتجات الزراعية من أهم مدخلات الكثير من الصناعات وفي المقابل تعتمد الزراعة على منتجات صناعات عديدة، وبالنسبة لقطاع التجارة تعمل الزراعة على تشغيل خدمات تجارية عديدة مثل النقل والتخزين والتعبئة والتغليف.

وتعتبر مصر من الدول الرائدة فى المجال الزراعى لما يتوفر لها من إمكانيات كبيرة وجيدة ممثلة فى الأراضى الزراعية أو القابلة للزراعة ووفرة المياه والمناخ المناسب فضلاً عن الخبرة المتراكمة للإنسان المصرى فى الزراعة على مر التاريخ والتى زادت فى العصر الحاضر بوجود عدد كبير من كليات الزراعة ومراكز البحوث الزراعية الأمر الذى جعل قطاع الزراعة يستوعب أكبر نسبة من العاملين، ولذا فإن الزراعة تحتل أهمية كبرى فى الاقتصاد المصرى إذ تساهم ضمن القطاعات السلعية فى الناتج المحلى الإجمالى بنسبة ٥٠٪ حسب أرقام ٩٩/٢٠٠٠ حيث يبلغ الناتج المحلى الإجمالى ٣١٨ مليار جنيه نصيب القطاعات السلعية منها ١٥٩ مليار جنيه تساهم الزراعة فيها بـ ٥٣ مليار جنيه تعادل نسبة ٣٣٪ من حجم الناتج السلعى، كما أن للزراعة أثراً كبيراً على ميزان المدفوعات حيث تمثل جانباً هاماً فى الميزان التجارى من الناحية التصديرية الأمر الذى يمكن معه القول إن الشكل العام للصادرات المصرية يتسم بغلبية السلع الزراعية إلى جانب زيادة الواردات من السلع الزراعية ومن أهمها القمح والذرة والعدس واللحوم والأسماك والألبان ومنتجاتها نتيجة لوجود فجوة غذائية بين الناتج المحلى وبين إجمالى الاحتياجات منها.

وفى ظل العولمة وما تحمله من وجود منافسة حادة وصراع غير متكافئ بين اقتصاديات الدول المتقدمة والدول النامية فإن كل دولة تبحث عن المجال الاقتصادى الذى يحقق لها ميزة نسبية بما يجعلها قادرة على مواجهة تحديات العولمة، والدول النامية بشكل عام ومنها مصر لا يمكنها كسب هذا التحدى فى

المجال الصناعى فى مواجهة الدول المتقدمة لأن الصناعة تحتاج إلى استثمارات ضخمة لا تكفيها المدخرات الحالية فضلاً على احتياجها لتكنولوجيا عالية ومتقدمة ومتطورة باستمرار وهى ما لا تسمح ظروف الدول النامية بمجاراة الدول المتقدمة فى هذا المجال لوجود فجوة تكنولوجية كبيرة بينهما تتسع وتتزايد باستمرار، وهذا لا يعنى إهمال الصناعة ولكن يجب الاهتمام بها مع عدم إهمال قطاع الزراعة الذى يمكن أن تحقق مصر فيه تميزاً يساند الاقتصاد المصرى فى صراع العولمة.

ومن أجل ذلك كان التفكير فى عقد هذه الندوة التى تتناول موضوع «الزراعة ومستقبل الاقتصاد المصرى».

الهدف من الندوة:

تهدف الندوة إجمالاً إلى بيان مدى أهمية الزراعة لواقع ومستقبل الاقتصاد المصرى لتوجيه الاهتمام إليها وعدم نسيانها فى غمار التوجه نحو تحديث مصر.

أما الأهداف التفصيلية فيمكن تحديدها فيما يلى:

أ) بيان واقع الزراعة فى مصر والإمكانيات المتاحة لها وكيفية الاستفادة منها.

ب) بيان ما يمكن أن تؤدية الزراعة للاقتصاد المصرى لمواجهة التحديات المعاصرة محلياً وعالمياً.

جامعة الأزهر
مركز صالح عبد الله كامل
للاقتصاد الإسلامي

Al-AZHAR UNIVERSITY
S.A. KAMEL CENTER
FOR ISLAMIC ECONOMICS

ندوة

الزراعة ومستقبل الاقتصاد المصرى

الاثنين: ٢١ رجب ١٤٢٢هـ الموافق ٨ أكتوبر ٢٠٠١م

قراءات جديدة فى التشريعات الإسلامية عن أهمية الزراعة

د. رفعت السيد العوضى
أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد
كلية التجارة – جامعة الأزهر

قراءات جديدة فى التشريعات الإسلامية عن أهمية الزراعة

د. رفعت السيد العوضى(*)

تمهيد:

هذه الورقة عن أهمية الزراعة، وحديث عن أهمية الزراعة غالبا ما يصنف على أنه فكرة تقليدية عملت عليها الكثير من البحوث وألفت جمهرة المشتركين فى المؤتمرات سماعها بحيث يمكن عدم الوقوف عندها، أو على الأقل يكون الوقت المخصص للحديث عنها فترة راحة من عناء متابعة عميقة، وقد يوظف هذا الوقت لزيادة التعارف بين المستمعين بإجراء حوارات بينية ذات طبيعة اجتماعية طلبا للراحة من عناء الانشغال بالأفكار العلمية.

كاتب هذه السطور يرى أن موضوع أهمية الزراعة فى الإسلام قابل لأن تكون فيه أفكار علمية عميقة، أى محمل بأفكار علمية عميقة، وهو بهذا الفهم أو هذا التكييف قد يكون موضوعا جديرا بالاهتمام والاستماع إليه.

علماؤنا الأجلاء قديما وحديثا لهم قراءاتهم لسبر غور تشريعات الإسلام لاكتشاف عللها وحكمها ونقتدى بهؤلاء الأعلام حتى وإن اتهمنا بالسلفية التى طورت إلى الأصولية ثم تحورت إلى الماضوية وأخيراً استنسخوها إرهاباً. نقتدى بهؤلاء الأعلام لتقديم جديد عن أهمية الزراعة فى

(*) أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد – كلية التجارة – جامعة الأزهر

الإســـلام يضاف إلى ما قدموه فنبنى ناطحات سحاب لفكر عملاق قادر على مقاومة إرهاب العولمة.

فى هذه الورقة ذات الصفحات القليلة جداً نقدم قراءة لبعض تشريعات الإســـلام بحيـــث توظـــف هذه القراءة -وفقط- لاكتشاف عناصر جديدة فى موضوع أهمية الزراعة فى الإسلام.

والأهمـــيات الـــتى سنقولها -إن قبلت- يمكن أن تضاف إلى التراكم المعرفى لأمتنا الإسلامية.

تشريعات الإسلام التى نرشحها لإعادة القراءة هى التشريعات التالية:

١- إحياء الأرض الموات

٢- الحمى

٣- عقود المعاملات للقطاع الزراعى

٤- الإقطاع

٥- زكاة الزروع والثمار

فـــى كـــل تشـــريع من هذه التشريعات نعمل أن نكتشف عنصرا فى موضوع أهمية الزراعة فى الإسلام بحيث تكون المساهمة التى تعطيها ورقتنا عن أهمية الزراعة فى الإسلام هى مجموع عناصر الأهمية التى اكتشفناها.

أولا: عنصر فى أهمية الزراعة من قراءة جديدة لفقه إحياء الأرض الموات:

إحـــياء الأرض الموات تشريع إسلامى عمر أرض أمتنا عندما طبق فى الماضى، ومعقود له اللواء لتعمير زرعنا فى وقتنا الحالى (هذا أمر يجب) القـــراءة الجديـــدة لفقـــه هذا التشريع تكشف عن أن اهتمام الإسلام بالقطاع

الـزراعى يحمله أنه جعل مكافأة من يحيى الأرض الموات ويجعلها صالحة للإنـتاج فإن له أن يمتلك هذه الأرض ملكية صحيحة كاملة. هذه أكبر مكافأة بـل هـذا أكـبر حافز لإحياء أرضنا وتعمير زرعنا. تشريع إحياء الأرض المـوات فـى فقهه ما يضيف جديدا إلى أهمية الزراعة فى الإسلام، تناقش فقهاؤنا الأجلاء حول ما إذا كان إحياء الأرض الموات يلزم له إذن ولى الأمر أم لا. عـند الحديـث عـن هذا الموضوع فإنه تلزم الإشارة وجوبًا إلى أن الإسـلام يضبط علاقة الأفراد مع السلطة ضبطا راقيا يحقق الفعالية الكاملة للمجتمع، وحوارات فقهاؤنا عن إذن ولى الأمر لإحياء الأرض أو عدم إذنه لا تقـترب مـن قريـب أو بعيد بموضوع ضبط العلاقة بين الفرد والسلطة فى المجتمع ولكننا ذكرنا هذا الموضوع لأن قراءتنا له جعلتنا نراه يحمل عنصرًا فـى موضوع أهمية الزراعة فى الإسلام. أهمية الزراعة فى الإسلام جعلت بعـض فقهاؤنـا يرى أن إحياء الأرض الموات وهو السبيل لإعمار الزراعة تبلغ درجة أهميته وضرورته أنه لا يحتاج إلى إذا ولى الأمر.

ثانيا: عنصر فى أهمية الزراعة من قراءة جديدة لفقه الحمى

الحمـى مـن تشريعات الإسلام العاملة على الأرض وعلى مصادر الـثروة الطبيعـية وبالتالى فهو تشريع زراعى إذا جاز استخدام هذا التعبير. لأجـل أن نقـرب معـنى الحمى يمكن القول عنه إنه قطاع عام فى المجال الـزراعى، وندعو اللّه سبحانه ألا يكون هذا التعبير يحمل إخلالاً بالحمى كما يكيفه الفقه.

قراءتـنا الجديدة لتشريع الحمى جعلتنا نراه يحمل عنصرا يعمل على أهمـية الزراعة فى الإسلام، تشريع الإسلام لقطاع عام فى المجال الزراعى

بمعـــناه الواسع هو تعبير عن أهمية الزراعة، لقد رأى الإسلام أن أهمية هذا القطـــاع تصل فى درجتها إلى حد ألا يترك للقطاع الخاص وحده يعمل عليه بحافـــزه الفردى وإنما شرع أن يشارك معه القطاع العام يرشده ويضبطه مع إيقاع المصلحة العامة للمجتمع تقدما واستقرارا وتوازنا.

ثالـــثا: عنصـــر فـــى أهمية الزراعة من قراءة جديدة لفقه عقود المعاملات للقطاع الزراعى

للقطـــاع الـــزراعى عقـــوده الفقهـــية التى منها الإجارة والمزارعة والمســـاقاة، وهـــى عقـــود لها تميزها الفقهى كمجموعة ولها تميزها الفقهى كفـــرادى. وقراءتنا الجديدة لهذه العقود أهدت إلى عنصر وقد تكون عناصر عـــن أهمية الزراعة فى الإسلام، مجئ التشريع بمجموعة من العقود العاملة علـــى القطاع الزراعى يحمل رسالة عن أهمية هذا القطاع، وهى رسالة قوية فـــى وضـــوحها ودلالـــتها. مجئ التشريع بمجموعة من العقود العاملة على القطـــاع الـــزراعى جعـــل الفقـــه الاقتصادى يقدم حلا متلائما مع التغيرات المرتـــبطة بالـــزمان وبالمكان وبطبيعة الاقتصاد، وهذا تعبير عن الأهمية أو تقديم حل للأهمية أو توجيه للأهمية.

المشـــتغلون بالفقه يعرفون بوجود حوارات حول جواز المزارعة أو جـــواز الإجارة. هذا الحوار الفقهى حمل آراء تعبر عن درجة أهمية القطاع الـــزراعى، الذيـــن أجازوا حملت آراؤهم أهمية اقتصادية لهذا القطاع والذين منعوا حملت أيضا آراؤهم أهمية اقتصادية له.

رابعا: عنصر فى أهمية الزراعة من قراءة جديدة لفقه الإقطاع

الحديث عن الإقطاع ملغوم بحساسية فكرية، ونشهد بأن هذه الحساسية الانفجارية هى نبت للإقطاع الظلامى (نسبة إلى عصور الظلام التى عرفتها أوروبا مع الإقطاع). الإقطاع الذى شرعه الإسلام يمثل منارة تتقشع بها ومنها ظلمات يمكن أن تجثم على القطاع الزراعى، ومع انقشاع الظلام ينقشع معه الظلم.

فقه الإقطاع يؤسس لسياسة زراعية تصلح الأرض وتصلح التقدم الاقتصادى وتصلح الوئام الاجتماعى. فقه الإقطاع يجعله بريئا ومبرءا من ظلمات وظلامات تطبيقات خاطئة وقعت فى فترات تخلف ولاة الأمر المسلمين لانحرافهم عن الإسلام.

فقه الإقطاع يشع عناصر عن أهمية الأرض والزراعة. بالإقطاع يستكمل الإسلام فقهه الواسع على القطاع الزراعى الذى يعمل فيه إحياء الأرض الموات بدور الحافز الخاص فيه، ويعمل فيه الحمى بدور الدولة فيه، ويعمل فيه الإقطاع بازدواجية متناغمة متناسقة بين الدولة والفرد.

خامسا: عنصر فى أهمية الزراعة من قراءة جديدة لفقه زكاة الزروع والثمار

الزكاة ركن الإسلام الركين الذى يرتكن عليه البناء التكافلى للمجتمع المسلم. فى الواحات الكثيرة الوافرة الظلال فى فقه الزكاة نجد واحة زكاة الزروع والثمار. قراءتنا الجديدة لفقه هذه الواحة يكشف عن عنصر فى أهمية الزراعة وهى أهمية جديدة تكمل وتتكامل مع الأهميات التى يوليها الإسلام للزراعة. فقه الزكاة ينتصر للرأى القائل: فى كل ما أخرجت الأرض زكاة.

هــذا الانتصار يشع أهمية تكافلية على المجتمع المسلم وهذا نوع من الأهمية سبق به الإسلام ويشهد التاريخ أنه لم يلحق.

هــذه قراءات جديدة لتشريعات إسلامية وظفناها فى اكتشاف عناصر عــن أهمية الزراعة فى الإسلام، وندعو اللّه سبحانه وتعالى أن تكون جديدة كما زعمنا وأن نكون قد وفقنا.

واللّه من وراء القصد

وهو الهادى إلى سواء السبيل

جامعة الأزهر
مركز صالح عبد الله كامل
للاقتصاد الإسلامي

AL-AZHAR UNIVERSITY
S.A. KAMEL CENTER
FOR ISLAMIC ECONOMICS

ندوة

الزراعة ومستقبل الاقتصاد المصرى

الاثنين : ٢١ رجب ١٤٢٢هـ الموافق ٨ أكتوبر ٢٠٠١م

الزراعة فى نظر الإسلام

أ.د. محمد عبد الحليم عمر

مدير مركز صالح كامل

للاقتصاد الإسلامي – جامعة الأزهر

الزراعة فى نظر الإسلام

ورقة عمل

أ.د. محمد عبد الحليم عمر(*)

تقديـــــم:

الأرض أم الإنسان من طينها خلق وعليها يعيش ومن خيراتها يحيا وفى باطـــنها تنتهى حياته، ولأن الإسلام دين كامل شامل شرع للبشر لهدايتهم دنيا وأخرى، لذا كان اهتمامه فى كل ما يتصل بالإنسان اهتماما كبيرا، والزراعة باعتـــبارها من الأرض ومصدر قوت الإنسان وقوام حياته كانت محل اهتمام كبـــير مـــن الإسلام، مما يدل فى نفس الوقت على أن الإسلام رسالة الله لكل البشر وليس لقوم خاصة، فبرغم أن الإسلام نشأ بالجزيرة العربية التى كانت ومازالـــت مجـــتمعا غير زراعى فإن اهتمام الإسلام بالزراعة يدل على أن نطاقـــه الجغرافى لا يقتصر على هذه الجزيرة وإنما هو دين لكل الدنيا وكل البشـــر ... ونـــدوة اليوم التى تعقد فى رحاب جامعة الأزهر تتناول الزراعة ومســـتقبل الاقتصـــاد المصـــرى لبيان أهمية الزراعة لهذا الاقتصاد وتوجيه العـــناية بهـــا، ولذا كان من المناسب أن تفتتح الندوة ببيان موقف الإسلام من الـــزراعة بشكل عام استجابة لدور الأزهر فى التأصيل الإسلامى للعلوم من ناحـــية، ولكـــى يتضح أن واجب الاهتمام بالزراعة ليس واجبا اقتصاديا فقط

(*) أســـتاذ المحاسبة بكلية التجارة، ومدير مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر

وإنمـــا هو واجب دينى نظراً لأن دين الإسلام يهتم بالزراعة وهذا ما سنشير إليه فى هذه الورقة التى تنتظم المعلومات فيها على الوجه التالى:

أولا: القرآن الكريم والزراعة

ثانيا: السنة النبوية الشريفة والزراعة

ثالثا: الفقه الإسلامى والزراعة

رابعا: النظم الإسلامية والزراعة

أولا: القرآن الكريم والزراعة

القـرآن الكريم هو المصدر الرئيسى للشريعة الإسلامية، والبيان الإلهى للبشـر، والنور الذى يضئ لهم الطريق، ومن بين ما تضمنه القرآن الأحكام السـديدة والتوجيهات الرشيدة التى تنظم أمور الحياة وتوجيه السلوك الإنسانى إلـى الطـريق المسـتقيم ... والـزراعة أحد أهم الأنشطة الاقتصادية التى بواسـطتها يحصـل الإنسان على مقومات حياته من القوت ومصدر السكن والملـبس، ولـذا نالت من القرآن الكريم عناية واهتماما كبيرا نشير إليه فى الآتى:

أ- لقد ذكرت الزراعة وما يتصل بها فى القرآن الكريم حوالى ٢١٩ مرة مائتين وتسعة عشر، مرة وهذا يدل بداية على مدى اهتمام القرآن الكريم بالـزراعة، خاصـة إذا علمنا أن هذا الورود للزراعة جاء فى معرض ذكر نعمة الله عز وجل على عباده وامتنانه سبحانه عليهم بتيسير الزراعة وتوفير مواردهـا الأساسـية فهو سبحانه الذى مهد الأرض وأحياها وجعلها صالحة للـزراعة وأنزل الماء من السماء لرى الأراضى بل إنه سبحانه وتعالى نسب

الزراعة لنفسه فقال عز من قائل: ﴿أفرأيتم ما تحرثون أأنتم تزرعونه أم نحن الزارعون﴾ والله تعالى لا يمتن إلا بخير ولا ينسب إليه إلا الخير فدل ذلك على أن الزراعة خير فى نظر الإسلام.

ب- ذكرت الأراضى الزراعية وليس مطلق لفظ الأرض، والموارد المائية الأروائية الزراعية والأنهار التى تجرى فيها المياه حوالى ٧٢ مرة اثنتان وسبعون مرة، وفى كل منها يخبر سبحانه أنه هو الذى أحيا الأرض بالزراعة وأنزل الماء للإنبات رحمة منه لعباده مثل قوله عز وجل ﴿وآية لهم الأرض الميتة أحييناها وأخرجنا منها حبا﴾ وقوله سبحانه وتعالى ﴿فانظر إلى آثار رحمة ربك كيف يحيى الأرض بعد موتها﴾ وقوله الكريم ﴿وهو الذى أنزل من السماء ماء فأخرجنا به نبات كل شئ﴾.

جـ- جاءت الإشارات إلى المحاصيل الزراعية من حب وثمار والشجر الذى يحملها والحدائق والمزارع التى تضمها ثم فى ذكر تفصيلى لبعض أنواع المحاصيل وذلك حوالى ٧٠ مرة فى القرآن الكريم، فذكرت من أصناف الفواكه العنب والتين والرمان والرطب، ثم النخل والشجر عامة، ومن المحاصيل الأخرى النبات بشكل عام والزرع والحب والعدس والبصل والقثاء والزيتون، وذكرت كلها فى معرض الامتنان من الله على عباده وأنه سبحانه الذى يخرجها لهم.

د- تمت الإشارة إلى بعض الأنشطة الزراعية مثل الحرث والصيد والزراعة والحصاد حوالى ١٥ خمس عشرة مرة ناسباً ذلك إلى نفسه سبحانه فى قوله ﴿ أفرأيتم ما تحرثون أأنتم أم نحن الزارعون ﴾ وآمرا سبحانه بالوفاء فى الحق فى الزرع عند الحصاد ﴿ وآتوا حقه يوم حصاده ﴾ .

هـ- أما الثروة الحيوانية من أنعام وأسماك وطيور والنحل وما يستفيد منها الإنسان من اللحم والركوب واللبن والانتفاع بالشعر والجلد والوبر والعسل فجاءت الإشارة إليها حوالى ٥٠ مرة خمسين مرة، كما جاء فى قوله تعالى ﴿ والأنعام خلقها لكم فيها دفء ومنافع ومنها تأكلون ولكم فيها جمال حين تريحون وحين تسرحون وتحمل أثقالكم لم تكونوا بالغيه إلا بشق الأنفس إن ربكم لرؤوف رحيم والخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة ويخلق ما لا تعلمون ﴾ وقوله أيضا عز وجل ﴿ وإن لكم فى الأنعام لعبرة نسقيكم مما فى بطونها من بين فرث ودم لبنا خالصا سائغا للشاربين ﴾ وقوله سبحانه ﴿ وجعل لكم من جلود الأنعام بيوتا تستخفونها يوم ظعنكم ويوم إقامتكم ومن أصوافها وأوبارها وأشعارها أثاثا ومتاعا إلى حين ﴾ .

وهكـذا فـإن كثرة عدد الآيات التى تناولت الزراعة في القران الكريم والمعـانى التى اشتمل عليها هذا التناول تدل على أن الزراعة هامة فى نظر الإسلام.

ثانيا: السنة النبوية الشريفة والزراعة

السنة تمثل المصدر الثانى الرئيسى للشريعة وجوانب الاهتمام بالزراعة فـيها عديـدة ما بين السنة العملية حيث ازرع رسول الله ﷺ بالجرف، وقد كانـت له فـدك وسـهم بخيبر(١)، وبين السنة التقريرية حيث كان للصحابة الأفاضـل أراضـى للـزراعة مثل عمر بن الخطاب ﷺ الذى كان له أرض بخيـبر، وكـان لابـن عباس وابن مسعود والحسن بن على وأبى هريرة ﷺ مزارع بالسواد يزرعونها(2).

أما السنة القولية فإن ما ورد فيها عن الزراعة أكثر من أن يحصى فى هذا المقام ونكتفى هنا ببعضها:

– فى بيان فضل الزراعة تأتى عدة أحاديث منها قوله صلى اللّه عليه وسـلم "التمسوا الرزق فى خبايا الأرض" وقوله صلى اللّه عليه وسلم "ما من مسـلم يغـرس غرسا أو يزرع زرعاً فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة، إلا كـان له صدقة" وأخبر الصادق الأمين صلى اللّه عليه وسلم أن من الأعمال الـتى يسـتمر ثوابها للعبد بعد موته سبعة أعمال منها ثلاثة تتصل بالزراعة وذلـك فـى قوله "سبعة يجرى العبد أجرهن من بعد موته وهو فى قبره، من

(١) المبسوط للسرخسى –دار المعرفة بيروت– ٢٥٩/٣٠ .

(٢) المرجع السابق.

علم علما، أو أجرى نهرا، أو حفر بئرا، أو غرس غرسا، أو بنى مسجدا، أو ورث مصحفا، أو ترك ولدا يستغفر له".

ويكفى فى بيان فضل الزراعة والحث عليها تحت كل الظروف قول الرسول ﷺ "إذا قامت الساعة وفى يد أحدكم فسيلة فإن استطاع أن لا يقوم حتى يغرسها فليفعل".

وإلى جانب ذلك وردت أحاديث عديدة توضح الأحكام العملية الخاصة بتنظيم النشاط الزراعى مثل العلاقات التعاقدية بين مالك الأراض وزارعها سواء فى حالة المزارعة أو الكراء أو المساقاة، واستصلاح الأراضى فيما يعرف فقهيا بإحياء الموات فى قوله صلى اللّه عليه وسلم "من أحيا أرضا ميتة فهى له".

ثالثا: الفقه الإسلامى والزراعة

إن الفقه الإسلامى يمثل القانون الذى ينظم العلاقات بين الناس اعتمادا على ما جاء فى القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، لقد كانت الزراعة أحد أهم الأنشطة التى وجدت فى الفقه الإسلامى متسعا وفى جميع الأبواب طبقا للإرشادات التالية:

أ- ففى كتاب الطهارة تمت الإشارة إلى أنواع المياة ومنها ماء البحر وماء النهر وماء البئر وجاءت الإشارات بعدم الإسراف فيها.

ب- فى كتاب الصلاة وجدت «صلاة الاستسقاء» التى يؤديها المسلمون حال نقص المياة بالتوجه إلى اللّه سبحانه وتعالى بالدعاء لإنزال المياة.

جـ- فى كتاب الزكاة توجد أحكام زكاة الزروع وزكاة الثروة الحيوانية التى تحمل فى مضمونها حثا على مباشرة الزراعة وتربية الحيوانات كما أنها

تشـتمل علـى معلومـات هامة وخصوصا المقاييس الزراعية وكيفية تقدير الـزروع والـثمار وأنـواع الحيوانات المزكاة، وكلها تتصل بأمور فنية فى الزراعة.

د- وفي كتاب الحج تأتى المحافظة على الثروة الحيوانية والنباتية بتحريم الصيد وقطع النبات على الحجاج والمعتمرين مما يدخل فى باب حماية البيئة ووضع أول إطار لنظام المحميات الطبيعية.

هـ- فى كتاب البيوع بأنواعها تأتى أحكام تتصل بالزراعة منها عدم بيع الثمر قبل بدء صلاحه والمستور فى الأرض.

و- فى كتاب الزراعة والمساقاة تأتى أحكام تنظيم العلاقات التعاقدية بين ملاك الأراضى والمزارعين.

ز- كما يخصص الفقهاء باباً للمياه الأروائية لتنظيم كيفية استقساء الناس منها وحقوقهم فيها.

ح- ويوجد كتاب الصيد ليوضح الأحكام الخاصة بأنواع الحيوانات التى تصاد وأدوات الصيد.

ط- وأخيرا يأتى كتاب إحياء الموات والذى يمثل أول تشريع لاستصلاح الأراضى فى العالم.

رابعا: النظم الإسلامية والزراعة

لـم يكـتف علماء المسلمين بما ورد فى كتب الفقه عن الزراعة وإنما تـناولوها فـى كتـب النظم الإسلامية بدءا من المقارنة بين أفضلية الأنشطة الاقتصـادية مـن زراعة وتجارة وخدمات وصناعة حيث وردت مناظرات طـريفة حـول أفضلية أى من هذه الأنشطة وكان للقائلين بأفضلية الزراعة

قصب السبق حيث دللوا على أن الزراعة أطيب لأنها أقرب إلى التوكل واللّه تعـالى يحـب المتوكلين، وبينوا أن من أفضلية الزراعة أن نفعها يتعدى إلى غير الزراع من الطيور والبهائم وكثير من الحيوانات، ومن فضائل الزراعة أن الله سـبحانه وتعـالى عدّ الزراعة من ضمن النعم التى أنعم الله بها على عباده ووصف نفسه بأنه يزرع وينزل الماء ويخرج الزرع ويحيى الأرض.

ولـيس هـذا من علماء الإسلام تقليلاً لأهمية باقى الأنشطة ولكن لأن الـزراعة مصدر قوت الإنسان وحاجاته الضرورية فى الحياة فإن لها التقدم والسبق حتى تتم الكفاية منها مع عدم إهمال الأنشطة الأخرى، بل إن بعضهم فـى الاختيار بين الأنشطة يربط بينها وبين شدة الاحتياج إليها فيقول إذا كان بالـناس حاجة أشد إلى القوت فتكون الزراعة أفضل، وإذا كانت الحاجة إلى الصـناعة تكون الصناعة أفضل، وإذا كانت الحاجة إلى التجارة تكون أولى، وهـذا ما يخرّج به بعض العلماء الأحاديث التى يفهم منها ذم الزراعة مثلما روى "أن النبى ﷺ رأى شيئا من آلات الحراثة فى دار قوم فقال ما دخل هذا بيت قوم إلا ذلوا" فتأولوا هذا الحديث وغيره بقوله "فإنه إذا اشتغل الناس كلهم بالـزراعة وأعرضـوا عن الأنشطة الأخرى وخاصة الجهاد وأعرضوا عنه حتى يطمع فيهم عدوهم".

وهكـذا يتضح لنا أن الزراعة فى نظر الإسلام هامة وهو ما يجب على المسلمين اليوم الاهتمام بالزراعة خاصة بعد ما قل اهتمامهم بها حتى صاروا يستوردون من الأغذية الكثير وأصبح تدبير قوتهم فى يد أعدائهم وهو أمر لا يقـبله الإسـلام للمسلمين خاصة فى ظل الهجمة الشرسة التى يوجهها أعداء الإسـلام للمسلمين اليوم، فعليهم أن يكتفوا بزراعاتهم لتحصيل أقواتهم لتكون

لهم القوة والمنعة والكلمة العليا التى أمرنا الله بها فى قوله عزل وجل ﴿ولا تهنوا ولا تحزنوا وأنتم الأعلون إن كنتم مؤمنين﴾.

والله ولى التوفيق

جامعة الأزهر
مركز صالح عبد الله كامل
للاقتصاد الإسلامي

AL-AZHAR UNIVERSITY
S.A. KAMEL CENTER
FOR ISLAMIC ECONOMICS

ندوة

الزراعة ومستقبل الاقتصاد المصرى

الاثنين : ٢١ رجب ١٤٢٢هـ الموافق ٨ أكتوبر ٢٠٠١م

الزراعة المصرية والعولمة

د. زكى محمود حسين
باحث بمعهد بحوث الاقتصاد الزراعى
مركز البحوث الزراعية

الزراعة المصرية والعولمة

د. زكى محمود حسين[1]

مقدمة:

يعتبر القطاع الزراعى من أهم قطاعات التنمية الاقتصادية فى مصر ، حيث يمثل الناتج الزراعى حوالى ١٩ % من اجمالى الناتج القومى فى عام ١٩٩٨ ، ويستوعب هذا القطاع نحو ٣٣ % من جملة القوى العاملة ، ويقوم هذا القطاع بتوفير الغذاء والكساء للسكان ، بالاضافة الى المواد الخام اللازمة للكثير من الصناعات وبصفة خاصة الصناعات الغذائية والمنسوجات، وكذلك الدور الذى يلعبه فى تجارة مصر الخارجية .

ومن المتوقع ان يزداد اهمية القطاع الزراعى فى السنوات القادمة ، نظرا لما يحدث على الساحة الدولية ،والذى اصبح العالم الان منظومة متشابكة من العلاقات الاقتصادية تزداد اتساعا طبقا للنظام الاقتصادى الموحد الذى تعتمد فيه كل دول العالم بعضها على البعض الاخر سواء كان ذلك فى الخامات او السلع المصنعة او الاسواق او رؤوس الاموال او العمالة و الخبرة الفنية وهو ما يعرف بالعولمة Globalization والتى ظهرت بعد تفكك النظام الشيوعى وكتلته فى كل من الاتحاد السوفيتى واوروبا الشرقية من جهة وقيام منظمة التجارة العالمية وظهور التكتلات او الكيانات الاقتصادية الاقليمية الكبيرة من جهة اخرى ونظرا لان مصر ليست بمعزل عن الساحة الدولية فانها سوف تؤثر وتتاثر بالنظم العالمية الجديدة – الامر

---

(١) باحث بمعهد بحوث الاقتصاد الزراعى – مركز البحوث الزراعية

الذى يتطلب ان يتكيف الاقتصاد المصرى بصفة عامة وقطاع الزراعة بصفة خاصة مع هذا النظام العالمى الجديد.

مشكلة البحث:

اتجه العالم الآن الى التكتل والاندماج مع بعضه البعض وفقا لنظام محدد يحكم جميع الدول وهو ما يعرف بالعولمة، ومن هنا كان لابد للقطاع الزراعى المصرى أن يتكيف مع هذا النظام العالمى الجديد والاندماج فيه ، وهذا يتطلب تنمية هذا القطاع وزيادة قدرته الانتاجية والتنافسية.

الهدف من البحث:

يهدف هذا البحث الى القاء الضوء على الوضع الحالى للقطاع الزراعى المصرى ، وتحديد المقومات المطلوبة لكى يستطيع هذا القطاع مواجهة التحديات العالمية والدخول فى البيئة الاقتصادية الدولية الجديدة " العولمة ".

الطريقة البحثية ومصادر البيانات:

اعتمد هذا البحث على اسلوب التحليل الاقتصادى الوصفى للمتغيرات الاقتصادية، وتم الحصول على البيانات من قطاع الشؤن الاقتصادية بوزارة الزراعة ، والجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، ونقطة التجارة الدولية بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، والتقارير السنوية للبنك الدولى ، بالاضافة الى بعض الدراسات والابحاث المعنية بهذا الموضوع.

الأهداف الاقتصادية للعولمة:

تعنى العولمة أن ترتبط جميع دول العالم ببعضها من خلال نظام عام تخضع له كافة هذه الدول ، والعولمة كعملية مادية هى أن تصبح لجميع السلع الاقتصادية والموارد حرية الانتقال والتبادل عبر الحدود دون قيود أو معوقات وفقا لقواعد عامة منظمة لها ، وينطبق هذا المبدأ على معظم الخدمات مثل التمويل ورأس المال بما فى ذلك انتقال التكنولوجيا والاختراعات والمعلومات.

ومنذ بداية الثمانينات بدأت الدول المتقدمة الاعداد للتكيف مع التغيرات والمعطيات الجديدة المتوقعة على صعيد العلاقات الدولية وظهر مصطلح التكيف الهيكلى Structural Adjustment ليأخذ مكانه فى المناقشات السياسية والاقتصادية وهو ما يعنى كيفية اعداد الهياكل والمؤسسات القومية وتعديلها بما فيها القواعد المنظمة لعملها كى يسهل اندماجها فى النظام الاقتصادى العالمى الجديد .

ونظرا لما تحمله العولمة من مناخ جديد تظهر فيه بوضوح حدة المنافسة العالمية نتيجة لإزالة الحواجز والمعوقات التى تعوق تبادل السلع والخدمات فان الشغل الشاغل للجميع هو التواجد على الساحة العالمية .

وهناك أهداف اقتصادية للعولمة يمكن ايجازها فيما يلى:

١. نظرا لأن التجارة الحرة التى تسود فيها شروط المنافسة التامة وتتلاشى فيها جميع الحواجز والمعوقات تؤدى الى امكانية تحقيق التخصص وتقسيم العمل عالميا على أساس الميزة النسبية لتكاليف الانتاج – فان ذلك من شأنه تعظيم حجم التجارة العالمية وتحقيق الأرباح لجميع

المتعاملين فى التبادل التجارى الدولى ، وينطبق هذا أيضا على الخدمات أى قطاعات التمويل والتأمين والنقود والتكنولوجيا والاتصالات ونظم المعلومات – أى أن تحرير هذه القطاعات يؤدى الى تعظيم العائد منها عالميا وتحقيق أقص استفادة.

٢. تحقيق التوظف الامثل للموارد عالميا من خلال المنافسة العالمية وذلك نتيجة ازالة القيود والمعوقات على النشاط الاقتصادى العالمى وحرية انتقال السلع والموارد.

٣. خلق قواعد أفضل للتعامل الدولى، بالإضافة إلى التنبؤ بالظروف الاقتصادية.

الآثار الاقتصادية للعولمة على الدول النامية:

تشير معظم الدراسات التى أجريت فى الفترة الأخيرة أن هذه الآثار سوف تختلف من منطقة واخرى ، وقد أوضحت سكرتارية الجات أنه وحتى عام ٢٠٠٥ (ميعاد اتمام جولة أورجواى) ستزداد الأرباح العالمية من التجارة بمقدار ٥١٠ مليار دولار، وأن المستفيد الرئيسى من تحرير التجارة والخدمات فى المقام الأول دول المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، ثم دول جنوب شرق آسيا والصين، ثم أمريكا اللاتينية.

أما الدول النامية فسوف يكون تأثير العولمة عليها مختلفا من منطقة لأخرى ومن دولة لأخرى وفقا لمدى قدرتها على الاندماج فى السوق العالمى فمثلا سوف تحقق بعض الدول مكاسب كبيرة مثل مناطق جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، وسوف تحقق مناطق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منافع

متوسطه نسبيه ، بينما من المتوقع أن تحقق معظم دول أفريقيا و دول الباسفيك خسائر كبيره من جراء العولمه .

كما تشير تقارير البنك الدولى أن هناك ١٥ دوله فقط من عدد الدول الناميه والبالغه فى التقارير٩٣ دوله اندمجت بدرجه كبيره فى الاقتصاد العالمى وهى دول ذات دخل مرتفع ، بينما هناك ٤٤ دوله ناميه تشكل حوالى ٢٥% من تعداد السكان فى الدول الناميه لم تحقق اندماجا ملموسا فى السوق العالمى وهى دول أفريقيا وجنوب أسيا، و هناك فئه أخرى عددها ٣٤ دوله ناميه تحقق درجه متوسطه من الأندماج و هى دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا و شرق أسيا و الباسيفيك .

وهناك آثار غير مباشرة للعولمة على الدول النامية من حيث نوعية العلاقات، حيث أن الاتجاه الآن هو ربط المساعدات التى تعطيها الدول المانحة بما يحقق لها منافع مثل تقليل تلوث البيئة عالميا، وتقييد حرية الدول النامية فى توجيه المساعدات بما يخدم أهدافها التنموية.

الموقف الحالى للقطاع الزراعى المصرى:

يمثل القطاع الزراعى فى مصر أحد الدعامات الهامة فى الاقتصاد المصرى، ولهذا فان الدولة توليه كل الاهتمام والرعاية، ويتجلى ذلك بوضوح فى زيادة الأراضى الزراعية وارتفاع انتاجية المحاصيل الزراعية بصورة ملحوظة فى السنوات الأخيرة، بالاضافة الى المشروعات العملاقة التى تنفذها الدولة حاليا مثل مشروع توشكى وشرق العوينات ودرب الأربعين، والمشروع القومى لتنمية شمال سيناء، ولهذا فلابد من السير فى

هـذا الـنهج حـتى يمكـن مواجهة المتغيرات العالمية الحالية والاندماج فى الأسواق العالمية.

وفـيما يلى سوف يستعرض البحث بعض المؤشرات فى القطاع الزراعى المصرى للوقوف على الوضع الراهن للزراعة المصرية:

تطور المساحة الزراعية والمحصولية فى مصر:

يشير الجدول رقم (١) الى زيادة المساحة الزراعية فى مصر من نحو ٥,٥ مليون فدان عام ١٩٧٧/٧٦ الى ٧,٨٥ مليون فـدان فى عام ٩٩/ ٢٠٠٠ ، أى بنسبة زيادة قدرها ٤٢,٧٣% وزادت المساحة المحصولية من نحو ١١,١ مليون فدان فى عام ١٩٧٧/٧٦ الى ١٣,٩٤ مليون فدان فى عام ٢٠٠٠/٩٩ ، أى بزيادة قدرها ٢٥,٥٩% ، وعلى الرغم من هذه الزيادة فى كل من المساحة الزراعية والمحصولية، الا أن معدل الزيادة السكانية كان أكبر من معدل الزيادة فى هذه المساحات ، حيث تشير بيانات الجدول رقـم (١) أن عدد السكان زاد من نحو ٣٨,٨ مليون نسمة فى عام ١٩٧٧/٧٩ الى نحو ٦٣ مليون نسمة فى عام ٢٠٠٠/٩٩ بنسبة زيادة قدرها ٦٢,٣٧% ، وعلى ذلك انخفض متوسط نصيب الفرد من الرقعة الزراعية من نحو ٠,١٤ فدان فى عام ١٩٧٧/٧٦ الى ٠,١٢ فدان فى عام ٢٠٠٠/٩٩ ، كما انخفض متوسط نصيب الفرد من الرقعة المحصولية من نحو ٠,٢٩ فدان فى عام ٧٦ /١٩٧٧ الى نحو ٠,٢٢ فدان فى عام ٢٠٠٠/٩٩ ، هذا ويشير الجدول رقـم (٢) الى الرقعة المحصولية فى مصر مقسمة على العروات المختلفة خلال الفترة ١٩٩٦/٩٥- ٢٠٠٠/٩٩ ، ويلاحظ من هذا الجدول أن المتوسط السنوى للمساحة الشتوية بلغ نحو ٦,٢٤٧ مليون فدان يمثل ٤٥,١٧% من

جملة المساحة المحصولية ، وبلغ المتوسط السنوى للمساحة الصيفية نحو ٥,٨٧ مليون فدان يمثل ٤٢,٤٤% من جملة المساحة المحصولية ، بينما قدر المتوسط السنوى للمساحة النيلية بنحو ٦٥٧ ألف فدان ،أى بنسبة ٤,٧٥% ، كما قدر المتوسط السنوى لمساحة الجناين والنخيل نحو ١,٠٥٦ مليون فدان، أى بنسبة ٧,٦٤% من جملة المساحة المحصولية فى متوسط الفترة المشار إليها – وعلى ذلك يمكن القول أن معظم المساحات المحصولية فى مصر تزرع فى كل من العروة الشتوية والعروة الصيفية ، حيث يمثلان معا نحو ٨٧,٦١% من جملة المساحة المحصولية فى مصر.

جدول رقم (١) تطور كل من المساحة الزراعية والمحصولية
ومتوسط نصيب الفرد منهما فى مصر خلال الفترة ١٩٧٧/٧٦-٢٠٠٠/٩٩

البيان / السنوات	عددالسكان(١) بالمليون نسمه	المساحة بالمليون فدان(٢)		متوسط نصيب الفرد من المساحة بالفدان	
		الزراعية	المحصولية	الزراعية	المحصولية
١٩٩٧/٧٦	٣٨,٨٠٠	٥,٥	١١,١	٠,١٤	٠,٢٩
١٩٨١/٨٠	٤٢,١٢٣	٥,٧٤٥	١١,١٣١	٠,١٤	٠,٢٦
١٩٨٧/٨٦	٤٩,٨٩٧	٥,٨٢٧	١١,١٣٧	٠,١٢	٠,٢٣
١٩٩١/٩٠	٥٥,٥٧١	٧,٦٢٨	١٢,٣٠٥	٠,١٣	٠,٢٢
١٩٩٦/٩٥	٦٠,٦٠٣	٧,٧٠٠	١٣,٨١٣	٠,١٣	٠,٢٣
١٩٩٩/٩٨	٦١,٧٦٢	٧,٧٦١	١٣,٨٥٩	٠,١٢٦	٠,٢٢٤
٢٠٠٠/٩٩	٦٢,٩٩٧	٧,٨٤٨	١٣,٩٣٩	٠,١٢٥	٠,٢٢١

المصدر :

جمعت وحسبت من بيانات :

(١) الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء ، الكتاب الاحصائى السنوى ، اعداد مختلفة

(٢) وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى ، قطاع الشئون الاقتصادية ،الادارة المركزية للاقتصاد الزراعى ، نشرة الاقتصاد الزراعى ، اعداد مختلفة .

جدول رقم (٢) تطور الرقعة المحصولية فى مصر مقسمة على العروات المختلفة خلال الفترة ١٩٩٦/٩٥ – ٢٠٠٠/٩٩

بالألف فدان

العروات السنوات	العروة الشتوية	العروة الصيفية	العروة النيلية	الجنابن / النخيل	جملة المساحة المحصولية
١٩٩٦/٩٥	٦٣٧٩	٥٧٢٢	٦٩٨	١٠١٤	١٣٨١٤
١٩٩٧/٩٦	٥٩٦٠	٦٠٠٩	٦٩٣	١٠٤٨	١٣٧١٠
١٩٩٨/٩٧	٦٢٠٦	٥٩٥٢	٦١٩	١٠٥٣	١٣٨٢٩
١٩٩٩/٩٨	٦٣٢٤	٥٧٩٩	٦٥٧	١٠٦١	١٣٨٥٩
٢٠٠٠/٩٩	٦٣٦٦	٥٨٦٨	٥٩٨	١١٠٦	١٣٩٣٩
الجملة	٣١٢٣٥	٢٩٣٥٠	٣٢٦٥	٥٢٨٢	٦٩١٥١
المتوسط	٦٢٤٧	٥٨٧٠	٦٥٧	١٠٥٦	١٣٨٣٠

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات:

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ، قطاع الشؤن الاقتصادية، الادارة المركزية للاقتصاد الزراعى، نشرة الاقتصاد الزراعى، أعداد مختلفة.

تطور الانتاجية المحصولية لأهم المحاصيل الزراعية فى مصر:

تـــبذل الدولة ممثلة فى وزارة الزراعة الجهود المتواصلة من أجل زيادة الانتاجـــية الفدانـــية وذلـــك عـــن طريق استنباط الأصناف الجديدة واجراء المعـــاملات الزراعـــية الملائمـــة كمقاومـــة الآفات ومعدلات التسميد المثلى وغـــيرها، وقـــد أدى ذلـــك أن تصدرت مصر المراكز الأولى بين العالم فى متوسط الانتاجية الفدانية لبعض المحاصيل الزراعية .

ويشـــير الجـــدول رقم (٤) أن مصر أحتلت المرتبة الأولى فى الانتاجية الفدانـــية لمحاصـــيل العـــدس ، الأرز الصيفى، الذرة الرفيعة، قصب السكر، السمســـم، بـــنحو ٤,٥٤ أردب ، ٣,٤٢ طـــن، ١٥,٢ أردب ، ٤٧,١٥ طن، ٤,١٦ طن على الترتيب فى متوسط الفترة ٩٦-١٩٩٩ وبزيادة قدرها ٣,٨٩ %، ٥,٢١%، ٠,٩٣%، ٥,٦٢%، ٠,٩٧% عن الانتاجية الفدانية للمحاصيل المشار اليها فى متوسط الفترة ٩٢-١٩٩٥.

أمـــا باقى المحاصيل وبصفة خاصة القمح والذرة الشامية والشعير وهم مـــن محاصـــيل الحـــبوب الرئيسية فى مصر والبصل والبطاطس وهما من محاصـــيل الخضـــر الهامة فما زال هناك تباينا واضحا بين متوسط الانتاجية الفدانـــية فـــى مصر والمتوسط العالمى – ومن ذلك نستنتج أنه لابد من بذل المزيد من الجهد من خلال برامج التوسع الرأسى فى القطاع الزراعى لتوفير الاحتـــياجات الغذائـــية خاصـــة فـــى ظل الزيادة السكانية المضطردة ، هذا بالاضـــافة الى محاولة المحافظة على الأسواق التصديرية المصرية ومحاولة فتح أسواق جديدة.

جدول رقم (٤) تطور الانتاجية المحصولية لأهم الحاصلات الزراعية فى مصر خلال الفترة ١٩٩٥/٩٢ – ١٩٩٩/٩٦

البيان المحاصيل	الوحدة	٩٢-١٩٩٥	٩٦-١٩٩٩	معدل الزيادة %	ترتيب مصر
قمح	أردب	14.52	16.08	10.74	5
شعير	أردب	7.67	7.79	1.56	28
فول بلدى	أردب	6.4	6.9	7.81	3
عدس	أردب	4.37	4.54	3.89	1
بصل شتوى	طن	9.52	9.86	3.57	6
قطن	قنطار	6.07	6.12	0.82	9
أرز صيفى	طن	3.26	3.42	5.21	1
ذرة شامية	أردب	18.6	19.2	3.22	6
ذرة رفيعة	أردب	15.06	15.2	0.93	1
قصب سكر	طن	44.64	47.15	5.62	1
بطاطس	طن	8.36	8.85	5.86	17
سمسم	طن	4.12	4.16	0.97	1
فول صويا	طن	1.12	1.18	5.36	-

المصدر:جمعت وحسبت من بيانات:

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، قطاع الشؤن الاقتصادية، الادارة المركزية للاقتصاد الزراعى، نشرة الاقتصاد الزراعى، أعداد مختلفة.

تطور الاكتفاء الذاتى من أهم المنتجات الزراعية:

كان الانتاج الزراعى المصرى حتى مطلع القرن العشرين يفى باحتياجات السكان ويفيض ، ثم استمر يفى بهذه الاحتياجات ولكن بدون فائض حتى منتصف القرن العشرين ، ومنذ السبعينات ونتيجة للزيادة المضطردة فى السكان بنسبة أعلى من الزيادة فى الانتاج الزراعى ، عجز هذا الانتاج عن مواجهة الطلب المتزايد- مما أدى الى حدوث عجز فى الكثير من السلع الزراعية وانخفضت نسبة الاكتفاء الذاتى - الأمر الذى جعل مصر منذ أوائل الثمانينات وحتى الأن دولة مستوردة للعديد من السلع الزراعية وأهمها القمح ودقيقه، السكر، الحيوانات الحية، الألبان ومنتجاتها ، الزيوت النباتية ، الشاى، البن ، وتمثل قيمة هذه الواردات حوالى ٣٣% من اجمالى قيمة الواردات القومية ، بينما تمثل قيمة الواردت من القمح والسكر والزيوت النباتية واللحوم الحمراء والبيضاء حوالى ٨٠% من قيمة الواردات الزراعية، وفى نفس الوقت انخفضت الصادرات من بعض السلع الزراعية، ويشير الجدول رقم (٥) أنه أصبح هناك اكتفاء ذاتى فى كل من الذرة الشامية والأرز والدواجن وذلك بنحو ١٠٢,٢% ، ١٠٧,١%، ١٠٠%

على الترتيب، ويكاد أن يصل محصول الفول البلدى الى الاكتفاء الذاتى حيث بلغت نسبته نحو ٩٢% بينما وصلت نسبة الاكتفاء الذاتى فىكل من اللحوم الحمراء والأسماك نحو ٨٠%، ٧٥% على الترتيب فى عام ١٩٩٨/٩٧.

جدول رقم (٥) تطور الاكتفاء الذاتى من أهم المنتجات الزراعية فى مصر خلال الفترة ١٩٩١/٩٠ - ١٩٩٩/٩٨

(%)

السنوات / المنتجات الزراعية	٩٤/ ١٩٩٥	٩٥/ ١٩٩٦	٩٦/ ١٩٩٧	٩٧/ ١٩٩٨	متوسط الفترة
القمح ودقيقه	51.4	41	41	44.5	44.47
الذرة الشامية	72.1	103.3	101.6	102.2	94.8
الأرز الأبيض	107	110.4	106.8	107.1	107.8
الفول البلدى	69.7	80.5	91.7	92	83.5
العدس	9.4	11	7.3	9.6	9.33
الزيوت النباتية والمسلى الصناعى	61.1	72.7	35.5	40	57.95
السكر	83.6	72	50.9	53	64.88
اللحوم الحمراء	85.7	79.4	79.2	80	81.08
الدواجن	99.5	100	100	100	100
الأسماك	73.2	71.3	74.2	75	73.42

المصدر:جمعت وحسبت من بيانات:

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب الاحصائى السنوى، أعداد مختلفة.

تطور الصادرات الكلية والصادرات الزراعية المصرية:

تتطلب زيادة الصادرات المصرية بصفة عامة، والصادرات الزراعية بصفة خاصة، واستثمارات جديدة، وقد تم الاعتماد فى السنوات الأخيرة على استثمارات القطاع الخاص فى الزراعة وذلك لزيادة القدرة التصديرية فى مجال الزراعة، ويشير الجدول رقم (٦) أن قيمة الصادرات الزراعية فى بداية الثمانينات كانت تمثل نحو ٢٢,٢% من قيمة الصادرات الكلية، وفى عام ١٩٨٨/٨٧ بلغت قيمة الصادرات الزراعية نحو ٢٥,٥% من قيمة الصادرات الكلية، ثم أخذت نسبة الصادرات الزراعية الى اجمالى الصادرات الكلية تنخفض بعد ذلك تدريجيا حتى بلغت نحو ٨,٥% فى عام ١٩٩٩/٩٨ – وهذا يدل على انخفاض القدرة التصديرية للصادرات الزراعية ولذلك فلابد من التركيز على السلع الزراعية التصديرية مثل الخضر والفاكهة والنباتات الطبية والعطرية.

دور الزراعة فى مواجهة العولمة:

نظرا لأهمية قطاع الزراعة فى مواجهة المتغيرات الدولية، فان الأمر يتطلب ضرورة احداث تغيرات فى الجوانب المتعلقة بالزراعة المصرية وتحديثها وزيادة قدرتها الانتاجية والتنافسية وهذا يتطلب الاسراع بمعدلات النمو فى القطاع الزراعى بما يتلائم مع الزيادة السكانية الكبيرة من ناحية والمتغيرات الدولية من ناحية أخرى.

جدول رقم (٦) تطور الصادرات الكلية والصادرات الزراعية المصرية خلال الفترة ١٩٨١/٨٠ – ١٩٩٩/٩٨ بالأسعار الحقيقية

١٠٠ = ١٩٨٨/٨٧

السنوات	الصادرات الكلية بالمليون جنيه	الصادرات الزراعية بالمليون جنيه	% الصادرات الزراعية الى الصادرات الكلية
١٩٨١/٨٠	٣٩٥٠	٨٧٨	٢٢,٢
١٩٨٢/٨١	٤١٩٠	٩٦١	٢٢,٩
١٩٨٣/٨٢	٣٧٠٣	٨٠٠	٢١,٦
١٩٨٤/٨٣	٣٥١٧	٧٩٤	٢٢,٥
١٩٨٥/٨٤	٣٠٩٧	٧٤٥	٢٤
١٩٨٦/٨٥	٣٣٧٦	٦٠١	١٧,٨
١٩٨٧/٨٦	٢٣٦١	٥٦٢	٢٣,٨
١٩٨٨/٨٧	٣٠٤٦	٧٧٦	٢٥,٥
١٩٨٩/٨٨	٣٤٤٣	٨٤٣	٢٤,٥
١٩٩٠/٨٩	٤٢٤٨	٨٥٤	٢٠,١
١٩٩١/٩٠	٤٣٧٣	٧٥٦	١٧,٣
١٩٩٢/٩١	٦٠٦٤	٦٧٩	١١,٢
١٩٩٣/٩٢	٤٣٨٤	٥٩٢	١٣,٥
١٩٩٤/٩٣	٢١٤٧	٥١٤	١٢,٤
١٩٩٥/٩٤	٤٣١٠	٦٩٨	١٠,٩
١٩٩٦/٩٥	٣٩٢٣	٣٤٩	٨,٩
١٩٩٧/٩٦	٣٧١١	٢٨٦	٧,٧
١٩٩٨/٩٧	٤٠٨٠	٣٤٧	٨,٥
١٩٩٩/٩٨	٤١٣٠	٣٥١	٨,٥

المصدر:

- وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، نقطة التجارة الدولية، بيانات غير منشورة.
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، نشرة الصادرات، أعداد مختلفة.
- البنك المركزى المصرى، النشرة السنوية، أعداد مختلفة.

ولتنمية القطاع الزراعى فى مصر ورفع معدلاته فهناك محورين أساسيين يمكن التحرك من خلالهما، الأول: السياسات الزراعية المحلية وما تمثله من زيادة وتحسين كفاءة استخدام الموارد الزراعية المتاحة بالمجتمع ، ويتمثل المحور الثانى: فى السياسات التجارية الخارجية متمثلة فى تحسين هيكل التجارة الخارجية للسلع والمنتجات الزراعية المصرية سواء الصادرات أو الواردات.

ولتحقيق هذا الهدف فلابد من اتباع الاجراءات التالية:

- ضرورة زيادة الانتاج الزراعى بمعدلات أكبر من المعدلات الحالية حتى يمكن تحقيق الاكتفاء الذاتى من السلع ذات العجز والمحافظة على السلع التصديرية فى نفس الوقت، وهذا يتطلب زيادة الانتاجية الفدانية للمحاصيل الزراعية بصفة عامة والغذائية بصفة خاصة.
- تقديم حوافز للمزارعين لتشجيعهم على زيادة المساحات المنزرعة من المحاصيل الاستراتيجية مثل القمح ، بنجر السكر ، النباتات الطبية والعطرية وذلك فى الأراضى الجديدة.
- زيادة فاعلية أجهزة الارشاد الزراعى على مستوى المحافظات مع الاهتمام بالتعاونيات الزراعية.

أما من ناحية السياسة التجارية الخارجية فلابد من تنمية وزيادة الصادرات المصرية بصفة عامة والصادرات الزراعية بصفة خاصة وهذا الأمر يستلزم عدة اجراءات لابد من اتباعها نوجزها فيما يلى:

- العمل على فتح أسواق جديدة أمام الصادرات الزراعية، وفى ضوء المتغيرات الدولية الحالية والعقبات التى تضعها الدول الأوروبية أمام

الصـــادرات الزراعية فهناك الأسواق العربية والآسيوية والأفريقية، بالاضافة الى أسواق أمريكا الجنوبية بشرط اجراء الدراسات اللازمة على هذه الأسواق لمعرفة أذواق ومتطلبات المستهلك هناك.

- الاهـــتمام بالمواصفات الفنية للسلع المصدرة والتى وضعتها التكتلات الاقتصـــادية للســـلع الـــتى يســـمح باستيرادها وبصفة خاصة السلع الزراعـــية، وهـــذا يســـتلزم تشـــجيع الزراعة العضوية الخالية من المبيدات والأسمدة الكيماوية.
- ضـــرورة الانـــتاج مـــن أجل التصدير وهذا يعنى أن يكون الهدف الرئيسى للانتاج القومى هو التصدير والعمل على تشجيع المستثمرين بالأراضى الجديدة على هذا الاتجاه.

مصادر البيانات:

١. الجهازالمركـزى للتعبـئة العامـة والاحصـاء، الكتاب الاحصائى السنوى، أعداد مختلفة.

٢- الجهازالمركـزى للتعبئة العامة والاحصاء، نشرة الصادرات، أعداد مختلفة.

٣- البنك المركزى المصرى، النشرة السنوية، أعداد مختلفة.

٤- جـلال المـلاح (دكـتور)، الآثار الاقتصادية للعولمة على الدول النامـية، المؤتمـر السـادس للاقتصـاديين الزراعييـن، الزراعة المصرية فى عالم متغير، ٢٩-٣٠ يوليو ١٩٩٨.

٥- صلاح على صالح فضل الله (دكتور) ، كفاءة أداء القطاع الزراعى المصـرى بيـن الحاضر والمستقبل، المؤتمر السادس للاقتصاديين الزراعييـن، الـزراعة المصـرية فى عالم متغير، ٢٩-٣٠ يوليو ١٩٩٨.

٦- وزارة الـزراعة واستصـلاح الأراضى، قطاع الشؤن الاقتصادية، الادارة المركـزية للاقتصـاد الزراعى، نشرة الاقتصاد الزراعى، أعداد مختلفة.

٧- وزارة الاقتصـاد والتجارة الخارجية، نقطة التجارة الدولية، بيانات غير منشورة.

جامعة الأزهر
مركز صالح عبد الله كامل
للاقتصاد الإسلامي

AL-AZHAR UNIVERSITY
S.A. KAMEL CENTER
FOR ISLAMIC ECONOMICS

ندوة

الزراعة ومستقبل الاقتصاد المصرى

الاثنين : ٢١ رجب ١٤٢٢هـ الموافق ٨ أكتوبر ٢٠٠١م

أهم التكتلات الاقتصادية ودور مصر فيها

د. مدحت أحمد على عنيبر ، د. زكى محمود حسين
معهد بحوث الاقتصاد الزراعي

أهم التكتلات الاقتصادية ودور مصر فيها

د. مدحت أحمد على عنبر[1] ، د. زكى محمود حسين[2]

المقدمة:

تعتبر كانت التنمية الاقتصادية هى الشغل الشاغل لغالبية دول العالم التى تسعى الى رفع معيشة الفرد وبالتالى المجتمع ككل اضافة الى احداث المزيد من التقدم فى شتى المجالات، وبالطبع فان مصر ليست بمعزل عن العالم بل انها تعد من اولى الدول التى تحاول بكل جهد أن تحقق المزيد من التنمية وترفع مستوى الفرد والمجتمع فى كل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ..... الخ، ولقد أمكن تحقيق خطوات كثيرة على هذا الطريق شهد بها العالم أجمع ولا زالت الجهود مستمرة لتحقيق المزيد والمزيد وحتى يمكن تحقيق هذه الأهداف المرجوه فانه لابد من احداث الاستقرار الاقتصادى للدولة وبالتالى استقرار سعر الصرف مما ينتج عنه عدم حدوث تضخم، اضافة للتشجيع على المزيد من النشاط الاقتصادى وعلى زيادة الاستثمار وبالتالى اتاحة فرص عمل جديدة ، وحتى يمكن تحقيق الاستقرار الاقتصادى فانه لابد من ايجاد توازن لميزان الدفوعات ، ولابد من تحقيق التوازن بين الصادرات والواردات، وتتضافر الجهود بصفه مستمرة للوصول الى هذه الأهداف المنشودة ، وليس بخاف أن انشاء المشاريع العملاقة فى الفترة الأخيرة مثل ترعة السلام فى سيناء وترعة الشيخ زايد فى جنوب مصر ، ومشروع شرق التفريعة ببورسعيد سوف تساعد على تحقيق

(١،٢) معهد بحوث الاقتصاد الزراعى.

تلـك الأهـداف المـرجوة، واضافة لذلك فانه من الضرورى زيادة الاهتمام بالأسـواق الخارجـية سواء القائمة أو فتح أسواق جديده يمكن أن تستوعب الصـادرات المصـريه المتنامـيه، ودول الكومنولـث المستقله عن الاتحاد السـوفيتى يمكـن أن تساهم فى تحقيق ذلك ، اضافة للمنظمات العالمية التى اشـتركت فـيها مصر وهى الكوميسا ومجموعة الثمانى ومجموعة الخمسة عشر.

مشكلة البحث:

يـتجه العالم فى الوقت الراهن الى الانخراط فى التكتلات الاقتصادية العملاقه لما لها من اثار ايجابية على اقتصاديات الدول المشاركة حيث تهدف الى النهوض باقتصادياتها واعطاء تسهيلات متبادله للتبادل التجارى ، وحتى يمكـن النهوض بالاقتصاد المصرى وفتح افاق جديدة أمامه فقد تم الانضمام الـى مـنظمة الكوميسا ومجموعة الثمانى ومجموعة الخمسة عشرة. ولكن هل لدينا المعلومات الكاملة عن كل مجموعة اقتصاديه وعن الدول المشاركة فيها وبالتالى تحقيق أكبر استفادة ممكنة.

هدف البحث:

لهذا البحث عدة أهداف يمكن أن نوجزها فيما يلى:

أولا: القاء الضوء على أهم التكتلات الاقتصادية العالمية.

ثانـيا: التركـيز على منظمة الكوميسا وعلى دول الكومنولث والقاء الضوء علـى الميزان التجارى واتجاهات التجارة الخارجية لكل دولة وعلى العلاقات التجارية مع مصر.

ثالثا: ابراز بعض المقترحات التى يمكن أن تؤدى الى تنمية الصادرات المصرية لهذه الأسواق لاسيما والتنافس العالمى رهيب بين كل الدول لزيادة صادراتها وفتح أسواق جديدة لها.

أسلوب البحث ومصادر البيانات:

اعتمدت هذه الدراسة فى اسلوبها البحثى على المنهجين الاستقرائى والاستنباطى مع استخدام العديد من الأدوات والطرق التحليلية الرياضية والاحصائية والقياسية التى يمكن أن تؤدى للوصول الى الأهداف المطلوبة.
وقد اعتمد البحث على العديد من مصادر البيانات ومنها شبكة الانترنت ، ومنظمة الأغذيه والزراعة (الفاو) ، وزارة التجارة والتموين ، وزارة الزراعة – ادارة الدراسات الدولية – العلاقات الزراعية الخارجية، وزارة الاعلام –الهيئة العامة للاستعلامات ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء.

أهم التكتلات الاقتصادية العالمية

تعنى التكتلات الاقتصادية التكامل الاقتصادى كما أوضح فاينر (Viner) عام ١٩٥٠ ، الذى أشارالى أن أى نوع من التكامل الاقتصادى ما هو الا خليط بين سياسة الحرية التجارية والحماية حيث يؤدى التكتل الاقتصادى الى الغاء الحواجز الجمركية بين أعضاء التكتل، أى حرية التجارة بينهم.
وفيما يلى نبذة عن أهم التكتلات الاقتصادية العالمية:

١. اتحاد البنيلوكس:

هو اتفاق جمركى نشأ بين بلجيكا ولوكسمبرج عام ١٩١٨ لصغر مساحة كليهما وضيق سوقيهما ، وتطور التعاون بين هاتين الدولتين فى عام ١٩٢٢ الى وحدة اقتصادية كاملة ، ثم انضمت هولندا الى ذلك الاتفاق فى عام ١٩٤٧ ، وبدأ تنفيذ هذا الاتفاق الجمركى الثلاثى (اتحاد جمركى) فى أول عام ١٩٤٨ حيث ألغيت بموجبه الضرائب الجمركية بين بلجيكا ولوكسمبرج من جهه وهولندا من جهة أخرى.

٢. المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادى:

فى ابريل عام ١٩٤٨ وقعت١٧ دولة أوروبية على اتفاقية المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادى وهى ألمانيا – فرنسا – ايطاليا – النمسا – بلجيكا – الدانمرك – لوكسمبرج – بريطانيا – أيسلندا – أيرلندا – النرويج – هولندا – البرتغال – السويد – سويسرا – تركيا – اليونان. وفى عام ١٩٥٠ انضمت الولايات المتحدة الأمريكية وكندا كعضوين منتسبين بتلك المنظمة الذى تغير اسمها عام ١٩٦١ الى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية. وتهدف هذه المنظمة الى تنسيق اقتصاديات الدول الأعضاء وتنمية تقدمها الاقتصادى ، وايجاد تنسيق للمساعدة الاقتصادية التى تمنح للدول النامية.

٣.السوق الأوروبية المشتركة:

فى مارس ١٩٥٧ فى روما وقعت المعاهدة التى أصبح بمقتضاها للسوق المشتركة كيانها القانونى وفاعليتها واشتملت المعاهدة على ٢٤٨ مادة و٤ ملاحق و٩ بروتوكولات واتفاقيات وقد نصت المادة

الثانـــية علـــى أن هدف هذه الجماعة هو تشجيع التقدم المطرد للاوجه المخـــتلفة للنشـــاط الاقتصادى فى كل جزء من أجزائها ، والعمل على تحقيق التوسع المستمر المتوازن والاستقرار المتزايد والارتفاع السريع فى مستوى المعيشة ، وتوثيق الصلات والروابط بين الدول الأعضاء.

هذا وأصبح الدول الأعضاء الان ١٥ دولة هم: ايطاليا – ألمانيا – فرنسا – بلجيكا – لوكسمبرج – هولندا – الدانمرك – بريطانيا – أيرلندا – اليونان – أسبانيا – البرتغال – النمسا – فنلندا – السويد.

٤.اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية:

وافـــق المجلـــس الاقتصادى على اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية فى يونـــيو ١٩٥٧ ودخلـــت حيز التنفيذ فى ابريل ١٩٦٤ وبلغ عدد الدول الـــتى صدقت على الاتفاقية خمس دول هى الكويت – مصر – الأردن – ســـوريا – العـــراق. وتهدف هذه الاتفاقية الى انشاء وحدة اقتصادية كاملة بحيث تحقق ما يلى :

- حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال.
- حرية انتقال السلع والمنتجات الوطنية والأجنبية.
- حـــرية الاقامـــة والعمـــل والاســـتخدام وممارسة النشاط الاقتصادى.
- حـــرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والموانى والمطارات المدنية.
- حقوق التملك والارث.

٥.السوق العربية المشتركة:

أنشـــئت هذه السوق بمقتضى قرار أصدره مجلس الوحدة الاقتصادية العربـــية فـــى دور انعقاده الثانى بالقاهرة فى أغسطس ١٩٦٤ وتهدف هـــذه السوق الى نفس أهداف اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية السابق ذكرها.

٦.مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

دأبـــت أقطـــار الخلـــيج العربية الست (الامارات – البحرين – الســـعودية – عمـــان – قطـــر – الكويـــت) على انتهاج سياسة للتعاون والتنســـيق فيما بينها منذ عام ١٩٧١ ، تمخضت عن قيام مجلس للتعاون بينها ويمكن ايجاز أهم أهداف هذا المجلس فيما يلى :

- تحرير التجارة البينية وتوحيد التعريفة الجمركية.
- تنسيق سياسات واستراتيجيات التنمية بين الدول الأعضاء.
- تنسيق السياسات المالية والنقدية.

٧.السوق الافريقية المشتركة :

انشـــئت هذه السوق بمقتضى اتفاقية وقعت فى القاهرة فى ابريل ١٩٦٢ ، ولقـــد وقع على هذه الاتفاقية الدول الاعضاء بمنظمة الدار البيضـــاء وهى مصر ــ غانا ــ غنيا ــ مالى ــ المغرب ــ الجزائر وتهدف هذه الاتفاقية الى مايلى :

- حرية تبادل السلع والمنتجات الوطنية .
- حرية الاقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط التجارى.

□ حـــرية الـــنقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والموانى والمطارات القريبة.

٨.اتفاقية التجارة الحرة لدول امريكا الشمالية "نافتا" :

وقعـــت هـــذه الاتفاقية فى يناير ١٩٩٤ بين الولايات المتحدة الامريكـــية ـــ كندا ـــ المكسيك وتهدف هذه الاتفاقية الى الغاء جميع الجمـــارك والعراقـــيل التجارية فى غضون عشر سنوات بين الدول الاعضاء .

بالاضـــافة الـــى مـــا سبق فهناك تجمع السوق المشتركة لدول شرق وجـــنوب افريقيا (الكوميسا) والتى سنتعرض لها فى هذا البحث بشئ مـــن التفصـــيل وكذا مجموعة دول الكومنولث وذلك لمعرفة الوضع الحالى للتبادل التجارى بين كل من هاتين المجموعتين مع مصر .

السوق المشتركة لدول شرق وجنوب افريقيا "كوميسا"
The common market eastern and southern Africa "Comesa "

مقدمـــــة :

بدات فكرة انشاء منظمة الكوميسا خلال الاجتماع الوزارى غير العادى لـــوزراء التجارة والمالية والتخطيط لدول شرق ووسط وجنوب افريقيا والذى عقـــد فـــى لوساكا فى مارس ١٩٨٧ ،وتضمنت خطة عمل لاجوس الصادرة عـــن منظمة الوحدة الافريقية فى ابريل ١٩٨٠ ضرورة التكامل الاقتصادى بيـــن دول الـــقـــارة، واقامـــة سوق أفريقية مشتركة على مراحل حتى عام ٢٠٠٠م. ودخلـــت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ فى ديسمبر ١٩٩٤ وأصبح عدد دولهـــا الأن ٢١ دولـــة هى : مصر – أثيوبيا – الكونغو الديمقراطية (زائير ســـابقا) – تنزانـــيا – كينـــيا – السودان – أوغندا – مدغشقر – زيمبابوى – أنجـــولا – مـــالاوى – زامبـــيا – بورنـــدى – رواندا – أريتريا – ناميبيا – موريشيوس – سوازيلاند – جزر القمر – جيبوتى – سيشل.

وتـــبلغ المســـاحة الجغرافية لدول الكوميسا نحو ١٣,٢ مليون كيلو متر مـــربع ، وتـــبلغ مساحة الأراضى الزراعية ٨٦,٣ مليون هكتار تمثـــل نحو ٤,٦ % مـــن اجمـــالى الأراضـــى الصالحة للزراعة فى العالم، ويقدر عدد ســـكانها بـــنحو ٣٦٣ مليون نسمه وقيمة الناتج المحلى لهذه الدول نحو ١٠٠ ملـــيار دولار ، ويـــبلغ معدل التجارة البينية بين دول التجمع ١٤% سنويا ، وتـــبلغ قيمة صادرات دول الكوميسا حوالى ١٢ مليار دولار بينما تبلغ قيمة وارداتها نحو ١٥ مليار دولار.

هذا وتهدف منظمة الكوميسا الى التوصل الى اتحاد جمركى بحلول عام ٢٠٠٤ (تعـريفة جمركية موحدة) ويتم حاليا تخفيض الرسوم الجمركية بين الـدول الاعضـاء بنسـب تتراوح ما بين ٦٠% _٨٠% مما ادى الى زيادة التجارة البينية من ٩٣٢ مليون دولار عام ١٩٨٥ الى ٢,٥ مليار دولار عام ١٩٩٦ثم الى ٢,٨ مليار دولار فى عام ١٩٩٧ .

اهداف الكوميسا :

أوردت المادة الثالثة من الاتفاقية اهداف هذا التجمع فيما يلى :

- تحقيق معدل نمو اقتصادى ثابت ومستمر للدول الاعضاء .
- تشـجيع المشـروعات المشتركة فى الانشطة الاقتصادية خاصة فى مجـالات الصـناعة والطاقـة و الـزراعة والـنقل والمواصلات والاتصـالات والتجارة والجمارك والنواحى المالية والنقدية والموارد الطبيعية والبيئية وتنمية دور المراة والثروات البشرية والموضوعات الاجتماعية والثقافية .
- اقامة اتحاد جمركى بين الدول الاعضاء .
- خلق بيئة مواتية للاستثمار المحلى والاجنبى .
- ارساء اهداف منظمة الوحدة الافريقية .

امكانية التكامل بين مصر ودول الكوميسا:

لتحقيق التكامل بين مصر ودول الكوميسا فلابد من اتباع ما يلى:

١- اقامـة المشـروعات الصـناعية المتكاملة: مما يعطى الفرصة لاقامة الصـناعات التجميعـية مـثل صناعة الأجهزة الكهربائية والمنزلية والأجهـزة الالكترونـية وصـناعة السيارات وكذا الصناعات الغذائية

وصبـــتاعة الأســـمدة وصناعة الأدوية والمصنوعات الجلدية وصناعة الملابس.

٢- تنمـــية الأبحاث الجيولوجية: نظرا لتوافر المواد الخام الاستراتيجية فى دول الكوميســـا والـــتى لازالـــت لم يتم الكشف عنها فلابد من وجود شركات مشتركة للتعاون فى البحث والتنقيب والاستخراج.

٣- نقـــل الخـــبرات الزراعية: وذلك عن طريق نقل الأبحاث والتكنولوجيا المصـــرية فى المجال الزراعى الى دول الكوميسا وكذا ايفاد الخبراء الزراعيين اليهم ، بالاضافة الى اقامة الصناعات المشتركة القائمة على المنتجات الزراعية.

٤- تقويـــة الامكانـــات الخاصة بالمواصفات القياسية والجودة ولدى مصر تجارب وخبرات متعددة فى هذه المجالات .

٥- الاهتمام بوضع قواعد مقبولة للمنشأ.

أما مجالات التكامل التى يمكن التعاون فيها بين مصر ودول الكوميسا فهى:

أ- التكامل الصناعى: وهذا يستلزم اعداد دراسات قطاعية فى مجال الصـــناعات الهندســـية مـــع ضـــرورة انشاء بنك للمعلومات الصناعية على مستوى القطاع والمنتج.

ب – الـــتكامل الزراعى: على الرغم من تنوع الموارد الزراعية فى دول الكوميســـا، الا أن عدم توافر معلومات عن الأسواق الافريقية وصعوبة عملـــية نقـــل المنتجات الزراعية وارتفاع نولون الشحن تعتبر من المعوقات التى تعوق هذا التكامل.

جـــ- التكامل التجارى: وهذا يتطلب اعداد دراسات عن احتياجات الصـــناعة مـــن مدخـــلات ومدى توافرها- دراسات عن احتياجات الأسواق ومـــدى توافـــرها – اقامـــة مشـــاريع صناعية مشتركة لتوفير ما ينقص تلك الأســـواق – توحـــيد المواصفات – فتح خطوط شحن منتظمة – توحيد النظم البنكية – خلق نظام لضمان الصادرات من خلال مؤسسة تمويلية أو صفقات متكافئة.

د- الـــتكامل التكـــنولوجى: يعوق هذا التكامل فى دول الكوميسا عدم وجـــود الـــيات لـــنقل التكنولوجيا ، بالاضافة الى عدم ترابط مراكز البحث والـــتطوير – وهذا يتطلب انشاء شبكة لربط مراكز البحث والتطوير، وانشاء بنك معلومات تكنولوجية.

هـــ – الـــتكامل فـــى المـــوارد البشرية: يتوافر فى البيئة الأفريقية خـــبرات عالية التخصص فى كافة المجالات العملية ، ولكن هناك نقص فى توافـــر المعلومـــات عـــنهم مما يستلزم انشاء بنك معلومات للخبراء من دول الكوميســـا مـــع ضـــرورة تنظيم دورات تدريبية وندوات مشتركة بين الدول الأعضاء.

الموارد الأرضية والبشرية فى دول الكوميسا:

تعتـــبر المـــوارد الأرضية فى دول أفريقيا من أهم العوامل الانتاجية ، بالاضـــافة الى أن أفريقيا قارة جديدة نسبيا ولازال بها من الثروات ما يجعلها مـــن القـــارات الغنية لو اكتشفت مواردها وأحسن استغلالها ، وتختلف قيمة المـــوارد الأرضـــية طبقا لخصائصها الطبيعية والكيميائية ومدى خصوبتها ، بالاضافة الى مدى العلاقة بين الانسان والأرض طبقا للحرفة السائدة.

ويوضـــح الجـــدول رقم (١) ان المساحة الكلية فى دول الكوميسا تقدر بـــنحو ١٢٨٥,٩ ملـــيون هكتار ، تمثل السودان منها نحو ١٩,٥% ، يليها الكونغـــو الديمقراطية بنسة ١٨,٢%، ثم أنجولا بنسبة ٩,٧% ، ومصر بنسبة ٧,٨% ، أى أن مساحة هذه الدول الأربعة مجتمعة تمثل أكثر من ٥٥% من اجمـــالى المســـاحة الكلية لدول الكوميسا ، كما يشير نفس الجدول أن مساحة الأراضـــى الزراعـــية فى دول الكوميسا تقدر بنحو ٧٤,٦ مليون هكتار تمثل نحـــو ٥,٨% من المساحة الكلية ، وتمثل المساحة الزراعية فى السودان نحو ٢٢,٧% من مساحة الأراضى الزراعية فى دول الكوميسا، وتأتى أثيوبيا فى المرتبة الثانية بنسبة ١٤% ، ثم الكونغو الديمقراطية فى المرتبة الثالثة بنسبة ١٠,٦% ثم أوغندا وزامبيا فى المرتبتين الرابعة والخامسة بنسبـــة ٩,١% ، ٧% علـــى الترتيـــب ، أى أن جملة المساحة الزراعية فى هذه الدول الخمس تمثل نحو ٦٣,٤% من جملة المساحة الزراعية فى دول الكوميسا.

أمـــا عدد السكان فى تجمع الكوميسا فيقدر بنحو ٣٦٣ مليون نسمه، أى مـــا يقرب من نصف تعداد القاره الآفريقيه ، يعيشون على ما يقرب من ١٣ ملـــيون كـــيلو مـــتر مربع، ويتبين من البيانات الوارده بالجدول رقم (١) ان مصر تحتل المرتـــبه الأولى بالنسبه لعدد السكان حيث يمثل عدد سكانها نحو ١٧,٩٥ % مـــن عـــدد السكان فى الكوميسا ،وتأتى أثيوبيا فى المرتبه الثانيه بـــنحو ١٦,٦٣% ثم الكونغو الديمقراطيه فى المرتبه الثالثه بنسبة ١٣,٣٧% أى تضم هذه الدول الثلاث مجتمعه نحو نصف عدد سكان الكوميسا .

ومـــن الجدير بالذكر أن كل دول الكوميسا يمثل عدد سكان الريف أكثر من نصف عدد سكان الدولة باستثناء مصر ، موريشيوس ، سوازيلاند ، كما

أن بعض دول الكوميسا مثل تنزانيا ، كينيا ، بورندى ، رواندا ، اريتريا يمثل اجمالى القوى العاملة فى كل منها أكثر من نصف عدد السكان فيها.

ويمثل متوسط نصيب الفرد من المساحة الكلية أعلى معدل له فى ناميبيا بنحو ٥٠,٣٧ هكتار ، ثم أنجولا بنحو ١٠,٥٤ هكتار، وفى المرتبة الثالثة السودان بنحو ٨,٩٢ هكتار يليها زامبيا بتحو ٨,٧٢ هكتار، أما أقل متوسط نصيب للفرد من المساحة الكلية فكان فى موريشيوس بنحو ٠,١٨ هكتار ، جزر القمر بنحو ٠,٣٤ هكتار، رواندا ٠,٤٢ هكتار، بوروندى ٠,٤٣ هكتار.

أما متوسط نصيب الفرد من المساحة الزراعية فكان أعلى معدل له فى السودان بنحو ٠,٦ هكتار يليها زامبيا بنحو ٠,٥٢ هكتار ثم ناميبيا ٠,٥ هكتار وكان اقل متوسط لنصيب الفرد من الأرض الزراعية فى مصر بنحو ٠,٠٥ هكتار ، ثم موريشيوس بنحو ٠,٠٩ هكتار ، سيشيل ٠,١٣ هكتار.

التبادل التجارى بين مصر ومجموعة دول الكوميسا:

تهتم مصر حاليا بوضع استراتيجيه لتدعيم العلاقات الأفريقيه بصفه عامه وتدعيم العلاقات التجاريه مع السوق المشتركه لدول شرق و جنوب أفريقيا "كوميسا" بصفه خاصه وتحديد أسباب ضعف التبادل التجارى معها وأقتراح الوسائل التى يمكن أن تساعد على تنمية الصادرات المصريه الى هذه السوق بأعتبارها سوقا هامه للتجاره المصريه لسببين رئيسيين أولهما يمكنها توفير المواد الخام و السلع الأوليه بأسعار مناسبه و ثانيها أنها ليست من الأسواق التى تفرض ألتزامات أو شروط و مواصفات على السلع المصريه كالتى تفرضها الأسواق الغربيه و العربيه .

ويوضـــح الجـــدول رقم (٢) حجم التبادل التجارى بين مصر ومجموعة دول الكوميسا خلال الفتره ١٩٩٤-١٩٩٩، ومنه يلاحظ أن المتوسط السنوى لقـــيمة صـــادرات مصر لدول الكوميسا يقدر بنحو ٥١,٢٩٨ مليون دولار ، بيـــنما يقـــدر المتوســـط السنوى لقيمة واردات مصر من دول الكوميسا نحو ١٢٥,٦٩ ملـــيون دولار أى أن نســـبة العجـــز للمـــيزان المصرى مع دول الكوميســـا يقـــدر بنحو ٧٤,٣٩ مليون دولار فى متوسط الفتره المشار اليها وعلـــى ذلـــك تكون نسبة تغطية أجمالى قيمة الصادرات المصريه الى دول الكوميسا بالنسبه الى اجمالى قيمة الواردات من مجموعة دول الكوميسا تمثل ٤٠,٨١ .

كمـــا يشير نفس الجدول أن هناك دولا يحقق الميزان التجارى المصرى معهـــا فائضـــا مثل السودان ١٠,٩٢٥ مليون دولار ،أثيوبيا ٠,٦٩٧ مليون دولار، انجولا ٠,٤٥٢ مليون دولار ،رواندا ٠,١٠٤ مليون دولار ،بوروندى ٠,١٤٧ مليون دولار ،مدغشقر ٠,٠٣٣ مليون دولار اما باقى دول مجموعة الكوميسا فان مصر تستورد منها اكثر مما تصدر لها .

هـــذا ويلاحـــظ مـــن الجـــدول ان السودان تستحوذ على اكبر قدر من الصـــادرات المصرية حيث قدرت قيمة الصادرات لها بنحو ٢٥,٨٧ مليون دولار تمـــثل نحـــو ٥٠,٤٣%مـــن اجمـــالى الصادرات المصرية الى دول الكوميســـا فـــى متوسط الفترة ١٩٩٤ ١٩٩٩ ،يليها فى المرتبة الثانية اثيوبيا ١٦,٧٠ ملـــيـــون دولار بنسبة ٣٢,٥٦%، ثم كينيا فى المرتبة الثالثة بنسبة ٦%. وتحـــتل كينيا المرتبة الاولى بالنسبة لقيمة صادراتها لمصر حيث بلغت هذه القيمة نحو ٦٦,٢٩ مليون دولار تمثل نحو ٥٢,٧٤٥% من قيمة واردات

مصـــر الكلـــية مـــن تجمـــع الكوميسا فى نفس الفترة المشار اليها وناتى فى المرتبتيـــن الثانية والثالثة كل من اثيوبيا والسودان حيث بلغت قيمة واردتهما مـــن مصـــر نحـــو ١٦,٠ ، ١٤,٩٥ مليون دولار يمثلان نحو ١٢,٧٣% ، ١١,٨٩% علـــى الترتيب من قيمة واردات مصر من تجمع الكوميسا ويشير الجـــدول رقـــم (٣) الى تطور قيمة الصادرات المصرية من السلع الزراعية والصناعات الغذائية الى تجمع الكوميسا خلال الفترة ١٩٩٥- ١٩٩٩ ويتبين مـــن هـــذا الجـــدول ان قيمة هذه الصادرات تزايدت بصورة ملحوظة خلال الفـــترة المشـــار اليها ففى عام ١٩٩٥ قدرت قيمة صادرات السلع الزراعية بنحو ١٧,١٣ مليون جنية زادت الى ٧١,٣٩ مليون جنية فى عام ١٩٩٢ اى بنسبة زيادة قدرها ٣١٦,٧ % ، كما زادت قيمة صادرات الصناعات الغذائية من نحو ٤,٩٨ مليون جنية عام ١٩٩٥ الى نحو ٥٦,٤٤ مليون جنية فى عام ١٩٩٩ بنســـبة زيادة قدرها اكثر من الالف فى المائة وترجع هذه الزيادة الى زيادة قيمة صادرات مصر من السلع الزراعية الى السودان من نحو ١٦,٧٧ ملـــيون جنـــية فى عام ١٩٩٥تمثل نحو ٩٧,٥ % من جملة قيمة صادرات مصـــر مـــن السلع الزراعية الى تجمع الكوميسا فى تلك السنة الى ٦٠,٠٩ ملـــيون جنـــية فى عام ١٩٩٩ تمثل نحو ٨٢,٤% من جملة قيمة الصادرات المصـــرية من السلع الزراعية الى تجمع الكوميسا فى تلك السنة ، كما زادت صـــادرات مصر من الصناعات الغذائية الى السودان من نحو ٤,١٨ مليون جنية فى عام ١٩٩٥ تمثل ٨٤,١% من جملة صادرات مصر من الصناعات الغذائـــية الى تجمع الكوميسا فى تلك السنة الى ٤٧,٢٢ مليون جنية فى عام ١٩٩٩ تمثل نحو ٨٢,٦ % من قيمة صادرات مصر من الصناعات الغذائية

للتجمع فى هذا العام اى انه يمكن القول ان السودان يستحوذ على القدر الاكبر من صادرات مصر من السلع الزراعية والصناعات الغذائية وذلك كما يتضح من البيانات الواردة فى الجدول رقم (٣) ، وتأتى كينيا فى المرتبة الثانية حيث استحوذت على نحو ١٥,٧٥% من قيمة صادرات مصر من السلع الزراعية الى دول الكوميسا ونحو ١٥,٤% من قيمة صادرات مصر من الصناعات الغذائية وذلك خلال عام ١٩٩٩ ، ثم تأتى باقى الدول فى تجمع الكوميسا والتى لم يتعد نسبة صادرات مصر لها سواء من السلع الزراعية أو الصناعات الغذائية ١% من قيمة صادرات مصر الى تجمع الكوميسا وذلك خلال عام ١٩٩٩ .

مقترحات تنمية التبادل التجارى بين مصر وتجمع الكوميسا:

لتنمية هذا التبادل فلابد من التواجد المستمر داخل هذه الأسواق من خلال المعارض والبعثات الترويجية المتخصصة ، هذا بالاضافة الى مايلى:

١. ايجاد مظلة تأمين ضد المخاطر التجارية الى الأسواق الأفريقية.
٢. التعريف بالمنتج المصرى عن طريق ايفاد وكلاء تجاريين الى الأسواق الأفريقية.
٣. العمل على تطوير نشاط فروع شركات التجارة الخارجية العاملة فى أفريقيا لمساعدة المصدرين المصريين.
٤. انشاء خطوط ملاحية بين مصر وشواطئ شرق أفريقيا.
٥. انشاء فروع للبنوك المصرية فى الدول الافريقية تقوم بكافة الاعمال المصرفية المتعلقة بالتجارة الخارجية التى تكون مصر طرفا فيها .

٦. التركـيز على السلع التى يمكن ان تجد مجالا فى الاسواق الافريقية مـثل مجموعة المواد الغذائية وتشمل المعلبات والخضر المحفوظة ، منـتجات الغزل والنسيج ، مجموعة المستحضرات الطبية والبيطرية مـثل الامصـال واللقاحات ، المبيدات الحشرية للاغراض الزراعية والمنزلية مع ضرورة توفير العبوات المناسبة .

جدول رقم (١) متوسط نصيب الفرد من المساحة الكلية والزراعية فى دول الكوميسا عامى ١٩٩٨،١٩٩٧

المساحة بالألف هكتار السكان بالألف نسمة

البيان / الدول	المساحة الكلية	المساحة الزراعية	عدد السكان	متوسط نصيب الفرد من المساحة الكلية	متوسط نصيب الفرد من المساحة الزراعية
السودان	٢٥٠٥٨١	١٦٩٠٠	٢٨٠٩٥,٥	٨,٩٢	٠,٦٠
أثيوبيا	١١٠٤٣٠	١٠٥٠٠	٦٠٣٩٨,٥	١,٨٣	٠,١٧
الكونغو الديمقراطية	٢٣٤٤٨٦	٧٨٨٠	٤٨٥٨٩,٩	٤,٨٣	٠,١٦
أوغندا	٢٤١٠٤	٦٨١٠	٢١١٧٢,٥	١,١٤	٠,٣٥
زامبيا	٧٥٢٦١	٥٢٦٥	٨٦٢٩,٥	٨,٧٢	٠,٥٢
كينيا	٥٨٠٣٧	٤٥٢٠	٢٨٧١١	٢,٠٢	٠,١٦
تنزانيا	٩٤٥٠٩	٤٠٠٠	٣١٨٠٤,٥	٢,٩٧	٠,١٣
أنجولا	١٢٤٦٧٠	٣٥٠٠	١١٨٣٠,٥	١٠,٥٤	٠,٢٨
مصر	١٠٠١٤٥	٣٣٠٠	٦٥٢٢١,٥	١,٥٤	٠,٠٥
زيمبابوى	٣٩٠٧٦	٣٢١٠	١١٥٢٩,٥	٣,٣٩	٠,٢٨
مدغشقر	٥٨٧٠٤	٣١٠٨	١٥٨٥١,٥	٣,٧٠	٠,٢٠
مالاوى	١١٨٤٨	١٧١٠	١٠٢١٦	١,١٦	٠,١٧
رواندا	٢٦٣٤	١١٥٠	٦٢٤٣,٥	٠,٤٢	٠,١٨
بوروندى	٢٧٨٢	١١٠٠	٦٤٢٧,٥	٠,٤٣	٠,١٧
ناميبيا	٨٢٤٢٩	٨٢٠	١٦٣٦,٥	٥٠,٣٧	٠,٥٠
أريتريا	١١٧٦٠	٣٩٣	٣٤٩٣	٣,٣٧	٠,١١
سوازيلاند	١٧٣٦	١٨٠	٩٢٩	١,٨٧	٠,١٩
جزر القمر	٢٢٣	١١٨	٦٥٤,٥	٠,٣٤	٠,١٨
موريشيوس	٢٠٤	١٠٦	١١٤١	٠,١٨	٠,٠٩
سيشيل	٤٥	٧	٥٥	٠,٨٢	٠,١٣
جيبوتى	٢٣٢٠	-	٦٣٨,٥	٣,٦٣	-
الاجمالى	١٢٨٥٩٨٥	٧٤٥٧٧	٣٦٣٢٦٨,٥	٣,٥٤	٠,٢١

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات:

* منظمة الزراعة والأغذية ، الكتاب الاحصائى السنوى للانتاج ١٩٩٨

جدول رقم (٢) الميزان التجارى المصرى مع دول الكوميسا فى متوسط الفترة ١٩٩٤ – ١٩٩٩

بالمليون دولار

البيان / الدول	الصادرات	الواردات	الميزان التجارى
السودان	٢٥,٨٧١	١٤,٩٤٦	+١٠,٩٢٥
أثيوبيا	١٦,٧٠٥	١٦,٠٠٨	+٠,٦٩٧
الكونغوالديمقراطية	٠,٢٧٥	٠,٨٢٥	-٠,٤٥
أوغندا	٠,٧٥	٥,٨٥٨	-٥,١٠٨
زامبيا	٠,٦٠٥	٠,٨٣٧	-٠,٢٣٢
كينيا	٣,٠٨٢	٦٦,٢٩	-٦٣,٢٠٧
تنزانيا	٠,٨٧١	٢,١٨٣	-١,٢١٣
أنجولا	٠,٤٦٥	٠,٠١٢	+٠,٤٥٢
مصر	-	-	-
زيمبابوى	٠,٣٢	٥,٤٥١	-٥,١٣١
مدغشقر	٠,١٨١	٠,١٤٨	+٠,٠٣٢
مالاوى	٠,٠٢٣	١٢,٦٧٥	-١٢,٦٥٢
رواندا	٠,١٢٢	٠,٠١٨	+٠,١٠٤
بوروندى	٠,١٨	٠,٠٣٣	+٠,١٤٧
ناميبيا	٠,٠٠٢	٠,٠٠١	+٠,٠٠١
أريتريا	-	-	-
سوازيلاند	٠,٠٠٦	٠,٢٤٧	+٠,٢٤١
جزر القمر	-	-	-
موريشيوس	-	-	-
سيشيل	-	٠,٠٠٧	-٠,٠٠٧
جيبوتى	١,٧٤	٠,١٤٨	+١,٥٩٣
الاجمالى	٥١,٢٨٩	١٢٥,٦٨٨	٧٤,٣٩٠

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات:

وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، نقطة التجارة الدولية

جدول رقم(٣) تطور قيمة الصادرات المصرية من السلع الزراعية والصناعات الغذائية الى دول الكوميسا خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٩

المساحة بالألف هكتار الانتاج بالألف طن

الدول	١٩٩٥				١٩٩٦				١٩٩٧				١٩٩٨				١٩٩٩			
	سلع زراعية		صناعات غذائية		سلع زراعية		صناعات غذائية		سلع زراعية		صناعات غذائية		سلع زراعية		صناعات غذائية		سلع زراعية		صناعات غذائية	
	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%
السودان	16.77	97.9	4.18	84.1	22	89.9	3.9	59.8	20.79	96.69	6.14	79.95	34.58	59.3	5.85	94.67	60.09	84.17	47.22	82.6
كينيا	-	-	4.18	3.6	0.1	0.3	0.1	0.8	0.48	2.23	0.05	0.65	0.67	1.8	0.13	2.11	11.24	15.75	8.72	15.4
مدغشقر	-	-	0.13	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	0.08	1.29	-	-	0.23	0.4
زامبيا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	0.56	7.61	-	-	0.01	0.16	-	-	0.13	0.2
أنجولا	-	-	-	0.1	0.5	-	-	7.5	-	-	-	-	-	-	0.04	0.65	-	-	0.04	0.1
أوغندا	-	-	0.01	1.1	0.2	-	-	3	-	-	0.04	0.52	-	-	0.4	0.65	-	-	0.4	0.6
رواندا	-	-	0.01	-	0.3	-	-	5.1	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	0.04	0.6
أثيوبيا	0.01	0.1	-	3.7	1.5	-	-	22.3	0.03	0.14	0.07	0.91	0.16	0.4	0.03	0.33	0.01	0.01	0.02	0.3
الكونغو الديمقراطية	0.27	1.6	0.19	7.2	-	-	-	-	-	-	0.69	8.98	-	-	-		-	-	-	-
جيبوتى	0.06	0.3	0.36	0.04	0.1	0.6	0.1	1.5	-	-	-	-	0.03	0.5	-	-	0.05	0.05	-	-
تنزانيا	-		0.02			0.01		-	0.01	0.05	0.03	0.3	0.05	0.1	-				-	
زيمبابوى	0.02	0.1	-			-		-	0.1	0.47	0.1	1.3	0.8	2.2	-				-	-
سوازيلاند	-	-	-	-	-	-	-		0.09	0.42	-		-		-				-	
الاجمالى	17.13	100		100	22.2	100	6.6	100	21.5	100	7.68	100	36.29	100	6.54	100	71.39	100	56.44	100

دول الكومنولث

نبذة تاريخية:

تكـــون الاتحـــاد الســـوفيتى فـــى ديسمبر عام ١٩٢٢ من خمس عشر جمهوريه ، وفى أغسطس عام ١٩٩١ أعلن عن أستقلال جمهوريات البلطيق الـــثلاث (أستونيا –لاتفيا– ليتوانيا) عن الأتحاد السوفيتى و قد كان هذا يمثل بدايه لتفكك الرابطه السوفيتيه بكاملها ففى ١٩٩١/١٢/٢٨ وقع رؤساء احدى عشر دوله من بين الجمهوريات المكونه للاتحاد السوفيتى قرار الغائه و قيام رابطـــه جديده سميت كومنولث الدول المستقله وتضم أحدى عشره دوله هى (روســـيا الأتحاديـــه – أوكرانيا – بيلاروسيا البيضاء – أرمينيا – مولدافيا – كازاخســـتان – أوزبكســـتان – أزربـــيجان – طاجكســـتان – قيرقزستان – تركمانســـتان) اضـــافه الـــى وفـــد جورجـــيا التى تشارك كمراقب فى تلك الأجتماعات ثم أنضمت بعد ذلك لتكون الدوله الثانيه عشره فى الرابطه .

وفـــى القمـــه الثانـــيه لـــدول الكومنولث فى المأرتا عاصمة جمهورية كازاخســـتان (العاصـــمه الأن أستانه) تم الأتفاق على تكوين مجلس لرؤساء الـــرابطه و تدعيم ماسبق الأتفاق عليه. ورغم مرور ما يقارب ثمانى سنوات علـــى اقامـــة هـــذه الـــرابطه الا أن المستقبل لازال غامضا نتيجة العلاقات السياسيه و النزاعات القوميه والحدوديه بينها .

وقـــد كـــان الأتحـــاد السوفيتى يربط بين هذه الجمهوريات أضافة لربطها بروســـيا و كان يوجد ما سمى بالتخصص الاقتصادى لكل منطقه ، والجدير بالذكر أن مجموعة تلك الدول هى دول مغلقه جغرافيا لا تملك حدودا بحريه

تمكـــنها من اقامة علاقات تجاريه نشطه مع العالم الخارجى ،وهى تتشابه فى الوضع الأقتصادى حيث أنها تعانى من مشاكل متشابهه.

دراسه موجزه عن دول الكومنولث الخمسه عشر

تتباين دول الكومنولث الخمسة عشر فى المساحه الكليه و بالتالى فى المساحة الارضيه ومساحة المحاصيل الحوليه والمستديمه ولامكان دراسة الأهميه النسبيه لكل منها فقد تم اعداد الجدول رقم (٤) ويتضمن كل من المساحه الكليه و المساحه الأرضيه و مساحة المحاصيل لعام ١٩٩٧ و منه يتضح ان جمهورية روسيا الاتحاديه قد حازت على المركز الأول بمساحة تقدر بحوالى ١٧٠٧٥٤٠ ألف هكتار و تعادل حوالى ٧٦,٧ % من مساحة الجمهوريات المستقله يليها كل من كازاخستان – اوكرانيا –تركمستان – اوزبكستان – بيلاروسيا – قيرقزستان– طاجكستان – اذربيجان – جورجيا – ليتوانيا – لاتفيا – استونيا – مولدافيا – ارمينيا – وقد بلغت المساحه الكليه لكل منها ٢٧١٧٣ ، ٦٠٣٧٠ ،٤٨٨١٠ ، ٤٤٧٤٠ ، ٢٠٧٦٠ ، ١٩٨٥٠ ، ١٤٣١٠ ، ٨٦٦٠ ، ٦٩٧٠ ، ٦٥٢٠ ، ٦٤٦٠ ، ٤٥١٠ ، ٣٣٧٠ ، ٢٩٨٠ ألف هكتار على الترتيب و من هذا يتضح ان مساحة كل من روسيا الاتحادية وكازاخستان تعادل حوالى ٩٠ % من المساحه الكليه لدول الكومنولث .

ومن جهة المساحه الارضيه فهى تخضع لنفس الترتيب السابق ايضاحه وبمساحه تقارب المساحات السابقه وبنسب حوالى ٧٦,٩ ، ١٢,٢ ، ٢,٦ ، ٢,١ ، ١,٩ ، ٠,٩ ، ٠,٩ ، ٠,٦ ، ٠,٤ ، ٠,٣ ،٠,٣ ، ٠,٣ ، ٠,٢ ، ٠,٢ ، ٠,١% على الترتيب .

جدول رقم (٤) المساحة الكلية والأرضية والمحصولية لدول الكومنولث والدول السوفيتية المستقلة فى عام ١٩٩٧

المساحة بالألف هكتار، الانتاج بالألف طن

البيان الدولة	المساحة الكلية	% من المساحة الكلية	المساحة الأرضية	% من المساحة الأرضية	مساحة المحاصيل الحولية والمستديمة	%
روسيا الاتحادية	1707540	76.7	1688850	76.9	132270	57.7
أوكرانيا	60370	2.7	57935	2.6	33500	14.6
بيلاروسيا	20760	0.9	20748	0.9	6622	2.6
أرمينيا	2980	0.1	2820	0.1	519	0.2
مولدافيا	3370	0.2	3297	0.2	2200	1
كازاخستان	271730	12.2	267073	12.2	37005	16.1
أوزبكستان	44740	2	41424	1.9	4670	2.1
أذربيجان	8660	0.4	8660	0.4	2001	0.9
طاجستان	14310	0.6	14060	0.4	700	0.3
قيرقزستان	19850	0.9	19180	0.9	1215	0.5
تركمانستان	48810	2.2	46993	2.1	1317	0.6
جورجيا	6970	0.3	6970	0.3	1160	0.5
لاتفيا	6460	0.3	6205	0.3	1715	0.7
أستونيا	4510	0.2	4227	0.2	1260	0.6
ليتوانيا	6520	0.3	6480	0.3	2990	1.3
الاجمالى	2227580	100	2194922	100	229144	100

Source: FAO Production Year Book, Rome. 1998.

واما عن المساحه المحصوليه فقد بلغت حوالى ٢٢٩١٤٤ ألف هكتار وتعادل حوالى ١٠,٢ %من المساحه الكليه ، حوالى ١٠,٤ % من المساحه الارضيه ويلاحظ ان المساحه المحصوليه لكل من روسيا وكازاخستان واوكرانيا تبلغ حوالى ١٣٢٢٧٠ ،٣٧٠٠٥ ، ٣٣٥٠٠ على التوالى و هى تعادل ٥٧,٧ ،١٦,١ ، ١٤,٦ % و من ذلك يتبين انهم يمثلون حوالى ٨٨,٤ % من المساحه المحصوليه الحوليه والمستديمه و اما اقل الدول فهى ارمينيا ومساحتها المحصوليه ٥١٩ الف هكتار وتعادل حوالى ٠,٢%.

مساحة وانتاج أهم المحاصيل الزراعيه :

من المفيد فى هذا المجال التعرف على مساحة وانتاج اهم المحاصيل الزراعية لدول الكومنولث وبالتالى فقد تم اعداد الجدول رقم (٥) لعام ١٩٩٧ والجدول رقم (٦) لمتوسط الفترة من (١٩٩٤-١٩٩٦) ومن الجدولين يتضح ان اهم المحاصيل هى القمح ،البطاطس، البصل الجاف اضافة للقطن والارز لبعض الدول .

ويتضح ان محصول **القمح** هو المحصول الاول بالنسبة للمساحة وقد بلغت جملة المساحة المزروعة فى الفترة (١٩٩٤-١٩٩٦) حوالى ٤٤٦١١ ألف هكتار بينما بلغت ٤٣١٢٨ ألف هكتار فى ١٩٩٧ وبنقص حوالى ١٤٨٣ ألف فدان ويعادل حوالى ٣,٣% وقد تبين ان روسيا الاتحادية تحتل المركز الاول فى المساحة المزروعة بالمحصول التى بلغت حوالى ٢٣٧٠٠، ٢٢٣٠٠ ألف هكتار للفترة من (١٩٩٤-١٩٩٦) ،لعام ١٩٩٧ على الترتيب ويعادل حوالى ١٨ ،١٧% من المساحة المحصولية لروسيا الاتحادية اضافة الى انها تعادل حوالى ٥٣، ٥٢% من مساحة محصول القمح فى دول

الكومنولث ، وتأتى فى المركز الثانى جمهورية كازاخستان بمساحة بلغت ١٢٤٨٤ ،١٢٥٠٠ ألف هكتار للفترة (١٩٩٤- ١٩٩٦) ،١٩٩٧ وتعادل حوالى ٣٤ % من المساحة المحصولية بها ثم تاتى جمهوريات اوكرانيا ، اوزبكستان ، اذربيجان على الترتيب وبمساحات حوالى ٥٠٢١، ١٠٤٣، ٤٣٣ ألف هكتار للفترة (١٩٩٤-١٩٩٦) واما فى عام ١٩٩٧ فقد بلغت ٥٠١٦ ، ١٠٦٠، ٤٥٠ ألف فدان وبالتالى لم تختلف سوى بمساحة بسيطة . واما اقل دولتين فهما جورجيا ، استوانيا بمساحة ٨٢، ٤٠ ألف هكتارفى الفترة الاولى ، ٧٩ ، ٥٠ ألف هكتار فى سنة ١٩٩٧ وقد بلغ متوسط انتاجية الهكتار من القمح فى الفترتين ١,٣٦٦ ،١,٣٤٩ طن .

محصول **البطاطس** هو ثانى المحاصيل فى الاهمية النسبية وقد بلغت جملة المساحة المزروعة به ٦٢٦٠ ألف هكتار فى الفترة (١٩٩٤-١٩٩٦) بينما بلغت ٦٨٩٥ فى عام ١٩٩٧ بزيادة حوالى ٦٣٥ ألف هكتار وتعادل حوالى ١٠% وبترتيب الدول فقد احتلت روسيا الاتحادية المركز الاول وقد بلغت المساحة المزروعة بها حوالى ٢,٥ ، ٢,٩ %من المساحة المحصولية للاعوام (١٩٩٤-١٩٩٦) ،١٩٩٧ على الترتيب وقد بلغت انتاجية الهكتار حوالى ١١,٢١٣ ، ١٠,١٢٨ طن وقد جاءت اوكرانيا المركز الثانى بمتوسط ١٥٧٨ ألف هكتار وبمتوسط انتاج بلغ ١٠,٦٨١ طن للهكتار ، فى المركز الثالث بيلاروسيا بمتوسط ٧٠٧ ألف هكتار وبانتاجية حوالى ١٣,٤١٩ طن للهكتار .

جدول رقم (٥) ماحة وانتاج أهم المحاصيل الزرعية فى عام ١٩٩٧ فى دول الكومنولث

المساحة بالألف هكتار

الانتاج بالألف طن

البيان / الدولة	القمح		القطن (زهر)		الأرز		بصل جاف		الوالح (يوسفى-برتقال)		بطاطس	
	مساحة	انتاج	مساحة	انتاج	مساحة	انتاج	مساحة	انتاج	مساحة	انتاج	مساحة	انتاج
روسيا الاتحادية	22300	30073	-	-	١٧٠	٥١٦	٦٥	٥٩٠	-	-	٢٩٠٠	٢٩٥٠٠
أوكرانيا	5016	13639	-	-	٣٣	٧٠	٥٣	٤٩٠	-	-	١٦٢٠	١٧٣٠٠
بيلاروسيا	170	522	-	-	-	-	٢١	١٠٠	-	-	٧٠٠	٩٥٠٠
أرمينيا	97	157	-	-	-	-	٢	٢٣	-	-	٣٢	٤٠١
مولدافيا	223	833	-	-	-	-	٦	٤٢	-	-	٥٩	٣٧٠
كازاخستان	12500	7320	119	٢٢٠	١٠٧	٢٥٠	٩	٨٥	-	-	٢٠٣	١٧٠٥
أوزبكستان	1060	1750	1720	٣٨٠٠	٩٣	٢٦٠	٩	٨٤	-	-	٥٣	٥٦٠
أذربيجان	450	760	172	٣٧٠	٥	٧	٢	٣٠	-	-	١٤	١٨٥
طاجستان	180	260	260	٥٦٠	٧	١٥	١٢	١٥٠	-	-	٦	١٢٠
قيرقزستان	312	370	43	٦٣	١٣	١٢	٤	٣٣	-	-	٣١	٤٢٢
تركمانستان	260	750	561	١١٠٠	٣٦	٩٢	١٠	١١٠	-	-	٧	٣٦
جورجيا	79	170	-	-	-	-	٥	٦٢	-	-	٣٢	٤٠٧
لاتفيا	131	218	-	-	-	-	٢	٢٥	-	-	٨٠	١٠٠٦
أستونيا	50	93	-	-	-	-	٠,٤	٣	-	-	٣٧	٥٦٠
ليتوانيا	300	706	-	-	-	-	٦	٥٩	-	-	١٢٠	١٥٦٠
الاجمالى	43128		2875		٤٥٤		٢٠٦,٤		-	-	٦٨٩٥	

Source: FAO Production Year Book, Rome. 1998.

جدول رقم (٦) مساحة وانتاج اهم المحاصيل الزراعية لدول الكومنولث والدول السوفيتية المستقلة فى متوسط الفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٦

المساحة بالألف هكتار

الانتاج بالألف طن

البيان / الدولة	القمح		القطن (زهر)		الأرز		بصل جاف		الوالح (يوسفى-برتقال)		بطاطس	
	مساحة	انتاج	مساحة	انتاج	مساحة	انتاج	مساحة	انتاج	مساحة	انتاج	مساحة	انتاج
روسيا الاتحادية	٢٢٧٠٠	٣٢٣٨٢	-	-	١٨٣	٤٩٥	٨٧	٦٨٠	-	-	٣٣٣٧	٣٧٤١٩
أوكرانيا	٥٠٢١	١٤٥٥٩	-	-	٢٢	٨٠	٦٧	٥٤٤	-	-	١٥٣٥	١٦٤١٠
بيلاروسيا	١٨٤	٤٢٣	-	-	-	-	١١	٥٥	-	-	٧١٤	٩٤٧٤
أرمينيا	٩٦	١٥٦	-	-	-	-	٢	٢٧	-	-	٣٢	٤٢٥
مولدافيا	٣٢٧	٨٧٤	-	-	-	-	٥	٣١	-	-	٦١	٤٠٢
كازاخستان	١٢٤٨٤	٧٧٤٠	١١٠	٢٠٥	٩٥	٢٣١	٨	٧٠	-	-	٢٠٤	١٨٠٥
أوزبكستان	١٠٤٢	١٧٥٨	١٥١٠	٣٧٤٤	١٦٥	٤٣٥	٩	١٤٧	-	-	٤٩	٤٩٩
أذربيجان	٤٣٣	٦٨٧	٢١٠	٢٦٩	٢	٢	١	١٧	-	٦	١٦	١٨٦
طاجستان	١٧٧	٢٢١	٢٧٣	٤٢٩	١٣	٢١	١٠	١٤٨	-	-	٧	١٢١
قيرقزستان	٣٨٢	٧٦٠	٢٨	٦١	٣	٨	٤	٣٢	-	-	٣٣	٤٣٤
تركمانستان	٢٥٤	٧٢٤	٥٩٢	١٠٠٩	٣٥	٨١	٩	١٠٤	-	-	٧	٢٥
جورجيا	٨٢	١٣٠	-	-	-	-	٢	٢٧	-	٦١	٢٥	٢٢٧
لاتفيا	١١٨	٢٥٠	-	-	-	-	٢	٢٤	-	-	٧٩	٩٩٧
أستونيا	٤٠	٧٨	-	-	-	-	-	١	-	-	٢٨	٥٥٣
ليتوانيا	٢٦١	٦٦٢	-	-	-	-	٢	٢١	-	-	١٢٢	١٥٧١
الاجمالى	٤٤٦١١	٦١٣٩٤	٢٧٢٣	٥٧١٧	٥١٨	١٣٥٢	٢١٩	١٩٤٥	-	٦٧	٦٢٦٠	٧٠٦٥٨

Source: FAO Production Year Book, Rome. 1998.

البصـــل الجاف وقد بلغت المساحة المزروعة به حوالى ٢١٩ ألف فدان فى الفترة (١٩٩٤-١٩٩٦) واما فى عام ١٩٩٧ فقد بلغت ٢٠٦,٤ ألف فدان بـــنقص حوالـــى ١٢,٦ألف هكتار ويعادل حوالى ٥,٨ % وقد جاءت كل من روســـيا الاتحاديـــة ، اوكرانـــيا ،بيلاروســـيا فى المركز الثلاثة الاولى على الترتيـــب بمساحات بلغت ٧٦ ،٦٠ ، ١٦ ألف هكتار وبانتاجية بلغت حوالى ٨,٤ ،٨,٦ ،٤,٨ طـــن للهكـــتار لمتوسط الفترة (١٩٩٤-١٩٩٦) ومن هذا يتضـــح ان الـــثلاث دول تعـــادل حوالى ٧١,٧% من رقعة المحصول بدول الكومنولث .

الارز وقد جاءت كل من روسيا الاتحادية ، اوزبكستان ، كازاخستان فى المراكـــز الـــثلاثة الاولى على الترتيب وبمساحات بلغت ١٧٦ ، ١٢٩ ، ٨٦ ألف هكتار وبانتاجية بلغت ٢,٨٧٢ ، ٣,٠٨١ ،٢,٧٩٧ طن للهكتار ويلاحظ ان المســـاحة المـــزروعة بالارز فى الفترة (١٩٩٤-١٩٩٦) قد بلغت ٥١٨ ألف هكتار بينما فى عام ١٩٩٧ فقد بلغ ٤٥٤ ألف هكتار وبنقص حوالى ٦٤ ألف هكتارويعادل حوالى ١٢,٤% .

القطـــن كذلـــك مـــن المحاصيل الهامة فى أوزبكستان، تركمانستان، طاجكستان على الترتيب وقد بلغت المساحة المزروعة فى كل منهم ١٦١٥، ٥٧٧، ٢٦٧ ألـــف هكتار على التوالى ، وباتتاجية حوالى ٢,٣٣٦، ١,٨٢٨، ١,٨٥٢ طن للهكتار فى متوسط الفترة (١٩٩٤-١٩٩٧) ، ويزرع كذلك فى أذربـــيجان، كازاخستان، قيرقزستان وبمساحات بلغت ١٩١، ١١٥، ٥٢ ألف هكتار على الترتيب فى متوسط الفترة (١٩٩٤-١٩٩٧) ، وبانتاج بلغ ٢٧٠، ٢١٣، ٦٢ ألف طن وبالتالى فان الانتاجية للهكتار حوالى ١,٤١٤، ١,٩٣٦،

١,١٩٢ طن. ويلاحظ ان المساحة المزروعة بالمحصول فى الفترة (١٩٩٤-١٩٩٦) قد بلغت ٢٧٢٣ الف هكتار فى حين أنها بلغت ٢٨٧٥ ألف هكتار فى عام ١٩٩٧ بزيادة ١٥٢ ألف هكتار وتعادل حوالى ٥,٦%.

أهم المنتجات الحيوانية والزيوت النباتية والأسماك:

للوقوف على مدى انتاج دول الكومنولث المستقلة الخمسة عشر من المنتجات الحيوانية والزيوت النباتية والأسماك ومدى التطور الحادث فى انتاجها فقد تم اعداد الجدول رقم (٧) لمتوسط الفترة (١٩٩٤-١٩٩٦) والجدول رقم (٨) لانتاج عام ١٩٩٧ ومن الجدولين يتضح أن أهم الحيوانات التى يهتمون بتربيتها هى الأغنام والأبقار.

فى انتاج **لحوم الأغنام** فقد بلغ ٦٨٦ ألف طن فى الفترة (٩٤-٩٦) بينما بلغ ٦٦٧ ألف طن فى عام ١٩٩٧ وبنقص حوالى ١٩ ألف طن ويعادل حوالى ٢,٨%، وتحتل روسيا الاتحادية المرتبة الأولى فى تربية الأغنام حيث تنتج حوالى ٢٥٠ ألف طن من لحومها ويعادل ذلك حوالى ٣٧,٥% من انتاج لحوم الأغنام فى دول الكومنولث فى عام ١٩٩٧ ، وكذلك احتلت المركز الأول فى متوسط الفترة (١٩٩٤-١٩٩٦) حيث أنتجت ٢٧٠ ألف طن من لحوم الأغنام وبنسبة ٣٩,٤% من انتاج دول الكومنولث واحتلت كل من كازاخستان ، أوزبكستان ، قيرقزستان، تركمانستان المراكز الأربعة الأولى التالية بالترتيب حيث أنتجت ١٤٥، ٦٧، ٥٧، ٤١ ألف طن فى عام ١٩٩٧ بينما أنتجت ١٤٤، ٧٨، ٥٦، ٤٢ ألف طن على التوالى فى متوسط الفترة (١٩٩٤-١٩٩٦) بينما كانت اقل الدول لاتفيا وأستونيا حيث أنتجت كل منهم ألف طن فقط.

وفى **لحوم الأبقار** فقد بلغ الانتاج ٥٨,٢٦ ألف طن فى الفترة (١٩٩٤-١٩٩٦) وفى عام ١٩٩٧ فقد بلغ ٥٧٠٢ ألف طن وبنقص حوالى ١٢٤ ألف طن ويعادل حوالى ٢,١% ، وأما بالنسبة لترتيب الدول فقد احتلت كل من روسيا الاتحادية واوكرانيا وكازاخستان المراكز الثلاثة الأولى على الترتيب وقد أنتجوا حوالى ٨٠% فى عام ١٩٩٧، ٧٨,٧% فى متوسط الفترة (١٩٩٤-١٩٩٦). وكانت أقل الدول فى الانتاج أستونيا حيث أنتجت ٢٧ ألف طن من لحوم الابقار فى متوسط الفترة (١٩٩٤-١٩٩٦) وكذلك نفس الانتاج فى عام ١٩٩٧.

كما تنتج اللبن الجاف ،اللبن الطازج ، اللبن المكثف ،الزبد البيض ، وبالنسبة **للبن الجاف** فقد بلغ الانتاج فى عام ١٩٩٧ حوالى ١٨٦ ألف طن بينما كان فى الفترة (١٩٩٤-١٩٩٦) حوالى ١٩٨ ألف طن وبالتالى ينقص حوالى ١٢٧ ألف طن وبنسبة حوالى ٦ % وكالعادة فان روسيا الاتحادية هى اولى الدول حيث انتجت حوالى ١١١ ألف طن فى الفترة (١٩٩٤-١٩٩٦) وبنسبة ٥٦ % من انتاج دول الكومنولث بينما انتجت ١٢٠ ألف طن فى عام ١٩٩٧ وبنسبة حوالى ٦٤,٥ % وبالتالى فان هناك تزايد فى انتاجها بمقدار ٩ ألاف طن ويعادل حوالى ٨ % بينما لا تنتج كلا من ارمينيا ، اوزبكستان، اذربيجان ، طاجكستان ، قيرقزستان ، تركمانستان .

جدول رقم (٧) أهم المنتجات الحيوانية والزيوت النباتية فى عام ١٩٩٧ فى دول الكومنولث

الانتاج بالألف طن

نوع الانتاج / الدولة	لحوم الأغنام	لحوم أبقار	لبن جاف	لبن طازج	لبن مكثف	زبد	بيض	زيت عباد الشمس	زيت بذرة الكتان	زيت نذرة القطن	الثروة السمكية
روسيا الاتحادية	٢٥٠	٢٧٩٠	١٢٠	٣٧٩٠٠	٢٨١	٤٢٠	١٧٠٠	٧٥٣	١٣,٩	-	٤٠٨٥
أوكرانيا	٣٣	١٣١٣	٣٦	١٥٤٠٠	٥٥	٢٠٠	-	٨٢٠	٦	-	٣٩١
بيلاروسيا	٢	٢٥٠	-	٦١٠٠	٩٣	٦٣	٨٣٠	-	٣	-	١٥,٧
أرمينيا	٩	٣٦	-	٣٩٠	-	-	١٣	-	-	-	٤,٣٤
مولدافيا	٣	٥٧	٢٣	٨٥٠	-	٦	٣٢	٤٦	-	-	٤,٦٤
كازاخستان	١٤٥	٥٦٥	-	٤٩٠٠	٥٥	٣١	١١٠	٢٧	-	٢٠	٤٩,٩٣
أوزبكستان	٦٧	٢٨١	-	٨٣٠	١٣	١٥	٧٨	-	-	٣٦٠	٢٦,٢٢
أذربيجان	٣٢	٤٣	-	٣٩٠	-	١	٣٦	-	-	٢٣	٣٨
طاجستان	٢٠	٣٥	-	٨٧٠	-	٣	٥	-	-	٤٦	٣,٨
قيرقزستان	٥٧	٧٦	-	٧١٥	-	٦	٩	-	-	-	٠,٣
تركمانستان	٤١	٥٢	-	٤٥١	-	٥	١٣	-	-	١٢٧	١٥,٣٤
جورجيا	٥	٤٥	٣	١٠٠٦	-	٢	١٥	-	-	-	٢٩,٤
لاتفيا	١	٥١	-	٧١٢	-	٦	٣٢	٠,٤	-	-	١٤٩,٤
أستونيا	١	٢٧	٥	٧٩٠	١٠٣	١٣	١٢	-	-	-	٢,٣٥
ليتوانيا	١	٨١	-	١٩٠١	٨	٤٥	٤٥	-	-	-	٥٢,٥٤
الاجمالى	٦٦٧	٥٧٠٣	١٨٦	٧٣٢٠٥	٦٠٨	٨١٦	٢٩٣٠	١٦٤٦	٢٣,٩	٥٨٦	٤٨٦٧,٩٦

Source: FAO Production Year Book, Rome. 1998.

جدول رقم (٨) الانتاج الحيوانى والزيوت النباتية لدول الكومنولث والدول السوفيتية المستقلة فى متوسط الفترة ١٩٩٤-١٩٩٦

الانتاج بالألف طن

نوع الانتاج / الدولة	لحوم الأغنام	لحوم أبقار	لبن جاف	لبن طازج	لبن مكثف	زبد	بيض	زيت عباد الشمس	زيت بذرة الكتان	زيت نذرة القطن
روسيا الاتحادية	٢٧٠	٢٨٢٤	١١١	٣٨٨٣١	٢٥٠	٤٢٩	١٨٩٩	٧٥٧	١٤,٦	-
أوكرانيا	٣٠	١٢٠٧	٢٠	١٦٩٠٠	٥٣	٢٢٤	-	٨١٠	٥,٤	-
بيلاروسيا	٤	٣٣٣	٣٧	٥١٧٧	٨٥	٦٧	١٩٠	-	٤	-
أرمينيا	٧	٣٠	-	٤٠٩	-	-	١١	-	-	-
مولدافيا	٣	٦٠	١	٨٢٤	-	٧	٣١	٤٣	-	-
كازاخستان	١٤٤	٥٥٣	٢٤	٤٥٣٠	٥٤	٢١	١٠٧	٢٣	-	١٨,٣
أوزبكستان	٧٨	٣٩١	-	٣٤١٩	١٨	١١	٧٠	-	-	٣٥٤
أذربيجان	٣٢	٤٢	-	٨١٧	-	٢	٣٦	-	-	٢٨
طاجستان	١٩	٣٢	-	٤٠٠	-	٤	٦	-	-	٤٥
قيرقزستان	٥٦	٥٨	-	٨٧٣	-	٧	٩	-	-	-
تركمانستان	٤٢	٥٢	-	٧٢٦	-	٤	١٥	-	-	١١٣
جورجيا	٦	٤٧	-	٤٦٣	-	١	١٥	-	-	-
لاتفيا	١	٥٤	١	٩٥٥	-	٥	٢٣	٠,٥	-	-
أستونيا	١	٢٧	-	٧٢٠	١٠٧	١٧	٢٠	-	-	-
ليتوانيا	٢	٨٩	٤	١٨٦٨	٨	٤٤	٤٢	-	-	-
الاجمالى	٦٨٦	٥٨٢٦	١٩٨	٧٦٩١١	٥٧٥	٨٥٣	٢٤٦٤	١٦٣٣,٥	٣٤	٥٥٨,٣

Source: FAO Production Year Book, Rome. 1998.

وفـــى انتاج **الالبان الطازجة** فقد بلغ انتاجها ٧٦٩١١ ألف طن فى الفترة (١٩٩٤-١٩٩٦) وفى عام ١٩٩٧ فقد بلغ ٧٣٢٠٥ ألف طن وبنقص حوالى ٣٧٠٦ الـــف طـــن ويعـــادل حوالى ٤,٨ %، وفى ترتيب الدول فان روسيا الاتحادية تحتل المركز الاول كالعادة بانتاج ٣٨٨٣١ ألف طن فى الفـــترة

(١٩٩٤-١٩٩٦) بينما انتجت ٣٧٩٠٠ ألف طن فى عام ١٩٩٧ وبنقص حوالى ٢,٤% ويلاحظ ان انتاج روسيا الاتحادية حوالى ٦٤% من انتاج دول الكومنولث فى متوسط الفترة (١٩٩٤- ١٩٩٧) اما اقل الدول انتاجا للالبان الطازجة فهى ارمينيا ويلاحظ ان انتاج الالبان المكثفة قد بلغ حوالى ٥٧٥ ألف طن للفترة (١٩٩٤-١٩٩٦) واما عام ١٩٩٧ فقد بلغ ٦٠٨ ألف طن وبزيادة حوالى ٣٣ ألف طن .

وقد بلغ انتاج روسيا الاتحادية واستونيا وبيلاروسيا حوالى ٢٥٠، ١٠٧، ٨٥ ألف طن فى الفترة (١٩٩٤-١٩٩٦) ويعادل حوالى ٧٧% من انتاج دول الكومنولث واما فى عام ١٩٩٧ فقد بلغ انتاجهم ٢٨١، ١٠٣، ٩٣ ألف طن ويعادل حوالى ٧٨% ويلاحظ ان الدول ارمينيا ، مولدافيا ، اذربيجان، طاجكستان ، قيرقزستان ، تركمانستان ، جورجيا ،لاتفيا لاتنتج الالبان المكثفة .

وفى انتاج **الزبد** تنتج روسيا بمفردها حوالى ٤٢٥ ألف طن فى متوسط الفترة المذكورة وبما يعادل حوالى ٥١% من انتاج دول الكومنولث يليها اوكرانيا وتنتج نحو ٢١٢ ألف طن وبما يعادل ٢٥% وبمقارنة الانتاج تبين انه قد بلغ ٨٥٣ ألف طن فى الفترة (١٩٩٤-١٩٩٧) واما ١٩٩٧ فقد بلغ ٨١٦ ألف طن وبنقص حوالى ٣٧ ألف طن وهو يعادل نحو ٤,٣ % ويتبين ان ارمينيا لاتنتجه وباقى الدول انتاجها قليل وان وان تباين بين دولة واخرى ولكن اقلها جورجيا واذربيجان اذ ان متوسط انتاجهم حوالى ١,٥ ألف طن .

ومن جهه انتاج **البيض** فقد بلغ ٢٤٦٤ ألف طن فى الفترة (١٩٩٤-١٩٩٦) واما فى عام ١٩٩٧ فقد بلغ ٢٩٢٠ بزيادة ٤٥٦ ألف طن وهى

تعادل ١٨,٥ % وبمقارنة انتاج الدول الخمسة عشر يتبين ان روسيا الاتحادية تنتج حوالى ١٨٠٠ألف طن وبما يعادل نحو ٦٧% من انتاج دول الكومنولث لمتوسط الفترة المذكورة ويليها دولة بيلاروسيا وتنتج حوالى ٥١٠ ألف طن بما يعادل حوالى ١٩% ويلاحظ ان انتاج بيلاروسيا قد قفز من ١٩٠ ألف طن في متوسط الفترة (١٩٩٤-١٩٩٦) الى ٨٣٠ ألف فى عام ١٩٩٧ وبزيادة حوالى ٦٤٠ألف طن وتعادل حوالى ٣٣٧% واما دولة اوكرانيا فلا تنتجه فى متوسط الفترة المذكورة .

واما بالنسبة لانتاج **الزيوت** فانها تنتج ثلاثة انواع من الزيوت هى عباد الشمس وزيت بذرة الكتان وزيت بذرة القطن ولنستعرض زيت عباد الشمس اولا وقد تبين من الجدولين رقم (٧) ،رقم (٨) انه ينتج فى كلا من اوكرانيا وروسيا الاتحادية ومولدافيا وكازاخستان وبكميات بلغت ٨١٥، ٧٥٥ ، ٤٤,٥، ٢٥ ألف طن على الترتيب فى متوسط الفترة (١٩٩٤-١٩٩٧) وقد اتضح ان الكميات المنتجة فى الفترة (١٩٩٤-١٩٩٦) بلغت ١٦٣٣,٥ ألف طن اما في عام ١٩٩٧ فقد بلغت ١٦٤٦ ألف طن وبزيادة حوالى ١٢,٩ ألف طن وتعادل ٠,٨%.

واما عن انتاج **زيت بذرة الكتان** فيتضح من الجدولين المذكورين أنه قد بلغ ٢٤ ألف طن فى الفترة (١٩٩٤-١٩٩٦) واما فى عام ١٩٩٧ فقد بلغ ٢٢,٩ ألف طن وبنقص حوالى ١,١ ألف طن ويعادل حوالى ٤,٦% ن وقد تبين أنه ينتج فى كل من روسيا الاتحادية وأوكرانيا وبيلاروسيا على الترتيب وينتج منها الاتحاد السوفيتى ١٤,٢٥ ألف طن فى متوسط الفترة (١٩٩٤-

١٩٩٦) وهو يعادل نحو ٦١% . وباقى الدول فلا يوجد بها هذا النوع من الانتاج.

وبالنسبة **لزيت بذرة القطن** فقد بلغت الكمية المنتجة فى الفترة (١٩٩٤-١٩٩٦) حوالى ٥٥٨,٣ ألف طن وأما فى عام ١٩٩٧ فقد بلغ ٥٨٦ ألف طن وبزيدة حوالى ٢٧,٧ ألف طن وهى تعادل نحو ٥% ، وقد تبين أن الدول المنتجة لزيت بذرة القطن هى أوزبكستان ، وتركمانستان، وطاجكستان، وأذربيجان حسب الترتيب التنازلى وتنتج أوزبكستان بمفردها حوالى ٣٥٧ ألف طن فى متوسط الفترة (١٩٩٤-١٩٩٦) وهى تعادل نحو ٦٢% . أما باقى دول الكومنولث فلا يوجد بها هذا النوع من الانتاج.

وأخيرا انتاج **الثروة السمكية** وتتباين دول مجموعة الكومنولث فى انتاجه حيث تحتل روسيا الاتحادية المركز الأول وقد أنتجت ٢١٠٧,٩ ألف طن فى الفترة (١٩٩٤-١٩٩٦) وهى تعادل نحو ٤٣,٧ % من انتاج دول الكومنولث وأما فى عام ١٩٩٧ فقد أنتجت ٤٠٨٥ ألف طن وبما يعادل حوالى ٨٣,٩% من انتاج المجموعة كذلك ويليها فى الترتيب كل من أوكرانيا، لاتفيا، ليتوانيا، كازاخستان، اذربيجان، ويتبين ان أقل دول المجموعة انتاجا هى قيرقزستان. وكذلك يتضح ان انتاج الثروة السمكية لمجموعة دول الكومنولث قد بلغ ٤٨٢٠,١٨ ألف طن فى متوسط الفترة (١٩٩٤-١٩٩٦) بينما بلغ ٤٨٦٧,٩٦ ألف طن فى عام ١٩٩٧ وبنقص حوالى ٤٧,٧٨ ألف طن ويعادل نحو ٠,٩٨%،

التجارة الخارجية:

لتحقيق الأهداف المرجوة من هذا البحث فانه يلزم استعراض التجارة الخارجية لكل دولة من دول الكومنولث على حدة ثم لمجموعة الدول ولهذا فقد تم اعداد الجدول رقم (٩) لبيان حجم التجارة الخارجية خلال الفترة (١٩٩٤-١٩٩٦) وفيما يلى عرض لكل دولة على حدة ثم لمجموعة الدول الخمسة عشر.

أولا: روسيا الاتحادية:

باستعراض بيانات الجدول المذكور يتضح أن الميزان التجارى ايجابى فى الثلاث سنوات المحددة وان كان يمكن ترتيبها تنازليا كالتالى ١٩٩٥، ١٩٩٤، ١٩٩٦، وحيث بلغت حوالى ٣٣٢٢٠,١، ٢٨٢٣٨,٦، ٢٤٣٩٤ مليون دولار.

ثانيا: جمهورية أوكرانيا:

قد تبين أن الميزان التجارى كان سالبا فى عام ١٩٩٤ ولكن أصبح ايجابى فى عامى ١٩٩٥، ١٩٩٦ وان كان العام الأخير أقل من سابقه بحوالى ٣٣ مليون دولار.

ثالثا: جمهورية بيلا روسيا:

باستعراض بيانات الصادرات والواردات يتبين أن الميزان التجارى كان سالبا فى الثلاث سنوات وان كان فى عام ١٩٩٥ أفضل من العام السابق له ولكن ازداد سوأ فى عام ١٩٩٦.

وتم استعراض بيانات الصادرات والواردات لباقى دول الكومنولث والدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتى وتبين أن المـــيزان التجارى كان سالبا لغالبيتها ويتضح ذلك من الجـــدول رقم (٩)

حجم التبادل التجارى بين مصر ودول الكومنولث:

بعد العرض السابق عن دول الكومنولث فسوف يتم عرض حجم التبادل التجارى بين كل من مصر ودول الكومنولث كل دولة على حدة ولذلك فقد تم اعداد الجدول رقم (١٠) ومنه يتبين ما يلى :

أولا : روسيا الأتحاديه :

بالنظر للجدول المذكور رقم (١٠) يتبين أن حجم التبادل التجارى قد بلغ ٣٦٧ ، ٤٣٠,٨ ، ٤,٩,١ ، ٤٢٩,٦ مليون دولار للسنوات ١٩٩٤ الى ١٩٩٧ على الترتيب و لكن لصالح روسيا الأتحاديه و بفارق يعادل ٦٦% ، ٨٣ % ، ٨١ % ، ٨٥ % على الترتيب .

ثانيا : أوكرانيا :

بأستعراض بيانات الجدول رقم (١٠) يتضح أن حجم التبادل التجارى قد بلغ ٦٨ ، ١١٥,٣ ، ١٢٠,٣ ، ١٣١,٧ مليون دولار للسنوات(١٩٩٤-١٩٩٧) على التوالى و كذلك لصالح أوكرانيا و بفارق يعادل نحو ٧١% ، ٨٥ % ، ٨٦ % ، ٨٧ % من جملة التبادل على الترتيب

ثالثا : بيلاروسيا :

بمراجعة بيانات الجدول رقم (١٠) يتبين أن حجم التبادل التجارى بينها وبين مصر قد تبلغ ٠,٥٥ ، ١,٢٥ ، ١,٦٩ ، ١,٣١ مليون دولار للســنوات (١٩٩٤-١٩٩٧) على التوالى وكذلك لصالح بيلاروسيا وبفارق يقدر بحوالى

٦٥ %، ٧٨ % ، ٧١ % ،من جملة التبادل للسنوات(١٩٩٥ – ١٩٩٧) وأما فى عام ١٩٩٤ قد كان لصالح مصر بفارق ١٣ %.

رابعا : كازاخستان :

بالنظر للجدول رقم (١٠) يتضح أن حجم التبادل التجارى قد بلغ ٠,٩١ ، ٠,٦٠ ، ٠,٤٧ ، ٠,٤١ مليون دولار للسنوات (١٩٩٤ – ١٩٩٧) على التوالى وهو لصالح مصر وبفارق يقدر بحوالى ١٠٠%، ٤٥%، ٨٧%، ١٠٠%، على الترتيب من جملة التبادل .

خامسا: لاتفيا:

بأستعراض بيانات الجدول رقم (١٠) يتضح أن حجم التبادل التجارى بين مصر ولاتفيا قد بلغ ٠,٠٦، ٤، ٠,٠٢، ٠,٢١ مليون دولار على الترتيب وقدتبين أن الميزان لصالح مصر فى العامين ١٩٩٤، ١٩٩٦ وبفارق يعادل ١٠٠% للعامين ، أما فى عامى ١٩٩٥، ١٩٩٧ فقد كان لصالح لاتفيا وبفارق يقدر بحوالى ١٠٠%، ٩٠% من جملة التبادل على الترتيب.

سادسا: استونيا:

بأستعراض بيانات الجدول رقم (١٠) يتضح أن حجم التبادل التجارى بين مص وأستونيا قد بلغ ٠,٦، ٠,٢٤، ٠,٦، ٠,٧ مليون دولار للأعوام ٩٤ – ١٩٩٧ على الترتيب وقد كان لصالح أستونيا وبفارق يقدر بحوالى ٨٠%، ١٠٠%، ١٠٠%، ٨٦% من جملة التبادل التجارى على الترتيب.

سابعا: ليتوانيا:

بمراجعة بيانات الجدول المذكور يتبين أن حجم التبادل التجارى بين مصر وليتوانيا قد بلغ ٢,٤٤، ٠,٠١، ٣,٠٤ مليون دولار للأعوام (٩٥– ١٩٩٧)

على التوالى وقد كان لصالح ليتوانيا وبفارق يقدر بحوالى ٩٨%، ١٠٠%، ٩٩% من جملة التبادل التجارى على الترتيب.

وهكذا يتبين أن التبادل التجارى فى معظمه لصالح دول الكومنولث وبحجم قليل وأن أكثره مع روسيا الاتحادية ثم أوكرانيا.

جدول رقم (٩) حجم التجارة الخارجية لدول الكومنولث والدول السوفيتية المستقلة خلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٦

القيمة بالمليون جنيه

البيان الدولة	١٩٩٤			١٩٩٥			١٩٩٦		
	الصادرات	الواردات	الميزان التجارى	الصادرات	الواردات	الميزان التجارى	الصادرات	الواردات	الميزان التجارى
روسيا الاتحادية	٦٦٩	٣٨٦٦١,٤	(+) ٢٨٢٨,٦	٧٩٩٠٠	٤٦٦٧٩	(+) ٣٣٢٢٠,١	٨١٦٠٠	٥٧٢٠٦	(+) ٢٤٣٩٤
أوكرانيا	٩٧٠٨	٩٩٨٩	(-) ٢٨١	١١٢٨٩	١٠٧١٦	(+) ٥٧٣	١٢٣٠٠	١١٧٦٠	(+) ٥٤٠
بيلاروسيا	٢٥١٠	٣٠٦٦	(-) ٥٥٦	٤٣٦٣	٤٧٩٥	(-) ٤٣٢	٣٩٥٠	٤٨١٥	(-) ٨٦٥
أرمينيا	٢١٦	٣٩٤	(-) ١٧٨	٢٦٣	٦٦٨	(-) ٤٠٥	٢٤١	٦١٧	(-) ٣٧٦
مولدافيا	٥٦٥	٦٥٩	(-) ٩٤	٧٤٦	٨٤١	(-) ٩٥	٦٥٧	٧٣٢	(-) ٧٥
كازاخستان	٣٢٢١	٢٤٩٤	(-) ٢٦٣	٤٩٧٤,٤	٣٧٤٢,١	(+) ١٢٣٢,٣	٥٠٧٥	٣٨١٥	(+) ١٣٦٠
أوزبكستان	٢٦٩٥,٢	٢٦٠٩,٤	(+) ٨٥,٩	٣١٠٩	٢٨٩٢,٧	(+) ٢١٦,٣	٣١٥٧	٢٩١٢	(+) ٢٤٥
أذربيجان	٦٢٧	٧٧٨	(-) ١٤١	٥٤٧	٦٦٧	(-) ١٢٠	٥٩٣	٧٠٠	(-) ١٠٧
طاجستان	٤١٣	٥٥١	(-) ١٣٨	٧٤٩	٧٩٩	(-) ٥٠	٨١٢	٧٣٢	(+) ٨٠
قيرقزستان	٢٤٠	٣١٧	(+) ٢٣	٤٠٨	٥٠٨	(-) ١٠٠	٤١٩	٥٠٩	(-) ٩٠
تركمانستان	١٧٠٠	٧٠٠	(+) ١٠٠٠	١٧٠٠	٧٠٠	(+) ١٠٠٠	١٨٠٥	٧٢٢	(+) ١٠٨٢

البيان / الدولة	١٩٩٤			١٩٩٥			١٩٩٦		
	الصادرات	الواردات	الميزان التجارى	الصادرات	الواردات	الميزان التجارى	الصادرات	الواردات	الميزان التجارى
جورجيا	١٨٥	٤٧١	(-) ٢٨٦	١٤٣	٣٥٠	(-) ٢٠٧	١٨٧	٢٩٩	(-) ٢١٢
لاتفيا	٩٩٠	١٢٤١,٩	(-) ٢٥١,٩	١٢٠٥,٩	١٨٢٠,٤	(-) ٥١٤,٥	١٥١٦	١٥٢٠	(-) ٤
أستونيا	١٢٠٧	١٦٦١,٢	(-) ٣٥٤,٢	١٨٣٨	٢٥٤٦	(-) ٧٠٨	١٧٣٩	٣٥٦٧	(-) ٨٢٨
ليتوانيا	٣٠١٩,٢	٣٣٣٨,٩	(-) ٣١٩,٦	٢٦٩٥,٢	٣٠٠٩,٥	(-) ٣١٤,٣	٢٦٠١	٣٠٥٦	(-) ٤٥٥
الاجمالى	٩٢٤١٦,٦	٦٦٩٢١,٨	(+) ٢٦٤٨٤,٨	١١٤٠٣٠,٥	٨٠٧٣٤,٦	(+) ٣٢٢٩٥,٩			

المصدر: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، نقطة التجارة الدولية ، بيانات غير منشورة.

جدول رقم (١٠) حجم التبادل التجارى بين مصر ودول الكومنولث والدول السوفيتية المستقلة خلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٦

القيمة بالمليون دولار

البيان / الدولة	١٩٩٤			١٩٩٥			١٩٩٦			١٩٩٧		
	الصادرات	الواردات	حجم التجارة	الميزان التجارى	الصادرات	الواردات	حجم التجارة	الميزان التجارى	الصادرات	الواردات	حجم التجارة	الميزان التجارى
روسيا الاتحادية	٦٢	٣٠٥	٣٦٧	(-) ٢٤٣	٢٧,٢	٢٩٣,٦	٤٢٠,٨	(-) ٢٥٦,٤	٢٩,١	٢٨٠	٤١٩,١	(-) ٢٥٠,٩	٣١,٦	٢٩٨	٤٢٩,٦	(-) ٢٦٦,٤
أوكرانيا	١٠	٥٨	٦٨	(-) ٤٨	٨,٥	١٠٦,٨	١١٥,٣	(-) ٩٨,٣	٨,٣	١١٢	١٢٠,٣	(-) ١٠٣,٧	٨,٧	١٢٣	١٣١,٧	(-) ١١٤,٣
بيلاروسيا	٠,٢١	٠,٢٢	٠,٤٥	(+) ٠,٠٧	٠,٢٢	١,٠٣	١,٢٥	(-) ٠,٨١	٠,١٩	١,٥	١,٦٩	(-) ١,٣١	٠,١٩	١,١٢	١,٣١	(-) ٠,٩٣
كازاخستان	٠,٩١	-	٠,٩١	(+) ٠,٩٠٧	٠,٤٤	٠,١٧	٠,٦	(+) ٠,٢٧	٠,٤٧	-	٠,٤٧	(+) ٠,٤٧	٠,٤١	-	٠,٤١	(+) ٠,٤١
لاتفيا	٠,٠٦	-	٠,٠٦	(+) ٠,٠٦	-	٤	٤	(-) ٤	٠,٠٢	-	٠,٠٢	(+) ٠,٠٢	٠,٠١	٠,٢	٠,٢١	(-) ٩٠,١٩
استونيا	٠,٠٦	٠,٠٤	٠,٦	(-) ٠,٤٨	-	٠,٢٤	٠,٢٤	(-) ٠,٢٤	-	٠,٦	٠,٦	(-) ٠,٦	٠,٠٥	٠,٦٥	٠,٧	(-) ٣
ليتوانيا	-	-	-	-	٠,٠٢	٢,٤٢	٢,٤٤	(-) ٢,٤	-	٠,٠١	٠,٠١	(-) ٠,٠١	٠,٠٢	٣,٠٢	٣,٠٤	(-) ٠,٦
الاجمالى	٧٣,٢٤	٣٦٢,٧٨	٤٣٧,١٢	(-) ٢٩٠,٤٤	٤٦,٣٨	٥٠٨,٢٦	٥٥٤,٦٤	(-) ٤٦١,٨٨								

المصدر: وزارة التجارة والتموين - إدارة دول الكومنولث والدول المستقلة -تقارير متنوعة.

• تم تحويل القيمة من الجنيه المصرى الى الدولار الأمريكى على أساس سعر صرف الدولار ٣,٤ جنيه مصرى.

الملخص

تعنبر التنمية الاقتصادية هى الشغل الشاغل لغالبية دول العالم ، وبالطبع فان مصر ليست بمعزل عن العالم ، بل انها من الدول التى تحاول بكل جهد ان تحقق المزيد من التنمية ، وحتى يمكن تحقيق ذلك فانه لابد من احداث الاستقرار الاقتصادى للدولة ، وبالتالى استقرار سعر الصرف ولهذا فانه لابد من ايجاد توازن فى ميزان المدفوعات ، لابد من تحقيق التوازن بين الصادرات والواردات وحتى يمكن النهوض بالاقتصاد المصرى فتح افاق جديدة امامه فقد تم الانضمام الى منظمة الكوميسا ومجموعة الثمانى ومجموعة الخمسة عشر ، اضافة الى محاولة فتح قنوات مع دول الكومنولث والدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتى .

وقد استهدف هذا البحث القاء الضوء على اهم التكتلات الاقتصادية العالمية وخاصة منظمة الكومسا ومجموعة دول الكومنولث المستقلة عن الاتحاد السوفيتى وتم التركيز عليهما لاهميتها الكبيرة اضافة الى كونهما من الاسواق الواعدة التى يمكن ان تستوعب المزيد من الصادرات المصرية .

وقد استعرض البحث فكرة انشاء منظمة الكوميسا منذ بدايتها فى مؤتمر لوساكا فى مارس ١٩٨٧ وتطورها حتى وصلت الى ٢١ دولة الان وتبلغ المساحة الجغرافية لدول الكوميسا نحو ١٣,٢ مليون كيلو متر مربع ويقدر عدد سكانها بحوالى ٣٦٣ مليون نسمة وقيمة الناتج المحلى لها نحو ١٠٠ مليار دولار ثم تم استعراض اهداف هذه المنظمة ومنها تحقيق نمو اقتصادى ثابت ومستمر للدول الاعضاء واقامة اتحاد جمركى بينها ثم استعرض امكانية التكامل بين مصر ودول الكوميسا ومن جميع الاتجاهات ثم استعرض التبادل التجارى بين مصر ومجموعة دول الكوميسا وتبين أنه

يوجد عجز للميزان المصرى مع دول الكوميسا يقدر بنحو ٧٤ مليون دولار فى متوسط الفترة ١٩٩٤-١٩٩٩ ويلاحظ أن السودان تستحوذ على أكبر قدر من الصادرات المصرية لدول الكوميسا ويمثل نحو ٥٠% يليها أثيوبيا بنسبة ٣١% ثم كينيا بنسبة ٦% ، وان كينيا تعتبر الدولة الأولى المصدرة الى مصر وتمثل نحو ٥٣% من قيمة واردات مصر من تجمع الكوميسا فى نفس الفترة المشار اليها وأخيرا تناول مقترحات تنمية التبادل التجارى بين مصر وتجمع الكوميسا.

وكذلك استعرض دول الكومنولث والدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتى حيث تم اعطاء نبذة تاريخية عنها ثم استعرض المساحة الكلية لهم وتبلغ حوالى ٢٢٢٨ مليون هكتار والمساحة المحصولية وتبلغ حوالى ٢٢٩ مليون هكتار ثم لكل دولة على حدة، اضافة الى أهم المنتجات الزراعية لهذه الدول ويلاحظ أن روسيا الاتحادية وأوكرانيا تعتبران أكبر وأهم هذه الدول وقد بلغت المساحة المحصولية فيهما ٥٧,٧، ١٦,١% من جملة المساحة المحصولية لهذه المجموعة.

ثم استعرض التجارة الخارجية لهذه الدول وتبين أن روسيا الاتحادية أكثر استقرارا ، وأخيرا فقد تم استعراض حجم التبادل التجارى بين مصر ودول الكومنولث للفترة (٩٤-١٩٩٧) ويلاحظ أن الميزان التجارى كان لصالح دول الكومنولث.

ومن ذلك يتبين أنه لابد من زيادة الاهتمام بالصادرات لهذه الأسواق ومحاولة دراستها دراسة واقعية مركزة.

المراجع

١- الجهـاز المركـزى للتعبـئه العامـة والاحصاء ؛ قاعدة بيانات التجارة الخارجية – بيانات غير منشورة

٢- مصـطفى محمـد عـز العـرب (دكـتور) النظرية البحتة فى التجارة الخارجية ، الدار المصرية اللبنانية ١٩٩٨

٣- محمـد خمـيس الزوكة ، الجغرافيا الاقتصادية ، الطبعة العاشرة ، كلية الآداب ، جامعة الاسكندرية ،اغسطس ١٩٧٤

٤- وزارة الـزراعة ، العلاقات الزراعية الخارجية ، دراسة عامة عن دول الكومنولت والدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتى ، ١٩٩٨

٥- وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية نقطة التجارة الدولية

٦- مـنظمة الاغذيـة والزراعة ، الكتاب الاحصائى السنوى للانتاج ، اعداد مختلفة

٧- مـنظمة الاغذية والزراعة ، الكتاب الاحصائى السنوى للتجارة ، اعداد مختلفة

٨- وزارة الخارجية ، كلمة السيد عمروموسى ، ندوة مصر والكوميسا، آفاق جديدة للتجارة والاستثمار ، ١٩٩٨

Egypt's Role in the Economic Blocks
Summary

Economic development is he main concern for all countries of the world and Egypt is no exception of that rule. Moreover, Egypt is trying hard to achieve more development. In trying to achieve that goal, Egypt has to establish some kind of economic stability for the state. Therefore, the government budget should take hard steps to balance its budget and lessen the deficit. To open new horizons for the Egyptian economy, Egypt has joined the COMESA, the Group of 8, and the Group of 15. In addition to opening marketing channels with Common Wealth countries that were part of the formal Soviet Union.

The study aims at shedding some light on the main international economic blocks, especially the COMESA and the Common Wealth countries that were part of the formal Soviet Union due to their importance as a growing potential markets that could contain more of the Egyptian exports.

The study reviewed the idea behind the establishment of the COMESA since its initiation in Lusaka Conference in March of 1987. And its development to have 21 member countries with a geographical area of about 13,2 million square kilometers, a population of about 363 millions, and GNP of one billion American dollars. The study also reviewed the trade exchange between Egypt and the COMESA countries. Moreover, the revision revealed that there is a trade deficit between Egypt and the COMESA Group estimated at US$74 millions in the period of 1994-1999. It has been noticed that the Sudan takes the lion share in Egyptian exports to COMESA, and it represents about 50%, followed by Ethiopia with 31%, and Kenya with 6%. Kenya is considered the first exporting country to Egypt and

represents about 53% of Egypt's imports from the COMESA Group in the same period. Finally, the study presented recommendations aim at the development of trade exchange between Egypt and the COMESA Group.

Furthermore, the reviewed the situation with regards to the Common Wealth countries that were part of the formal Soviet Union. The study gave a historical review of these countries, total area that is about 2228 million hectares, crop area that is estimated to be about 229 million hectares, and the main crops for each country. It has been noticed that Russia and Ukraine are considered to be the biggest and most important countries in this group, with a crop area that represents about 16.1% of the total crop area of the group.

The study also reviewed the foreign trade of these countries and revealed that Russia is more stable. Finally, the study reviewed the volume of trade exchange between Egypt and the Common Wealth countries, that revealed that the trade scale between Egypt and the Common Wealth is tipped in favor of the Common Wealth countries during the study period of 1994-1999.

Al-AZHAR UNIVERSITY
S.A. KAMEL CENTER
FOR ISLAMIC ECONOMICS

جامعة الأزهر
مركز صالح عبد الله كامل
للاقتصاد الإسلامي

ندوة

الزراعة ومستقبل الاقتصاد المصرى

الاثنين : ٢١ رجب ١٤٢٢هـ الموافق ٨ أكتوبر ٢٠٠١م

القدرة الاستيعابية السكانية لقطاع الزراعة والغذاء فى مصر فى الفترة ١٩٦١ – ١٩٩٩

د. باسم سليمان فياض

المعهد العالى للتعاون الزراعى

القدرة الاستيعابية السكانية لقطاع الزراعة والغذاء في مصر في الفترة ١٩٦١- ١٩٩٩

د. باسم سليمان فياض(*)

مقدمـــة

تعـــددت المفاهيم المستخدمة لقياس مدى تحقق الأمن الغذائي، وكذلك لمـــدى قـــدرة قطاع الزراعة على تحقيق هذا الأمن الغذائي. ولعل أكثر هذه المفاهـــيم شـــيوعاً وأكثرها سهولة في نفس الوقت، هي قدرة قطاع الزراعة على الوفاء بالاحتياجات المحلية (الاستهلاك المحلى) من كل من المجموعات الغذائـــية سواء أكانت تلك الاحتياجات استهلاك أدمى أو غير أدمى. وقد ظل هـــذا المفهوم يستخدم لسنوات طويلة، ومازال جزئياً حتى الآن ولكن ظل هذا المفهـــوم قاصـــراً على مواجهة عدد من الإشكاليات النظرية والعملية أهمها: **الأولـــى**، صـــعوبة المقارنة بين قدرة قطاع الزراعة على الوفاء بالاحتياجات من مجموعة غذائية ما (النسبة مئوية) بين سنة وأخرى، وذلك للتغيرات التي تطـــرأ على النمط الاستهلاكي (سواء الآدمي أو غير الآدمي). فقد يحدث أن يرتفع الإنتاج المحلى ولكن يرتفع معه متوسط استهلاك الفرد بدرجة مساوية أو أكـــبر، وبذلـــك لا تظهـــر بالتالي تحسن قدرة قطاع الزراعة على الوفاء بالاحتـــياجات المحلية. والإشكالية الثانية تتمثل في أن قياس مدى قدرة قطاع الـــزراعة علـــى الوفـــاء بالاحتياجات المحلية يقع في مأزق القياس لإجمالي

(*) أستاذ الاقتصاد الزراعي المساعد – المعهد العالي للتعاون الزراعي

الاحتـياجات الآدمية أو غير الآدمية، ويتمثل هذا المأزق في أن الاحتياجات غـير الآدمـية بأشكالها المختلفة تعد مرحلة وسيطة لاستهلاك أدمى، وأبرز مـثال علـى ذلك هو العلف المستخدم في الإنتاج الحيواني، وبذلك لا يمكن تجنـب الازدواجـية التـي تحدث في تقدير قدرة القطاع على تحقيق الأمن الغذائـي. وتظهـر الإشـكالية الثالثة في صعوبة، أن لم تكن استحالة، تقدير القـدرة الإجمالية لقطاع الزراعة والغذاء على تحقيق الأمن الغذائي، لصعوبة تجمـيع الأمـن الغذائـي المتحقق لكل مجموعة غذائية على حدا لعدم وجود أساس مشترك لتجميع المجموعات المختلفة.

وفـى محاولة للتغلب على هذه الإشكاليات وغيرها، تم في السنوات الأخـيرة تطويـر مفهوم جديد لقياس قدرة قطاع الزراعة على تحقيق الأمن الغذائـي، وهو مفهوم القدرة الاستيعابية السكانية لقطاع الزراعة. ويستند هذا المفهـوم علـى إطـار نظري قائم على تقدير عدد السكان الذي تستطيع كل مجموعـة غذائية إشباع احتياجاته وذلك بعد استبعاد جميع أشكال الاستهلاك غير الآدمي من إنتاج تلك المجموعة. ولاستخراج متوسط مرجح مستند لكافة المجموعـات الغذائية، ويكون مستنداً إلى بعد غذائي، فيتم الترجيح من خلال مـدى مسـاهمة كل مجموعة غذائية في المعاملات الغذائية الثلاث الأساسية (السعرات الحرارية، والبروتين، والدهون). وبهذا المفهوم الجديد يمكن القول بأنـه تـم التغلب على الإشكاليات التي واجهت المفاهيم التقليدية لقياس مدى تحقق الأمن الغذائي أو مدى قدرة قطاع الزراعة على تحقيق الاكتفاء الذاتي.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث الحالي في تحديد مدى قدرة قطاع الزراعة المصري على تحقيق الأمن الغذائي وذلك من خلال التعرف على مدى القدرة الاستيعابية السكانية لذلك القطاع (على مستوى كل مجموعة غذائية، وكمتوسط للقطاع ككل)، وتطور تلك القدرة الاستيعابية في المدى الزمني من ١٩٦١ وحتى ١٩٩٩.

هدف البحث

للبحث الحالي عدة أهداف: أولها هو التعرف على المتغيرات التي حدثت في النمط الغذائي المصري في الفترة من ١٩٦١ وحتى ١٩٩٩ وذلك بعد تقسيمها إلى فترات زمنية (خمس سنوات لكل فترة). وثانيها هو تحديد القدرة الاستيعابية السكانية لقطاع الزراعة والغذاء على أساس النمط الغذائي السائد في تلك الفترات والمتغيرات التي حدثت لتلك القدرة. وثالثها، هو تقدير القدرة الاستيعابية السكانية بافتراض أسلوب المحاكاة وذلك عن طريق إعادة تحديد تلك القدرة الاستيعابية بافتراض حصول الفرد على احتياجاته الضرورية من كل من المعاملات الغذائية الأساسية.

فكرة البحث

يحاول البحث الحالي تطوير عدد من المفاهيم والأساليب التي تساعد بالدرجة الأولى في إجراء مقارنات بين فترات زمنية لمدى مساهمة قطاع الزراعة والغذاء على تحقيق الأمن الغذائي. وأهم هذه المفاهيم هو ما اصطلح على تسميته بالقدرة الاستيعابية السكانية Population Carrying

Capacity والمقصود بالقدرة الاستيعابية السكانية هو مدى قدرة قطاع معين (الزراعة والغذاء) على الوفاء باحتياجات السكان عند مستوى استهلاك معين، ومن ذلك يمكن تحديد عدد السكان الممكن استيعابه في دولة ما.

ومن البديهي أن تلك القدرة تتغير تبعاً لعدة عوامل أهمها الإنتاج المحلى (وليس إجمالي المتاح للاستهلاك)، ومستويات الاستهلاك السائدة. وعلى هذا الأساس فأن القدرة الاستيعابية السكانية = (الإنتاج المحلى- الاستهلاك غير الآدمي(علف، وتقاوي، وصناعة وفاقد) ÷ متوسط استهلاك الفرد. ومن الطبيعي أنه إذا كان القطاع يعتمد بدرجة كبيرة على الواردات فان القدرة الاستيعابية ستقل عن عدد السكان الفعل أما إذا كان القطاع متوجه نحو التصدير فان تلك القدرة ستزيد عن عدد السكان الفعل .

ولوجود اختلافات بين المجموعات الغذائية من حيث القدرة الاستيعابية لكل منها، فسيتم تطوير أسلوب في هذا البحث يعتمد استخراج قدرة استيعابية سكانية متوسطة للقدرات الخاصة بالمجموعات المختلفة مرجحة بمدى مساهمة كل مجموعة في متوسط ما يحصل عليه الفرد من المعاملات الغذائية الأساسية (السعرات الحرارية، والبروتين النباتي، والبروتين الحيواني، والدهون). وبذلك يكون لدينا أربع قدرات استيعابية سكانية مرجحة ، يمكن استخراج متوسط لها، باعتبار أن كل من تلك القدرات يساهم بربع المتوسط العام.

ولاختلاف الأنماط الغذائية (متوسط استهلاك الفرد) من كل من المجموعات الغذائية بين فترة زمنية وأخرى، يصعب مقارنة القدرة الاستيعابية السكانية بين تلك الفترات فمن الممكن أن ترتفع تلك القدرة إلى حد كبير كنتيجة لانخفاض متوسط استهلاك الفرد في فترة زمنية ما، وليس

كنتيجة لتزايد الإنتاج المحلى، والعكس صحيح. لذلك، سيتم استخدام أسلوب المحاكاة عبر افتراض حصول الفرد على احتياجاته الأساسية من كل من المعاملات الغذائية في كل الفترات الزمنية، وبهذا الأسلوب يمكن إجراء مقارنة حقيقية لمدى قدرة الإنتاج المحلى على الوفاء باحتياجات الاستهلاك الآدمي في ظل أساس مقارنة موحد.

مما سبق تتضح فكرة البحث فعبر استخدام عدد من المفاهيم والأساليب المطورة، يمكن إجراء مقارنة بين أنماط الاستهلاك الغذائي بين الفترات الزمنية بدقة أكبر، من ناحية، وكذلك بحث ومقارنة الكفاءة الفعلية لقطاع الزراعة والغذاء على تحقيق الأمن الغذائي، ومن هذا يمكن الخروج بعدد من النتائج والتوصيات لصانع القرار في مختلف المستويات لإعادة صياغة الهياكل الإنتاجية والاستهلاكية للاستفادة القصوى من القدرات الإنتاجية المتاحة لتحقيق أكبر قدرة من الأمن الغذائي.

مصادر البيانات

١- يعتمد هذا البحث بالكامل على بيانات مستقاة من قاعدة بيانات " قوائم الموازين الغذائية " لمنظمة الغذاء والزراعة التابعة للأمم المتحدة (FAO).

٢- تم تقسيم المدى الزمني للبحث (١٩٦١- ١٩٩٩) إلى ثمان فترات زمنية هي ١٩٦١- ١٩٦٥، و١٩٦٦- ١٩٧٠، و١٩٧١- ١٩٧٥- و١٩٧٦- ١٩٨٠، و ١٩٨١- ١٩٨٥، و١٩٨٦- ١٩٩٠، و١٩٩١ - ١٩٩٥، و١٩٩٦- ١٩٩٦. بحيث تأتى القيم معبرة عن المتوسط

لكـــل مـــن تلك الفترات وذلك لتلافى التباينات التي قد تحدث في سنة من السنوات.

٣- تم اعتماد البيانات الخاصة بالمجموعات الغذائية حسب تقسيم منظمة الـــ FAO دون الدخول في تفصيلات اختلافات السلع الغذائية داخل كل مجموعة، وما يترافق مع ذلك من وجود اختلافات بين المعاملات الغذائـــية تـــبعاً للأهمية النسبية للسلع المكونة لتلك المجموعة، وذلك لتجنب الدخول في تفاصيل غير ضرورية لأهداف البحث الحالي.

أسلوب البحث ومنهجيته

يعـــتمد البحـــث الحالي أسلوب تحليلي ووصفي للبيانات المتاحة من قوائـــم الموازيين الغذائية، وذلك من خلال عدة محاور متدرجة لتضييق دائرة التحلـــيل حـــول المشكلة البحثية دون الانخداع بالعديد من المؤشرات. للوفاء بأهداف البحث المنشودة سيتم العمل على المحاور التالية:

١- مقارنـــة الـــتطور بيـــن مستويات الاكتفاء الذاتي من الإنتاج المحلى للمـــتاح للاســـتهلاك (الآدمي وغير الآدمي) من كل من المجموعات الغذائية. في الفترات الزمنية المختلفة.

٢- مقارنـــة الـــتطور لمتوســـط استهلاك الفرد من كل من المجموعات الغذائية بين الفترات الزمنية المختلفة.

٣- مقارنـــة الـــتطور لمتوســـط استهلاك الفرد من كل من المعاملات الغذائـــية الأساســـية (الســـعرات الحرارية والبروتين بنوعيه النباتي والحيواني)، والدهون بين الفترات الزمنية المختلفة.

٤- تقدير نسبة ما يحصل عليه الفرد من احتياجاته الغذائية من كل من المعاملات الغذائية الأساسية وتطور تلك النسبة بين الفترات الزمنية المختلفة.

٥- تقدير القدرة الاستيعابية السكانية لكل مجموعة غذائية ومقارنة تطورها بين الفترات الزمنية المختلفة.

٦- تقدير القدرة الاستيعابية السكانية المرجحة بالمعاملات الغذائية لإجمالي قطاع الزراعة والغذاء مع حساب الفرق بين تلك القدرات وعدد السكان الفعلي ونسبة هذا الفرق إلى عدد السكان الفعلي وفى كل من الفترات الزمنية المختلفة.

٧- بعد ذلك تأتى خطوة المحاكاة عبر افتراض نمط استهلاكي موحد في كل الفترات الزمنية يستند إلى حصول الفرد على احتياجات الغذائية في كل الفترات الزمنية وذلك للتمكن من المقارنة بين القدرة الاستيعابية السكانية كنسبة إلى عدد السكان الفعلي بين الفترات الزمنية المختلفة.

ولتوضيح الأسلوب المعتمد في البحث الحالي يجب مراعاة الاعتبارات التالية:

١- عند قياس التطور سواء لمتوسط استهلاك الفرد من إحدى المجموعات أو من المعاملات الغذائية يجب مراعاة أن هذا التطور قد تم تقدير على أساس السنوات الفعلية وليس كمتوسط للفترات الزمنية المذكورة.

٢- عند تقدير القدرة الاستيعابية السكانية لأي من المجموعات الغذائية أو القـدرة المرجحة أو المتوسطة لمجمل القطاع يجب أخذ النقاط التالية بعين الاعتبار لسهولة فهم النتائج:

أ- إذا كانـت إشارة القدرة الاستيعابية سالبة فإن ذلك يعنى عدم تغطية تلك القدرة لعدد السكان الفعلي بالإضافة إلى عدد سكان إضافي مساوي للرقم سالب الإشارة عند نفس مستوى الاستهلاك، وهو الأمر الناتج عن وجود استهلاك غير أدمى.

ب- إذا كـان الفرق بين القدرة الاستيعابية موجب فإن ذلك يعنى قدرة القطاع على الوفاء باحتياجات عدد أكبر من عدد السكان الفعلي والعكس صحيح إذا كان هذا الفرق سالب.

جـ- تعبر نسبة الفرق بين القدرة الاستيعابية وعدد السكان الفعلي إلى عدد السـكان عن مدى قدرة قطاع الزراعة والغذاء على الوفاء باحتياجات السـكان، وهنا سيوجد أحد ثلاث احتمالات: **الأول** هو أن تكون إشارة هـذه النسبة موجبة وأكبر من ١٠٠ وهو ما يعنى أن القطاع قادر على إشباع احتياجات أكثر من عدد السكان الفعلي، **والثاني** أن تكون النسبة موجـبة وأقل من ١٠٠ ويعنى ذلك قدرة القطاع على إشباع احتياجات سـكان مساوية لنفس الرقم الموجب فقط، والثالث هو أن تكون الإشارة للنسـبة سالبة أي أن القطاع يعجز عن الوفاء باحتياجات نسبة من عدد السـكان مسـاوية لنفس الرقم سالب الإشارة، وهو ما يحدث عند عدم التمكن بالوفاء بالاحتياجات الآدمية وغير الآدمية.

٣- تم إدماج المجموعات الغذائية غير الأساسية وغير المؤثرة في النمط الغذائي في مجموعتين (نباتية أخرى وحيوانية أخرى).

نتائج البحث

١- الاكتفاء الذاتي من الإنتاج المحلى

١/١ من جدول (١) يتضح مجموعة من الحقائق الخاصة بالاكتفاء الذاتي (لكافة أنواع الاستهلاك الآدمي وغير الآدمي) من الإنتاج المحلى والتي يمكن رصدها كالتالي:

١/١/١ **الحبوب.** تراجعت نسبة الاكتفاء الذاتي من الإنتاج المحلى في متوسط الفترة من١٩٦١-١٩٦٥ (٧٨,١%) بانتظام حتى بلغت أن مستوياتها في متوسط الفترة ١٩٨١-١٩٨٥ (٥٠,٨%)، ولتعاود الارتفاع تدريجياً لتصل إلى (٦٨,١%) في متوسط الفترة ١٩٩٦-١٩٩٩ . يتضح من ذلك أن الفترة من ١٩٧٦ وحتى ١٩٩٠ قد شهدت أدنى مستويات الاكتفاء الذاتي من الحبوب. وأنه رغم التحسن في تلك المستويات في التسعينات إلا أنها لم تبلغ المستوى التي كانت عليه في الستينات ويرجع ذلك جزئياً إلى تزايد مستويات الاستهلاك بدرجة أكبر من تزايد مستويات الإنتاج.

٢/١/١ **الدرنيات.** حققت مستويات الاكتفاء الذاتي من الدرنيات أعلى مستويات الاكتفاء الذاتي مقارنة بباقي المجموعات الغذائية طوال الفترات المختلفة للدراسة إلا أن هذا لا يمنع رصد عدد من الحقائق لعل أهمها تراجع مستويات الاكتفاء الذاتي بانتظام منذ ١٩٦١- ١٩٦٥ (١١٧,٠%)، وحتى النصف الأول من التسعينات (١٠٢,٢%)، وكذلك معاودة مستويات الاكتفاء الذاتي للارتفاع في النصف الثاني من التسعينات (١٠٩,٤%).

٣/١/١ **البقوليات.** توالى انخفاض مستوى الاكتفاء الذاتي من البقوليات طوال الفترة محل الدراسة. فبعد مستوى اكتفاء ذاتي مرتفع (

١١١,٧%) فـــي متوسط الفترة ١٩٦١-١٩٦٥، انخفض ذلك المستوى حتى وصل إلى (٧١,٨%) في متوسط الفترة ١٩٩٦-١٩٩٩.

٤/١/١ **الخضراوات** ، لم تحدث تغيرات كبيرة في مستويات الاكتفاء الذاتـــي من الخضـــراوات بيـــن الفترات محل الدراسة، حيث نجد أنها كانت (١٠٥,٤) فـــي متوسط الفترة ١٩٦١-١٩٦٥ وانخفضت بدرجة طفيفة لتصل إلـــى (١٠٣,٠) فـــي متوســـط الفـــترة ١٩٩٦-١٩٩٩، مع مراعاة أن تلك المستويات حققت فائض في جميع الفترات.

٥/١/١ **الفاكهـــة** . على الرغم من الارتفاع الكبير لمستوى الاكتفاء الذاتي من الفاكهة بيـــن متوسط الفـــترة ١٩٦١-١٩٦٥ (١٠٠,٥%) إلى (١١٠,٥%) فـــي متوســـط الفترة ١٩٧١-١٩٧٥ إلا أن ذلك المستوى توالى انخفاضه ليصل إلى(١٠١,٨%) في متوسط الفترة ١٩٩٦-١٩٩٩.

٦/١/١ **الســـكريات** . تـــراجع مستوى الاكتفاء الذاتي من السكريات بوضوح بين الفترات محل الدراسة . فبعد أن تحقق مستوى اكتفاء ذاتي شبه كـــامل فـــي متوسط الفترة ١٩٧١-١٩٧٥ تراجع ذلك المستوى بانتظام في الفترات بعد ذلك ليصل إلى (٦١,٥%) في متوسط الفترة ١٩٩٦-١٩٩٩ مع مـــراعاة أن ذلـــك المستوى قد وصل إلى أدنى حد له (٥٦,٨%) في متوسط الفترة ١٩٨١-١٩٨٥.

٧/١/١ **الـــزيوت النباتـــية**. تعـــد مجموعـــة الـــزيوت النباتية من المجموعـــات الغذائية التي شهدت تغيرات كبيرة بين الفترات محل الدراسة. فبعد أن وصل مستوى الاكتفاء الذاتي من الزيوت النباتية إلى (٧٥,٥%) في متوســـط الفترة ١٩٦١-١٩٦٥ تراجع ذلك المستوى بشدة بين الفترات محل

الدراســة ليصــل إلى أدنى مستوياته (١٢,٦%) في متوسط الفترة ١٩٩٦-١٩٩٩.

٨/١/١ **الدهــون الحيوانية.** شهد مستوى الاكتفاء الذاتي من الدهون الحيوانــية اتجاهين للتطور فبعد أن تراجع ذلك المستوى من(٤٥,٩%) في متوســط الفــترة ١٩٦١-١٩٦٥، ليصــل إلى (١٩,٣%) في متوسط الفترة ١٩٨١ -١٩٨٥، عــاد ذلــك المستوى إلى التزايد ليصل إلى(٥٢,٣%) في متوسط الفترة ١٩٩٦-١٩٩٩.

٩/١/١ **اللحــوم** . تغــير مســتوى الاكتفاء الذاتي من اللحوم بنفس الاتجاهــات التــي تغــير بهــا المستوى الخاص بالدهون الحيوانية، فبعد أن انخفض ذلك المستوى من حد مرتفع وصل إلى (٩٦,٦%) في متوسط الفترة ١٩٦١-١٩٦٥ ليصــل إلــى (٧٥,٠%) في متوسط الفترة ١٩٨١-١٩٨٥ عاود ذلك المستوى الارتفاع ليصل إلى (٩٠,٤%) في متوسط الفترة ١٩٩٦ -١٩٩٩.

١٠/١/١ **الألــبان** . شــهد مســتوى الاكتفاء الذاتي من الألبان نفس اتجاهات التغــيــر الخاصــة بمستوى الاكتفاء الذاتي من اللحوم فتغير مــن (٩٦,٣%) إلــى (١٢,٤%) إلى (٩٤,٨%) بين نفس متوسط الفترات الثلاث السابق ذكرها لمجموعة اللحوم.

١١/١/١ **البــيض** . باســتثناء انخفــاض مستوى الاكتفاء الذاتي من البــيض فــي متوسط الفترة ١٩٨١-١٩٨٥ إلى (٩٢,٧%) ، يتضح أن ذلك المستوى ظل مقارب لمستوى ١٠٠% طوال الفترات محل الدراسة .

١٢/١/١ **الأسماك** . بعد أن تراجع مستوى الاكتفاء الذاتي من الأسماك من (٨٩,١%) في متوسط الفترة ١٩٦١- ١٩٦٥ ليصل إلى (٣٦,٠%) في متوسط الفترة ١٩٨١-١٩٨٥ عاد ذلك المستوى إلى التزايد ليصل إلى (٦٠,٦%) في متوسط الفترة ١٩٩٦-١٩٩٩.

١ /٢ من العرض السابق يمكن تقديم ترتيب أولى للمجموعات الغذائية تبعاً لمستويات الاكتفاء الذاتي لكل منها المتحققة في متوسط الفترة ١٩٩٥-١٩٩٩: الدرنيات (١٠٩,٤%)، والخضراوات (١٠٣,٠%)، والفاكهة (لمستويات الاكتفاء الذاتي لكل منها المتحققة في متوسط الفترة ١٩٩٥-١٩٩٩ : الدرنيات (١٠٩,٤%) والخضراوات (١٠٣%) والفاكهة (١٠١,٨%) والبيض (٩٩,٨ %) والألبان (٩٤,٨ %) واللحوم (٩٠,٤ %) والبقوليات (٧١,٨ %)، والحبوب (٦٨,١%)، والسكريات (٦١,٥%) ، والأسماك (٦٠,٦%) ، والدهون الحيوانية (٥٢,٣%)، والزيوت النباتية (١٢,٦%) .

١/ ٣ مما سبق يمكن استخلاص نتيجة هامة وهى تراجع مستويات الاكتفاء الذاتي من غالبية المجموعات الغذائية في متوسط الفترتين ١٩٧٦ - ١٩٨٠ و ١٩٨١-١٩٨٥ مقارنة بمتوسط الفترة ١٩٦١-١٩٦٥ بوضوح شديد وهو الأمر الذي يوضح أن هذه السنوات العشرة من ١٩٧٦ إلى ١٩٨٥ كانت أسوأ السنوات لقطاع الزراعة والغذاء وذلك من منظور مستويات الاكتفاء الذاتي. كذلك يتضح من تزايد مستويات الاكتفاء الذاتي من غالبية المجموعات الغذائية في السنوات من ١٩٨٦ وحتى ١٩٩٩ وهو الأمر الذي يوضح انعكاس إيجابي لسياسات التحرر الاقتصادي على مستويات الاكتفاء الذاتي. ويستثنى من ذلك مجموعة الزيوت النباتية التي توالى تراجع مستوى

الاكـتفاء الذاتي الخاص بها أساسا بسبب تناقص المساحات المزروعة بالقطن الذي كان يستخرج من بذرة القطن مع عدم التوسع في محاصيل زيتية أخرى تعوض هذا التناقص.

١ /٤ علـى الرغم من أهمية نسبة الاكتفاء الذاتي من الإنتاج المحلى كمؤشر لكفاءة قطاع الزراعة والغذاء في الوفاء بالاحتياجات المحلية ، إلا أن هـذا المؤشـر، وكمـا سيظهر بالتفصيل فيما بعد ، يعد مؤشرات غير دقيق للعديد من الأسباب .

١/٤/١ لا تظهـر نسب الاكتفاء الذاتي ارتفاع أو انخفاض احتياجات السـوق المحلـى من المجموعات الغذائية، حيث أن نسب الاكتفاء الذاتي قد تكـون مـرتفعة بسـبب انخفـاض الاستهلاك، وليس بسبب ارتفاع الإنتاج، والعكس صحيح .

٢/٤/١ لا يتيح استخدام نسب الاكتفاء الذاتي بالشكل الذي تم عرضه للوصـول إلى مؤشر لإجمالي قطاع الزراعة والغذاء، حيث أن هذه النسب لا تسـمح إلا بـتقدير الاكتفاء من كل من المجموعات الغذائية على حدا، وليس لإجمالي القطاع .

٢. متوسط استهلاك الفرد من المجموعات الغذائية .

١/٢ يمثل المتوسط السنوي لاستهلاك الفرد أحد أهم المؤشرات التي تسـتخدم عـند دراسة مختلف جوانب الاستهلاك الغذائي لسببين: الأول هو تحديد مستوى ما يحصل عليه الفرد من كل من المجموعات الغذائية الأساسية والثاني مقارنة ذلك المتوسط بين الفترات الزمنية المختلفة .

٢/٢ يوضح جدول رقم (٢) تطور متوسط استهلاك الفرد من المجموعات الغذائية الأساسية في الفترات الزمنية محل الدراسة.

١/٢/٢ **الحبوب** . تزايد متوسط استهلاك الفرد من الحبوب بانتظام طوال الفترة محل الدراسة ليصل من ١٦٦,٤كجم في متوسط الفترة ١٩٦١-١٩٦٥ إلى ٢٤٩,١كجم في متوسط الفترة ١٩٩٥-١٩٩٩ وهو متوسط مرتفع بكافة المقاييس. وتبلغ نسبة التطور السنوية لمتوسط استهلاك الفرد من الحبوب (١,٢%) سنويا في متوسط الفترة ١٩٦١-١٩٩٩. وهنا يجب مراعاة أن نسبة التطور قد بلغت أعلى درجات في سنوات السبعينات (٢,١%) سنوياً ، وأدنى مستوياتها في التسعينات (٠,٤%) ويرجع ذلك الانخفاض في التسعينات إلى وصول ذلك المتوسط إلى مستوى مرتفع في سنوات الثمانينات .

٢/٢/٢ **الدرنيات** . تزايد متوسط استهلاك الفرد من الدرنيات (البطاطس أساسا) من ١٠,٧كجم في متوسط الفترة ١٩٦١-١٩٦٥ إلى ٢٣,٦كجم في متوسط الفترة ١٩٩٥- ١٩٩٩ أي اكثر من الضعف . ويتضح من معدل التزايد السنوي لإجمالي الفترة ١٩٦١-١٩٩٩ وجود تزايد سنوي لهذا المتوسط بلغ (١,٩%) مع الأخذ في الاعتبار أن نسبة التزايد قد بلغت أعلى مستوياتها سنوات السبعينات (٧,٧%) سنوياً ، في حين كانت نسبة التطور سالبة في سنوات التسعينات (- ١,٦% سنوياً)وهى السنوات التي بدأ فيها انخفاض متوسط استهلاك الفرد من الدرنيات.

٣/٢/٢ **البقوليات**. انخفض متوسط استهلاك الفرد من البقوليات من ٩,٠كجم في متوسط الفترة ١٩٦١-١٩٦٥ إلى ٨,٢كجم في متوسط الفترة ١٩٩٥-١٩٩٩. ومن ذلك يمكن رصد أن متوسط استهلاك الفرد قد تزايد

بمعـــدل سنوي قدره ٢,١% في الفترة ١٩٦١-١٩٩٩. وقد بلغ أعلى مستوى لمعدل التزايد في سنوات الستينيات (٧,٧ % سنوياً) و أدنى مستوى لمعدل التغير في سنوات السبعينات (-١,١% سنوياً).

٤/٢/٢ **الخضـــراوات**. تـــزايد متوســـط اســـتهلاك فـــي الفرد من الخضراوات من ١٢٣,٥كجم في متوسط الفترة ١٩٦١-١٩٦٥ إلى ١٦٦,٨ كجـــم فـــي متوسط الفترة ١٩٩٥-١٩٩٩، وقد بلغ نسبة التطور السنوي لهذا المتوســـط ١,٣% بيـــن ١٩٦١و١٩٩٩ . ويلاحـــظ أن أعلى مستوى لنسبة الـــتطور قد حدثت في سنوات التسعينات (٣,١% سنوياً)، في حين بلغ معدل التطور السنوي في سنوات الثمانينات حوالي صفر .

٥/٢/٢ **الفاكهـــة**. بلـــغ معدل التزايد السنوي لمتوسط استهلاك الفرد مـــن الفاكهة مستوى مرتفع للغاية (٣,٤% سنوياً)، وهو الأمر الذي أدى إلى ارتفـــاع متوســـط استهلاك الفرد من الفاكهة من ٣٣,٨كجم في متوسط الفترة ١٩٦١-١٩٦٥ إلـــى ٨٦,٦كجم في متوسط الفترة ١٩٩٦-١٩٩٩. ويلاحظ هـــنا أن التزايد السنوي لمتوسط استهلاك الفرد قد بلغ أعلى مستوياته ٥,٨% سنويا في سنوات الثمانينيات.

٦/٢/٢ **السكريات**. على الرغم من ارتفاع متوسط استهلاك الفرد من السكريات من ١٣,٩كجم في متوسط الفترة ١٩٦١-١٩٦٥ إلى ٣٠,٦كجم في متوســـط الفترة ١٩٩٥-١٩٩٩. وذلك بمعدل مستوى قدره ٢,٣% بين عامي ١٩٦١ و ١٩٩٩ إلا أن الملاحظ أن ذلك يرجع إلى معدل التزايد السنوي في الســـبعينات والـــذي بلـــغ ٥,٨ % سنوياً، من ناحية، وتراجع معدل التطور السنوي في التسعينات إلى – ٠,٢ %.

٧/٢/٢ **الـزيوت النباتـية**. تزايد متوسط استهلاك الفرد من الزيوت النباتـية مـن ٥,١كجم في متوسط الفترة ١٩٦١-١٩٦٥ إلى ١٠,٧كجم في متوسط الفترة ١٩٧٦-١٩٨٠ ثم توالى انخفاض ذلك المتوسط بعد ذلك حتى بلغ ٦,٣كجم في متوسط الفترة ١٩٩٦-١٩٩٩، وبذلك لم يتعد معدل التطور السـنوي فـي الفترة من ١٩٦١إلى ١٩٩٩(٠,٨% سنوياً). والسبب في هذا المعدل المنخفض للتطور انخفاضه في سنوات الثمانينات (-٣,٨ % سنوياً) ، وفـي سـنوات التسـعينات (- ٤,٣% سنوياً)، على الرغم من وصول إلى مسـتويات مرتفعة في سنوات الستينـيات (٥,١% سنويـاً) ، والسبعينيات (٥,٥% سنوياً).

٨/٢/٢ **الدهـون الحيوانية**. لا تختلف اتجاهات التطور مع مجموعة الدهـون الحيوانـية عن مثيلاتها مع مجموعة الزيوت النباتية. فبعد أن تزايد متوسـط استهلاك الفرد من الدهون الحيوانية من ٢,١كجم في متوسط الفترة ١٩٦١-١٩٦٥ إلـى ٤,٢كجم في متوسط الفترة١٩٨١-١٩٨٥ تناقص ذلك المتوسط حتى بلغ ٢,٣كجم في متوسط الفترة ١٩٩٦-١٩٩٩، وبذلك لم يتعد معـدل الـتطور السنوي في الفترة من ١٩٦١إلى ١٩٩٩ إلا ٠,٤% سنوياً. ويتضـح ذلك اكثر من أية وعلى الرغم من أن نسبة التطور السنوي قد بلغت ٧,٣% سنوياً في السبعينات تراجعت تلك النسبة بمعدل سنوي -٣,٩ % في الثمانينات و-٢,٨ % في سنوات التسعينات .

٩/٢/٢ **اللحـوم**. ارتفع متوسط استهلاك الفرد من اللحوم من ١٠,٦ كجـم فـي متوسـط الفترة ١٩٦١-١٩٦٥ إلى ٢١,٢كجم في متوسط الفترة ١٩٩٥-١٩٩٩، بمعـدل تطور سنوي للفترة من ١٩٦١ إلى ١٩٩٩ ٢,١% سـنوياً. ويـرجع الـتزايد فـي معدل للتطور السنوي إلى معدل التطور في

التسعينات والذي بلغ (٤,٥% سنوياً)، وهو الذي قلل من اثر تراجع معدل التطور السنوي في الستينيات (-٠,١% سنوياً).

١٠/٢/٢ **الألبان**. تزايد متوسط استهلاك الفرد السنوي من الألبان من ٣٠,٩كجم في متوسط الفترة ١٩٦١-١٩٦٥إلى ٤٣,٨كجم في متوسط الفترة ١٩٩٥-١٩٩٩، وذلك بمعدل تطور سنوي خلال الفترة من ١٩٦١ إلى ١٩٩٩ بلغ ١,٣ % سنوياً. وقد كان معدل التطور السنوي مرتفعاً عموما طوال تلك الفترة خصوصاً في سنوات التسعينات ويستثنى من ذلك سنوات الثمانينات التي لم يتعد متوسط التطور السنوي فيها (٠,١% سنوياً).

١١/٢/٢ **البيض**. لم يتزايد متوسط استهلاك الفرد من البيض إلا من ١,١كجم في متوسط الفترة ١٩٦١-١٩٦٥ إلى ٢,١ كجم في متوسط الفترة ١٩٩٥-١٩٩٩، وذلك بمعدل تطور سنوي بلغ ٢,٥% سنوياً للفترة من ١٩٦١إلى ١٩٩٩. وقد بلغت اكبر معدلات التطور السنوي في سنوات الستينات والثمانينات .

١٢/٢/٢ **الأسماك**. تزايد متوسط استهلاك الفرد من الأسماك بدرجة ملحوظة ٤,٢كجم في متوسط الفترة ١٩٦١-١٩٦٥ إلى ٩,٩ كجم في متوسط الفترة ١٩٩٥-١٩٩٩، وبذلك وصل معدل التطور السنوي لهذا المتوسط (٣,٣%) في الفترة من ١٩٦١ وحتى ١٩٩٩. وعلى الرغم من تراجع معدل التطور السنوي في الستينيات (-٢,٤%). إلا أن ذلك المعدل عاود التزايد بدرجة كبيرة في سنوات السبعينات ثم استمر في الارتفاع في الثمانينات والتسعينيات وان كان ذلك بدرجة أقل

٣/٢ من الاستعراض السابق يمكن ترتيب المجموعات الغذائية حسب معدل التطور السنوي لمتوسط استهلاك الفرد من كل من تلك المجموعات. إلا انه من المفيد إجراء الترتيب لإجمالي الفترة ١٩٦١-١٩٩٩، ومرة أخرى للتطور في سنوات التسعينات على اعتبار أن التطور في تلك السنوات يعطى صورة أوقع للمستقبل.

١/٣/٢ **التطور لإجمالي الفترة.** الفاكهة (٣,٤%)، والأسماك (٣,٣%)، والبيض (٢,٥%)، والسكريات (٢,٣%)، واللحوم (٢,١%)، والبقوليات (٢,١%)، والدرنيات (١,٩%)، والألبان (١,٨%)، والخضراوات (١,٣%)، والحبوب (١,٢%)، والزيوت النباتية (٠,٨%) والدهون الحيوانية (٠,٤%).

١/٣/٢ **التطور في سنوات التسعينات.** اللحوم (٤,٥%)، والأسماك (٣,٩%)، والألبان (٣,٢%)، والفاكهة (٣,١%)، والخضراوات (٣,١%)، والبقوليات (١,١%)، والحبوب (١,٤%)، والبيض (٠,٣%)، والسكريات (-٠,٢%)، والدرنيات (-١,٦%)، والدهون الحيوانية (-٢,٨%)، والزيوت النباتية (-٤,٣%). من ذلك يمكن القول أن المجموعات الغذائية المتوقع استمرار تزايد متوسط استهلاك الفرد منها هي المجموعات الغذائية مرتفعة الأسعار، في حين سيميل متوسط الاستهلاك من المجموعات الغذائية المسماة بالمالئة والتي تمد بالسعرات الحرارية إلى التراجع، وذلك إذا استمرت نفس اتجاهات التطور مستقبلاً.

٣. متوسط استهلاك الفرد من السعرات الحرارية.

١/٣ توصى المنظمات المهتمة بتغذية الفرد وصحته بحصول الفرد (في المتوسط) على حوالي ٢٨٠٠ -٢٩٠٠ سعر حراري يومياً، كما تركز تلك المنظمات على ضرورة التركيز على إعطاء أهمية لحصول الفرد على جزء من تلك الكمية من مصادر حيوانية باعتبارها أكثر قائدة لجسم الإنسان. ويتحدد متوسط استهلاك الفرد من السعرات الحرارية، كغيره من المعاملات الغذائية، على أساس متوسط استهلاك الفرد من كل من المجموعات الغذائية المختلفة، وفقاً لمعاملات فنية متعارف عليها. وبالنسبة لنسبة مساهمة أي مجموعة في متوسط استهلاك الفرد من السعرات الحرارية، كغيرها من المعاملات الغذائية، فيتحدد كنسبة لمتوسط ما يحصل عليه الفرد من أي مجموعة من السعرات الحرارية من إجمالي ما يحصل عليه من السعرات الحرارية. أي أن هذه النسبة لا تتحدد فقط وفقاً لمساهمة أي مجموعة، ولكن تتحدد كذلك وفقاً لمساهمة باقي المجموعات. وفى هذا الجزء من البحث يتم الاعتماد على جدول (٣) والذي يوضح تطور المتوسط اليومي لاستهلاك الفرد من السعرات الحرارية من أهم المجموعات الغذائية، وجدول (٤)، والذي يوضح تطور نسبة مساهمة كل من الغذائية في متوسط نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية.

٢/٣ تطور متوسط نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية بوضوح بين الفترات الزمنية المقسمة للمدى الزمني للدراسة، وفى نفس الوقت يجب رصد اختلاف درجات التطور بين المجموعات الغذائية المختلفة

سـواء المجموعـات المنتمية لأصول نباتية أو المجموعات المنتمية لأصول حيوانية .

١/٢/٣ متوسـط نصـيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية من المنتجات النباتية. تطور متوسط نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية مـن المنتجات النباتية بوضوح في الفترات الزمنية المختلفة فبعد أن كان هذا المتوسـط ٢٠٦٧ سـعر حراري / يومياً في متوسط الفترة ١٩٦١-١٩٦٥ ارتفـع إلـي ٣٠٧٩ في متوسط الفترة ١٩٩٦-١٩٩٩، أي بزيادة اكثر من ١٠٠٠ سـعر حراري / يوميا. وكانت نسبة التزايد السنوي حوالي (١,٢%) للفترة ١٩٦١-١٩٩٩، مع مراعاة أن أعلى معدلات التزايد لهذا المتوسط قد حـدث فـي سنوات السبعينات واستمر في التزايد في الثمانينات والتسعينات ولكـن بنسـب اقـل ومتناقصة. ويلاحظ هنا انه منذ بداية الثمانينات فإن ما يحصـل عليه الفرد من السعرات الحرارية من المنتجات النباتية وحدها يزيد عن التوصيات الدولية للمنظمات الصحية والغذائية.

٢/٢/٣ متوسـط نصـيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية من المنـتجات الحيوانـية . تطـور متوسط نصيب الفرد اليومي من المنتجات الحيوانـية بدرجـة أعلى عن مثيلة من المنتجات الحيوانية حيث جاءت نسبة التزايد السنوي (١,٤%) للفترة ١٩٦١-١٩٩٩، مع مراعاة أن ذلك المتوسط كـان ١٤٣ سعر حراري / يوميا في متوسط الفترة ١٩٦١-١٩٦٥، ولم يزد إلا إلـى ٢٣١ سعر حراري / يوميا في متوسط الفترة ١٩٩٦-١٩٩٩، ومن المهـم الإشـارة إلـى أن التزايد الكبير لهذا المتوسط قد حدث خلال سنوات السبعينات والتسعينات.

٣/٢/٣ متوسط نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية. ارتفع متوسط نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية من ٢٢١٠حرارى في متوسط الفترة ١٩٦١-١٩٦٥ إلى ٣٣١٠ سعر حراري في متوسط الفترة ١٩٩٦-١٩٩٩ وذلك بنسبة تزايد بلغت (١,٢%) سنوياً للفترة ١٩٦١-١٩٩٩. ويلاحظ أن نسبة التزايد هذه وكذلك نسب التزايد للفترات الزمنية الفرعية تكاد تكون مطابقة لنسب التزايد للمتوسط المثيل من المنتجات النباتية وذلك بحكم أنها تشكل الجانب الأكبر من متوسط نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية. كذلك من الضروري التأكيد على أن الفرد المصري تحصل على نصيب من السعرات الحرارية اكبر من احتياجاته الأساسية بدرجة واضحة بداية من الثمانينات.

٣/٣ وكما ذكر من قبل فإن أهمية دراسة مساهمة كل من المنتجات النباتية والحيوانية في نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية تأتى من حقيقة أن فائدة السعرات الحرارية المستمد من المنتجات الحيوانية أعلى من فائدة السعرات الحرارية المستمدة من المنتجات النباتية. إلا أن الملاحظ في هذا التقسيم في مصر أن مساهمة المنتجات الحيوانية في نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية لم تزد عن (٧,٧%) في احسن الأحوال وذلك في متوسط الفترة ١٩٨١-١٩٨٥ وانخفضت تلك المساهمة إلى (٦,٥%) في عديد من الفترات، ووصلت إلى (٧,٠%) في متوسط الفترة الأخيرة ١٩٩٦-١٩٩٩.

٣ /٤ تختلف نسبة مساهمة المجموعات الغذائية في متوسط نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية في الفترات الزمنية محل الدراسة.

١/٤/٣ تعد مجموعة الحبوب هي المجموعة الأساسية في مصر في كل الفترات الزمنية لحصول الفرد على احتياجات من السعرات الحرارية حيث تعد هذه المجموعة المسئولية عن حوالي ثلثي نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية وتأتى مجموعة السكريات بعد مجموعة الحبوب، تليهما مجموعة الزيوت النباتية. وتمد هذه المجموعات الثلاث الفرد بحوالي ٨٠% من احتياجاته من السعرات الحرارية.

٢/٤/٣ بالإضافة إلي ضآلة مساهمة المنتجات الحيوانية عموماً في ما يحصل عليه الفرد يومياً من السعرات الحرارية نجد أن هذه المساهمة تنحصر في مجموعتي اللحوم والألبان. ولا تظهر مساهمة مجموعتا البيض والأسماك بوضوح كاف.

٤. متوسط استهلاك الفرد اليومي من البروتين.

١/٤ يعد البروتين أحد المؤشرات الغذائية الأساسية والهامة جداً لجسم الإنسان، وذلك لاحتوائه على مجموعة الأنزيمات المسئولة عن العديد من العمليات الحيوية بجسم الإنسان مثل تجديد الخلايا والوقاية. وتوصى المنظمات الدولية بأن يحصل الفرد على متوسط يومي من البروتين يتراوح بين ٨٠-١٠٠ جرام/يوميا على أن تشكل المنتجات الحيوانية بأنواعها جزء أساسي من هذا المتوسط. وتأت أهمية نسبة البروتين المستمد في المنتجات الحيوانية من حقيقة أن الأنزيمات الناتجة من كلا المنتجات النباتية والمنتجات الحيوانية مختلفة، بحيث لا يمكن تعويضها من مجموعة إلى أخرى. ويعتمد هذا الجزء من البحث على جدول (٥) لتوضيح تطور متوسط استهلاك الفرد

اليومي من البروتين، وجدول (٦) الذي يوضح مساهمة كل من المجموعة الغذائية في هذا المتوسط

١/٢/٤ متوسط استهلاك الفرد اليومي من البروتين من المنتجات النباتية (بالجرام). ارتفع متوسط استهلاك الفرد اليومي من البروتين المستمد من المنتجات النباتية من ٥٣,٨جرام في متوسط الفترة ١٩٦١-١٩٦٥ ليصل إلى ٧٥,٠جم في متوسط الفترة ١٩٩٦-١٩٩٩ مسجلاً بذلك معدل تزايد سنوي قدرة (١,١%) في الفترة ١٩٦١ إلى ١٩٩٩. وعلى الرغم من تراوح معدل التزايد السنوي في حدود (١,٢%) إلى (١,٥%) في سنوات الستينات والسبعينات والثمانينات إلا أن هذا المعدل انخفض بوضوح إلى (٠,٦%) في التسعينات.

٢/٢/٤ متوسط استهلاك الفرد اليومي من البروتين من المنتجات الحيوانية (بالجرام). تضاعف متوسط استهلاك الفرد اليومي من البروتين المستمد من المنتجات الحيوانية من ٨,٣جرام في متوسط الفترة ١٩٦١-١٩٦٥ ليصل إلى ١٦,٢ جرام في متوسط الفترة ١٩٩٦-١٩٩٩، ليصل بذلك معدل التزايد السنوي إلى (٢,٠%) سنوياً في الفترة من ١٩٦١ إلى ١٩٩٩. ومن معدلات التزايد السنوي يمكن القول بأن أعلى هذه المعدلات قد تحققت في التسعينات تليها السبعينات ثم الثمانينات وأخيرا الستينيات.

٣/٢/٤ متوسط استهلاك الفرد اليومي من البروتين (بالجرام). تزايد متوسط استهلاك الفرد اليومي من البروتين من ٦٢,١ جرام في متوسط الفترة ١٩٦١-١٩٦٥ ليصل إلى ٩١,٢ جرام في متوسط الفترة ١٩٩٦-١٩٩٩، ليصبح بذلك كعدل التزايد السنوي (١,٢%) في الفترة من ١٩٦١

إلى ١٩٩٩. وباستثناء فترة السبعينات التي سجل فيها معدل التزايد السنوي (١,٦%)، تراوح معدل التزايد السنوي في الستينات والثمانينات والتسعينات حول (١,١% سنوياً). ومن متوسط استهلاك الفرد اليومي يمكن القول بأنه منذ بداية الثمانينات بلغ ذلك المتوسط الحدود الموصى بها دولياً، مع ملاحظ أن نصيب الفرد اليومي من المنتجات الحيوانية أقل بكثير عن المعدلات الموصى بها دولياً.

٣/٤ تأخذ قضية نسبة مساهمة المنتجات الحيوانية في متوسط استهلاك الفرد اليومي من البروتين، كما ذكر من قبل أهمية كبيرة عند استعراض تطور نصيب الفرد من البروتين. وباستعراض نسبة مساهمة المنتجات الحيوانية يتضح أنها تغيرت بدرجة محدودة بين متوسط الفترة ١٩٦١-١٩٦٥ (١٣,٣%) إلى (١٧,٧%) في متوسط الفترة ١٩٩٦-١٩٩٦، وهو الأمر الذي يجب أن يدرس بعناية حيث أن إجمالي متوسط استهلاك الفرد اليومي من البروتين وإن كان يتناسب مع التوصيات الدولية إلا أن ذلك لا يجب أن يخفى حقيقة أن نسبة مساهمة المنتجات الحيوانية لا تزال دون المستويات المطلوبة والمقبولة، من النواحي الصحية والتغذوية.

٤/٤ تعد مجموعة الحبوب المجموعة الأساسية عن الإمداد بالبروتين طوال الفترات المشتملة في الدراسة، حيث تقدم وحدها حوالي ثلثي نصيب الفرد من البروتين يليها في الأهمية مجموعتي البقوليات والخضراوات من المجموعات النباتية. أما مجموعات المنتجات الحيوانية المساهمة في نصيب الفرد من البروتين فتكاد تتركز في اللحوم والألبان، على الأقل في الفترات حتى بداية التسعينات، مع وجود اتجاه واضح لزيادة متوسط نصيب الفرد من البروتين من مجموعة الأسماك.

٥. متوسط استهلاك الفرد اليومي من الدهون.

١/٥ على الرغم من توصيات المنظمات الدولية بنصيب يومي الفرد من الدهون يتراوح حول ٨٠ جرام، إلا أن هذه التوصيات يجب أن تؤخذ بكثير من الحذر في ضوء اعتبارين أساسيين الأول، هو أن احتياج الفرد للدهون في المناخ الحار قد يقل عن ذلك، والثاني، هو ضرورة مراعاة مصدر الدهون، حيث أن هناك كثير من الدلائل حول الأضرار الصحية المصاحبة للدهون من المصادر الحيوانية. ويوضح جدول (٧) تطور متوسط نصيب الفرد اليومي من الدهون من أهم المجموعات الغذائية، ويوضح جدول (٨) مساهمة كل من تلك المجموعات في متوسط نصيب الفرد اليومي من الدهون.

٢/٥ شهد تطور متوسط استهلاك الفرد اليومي من الدهون اتجاهات مختلفة ومتباينة.

١/٢/٥ متوسط استهلاك الفرد اليومي من الدهون من المنتجات النباتية (بالجرام). تزايد متوسط استهلاك الفرد اليومي من الدهون من المنتجات النباتية من ٢٩,٨ جرام في متوسط الفترة ١٩٦١-١٩٦٥ حتى وصل إلى ٤٥,٤ جرام ومتوسط الفترة ١٩٧٥ -١٩٨١، إلا انه عاود الانخفاض بعد ذلك حتى وصل إلى ٣٥,٠ جرام في متوسط الفترة ١٩٩٦-١٩٩٩. وعلى الرغم من أن معدل التطور السنوي لهذا المتوسط قد بلغ (٠,٩%) سنوياً للفترة ١٩٦١-١٩٩٩ . إلا أن ذلك يخفى وجود اختلافات بين فترتي الستينات والسبعينات التي تزايد فيها هذا المعدل بمقدار (٢,٧%) و(٣,٧%) سنوياً، من ناحية ، وفترتي الثمانينات والتسعينات التي تناقص

فيها هذا المعدل بمقدار (-١,٨%)، و(-١,٢%) سنوياً والواضح أن هذا التراجع في الثمانينات والتسعينات ناتج عن تراجع متوسط نصيب الفرد اليومي من الدهون من مجموعة الزيوت النباتية بالدرجة الأول

٢/٢/٥ **متوسط استهلاك الفرد اليومي من الدهون من المنتجات الحيوانية (بالجرام)**. تطور متوسط استهلاك الفرد من الدهون من المنتجات الحيوانية، تقريباً، بنفس طريقة تطور نظيرة من المنتجات النباتي، حيث تزايد هذا المتوسط من ١١,٦ جرام في متوسط الفترة ١٩٦١-١٩٦٥ حتى وصل إلى ١٩,١جرام في متوسط الفترة ١٩٨١-١٩٨٥ ثم بدأ في التراجع إلى أن وصل إلى ١٦,١ جرام يومياً في متوسط الفترة ١٩٩١-١٩٩٥، وعاد إلى التزايد إلى ١٧,١ جرام في متوسط الفترة ١٩٩٦-١٩٩. وعلى الرغم من معدل التطور السنوي لهذا المتوسط قد بلغ (١,٢%) في الفترة من ١٩٦١ إلى ١٩٩٩ إلى أن هناك تباينات واضحة بين الفترات المختلفة. ففي حين بلغ هذا المعدل (١,٩%) سنوياً في الستينات، تزايد إلى (٣,٧) سنوياً في السبعينات، فإن الثمانينات قد شهدت تراجع لهذا المعدل ليصل إلى (-١,٢%) سنوياً. ثم عاد إلى التزايد (١,٢%) سنوياً في التسعينات.

٣/٢/٥ **متوسط استهلاك الفرد اليومي من الدهون.** تغير إجمالي متوسط نصيب الفرد اليومي من الدهون بنفس اتجاهات تطور المتوسط الممائل من المنتجات النباتية حيث حدث تزايد من ٤١,٤ جرام في متوسط الفترة ١٩٦١-١٩٦٥ ليصل إلى ٦٤,٤جرام في متوسط ١٩٨١-١٩٨٥ ثم تراجع ليصل إلى ٥٦,١ جرام في متوسط الفترة ١٩٩٦-١٩٩٩. وبالرغم من تراجع معدل تطور هذا المتوسط في الثمانينات والتسعينات (-١,٧%) و(-٠,٥%) سنوياً إلا انه ونتيجة لتطور هذا المعدل بدرجات مرتفعة في

الستينات والسبعينات (٢,٢%) و(٣,٧%) فإن المعدل المتوسط للتطور في الفترة من ١٩٦١ إلى ١٩٩٩ قد تراوح حول (١,٠%) سنوياً.

٣/٥ لم يتغير نسبة مساهمة المنتجات الحيوانية في متوسط نصيب الفرد اليومي من الدهون بدرجة كبيرة بين متوسط الفترة ١٩٦١-١٩٦٥ (٢٧,٩%) ومتوسط الفترة ١٩٩٦-١٩٩٩ (٣٠,٤%). إلا أن ذلك يعد مؤشرات جيداً في ضوء تنامي الوعي بمخاطر وأضرار الدهون الحيوانية.

٤/٥ ظلت مجموعة الزيوت النباتية المجموعة الأساسية لإمداد الفرد بالدهون طوال فترات الدراسة إلا مساهمة هذه المجموعة قد شاهدت تغيرات كبيرة، حيث ارتفعت من (٣٣,٨%) في متوسط الفترة ١٩٦١-١٩٦٥ إلى (٤٨,١%) في متوسط الفترة ١٩٧٦-١٩٨٠ عادت للتراجع بشدة لتصل إلى (٣٠,٧%) في متوسط الفترة ١٩٩٦-١٩٩٩. في الوقت ذاته يمكن رصد تغيرات معاكسة لمساهمة مجموعة الحبوب والتي استقرت مساهمته بحوالي (٢٧,١%) في متوسط الفترة ١٩٩٦-١٩٩٩ لتكون بذلك المصدر الثاني للإمداد بالدهون . وتساهم مجموعتا الزيوت النباتية والحبوب بذلك بحوالي ٥٨% من نصيب الفرد من الدهون. وبالنسبة للمجموعات من المصادر الحيوانية فقد تبادلت مجموعة الدهون الحيوانية مع مجموعة اللحوم الأهمية في إطار الفترات الزمنية المذكورة . فبعد أن كانت مساهمة مجموعة الدهون الحيوانية تصل إلى (١١,٦%) ومساهمة مجموعة اللحوم (٨,٥%) في متوسط الفترة ١٩٦١-١٩٦٥ تناقصت مساهمة المجموعة الأولى لتصل إلى (٩,٤%) في متوسط الفترة ١٩٩٦-١٩٩٩. في حين تزايدت مساهمة المجموعة الثانية إلى (١١,٢%) في متوسط نفس الفترة الزمنية.

٦. مدى كفاية حصول الفرد على احتياجاته التغذوية.

١/٦ فـــي هذا الجزء من البحث تتم مناقشة تطور مدى كفاية حصول الفـرد على احتياجاته من المعاملات الغذائية الأساسية. ويوضح جدول (٩) هذا التطور بين الفترات الزمنية التي تم تقسيم الدراسة إليها.

١/١/٦ **الســعرات الحرارية**. تطورت نسبة ما يحصل عليه الفرد من الســعرات الحرارية من احتياجاته الأساسية لتصل من (٧٧,٥%) في متوسط الفــترة ١٩٦١-١٩٦٥ لتصــل إلى أعلى من الاكتفاء بقليل (١٠٦,٧%) في متوسط الفــتــرة ١٩٨١-١٩٨٥، ثم تزيد عن الاحتياجات الأساسية بحوالي (١٦%) في متوسط الفترة ١٩٩٦-١٩٩٩.

٢/١/٦ **البروتيــن**. تزايدت نسبة ما يحصل عليه الفرد من البروتين مــن (٧٣,١%) فـــي متوســط الفترة ١٩٦١-١٩٦٥ حتى وصلت إلى حد الاكــتفاء (١٠١,٥%) فـــي متوسط الفترة ١٩٩١-١٩٩٥ ثم تزايدت بحوالي ٧% عن حد الاكتفاء في متوسط الفترة ١٩٩٦-١٩٩٩.

٣/١/٦ البروتيــن النباتــي. ظلــت نسبة ما يحصل عليه الفرد من البروتيــن النباتــي أعلى من احتياجاته الأساسية من متوسط الفترة ١٩٦١-١٩٦٥ وتــزايدت بدرجة كبيرة لتصل إلى حوالي ٥٨% أكثر من احتياجات الفرد.

٤/١/٦ **البروتيــن الحيوانـــي**. كانت نسبة ما يحصل عليه الفرد من احتــياجات الأساســية من البروتين الحيواني منخفضة للغاية (٢٢,١%) في متوسط الفترة ١٩٦١-١٩٦٥، ورغم تضاعفها حتى وصلت إلى (٤٣,١%) في متوسط الفترة ١٩٩٦-١٩٩٩ إلا أنها مازالت أقل من نصف الاحتياجات الأساسية الموصى بها دولياً.

٦/١/٥ **الدهون.** شكلت نسبة ما يحصل عليه الفرد من نسبة الدهون حوالي نصف احتياجاته الأساسية في متوسط الفترة ١٩٦١-١٩٦٥ وتزايدت هذه النسبة إلى حوالي (٨٠,٢%) في متوسط الفترة ١٩٨١-١٩٨٥ إلا أنها تراجعت بعد ذلك لتصل إلى (٧٠,١%) من احتياجات الفرد الأساسية.

٦/٣ من الاستعراض السابق يمكن ترتيب المعاملات التغذوية الأساسية حسب درجة حصول الفرد على كفايته منها في متوسط الفترة ١٩٩٦-١٩٩٩، باعتبارها الفترة التي ستحكم اتجاهات المستقبل، كالتالي: البروتين النباتي (١٥٧,٩%)، السعرات الحرارية (١١٦,١%)، والدهون (٧٠,١%)، وأخيراً البروتين الحيواني (٤٣,١%). وبذلك يتضح وجود طاقات إنتاجية مهدرة في إنتاج منتجات، خصوصاً نباتية، في حين يوجد عجز واضح في المنتجات الحيوانية.

٧. السعة الاستيعابية السكانية

٧/١ توضح جدول (١٠) القدرة الاستيعابية لكل من المجموعات الغذائية وذلك بكل من الفترات التي تم تقسيم المدى الزمني الدراسي لها، ومنه يمكن مقارنة تلك القدرة بعدد السكان الفعلي وذلك لتحديد إلى أي مدى نجح قطاع الزراعة والغذاء في تحقيق الأمن الغذائي لكل من المجموعات الغذائية على حدا.

٧/٢ تباين تطور القدرة الاستيعابية السكانية لكل من المجموعات الغذائية بين الفترات الزمنية المختلفة. لتوضيح ذلك سيتم في هذا الجزء من البحث استعراض الفرق بين القدرة الاستيعابية السكانية وعدد السكان الفعلي

بالملـيون نسمة لكل من المجموعات الغذائية في تطوره بين الفترات الزمنية المختلفة.

١/٢/٧ **الحـبوب**. تـزايد الفـارق بين السعة الاستيعابية لمجموعة الحـبوب وعـدد السكان من - ٩,٢ مليون نسمة في متوسط الفترة ١٩٦١-١٩٦٥ ليصـل إلى أقصى مستوياته مليون نسمة في متوسط الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ثـم يعاود الانخفاض إلى - ٣٠,٦ مليون نسمة. يستدل من ذلك أيضاً أن القدرة الاستيعابـية مجموعـة الحبـوب عجـزت عن الوفاء باحتياجات (٧١,٧%) مـن احتـياجات السـكان فـي متوسط الفترة ١٩٨٦ -١٩٩٠، وانخفـض هـذا العجـز إلى (٤٧,١%) من عدد السكان في متوسط الفترة ١٩٩٦-١٩٩٩.

٢/٢/٧ **الدرنـيات**. تـزايد الفائض بين القدرة الاستيعابية لمجموعة الدرنيات وعدد السكان الفعلي من ٦,٩ مليون نسمة في متوسط الفترة ١٩٦١ -١٩٦٥ إلـى ٨,٤ مليون نسمة في متوسط الفترة ١٩٩٦-١٩٩٩. ومع ذلك يجب رصد حقيقة وجود انخفاضات شديدة في بعض الفترات الزمنية المختلفة خصوصاً في متوسط الفترة ١٩٩١-١٩٩٥ (١,٨ مليون نسمة).

٣/٢/٧ **البقولـيات**. على الرغم من وجود فائض في متوسط الفترة ١٩٦١-١٩٦٥ بيـن القـدرة الاسـتيعابية لمجموعة البقوليات وعدد السكان الفعلـي (٤,٩ ملـيون نسـمة). إلا أن هـذا الفائض تحول إلى عجز طوال الفـترات الزمنية الباقية والذي وصل إلى أقصى ارتفاعاته في متوسط الفترة ١٩٩١-١٩٩٥ (-٢٦,٣ ملـيون نسـمة)، لتصل نسبة عدد السكان التي لم تستطيع القـدرة الاستيعابية لمجموعة البقوليات عن الوفاء باحتياجاتهم إلى (٣٧,٠%) من عدد السكان.

٤/٢/٧ **الخضراوات** . حققت مجموعة الخضراوات فائضاً بين القدرة الاستيعابية لتلك المجموعة وعدد السكان الفعلي، وإن كان هذا الفائض قد تراجع من ١,٩ مليون نسمة في متوسط الفترة ١٩٦١-١٩٦٥ إلى حوالي ٠,٢ مليون في متوسط الفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ إلى أن هذا الفائض قد تزايد مرة أخرى إلى ٢,٢ مليون نسمة في متوسط الفترة ١٩٩٦-١٩٩٩.

٥/٢/٧ **الفاكهة**. على الرغم من التزايد الكبير للفائض بين القدرة الاستيعابية لتلك المجموعة وعدد السكان الفعلي من ٠,٢ مليون نسمة إلى ٤,٤ مليون نسمة في متوسط الفترة ١٩٧١-١٩٧٥إلا أن هذا الفائض قد انخفض بعد ذلك بانتظام ليقتصر الفائض على ١,٣ مليون نسمة في متوسط الفترة ١٩٩٦-١٩٩٩.

٦/٢/٧ **السكريات**. تعد السكريات من المجموعات التي يتزايد فيها العجز بين القدرة الاستيعابية لهذه المجموعة وعدد السكان الفعلي بين الفترات الزمنية حيث تزايد هذا العجز من – ٢,٢ مليون نسمة في متوسط الفترة ١٩٦١-١٩٦٥ ليصل هذا العجز إلى –٢٧,١ مليون نسمة في متوسط الفترة ١٩٩٦-١٩٩٩. أي أن مجموعة السكريات لم تستطيع الوفاء باحتياجات (٤١,٧%) من عدد السكان في متوسط الفترة الزمنية الأخيرة.

٧/٢/٧ **الزيوت النباتية** . تعد مجموعة الزيوت النباتية من أسوأ المجموعات الغذائية التي تزايد العجز بين قدرتها الاستيعابية وعدد السكان الفعلي، حيث تزايد هذا العجز من –٧,٧ مليون نسمة في متوسط الفترة ١٩٦١-١٩٦٥ إلى –١٢٠,٩ مليون نسمة في متوسط الفترة ١٩٩٦-١٩٩٩. أي أن هذه المجموعة قد عجزت في الوفاء باحتياجات الاستهلاك البشرى

بالكـــامل فـــي الفترة الأخيرة بالإضافة إلى حوالي عجز في الاستهلاك غير الأدنى يوازي ٨٦,٢% من الاستهلاك الأدمي.

٨/٢/٧ **الدهـــون الحيوانية.** على الرغم من تزايد العجز بين القدرة الاستيعابية لهذه المجموعة وعدد السكان الفعلي من -٢٧,٤ مليون نسمة في متوســـط الفـــترة ١٩٦١-١٩٦٥ ليصل إلى -٨٠,٠ مليون نسمة في متوسط الفترة ١٩٨١-١٩٨٥ إلا أن هذا العجز قد انخفض ليصل إلى -٤٢,٩ مليون نســـمة فـــي متوسط الفترة ١٩٩٦-١٩٩٩. ومع ذلك فإن هذه المجموعة لم تســـتطيع إلا علـــى الوفاء باحتياجات ثلث السكان في متوسط الفترة الزمنية الأخيرة.

٩/٢/٧ **اللحوم** . تزايد العجز بين القدرة الاستيعابية لمجموعة اللحوم وعـــدد الســـكان الفعلـــي تدريجياً من - ١,٠ مليون نسمة في متوسط الفترة ١٩٦١-١٩٦٥ ليصل إلى - ١١,٧ مليون نسمة في متوسط الفترة ١٩٨١-١٩٨٥ ثـــم يعـــاود هذا العجز الانخفاض ليصل إلى - ٦,١ مليون نسمة في متوســـط الفترة ١٩٩٦-١٩٩٩، أي أن القدرة الاستيعابية لهذه المجموعة قد استطاعت الوفاء باحتياجات حوالي ٩٠% من عدد السكان .

١٠/٢/٧ **الألبان.** على الرغم من تزايد العجز بين القدرة الاستيعابية لهذه المجموعة وعدد السكان الفعلي من -١,٤ مليون نسمة في متوسط الفترة ١٩٦١-١٩٦٥ إلى -١١,٧ مليون نسمة في متوسط الفترة ١٩٨١-١٩٨٥، إلا أن هـــذا العجـــز قـــد تراجع ليقتصر على -٦,١ مليون نسمة في متوسط الفـــترة ١٩٩٦-١٩٩٩. أي القـــدرة الاستيعابية لهذه المجموعة قد استطاعت الوفاء باحتياجات حوالي ٩٤% من عدد السكان .

١١/٢/٧ **البيض** . ظل العجز بين القدرة الاستيعابية لمجموعة البيض وعدد السكان الفعلي عند مستويات محدودة في غالبية الفترة الزمنية تراوحت بين -٠,١ مليون نسمة في متوسط الفترة ١٩٧١ ١٩٧٥ و-١,١ مليون نسمة في متوسط الفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ وذلك باستثناء متوسط الفترة ١٩٨١-١٩٨٥ والتي وصل فيها هذا العجز إلى -٤,٠ مليون نسمة، كذلك يمكن القول بأن القدرة الاستيعابية لهذه المجموعة قد وصلت إلى حوالي ٩٩% من عدد السكان الفعلي.

١٢/٢/٧ **الأسماك**. على الرغم من التزايد المتسارع للعجز بين القدرة الاستيعابية لهذه المجموعة وعدد السكان الفعلي ليصل من -٣,٣ مليون نسمة في متوسط الفترة ١٩٦١-١٩٦٥ إلى -٤٧,٤ مليون نسمة في متوسط الفترة ١٩٨١-١٩٨٥ إلا أن هذا العجز قد تراجع ليصل إلى -٢٧,٠ مليون نسمة في متوسط الفترة ١٩٩٦-١٩٩٩، بحيث يمكن القول بأن القدرة الاستيعابية لهذه المجموعة استطاعت الوفاء باحتياجات الوفاء بحوالي ٦٠% من عدد السكان الفعلي.

٣/٧ من الاستعراض السابق يمكن ترتيب المجموعات السابقة حسب القدرة الاستيعابية السكانية لكل منها في متوسط الفترة ١٩٩٦-١٩٩٩ كالتالي:الدرنيات (٧٣,٤مليون نسمة)، الخضراوات (٦٧,١ مليون نسمة)، والفاكهة (٦٦,٢ مليون نسمة)، والبيض (٦٤,٢ مليون نسمة) ، والألبان (٦٠,٧ مليون نسمة)، واللحوم (٥٨,٨مليون نسمة)، والبقوليات (٤٠,٩ مليون نسمة)، والأسماك (٣٧,٩ مليون نسمة)، والسكريات (٣٧,٨ مليون

نسمة)، والحبوب (٣٤,٣ مليون نسمة)، والدهون الحيوانية (٢٢,٠ مليون نسمة)، والزيوت النباتية (-٥٥,٩ مليون نسمة) .

٤/٧ وعلى الرغم من أهمية تقدير القدرة الاستيعابية السكانية لكل من المجموعات الغذائية على حدا كمؤشر لقدرة قطاع الزراعة والغذاء على تحقيق الأمن الغذائي، إلا أن ذلك لا يمكن من تقدير قدرة قطاع الزراعة والغذاء في مجمله على تحقيق الأمن الغذائي.

٨. القدرة الاستيعابية السكانية المرجحة

١/٨ اتضح من الاستعراض في الجزء السابق تطور القدرة الاستيعابية السكانية لكل من المجموعات الغذائية بين الفترات الزمنية المختلفة. وتبين منه وجود تباينات شديدة بين تلك القدرة للمجموعات الغذائية المختلفة وكذلك بين الفترات الزمنية . وللوصول إلى القدرة الاستيعابية السكانية لمجمل قطاع الزراعة والغذاء في كل من الفترات الزمنية يتم استخدام ترجيح القدرات الاستيعابية السكانية لكل من المجموعات الغذائية حسب مساهمتها في متوسط نصيب الفرد من المعاملات الغذائية الأساسية وتقدير متوسط عام كما تم التوضيح في أسلوب البحث. ويعرض جدول (١١) تقديرات القدرات الاستيعابية السكانية المرجحة والمتوسطة. وسيتم في هذا الجزء من البحث، بصورة أساسية، استعراض تطور النسبة المئوية بين القدرة الاستيعابية إلى عدد السكان الفعلي لتوضيح تطور مدى قدرة قطاع الزراعة والغذاء على الوفاء باحتياجات السكان، مع مراعاة أن ذلك يتم عند متوسط الاستهلاك الفعلي للفرد.

١/١/٨ القـدرة الاستيعابية المرجحة بالسعرات الحرارية: تراجعت نسبة القدرة الاستيعابية المرجحة بالسعرات الحرارية إلى عدد السكان الفعلي مـن (٧٧%) في متوسط الفترة ١٩٦١ - ١٩٦٥ إلى (٣٧,٨%) في متوسط الفـترة ١٩٨١ - ١٩٨٥، ثم عاودت تلك النسبة الارتفاع إلى (٥٤,٢%) في متوسـط الفترة ١٩٩٦ - ١٩٩٩. يتضح من ذلك أنه ومن منظور السعرات الحـرارية فـإن قطاع الزراعة لم يستطع إلا أن يفي إلا باحتياجات حوالي ٥٤% مـن عدد السكان في النصف الثاني من التسعينات. كذلك يمكن تفسير الـتراجع الـذي حـدث للنسـبة المذكورة في أوائل الفترة بالتزايد المتسارع لمتوسط استهلاك الفرد اليومي من السعرات الحرارية.

٢/١/٨ القـدرة الاسـتيعابية المرجحة بالبروتين النباتي: تناقصت نسبة القدرة الاستيعابية المرجحة بالبروتين النباتي إلى عدد السكان الفعلي من (٧٩,٨%) فـي متوسـط الفترة ١٩٦١ - ١٩٦٥ إلى حوالي (٤٠,١%) في متوسـط الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ وعلى الرغم من تزايد هذه النسبة بعد ذلك إلا أنهـا لم تصل إلى المستوى الذي كانت عليه حيث وصلت إلى (٥٩,٨%) فقـط فـي متوسـط والفترة من ١٩٩٦ - ١٩٩٩ ومن ذلك يتبين أن قطاع الـزراعة والغـذاء استطاع في الفترة الأخيرة أن يفي فقط باحتياجات حوالي ٦٠% من عدد السكان، ويرجح السبب في تراجع هذه النسبة عما كانت عليه قـبل ٤٠ عاماً إلى الارتفاع الكبير لمتوسط نصيب الفرد من البروتين النباتي إلى اكثر من احتياجاته الضرورية.

٣/١/٨ القـدرة الاستيعابية المرجحة بالبروتين. حققت نسبة القدرة الاستيعابية المرجحة بالبروتين الحيواني إلى عدد السكان الفعلي معدلاً مرتفعاً

في متوسط الفترة ١٩٦١ – ١٩٦٥ (٩٥,٤%). وعلى الرغم من تراجع هذه النسبة إلى (٦٤,٣%) في متوسط الفترة ١٩٨١ – ١٩٨٥ إلا أن هذه النسبة قد عادت إلى التزايد لتصل إلى (٨٤,٦%) في متوسط الفترة ١٩٩٦ – ١٩٩٩. ويرجع السبب الأساسي إلى الارتفاع الكبير لهذه النسبة ليس إلى تزايد الإنتاج المحلى، ولكن إلى انخفاض متوسط استهلاك الفرد من البروتين الحيواني في كافة الفترات الزمنية بكافة المعايير وذلك على الرغم من تزايد هذا المتوسط.

٤/١/٨ **القدرة الاستيعابية المرجحة بالدهون:** تعد نسبة القدرة الاستيعابية المرجحة بالدهون إلى عدد السكان الفعلي النسبة الوحيد التي تراجعت باستمرار عند متوسط الفترة ١٩٦١ – ١٩٦٥ (٧٣,٣%) طوال الفترة الزمنية حتى وصلت إلى (١٣,٧%) في متوسط الفترة ١٩٨٦ – ١٩٩٠ وحتى عندما تزايدت هذه النسبة فلم تصل إلا إلى (٢٠,٥%) في متوسط الفترة ١٩٩٦ – ١٩٩٩. ويعود السبب إلى الانخفاض الكبير الذي حدث للإنتاج المحلى من الزيوت النباتية.

٥/١/٨ **القدرة الاستيعابية السكانية المتوسطة لقطاع الزراعة والغذاء.** على الرغم من ارتفاع نسبة القدرة الاستيعابية السكانية المتوسطة لقطاع الزراعة والغذاء إلى عدد السكان الفعلي في متوسط الفترة ١٩٦١ – ١٩٦٥ والتي بلغت (٨١,٤%) إلا أن ذلك يفسر بانخفاض متوسط استهلاك الفرد من كافة المعاملات الغذائية في تلك الفترة. يدل على صحة ذلك الرأي انه مع تزايد متوسط استهلاك الفرد من كافة المعاملات الغذائية بصورة واضحة، تراجعت النسبة المذكورة بشدة إلى (٤١,٣%) في متوسط الفترة ١٩٨١ – ١٩٨٥ وهو ما يفسر بالتزايد الكبير للاستهلاك المحلى وهو ما

عجز الإنتاج المحلى عن التجاوب معه بنفس الدرجة. ومع اتباع سياسات التحرر الاقتصادي وعودة التعافي للإنتاج المحلى من ناحية ، وتناقص نسب التزايد في الاستهلاك المحلى عادت نسبة القدرة الاستيعابية المتوسطة إلى عدد السكان الفعلي إلى التزايد حتى بلغت (٥٤,٨%) في متوسط الفترة ١٩٩٦ - ١٩٩٩، وهو ما يشير بوضوح إلى عدم قدرة قطاع الزراعة والغذاء إلا على إشباع أقل بقليل من نصف احتياجات السكان في مصر وذلك من منظور المعاملات الغذائية.

٢/٨ من الاستعراض السابق يمكن ترتيب القدرات الاستيعابية السكانية المرجحة بالمعاملات الغذائية حسب كفاءتها وقدرتها على إشباع الاحتياجات الغذائية وذلك تبعاً لمتوسط الفترة ١٩٩٦ - ١٩٩٩ باعتبار أن اتجاهات هذه الفترة هي الاتجاهات المتوقع أن تسود في المستقبل القريب كالتالي: القدرة الاستيعابية المرجحة بالبروتين الحيواني (٨٤,٦%)، القدرة الاستيعابية المرجحة بالبروتين النباتي (٥٩,٨%)، القدرة الاستيعابية المتوسطة (٥٤,٨%)، القدرة الاستيعابية المرجحة بالسعرات الحرارية (٥٤,٢%)، والقدرة الاستيعابية المرجحة بالدهون (٢٠,٥%).

٣/٨ وعلى الرغم من أهمية تقدير القدرات الاستيعابية الذي تمت في هذه المرحلة من البحث بناء على متوسطات الاستهلاك الفعلي الفرد من مختلف المعاملات الغذائية، خصوصا بعد ترجيحها بتلك المعاملات وهو الأمر الذي أمكن من استخراج قدرة استيعابية لمجمل قطاع الزراعة والغذاء، إلا أن ذلك لم يمكن حتى الأن من إجراء مقارنة بين التطور في الفترات الزمنية المختلفة، وذلك لاختلاف مستوى الاستهلاك بين فترة وأخرى وهو ما

يضـــع علامـــات استفهام كثيرة حول إمكانية المقارنة بين القدرة الاستيعابية السكانية بين فترة وأخرى.

٩. **القـــدرة الاســـتيعابية السكانية المرجحة بالاحتياجات الأساسية من المعاملات الغذائية.**

١/٩ يتـــناول هذا الجزء من البحث اختبار آثار فرضية مؤديها "ماذا ... لـــو" تـــم تثبيت حصول الفرد على احتياجاته الأساسية من كل المعاملات الغذائية الأساسية في كافة الفترات الزمنية المقسم إليها المدى الزمني للبحث، كـــيف ســـيؤثر ذلـــك على القدرات الاستيعابية المرجحة بكل من المعاملات الغذائية وبالتالي على القدرة الاستيعابية لمجمل قطاع الزراعة والغذاء؟ وبهذا يهدف هذا الجزء من البحث إلى التوصل بها كذلك إلى الآثار الناجمة سلبا أو إيجابـــا. عـــن نمط استهلاكي غذائي أمثل على قدرة قطاع الزراعة والغذاء على إشباع الاحتياجات الأساسية الغذائية.

٢/٩ يوضـــح جدول (١٢) التغير الذي حدث في القدرات الاستيعابية الســـكانية المـــرجحة بالمعاملات الغذائية وكذلك للقدرة الاستيعابية المتوسطة على أساس المقارنة بحصول الفرد على احتياجاته الضرورية من المعاملات الغذائـــية الأساســـية. وسيتم استعراض نسبة القدرة الاستيعابية المرجحة إلى عـــدد الســـكان الفعلـــي لتوضيح مدى كفاءة قطاع الزراعة والغذاء بعد هذا التغير.

١/٢/٩ **القدرة الاستيعابية المرجحة بالسعرات الحرارية.** على الرغم مـــن الانخفـــاض الـــذي حدث لنسبة القدرة الاستيعابية المرجحة بالسعرات الحرارية إلى عدد السكان الفعلي من (٦١,٥%) في متوسط الفترة ١٩٦١ –

١٩٦٥ – إلى (٣٩,٦%) في متوسط الفترة (١٩٨١ – ١٩٨٥) إلا أن هذه النسبة عادت إلى الوصول إلى نفس المستوى تقريبا (٦٢,٣%) في متوسط الفترة ١٩٩٦ – ١٩٩٩. وبمقارنة تلك النسبة في الفترة الأخيرة بمثيلتها لنفس الفترة عند متوسط استهلاك الفرد الفعلي يتضح وجود اختلاف يصل إلى (٨%) أو حوالي ٥ مليون نسمة وهو الأمر الذي يرجع إلى الارتفاع الكبير لمتوسط استهلاك الفرد الفعل من السعرات الحرارية عن احتياجاته الضرورية بحوالي ٥٠٠ سعر حراري في اليوم .

٢/٢/٩ **القدرة الاستيعابية المرجحة بالبروتين النباتي** تناقصت نسبة القدرة الاستيعابية المرجحة بالبروتين النباتي إلى عدد السكان الفعلي من (٩٣,٨%) في متوسط الفترة ١٩٦١ – ١٩٦٥ حتى وصلت إلى (٥٢,٥%) في متوسط الفترة ١٩٨١ – ١٩٨٥، ثم تزايدت تلك النسبة مرة أخرى إلى مستوى (٩٢,٥%) في متوسط الفترة ١٩٩٦ – ١٩٩٩. وبمقارنة مستوى هذه النسبة في الفترة الأخيرة بمثيله في نفس الفترة عند متوسط الاستهلاك الفعلي للفرد، يبين أنه هذه النسبة قد تزايدت بحوالي ٣٢,٥% أو ما يزيد عن ٢٢ مليون نسمة وهي زيادة كبيرة ترجع إلى الارتفاع المبالغ فيه في حصول الفرد عن احتياجاته الضرورية من البروتين النباتي .

٣/٢/٩ **القدرة الاستيعابية المرجحة بالبروتين الحيواني** تراوحت نسبة القدرة الاستيعابية السكانية المرجحة بالبروتين الحيواني إلى عدد السكان الفعلي بين (٢١,١%) (في ١٩٦١ – ١٩٦٥ و (٢٩,٠%) في متوسط الفترة ١٩٩١ – ١٩٩٥. ثم تزايدت هذه النسبة إلى (٣٦,٥%) في متوسط الفترة ١٩٩٦ – ١٩٩٩. وبمقارنة هذه النسبة في الفترة الأخيرة بمثيلاتها

عند متوسط استهلاك الفرد الفعلي في نفس الفترة يتضح انخفاض هذه النسبة بحوالي ٥٠% أو حوالي ٢٢ مليون نسمة ويعود السبب وراء ذلك إلى الانخفاض الكبير لمتوسط استهلاك الفرد الفعلي من البروتين الحيواني.

٤/٢/٩ **القدرة الاستيعابية المرجحة بالدهون** تناقصت نسبة القدرة الاستيعابية السكانية المرجحة بالدهون إلى عدد السكان الفعلي من (٤٣,٩%) في متوسط الفترة ١٩٦١ – ١٩٦٥ حتى وصلت إلى (٩,١%) في متوسط الفترة ١٩٨٦ – ١٩٩٠ ثم تزايدت بدرجة بسيطة إلى (١٢,٠) في متوسط الفترة الاستهلاك الفرد الفعلي نجد أن هذه النسبة قد تراجعت بحوالي ٨% أو ما يعادل حوالي ٥ مليون نسمة، ويعود هذا التراجع إلى انخفاض متوسط استهلاك الفرد الفعلي عن الاحتياجات الضرورية للفرد.

٥/٢/٩ **القدرة الاستيعابية السكانية المتوسطة لقطاع الزراعة والغذاء** على الرغم من تراجع نسبة القدرة الاستيعابية السكانية المتوسطة إلى عدد السكان الفعلي من (٥٥,٠%) في متوسط الفترة ١٩٦١ – ١٩٦٥ إلى (٣٢,٤%) في متوسط الفترة ١٩٨١ – ١٩٨٥ إلا أنها عاودت التزايد لتصل إلى (٥٠,٨%) في متوسط الفترة ١٩٩٦ – ١٩٩٩. بمقارنة هذه النسبة للفترة الأخيرة بمثيلتها لنفس الفترة عن متوسط الاستهلاك الفعلي يتضح أنها تناقصت بحوالي (٤%) أو ما يوازي ٢,٥ مليون نسمة. يتضح من ذلك أن هذا التغير للنسبة المذكورة عند متوسط الاستهلاك الفعلي وعند حصول الفرد على احتياجاته الضرورية محدد مقارنة بباقي التغيرات التي حدثت للتغيرات المشابهة عند الترجيح بكل من المعاملات الغذائية على حدا وذلك لأن التغيرات بالزيادة والنقصان قد تعادلت آثارها وهو ما أدى إلى عدم ظهور تغير كبير بين هذه النسبة في الحالتين.

٣/٩ يتضح من الاستعراض السابق أن القدرة الاستيعابية السكانية عند ترجيحها بحصول الفرد على احتياجاته الضرورية من المعاملات الغذائية الأساسية قد تزايدت عند الترجيح بالسعرات الحرارية (٨%) وبالبروتين النباتي (٣٢,٥%)، وتناقصت عند الترجيح بالبروتين الحيواني (٥٠%)، وبالدهون (٨%). كذلك يمكن ترتيب القدرات الاستيعابية السكانية في ظل الوضع الجديد كالتالي : القدرة الاستيعابية المرجحة بالبروتين النباتي (٥٠,٨%)، والقدرة الاستيعابية المرجحة بالبروتين الحيواني (٣٦,٥%)، والقدرة الاستيعابية المرجحة بالدهون (١٢,٠%) من ذلك يتبين وجود تغيرات واضحة في ترتيب تلك القدرات الاستيعابية حسب كفاءة قطاع الزراعة واضح ولعل أهم هذه التغيرات هو تراجع مكانة القدرة الاستيعابية المرجحة بالبروتين الحيواني بوضوح شديد.

الخلاصة والتوصيات

اظهـــر البحـــث الحالي الأهمية النظرية والعلمية لاستخدام مفهوم القدرة الاستيعابية السكانية كأساس صحيح للتعرف على مجمل قدرة قطاع الزراعة والغـــذاء مـــن مـــنظور الأمن الغذائي، وكذلك لمقارنة تطور تلك القدرة في فـــترات زمنية مختلفة على أساس سليم، وذلك لعدة أسباب أهمها أن استخدام نســـب الاكـــتفاء الذاتـــي قد يكون مضللا كنتيجة لانخفاض الاستهلاك وليس لارتفـــاع الإنـــتاج، مـــن ناحية ولان استخدام الفائض أو العجز من أي من المجموعات الغذائية لا تسمح بقياس كفاءة القطاع ككل. وقد تم في هذا البحث تطويـــر أســـلوب يعـــتمد على ترجيح القدرة الاستيعابية للمجموعات الغذائية المخـــتلفة بالمعـــاملات الغذائـــية. واســـتخدام أسلوب المحاكاة عبر افتراض حصول الفرد على احتياجات من المعاملات الغذائية في كل الفترات الزمنية. ويمكن تلخيص أهم النتائج التي توصل إليها البحث في التالي:

١- تخـــتلف مســـتويات الاكتفاء الذاتي من المجموعات الغذائية من الإنتاج المحلـــى بطريقة واضحة في كافة الفترات الزمنية التي تم تقسيم البحث إلـــيها. ففي حين تعد مجموعات الدرنيات والخضراوات والفاكهة أفضل هـــذه المجموعـــات مـــن حيث مستويات الاكتفاء الذاتي. تأتى مجموعة الحبوب في مكانة وسيطة، وتأتى مجموعات السكريات والزيوت النباتية في مكانة متأخرة.

٢- تزايد متوسط استهلاك الفرد اليومي من السعرات الحرارية بين الفترات الزمنـــية المخـــتلفة حتى وصل إلى مستوى مرتفع بصورة ملحوظة عن الاحتـــياجات الضرورية الموصى بها دوليا. كذلك تم رصد حقيقة تدنى

مساهمة المنتجات الحيوانية في نصيب الفرد من السعرات الحرارية وهو ما يشير إلى الاعتماد في الحصول على الطاقة على المنتجات النباتية.

٣- كذلك تزايد متوسط استهلاك الفرد اليوم من إجمالي البروتين. ولكن هنا يجب مراعاة أنه في حين تزايد هذا المتوسط من البروتين النباتي إلى مستويات أعلى بكثير من الاحتياجات الضرورية، ظل هذا المتوسط من البروتين الحيواني أقل بكثير عن الاحتياجات الضرورية، وذلك طول فترات البحث.

٤- وبالنسبة لمتوسط استهلاك الفرد من الدهون فيلاحظ أنه على الرغم من التزايد الذي حدث في منتصف الثمانينيات إلا أن هذا المتوسط قد عاد في التسعينيات إلى مستوياته التي كان عليها في السبعينيات، وان كان الاتجاه العام لهذا المتوسط طوال الأربعين عام قد أستمر في التزايد وإن كان ذلك بدرجة أقل من تزايد السعرات الحرارية والبروتين

٥- وبدراسة مدى كفاية حصول الفرد على احتياجاته من المعاملات الغذائية في ارتفاع ما يحصل علية الفرد من السعرات الحرارية والبروتين النباتي بوضوح عن الاحتياجات الضرورية مع استمرار هذا الارتفاع، في نفس الوقت مازال نصيب الفرد اليومي من البروتين الحيواني والدهون أقل من الاحتياجات الضرورية مع وجود اتجاه لتزايد هذا النصيب ولكن بصورة بطيئة.

٦- وتبين من تقدير القدرة الاستيعابية السكانية المرجحة بالمعاملات الغذائية وكذلك القدرة الاستيعابية المتوسطة عن مستوى الاستهلاك الفعلي ارتفاع

جميع القدرات المرجحة بالمعاملات الغذائية عن إشباع اكثر من نصف احتياجات السكان وذلك باستثناء تلك القدرة المرجحة بالدهون والتي لم تكفى إلا لحوالي خمس عدد السكان الفعلي. وتبين من القدرة المتوسطة لقطاع الزراعة والغذاء عدم قدرة هذا القطاع إلا على إشباع اكثر بقليل من نصف احتياجات السكان.

٧- ومن تقدير القدرة الاستيعابية السكانية عند افتراض حصول الفرد على احتياجاته الضرورية من المعاملات الغذائية حدثت تغيرات واضحة بين القدرات الاستيعابية المرجحة بالمعاملات الغذائية خصوصا تناقص تلك القدرة المرجحة بالبروتين الحيواني وتزايد القدرة المرجحة بالبروتين النباتي. وكنتيجة لتزايد وتناقص القدرات الاستيعابية المرجحة بالمعاملات الغذائية فأن تأثير تغير تلك القدرات زيادة ونقصان قد أدى إلى عدم تغير القدرة المتوسطة لمجمل قطاع الزراعة والغذاء بشكل واضح عند التقدير على أساس متوسط استهلاك الفرد الفعلي وعند التقدير على أساس حصول الفرد على احتياجاته من المعاملات الغذائية الأساسية.

٨- وأخيرا يجب الإشارة إلى أن التحسن الذي كان واضحا في القدرة الاستيعابية السكانية في الستينيات كان يرجع أساسا إلى انخفاض مستويات الاستهلاك حتى عن إشباع الاحتياجات الضرورية، من ناحية، وأن أسوأ الفترات التي مر بها قطاع الزراعة والغذاء من منظور الأثر الغذائي هي الفترة من منتصف السبعينيات إلى منتصف الثمانينات وهى الفترة التي ترافق فيها انخفاض مستويات الإنتاج يحقق الاكتفاء الذاتي مع ارتفاع ملحوظ في مستويا الاستهلاك من

غالبية المجموعات الغذائية من ناحية ثانية، أن سياسات التحرر الاقتصادي كان لها أثار إيجابية ظهرت تدريجيا على ارتفاع قدرة قطاع الزراعة والغذاء على تحقيق مستويات أعلى من الأمن الغذائي.

ومن النتائج الذي تم التوصل إليها في هذا البحث يمكن الخروج بعدد من التوصيات المفيدة لصانع القرار في تعديل السياسات الإنتاجية والاستهلاكية بما يساعد على رفع كفاءة قطاع الزراعة والغذاء في تحقيق مستويات أعلى من الأمن الغذائي

١-يمثل العمل على تغيير الأنماط الاستهلاكية السائدة نقطة البدء في رفع كفاءة قطاع الزراعة والغذاء، فكما اتضح سابقا، بمثل الاستهلاك الآدمي المبالغ فيه من المنتجات النباتية، خصوصا من الحبوب، هدر الموارد إنتاجية هامة، ويمكن أن توجه لإنتاج الزيوت النباتية)، أو إنتاج غير مباشر في تنمية الثروة الحيوانية، وذلك لرفع استهلاك الفرد من البروتين الحيواني الذي يعد متدني بكل المقاييس.

٢- ضرورة صناعة استراتيجية لخفض نسب الفاقد والهدر في مختلف مراحل الإنتاج والتوزيع والتي تعد نسب مرتفعة حيث تتراوح بين ١٠ – ١٥% في مجموعة الحبوب وتصل إلى ٢٠ – ٢٥% في مجموعات مثل الخضراوات والفاكهة، وهي نسب لو أمكن خفضها بصورة واضحة سينعكس ذلك إيجابا بالضرورة في ارتفاع قدرة قطاع الزراعة والغذاء ممثلة في القدرة الاستيعابية السكانية .

٣- إلى جانب الوعي بأهمية قضية التصدير والتوسع فيه، يجب إعطاء أهمية متزايد لزيادة القدرة الاستيعابية السكانية عبر رفع كفاءة الإنتاج المحلى من المجموعات الغذائية التي تعانى من نقص واضح وخصوصا من مجموعات الحبوب والزيوت النباتية والسكريات.

٤- العمل على الارتقاء بمستويات التصنيع الغذائي وتشجيعه لزيادة معدلات الاكتفاء من مجموعات غذائية مثل الزيوت النباتية والتي تشكل عبء على الواردات الغذائية المصرية، يجب أن يحل عبر التوسع في إنتاج المحاصيل الزيتية من ناحية، والتوسع في تصنيع الزيوت النباتية بمختلف أنواعها، من ناحية أخرى.

٥- ضرورة السعي إلى تحقيق تكامل عربي في قطاع الزراعة والغذاء، مع الأخذ في الاعتبار أن هذا التكامل لا يجب أن يستند إلى تكامل هياكل الإنتاج السائدة حاليا، بسبب تشابهها الكبير، بل على الاستفادة من المزايا النسبية والمزايا التنافسية الممكن تطويرها في كل فصل عربي بهدف تحقيق أقصى استفادة من هذا التكامل.

المراجع

١. مصطفي محمد صفوت وأخرون (١٩٦٥): *"تغذية الأنسان"*، دار المعارف.

2. Davidson S. and Passmore R. (1969) ***"Human Nutrition and Dietetics"*** Pub. The English Language Book Society and Churchil Livingstone.
3. Hutchinson, J. (1969) : ***"Population and Food Supply".*** Pub. Cambridge University Press.
4. Report of a Joint FAO/WHO Expert Committee, (1973). "Energy and Protein Requirements". Pub. Food and Agriculture Organization of the United Nations.
5. Church, C.F. and H. N. Church (1975). "Food Values of proportions commonly used". Pub J. B. Lipincott Company.
6. Report of the Selected committee on Nurition and Human Needs, U.S. Senate, (1977***). "Eating in America"***. Pub. Massachusetts Institute of Technology Press.
7. Allwright, J. (1992). ***"The Environment and Sustainable Growth – The Key Role of Farmers",*** Austrialian Journal of Soil and Water Conservation, Vol. 5, No. 1, pp 4-7.
8. Culleton, N. and J. Lee (1993). ***"The Concept of Agricultural Sustainability".*** Agriculture, Ecosystems and Environment, vol. 46, p89-97.
9. Bongaarts, J. (1994***). "Can the growing Human Population feed Itself?"*** Scientific American, March.

١٠. باسم سليمان فياض (٢٠٠٠). *"دراسة تحليلية للأنماط الاستهلاكية الغذائية والسعة الاستيعابية السكانية لقطاع الزراعة والغذاء في بعض البلاد الإسلامية الآسيوية غير العربية"*. المؤتمر الدولي : اقتصاديات الزراعة في العالم الإسلامي، مركز صالح عبد الله كامل للإقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر.

١١. منظمة الغذاء والزراعة / الأمم المتحدة. *"قاعدة بيانات قوائم الموازيين السلعية"*.

Abstract

This research aims to develop a new methodology to compare the food consumption patterns and the ability the food and agriculture sector to achieve the food security in Egypt in the time period 1961-1999. This methodology, which depends on the concept of the Population Carrying Capacity (PCC) of the food and agriculture sector, measures the ability of this sector to cover the needs of the human consumption at the actual per capita consumption and by fixing certain level, from the local production after covering the requirements of the non-human consumption.

Key words: Egypt, Agriculture, food security, Population Carrying Capicity.

جدول (١): نسبة الإنتاج إلي المتاح للاستهلاك (الآدمي وغير الآدمي) من أهم المجموعات الغذائية في متوسط الفترات المذكورة (%)

	1965-1961	1970-1966	1975-1971	1980-1976	1985-1981	1990-1986	1995-1991	1999-1996
الحبوب	78.1	76.6	74.6	61.0	50.8	53.4	64.3	68.1
الدرنيات	117.0	107.8	109.9	110.1	108.7	107.2	102.2	109.4
البقوليات	111.7	97.1	93.8	81.8	80.9	90.3	69.5	71.8
الخضراوات	105.4	103.1	102.4	101.7	101.1	100.6	101.8	103.0
الفاكهة	100.5	104.4	110.5	106.4	104.1	103.7	101.7	101.8
السكريات	93.0	90.2	99.4	73.0	56.8	61.7	67.3	61.5
الزيوت النباتية	75.5	50.4	47.0	40.7	34.3	17.6	13.1	12.6
الدهون الحيوانية	45.9	45.1	46.6	26.9	19.3	23.7	47.1	52.3
اللحوم	96.6	96.7	96.3	85.3	75.0	79.9	85.9	90.4
الألبان	96.3	97.3	96.4	85.7	82.4	84.6	89.3	94.8
البيض	100.4	100.0	100.0	99.1	92.7	98.8	100.0	99.8
الأسماك	89.1	76.8	73.4	50.2	36.0	53.3	64.0	60.6
أخري (نباتية)	101.8	101.7	100.1	98.1	98.5	98.7	98.8	98.2
أخري (حيوانية)	100.0	100.0	100.0	89.8	67.5	66.2	71.9	76.1

المصـــدر: جمعـــت وحسبت من *قاعدة بيانات "قوائم الموازين السلعية"*، منظمة الغذاء والزراعة – الأمم المتحدة.

جدول (٢): تطورالمتوسط السنوي لاستهلاك الفرد في مصر من أهم المجموعات الغذائية في متوسط الفترات المذكورة بالكيلوجرام

	1965-1961	1970-1966	1975-1971	1980-1976	1985-1981	1990-1986	1995-1991	1999-1996
الحبوب	166.4	174.1	176.9	197.0	220.1	230.0	245.1	249.1
الدرنيات	10.7	10.7	14.3	19.3	22.1	24.8	24.4	23.6
البقوليات	9.0	8.7	8.2	7.1	6.8	7.2	7.9	8.2
الخضراوات	123.5	132.9	135.4	146.8	149.3	161.6	140.4	166.8
الفاكهة	33.8	35.8	40.0	43.0	51.2	62.0	77.2	86.6
السكريات	13.9	15.3	17.6	23.4	31.7	31.4	29.9	30.6
الزيوت النباتية	5.1	6.6	8.1	10.7	10.4	9.2	8.0	6.3
الدهون الحيوانية	2.1	2.1	2.4	3.6	4.2	3.7	2.7	2.3
اللحوم	10.6	10.8	10.8	11.7	16.3	16.5	17.1	21.2
الألبان	30.9	32.4	33.6	38.8	39.4	38.0	37.8	43.8
البيض	1.1	1.3	1.4	1.5	2.0	2.5	2.0	2.1
الأسماك	4.2	3.2	3.2	4.6	6.3	7.6	8.0	9.9
أخري (نباتية)	18.3	36.9	34.8	31.4	30.3	30.1	31.9	33.8
أخري (حيوانية)	1.1	1.1	1.1	1.2	1.5	1.6	1.6	1.8

جدول (٢): تطورالمتوسط السنوي لاستهلاك الفرد في مصر من أهم المجموعات الغذائية في متوسط الفترات المذكورة (%)

	١٩٦١-١٩٧٠	١٩٧١-١٩٨٠	١٩٨١-١٩٩٠	١٩٩١-١٩٩٩	١٩٦١-١٩٩٩
الحبوب	0.8	2.1	1.1	0.4	1.2
الدرنيات	0.3	7.7	1.6	-1.6	1.9
البقوليات	7.7	-1.1	2.3	1.1	2.1
الخضراوات	2.0	1.3	0.0	3.1	1.3
الفاكهة	2.3	2.1	5.8	3.1	3.4
السكريات	1.9	5.8	1.3	-0.2	2.3
الزيوت النباتية	5.1	5.5	-3.8	-4.3	0.8
الدهون الحيوانية	0.6	7.3	-3.9	-2.8	0.4
اللحوم	-0.1	2.2	1.0	4.5	2.1
الألبان	1.5	1.8	0.1	3.2	1.3
البيض	3.4	0.4	3.2	0.3	2.5
الأسماك	-2.4	7.1	5.1	3.9	3.3
أخري (نباتية)	11.8	-0.5	0.0	1.3	2.6
أخري (حيوانية)	0.1	2.0	3.4	3.0	1.8

المصدر: جمعت وحسبت من *قاعدة بيانات "قوائم الموازين السلعية"*، منظمة الغذاء والزراعة – الأمم المتحدة.

جدول (٣): تطور المتوسط السنوي لاستهلاك الفرد اليومي من السعرات الحرارية في مصر من أهم المجموعات الغذائية في متوسط الفترات المذكورة (بالعدد).

	1965-1961	1970-1966	1975-1971	1980-1976	1985-1981	1990-1986	1995-1991	1999-1996
الحبوب	1,493	1,560	1,581	1,729	1,911	1,992	2,141	2,184
الدرنيات	23	23	30	40	46	52	51	50
البقوليات	87	84	79	68	66	69	76	78
الخضراوات	81	86	89	95	95	98	87	99
الفاكهة	76	66	74	77	84	98	120	139
السكريات	135	148	170	227	308	307	291	299
الزيوت النباتية	124	160	197	261	253	224	193	152
الدهون الحيوانية	42	43	49	72	85	77	55	47
اللحوم	48	50	50	53	74	77	76	90
الألبان	37	42	44	50	50	48	50	62
البيض	4	5	6	6	8	10	8	8
الأسماك	8	6	6	8	11	14	15	19
أخري (نباتية)	48	54	51	47	45	48	63	78
أخري (حيوانية)	3	3	3	3	5	5	5	5
إجمالي المنتجات النباتية	2,067	2,182	2,272	2,544	2,807	2,889	3,021	3,079
إجمالي المنتجات الحيوانية	143	149	158	192	233	229	209	231
الإجمالي	2,210	2,331	2,429	2,737	3,040	3,118	3,230	3,310

جـــدول (٣): تطور المتوسط السنوي لاستهلاك الفرد اليومي من السعرات الحرارية في مصر من أهم المجموعات الغذائية في متوسط الفترات المذكورة (%).

الحبوب	0.8	1.8	1.1	0.5	1.1
الدرنيات	0.2	7.4	1.6	-1.5	1.8
البقوليات	7.7	-1.2	2.3	1.1	2.0
الخضراوات	2.1	1.2	-0.4	2.2	1.0
الفاكهة	-0.9	1.1	3.9	3.8	1.9
السكريات	1.8	5.9	1.4	-0.2	2.3
الزيوت النباتية	5.0	5.6	-3.8	-4.1	0.9
الدهون الحيوانية	0.6	6.9	-3.4	-3.1	0.4
اللحوم	0.2	1.9	1.3	3.5	1.9
الألبان	2.7	1.2	-0.4	4.4	1.7
البيض	3.0	0.3	3.2	0.2	2.3
الأسماك	-2.5	6.9	4.6	4.8	3.4
أخري (نباتية)	2.2	-1.2	1.4	5.3	1.6
أخري (حيوانية)	0.4	1.6	3.2	3.1	1.8
إجمالي المنتجات النباتية	1.2	2.3	0.7	0.4	1.2
إجمالي المنتجات الحيوانية	0.8	3.4	-0.6	2.0	1.4
الإجمالي	1.2	2.4	0.6	0.5	1.2

المصـــدر: جمعـــت وحسبت من ***قاعدة بيانات "قوائم الموازيين السلعية"***، منظمة الغذاء والزراعة – الأمم المتحدة.

جـدول (٤): نسبة مساهمة المجموعات الغذائية في نصيب الفرد اليومي من السعرا الحرارية في مصر في متوسط الفترات المذكورة (%).

	1965-1961	1970-1966	1975-1971	1980-1976	1985-1981	1990-1986	1995-1991	1999-1996
الحبوب	67.6	66.9	65.1	63.2	62.9	63.9	66.3	66.0
الدرنيات	1.0	1.0	1.2	1.5	1.5	1.7	1.6	1.5
البقوليات	3.9	3.6	3.2	2.5	2.2	2.2	2.3	2.4
الخضراوات	3.7	3.7	3.7	3.5	3.1	3.2	2.7	3.0
الفاكهة	3.4	2.8	3.0	2.8	2.8	3.2	3.7	4.2
السكريات	6.1	6.3	7.0	8.3	10.1	9.8	9.0	9.0
الزيوت النباتية	5.6	6.9	8.1	9.5	8.3	7.2	6.0	4.6
الدهون الحيوانية	1.9	1.8	2.0	2.6	2.8	2.5	1.7	1.4
اللحوم	2.2	2.2	2.0	1.9	2.4	2.5	2.4	2.7
الألبان	1.7	1.8	1.8	1.8	1.6	1.5	1.6	1.9
البيض	0.2	0.2	0.2	0.2	0.3	0.3	0.2	0.2
الأسماك	0.3	0.2	0.2	0.3	0.4	0.4	0.5	0.6
أخري (نباتية)	2.2	2.3	2.1	1.7	1.5	1.5	1.9	2.4
أخري (حيوانية)	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.2	0.1	0.2
إجمالي المنتجات النباتية	93.5	93.6	93.5	93.0	92.3	92.6	93.5	93.0
إجمالي المنتجات الحيوانية	6.5	6.4	6.5	7.0	7.7	7.4	6.5	7.0
الإجمالي	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

المصـــدر: جمعـــت وحسبت من *قاعدة بيانات "قوائم الموازين السلعية"*، منظمة الغذاء والزراعة – الأمم المتحدة.

جـدول (٥): تطور المتوسط السنوي لاستهلاك الفرد اليومي من البروتين في مصر في متوسطفترا المذكورة (بالجرام).

	1965-1961	1970-1966	1975-1971	1980-1976	1985-1981	1990-1986	1995-1991	1999-1996
الحبوب	41.0	42.8	43.1	47.2	52.7	55.1	58.5	59.3
الدرنيات	0.3	0.4	0.5	0.7	0.7	0.8	0.8	0.8
البقوليات	6.5	6.3	5.9	5.0	4.8	5.1	5.7	5.9
الخضراوات	3.5	3.8	3.9	4.2	4.3	4.6	4.2	4.8
الفاكهة	0.9	0.9	1.0	1.0	1.1	1.3	1.6	1.8
السكريات	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الزيوت النباتية	0.0	0.0	0.0	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0
الدهون الحيوانية	0.0	0.0	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1
اللحوم	3.9	4.0	4.0	4.3	6.1	6.2	6.4	7.9
الألبان	2.3	2.5	2.7	3.1	3.2	3.1	3.2	3.8
البيض	0.3	0.4	0.4	0.5	0.6	0.7	0.6	0.6
الأسماك	1.2	0.9	0.9	1.3	1.8	2.2	2.3	3.0
أخري (نباتية)	1.7	1.6	1.3	1.4	1.5	1.8	2.1	2.5
أخري (حيوانية)	0.5	0.6	0.6	0.6	0.7	0.8	0.8	0.9
إجمالي المنتجات النباتية	53.8	55.6	55.6	59.6	65.1	68.8	72.9	75.0
إجمالي المنتجات الحيوانية	8.3	8.4	8.7	9.9	12.5	13.1	13.4	16.2
الإجمالي	62.1	64.1	64.3	69.5	77.6	81.9	86.3	91.2

جدول (٥): تطور المتوسط السنوي لاستهلاك الفرد اليومي من البروتين في مصر فيمتوسط الفترات المذكورة (%).

	١٩٦١-١٩٧٠	١٩٧١-١٩٨٠	١٩٨١-١٩٩٠	١٩٩١-١٩٩٩	١٩٦١-١٩٩٩
الحبوب	0.8	1.9	1.1	0.3	1.1
الدرنيات	4.6	8.4	1.6	-1.6	2.8
البقوليات	8.3	-1.3	2.4	0.9	2.1
الخضراوات	2.4	1.2	0.3	2.3	1.3
الفاكهة	0.3	1.6	4.9	2.4	2.4
السكريات					
الزيوت النباتية					
الدهون الحيوانية					
اللحوم	0.0	2.4	1.0	4.5	2.1
الألبان	2.2	2.1	0.1	3.3	1.7
البيض	4.6	0.6	2.9	0.4	2.7
الأسماك	-1.9	7.2	5.3	4.5	3.4
أخري (نباتية)	1.3	0.6	3.2	3.6	2.0
أخري (حيوانية)	2.2	2.2	3.5	3.0	2.2
إجمالي المنتجات النباتية	1.2	1.5	1.2	0.6	1.1
إجمالي المنتجات الحيوانية	0.5	2.5	1.5	3.8	2.0
الإجمالي	1.1	1.6	1.2	1.1	1.2

المصـدر: جمعـت وحسبت من *قاعدة بيانات "قوائم الموازين السلعية"*، منظمة الغذاء والزراعة – الأمم المتحدة.

جدول (٦): نسبة مساهمة المجموعات الغذائية في نصيب الفرد اليومي من البروتين في مصر في متوسط الفترات المذكورة (%).

	1965-1961	1970-1966	1975-1971	1980-1976	1985-1981	1990-1986	1995-1991	1999-1996
الحبوب	66.0	66.7	67.1	67.9	67.9	67.3	67.8	65.0
الدرنيات	0.5	0.6	0.7	0.9	0.9	1.0	0.9	0.8
البقوليات	10.5	9.8	9.1	7.3	6.2	6.3	6.6	6.4
الخضراوات	5.6	5.9	6.1	6.1	5.5	5.6	4.9	5.3
الفاكهة	1.4	1.3	1.5	1.4	1.4	1.6	1.8	1.9
السكريات	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الزيوت النباتية	0.0	0.0	0.0	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0
الدهون الحيوانية	0.0	0.0	0.2	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1
اللحوم	6.3	6.2	6.2	6.2	7.9	7.6	7.4	8.6
الألبان	3.8	4.0	4.1	4.5	4.1	3.8	3.7	4.1
البيض	0.5	0.6	0.6	0.7	0.7	0.9	0.7	0.7
الأسماك	1.9	1.4	1.4	1.8	2.3	2.6	2.7	3.2
أخري (نباتية)	2.7	2.4	2.1	2.0	1.9	2.1	2.4	2.8
أخري (حيوانية)	0.8	0.9	0.9	0.8	1.0	1.0	0.9	1.0
إجمالي المنتجات النباتية	86.7	86.9	86.5	85.8	83.9	84.0	84.5	82.3
إجمالي المنتجات الحيوانية	13.3	13.1	13.5	14.2	16.1	16.0	15.5	17.7
الإجمالي	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

المصدر: جمعت وحسبت من *قاعدة بيانات "قوائم الموازين السلعية"*، منظمة الغذاء والزراعة – الأمم المتحدة.

جـدول (٧): تطور المتوسط السنوي لاستهلاك الفرد اليومي من الدهون في مصر فيمتوسط الفترات المذكورة (بالجرام).

	1965-1961	1970-1966	1975-1971	1980-1976	1985-1981	1990-1986	1995-1991	1999-1996
الحبوب	11.5	12.0	11.9	12.5	13.6	14.2	15.1	15.2
الدرنيات	0.1	0.0	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1
البقوليات	0.6	0.5	0.4	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3
الخضراوات	0.5	0.6	0.6	0.7	0.7	0.8	0.7	0.8
الفاكهة	0.3	0.3	0.3	0.4	0.4	0.5	0.6	0.7
السكريات	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الزيوت النباتية	14.0	18.1	22.3	29.4	28.6	25.4	21.8	17.2
الدهون الحيوانية	4.8	4.8	5.5	8.1	9.6	8.7	6.3	5.3
اللحوم	3.5	3.6	3.6	3.8	5.3	5.6	5.4	6.3
الألبان	2.5	2.9	3.0	3.1	3.1	3.0	3.3	4.1
البيض	0.3	0.4	0.4	0.4	0.6	0.7	0.6	0.6
الأسماك	0.3	0.2	0.2	0.3	0.4	0.5	0.5	0.7
أخري (نباتية)	2.8	2.0	2.0	1.9	1.6	2.0	3.3	4.7
أخري (حيوانية)	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1
إجمالي المنتجات النباتية	29.8	33.6	37.7	45.3	45.4	43.3	42.0	39.0
إجمالي المنتجات الحيوانية	11.6	12.1	12.8	15.8	19.1	18.6	16.1	17.1
الإجمالي	41.4	45.7	50.5	61.2	64.4	61.8	58.1	56.1

جـدول (٧): تطور المتو سط السنوي لاستهلاك الفرد اليومي من الدهون في مصر فيمتوسـ الفترات المذكورة (%).

	١٩٦١- ١٩٧٠	١٩٧١- ١٩٨٠	١٩٨١- ١٩٩٠	١٩٩١- ١٩٩٩	١٩٦١- ١٩٩٩
الحبوب	0.8	1.2	1.1	0.2	0.8
الدرنيات					
البقوليات	1.6	-2.2	4.6	1.0	0.0
الخضراوات	2.2	2.1	0.6	3.9	1.6
الفاكهة	2.8	5.6	5.0	2.1	3.6
السكريات					
الزيوت النباتية	5.0	5.6	-3.8	-4.1	0.9
الدهون الحيوانية	0.5	6.8	-3.4	-3.2	0.4
اللحوم	0.1	1.6	1.5	3.1	1.7
الألبان	2.8	0.0	-0.7	4.9	1.6
البيض	4.6	0.6	2.7	0.4	2.6
الأسماك	6.5	9.3	5.6	4.8	5.6
أخري (نباتية)	1.2	-1.3	3.8	9.0	2.8
أخري (حيوانية)	0.0	0.0	0.0	12.5	2.6
إجمالي المنتجات النباتية	2.7	3.7	-1.8	-1.1	0.9
إجمالي المنتجات الحيوانية	0.9	3.7	-1.2	1.2	1.2
الإجمالي	2.2	3.7	-1.7	-0.5	1.0

المصدر: جمعت وحسبت من *قاعدة بيانات "قوائم الموازين السلعية"*، منظمة الغذاء والزراعة – الأمم المتحدة.

جدول (٨): نسبة مساهمة المجموعات الغذائية في نصيب الفرد اليومي من الدهون في مصر في متوسط الفترات المذكورة(%).

	1965-1961	1970-1966	1975-1971	1980-1976	1985-1981	1990-1986	1995-1991	1999-1996
الحبوب	27.8	26.3	23.6	20.5	21.2	23.0	26.0	27.1
الدرنيات	0.2	0.1	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2
البقوليات	1.4	1.1	0.8	0.6	0.5	0.5	0.6	0.6
الخضراوات	1.3	1.3	1.2	1.1	1.1	1.3	1.2	1.4
الفاكهة	0.8	0.7	0.7	0.6	0.6	0.8	1.0	1.2
السكريات	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الزيوت النباتية	33.8	39.6	44.1	48.1	44.4	41.1	37.5	30.7
الدهون الحيوانية	11.6	10.6	11.0	13.2	14.8	14.0	10.8	9.4
اللحوم	8.5	8.0	7.1	6.3	8.2	9.1	9.3	11.2
الألبان	6.1	6.3	5.9	5.0	4.8	4.9	5.6	7.3
البيض	0.8	0.9	0.8	0.7	0.9	1.1	1.0	1.1
الأسماك	0.7	0.4	0.4	0.5	0.7	0.8	0.9	1.3
أخري (نباتية)	6.7	4.5	4.0	3.0	2.5	3.2	5.7	8.3
أخري (حيوانية)	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2
إجمالي المنتجات النباتية	72.1	73.6	74.6	74.1	70.4	70.0	72.2	69.6
إجمالي المنتجات الحيوانية	27.9	26.4	25.4	25.9	29.6	30.0	27.8	30.4
الإجمالي	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

المصدر: جمعت وحسبت من *قاعدة بيانات "قوائم الموازين السلعية"*، منظمة الغذاء والزراعة – الأمم المتحدة.

جـدول (٩): نسـبة مـا يحصـل عليه الفرد من احتياجاته الضرورية من المعاملاتالتغذوية الأساسية من إجمالي المتاح للاستهلاك في مصر(%).

	السعرات الحرارية	البروتين	البروتين النباتي	البروتين الحيواني	الدهون
1965-1961	77.5	73.1	113.3	22.1	51.8
1970-1966	81.8	75.4	117.1	22.5	57.2
1975-1971	85.2	75.6	117.1	23.1	63.2
1980-1976	96.0	81.7	125.4	26.4	76.5
1985-1981	106.7	91.3	137.1	33.3	80.6
1990-1986	109.4	96.3	144.8	35.0	77.3
1995-1991	113.3	101.5	153.4	35.7	72.7
1999-1996	116.1	107.3	157.9	43.1	70.1

المصدر: جمعت وحسبت من *قاعدة بيانات "قوائم الموازين السلعية"*، منظمة الغذاء والزراعة – الأمم المتحدة.

جدول(١٠): تقدير القدرة الاستيعابية السكانية للمجموعات الغ ذائية حسب المتاح للاستهلاك الآدمي من الإنتاج المحلي في متوسط الفترات المذكورة فى مصر (بالمليون نسمة)

	1965-1961	1970-1966	1975-1971	1980-1976	1985-1981	1990-1986	1995-1991	1999-1996
الحبوب	20.9	22.8	24.1	18.3	13.4	17.4	29.0	34.3
الدرنيات	37.0	37.6	42.4	47.2	52.5	58.7	61.5	73.4
البقوليات	34.9	32.5	34.3	31.6	35.6	46.8	33.4	40.9
الخضراوات	31.9	35.0	38.4	42.5	47.9	53.9	61.0	67.1
الفاكهة	30.3	35.5	41.8	44.7	49.5	56.0	60.9	66.2
السكريات	27.8	30.2	37.2	29.7	26.2	33.1	40.2	37.8
الزيوت النباتية	22.4	16.5	17.2	16.1	12.9	-7.7	-35.3	-55.9
الدهون الحيوانية	2.6	1.4	4.9	-14.5	-32.7	-23.3	19.1	22.0
اللحوم	29.0	32.7	36.0	35.6	35.6	42.8	51.4	58.8
الألبان	28.6	32.7	35.5	33.7	36.5	43.1	51.5	60.7
البيض	30.3	33.6	37.3	41.3	43.3	52.6	59.6	64.2
الأسماك	26.7	25.6	26.8	16.4	-0.1	22.5	36.4	37.9
أخري (نباتية)	35.8	36.9	37.7	35.8	41.9	48.6	54.1	55.8
أخري (حيوانية)	29.9	34.0	37.4	37.8	31.9	35.9	43.2	50.2
عدد السكان الفعلي	30.0	33.8	37.4	41.7	47.3	53.7	59.7	64.9

جدول(١٠): الفرق بين القدرة الاستيعابية السكانية للمجموعات الغذائية حسب المتاح للاستهلاك الآدمي من الإنتاج المحلي وعدد السكان الفعلي في متوسط الفترات المذكورة في مصر (بالمليون نسمة)

	1965-1961	1970-1966	1975-1971	1980-1976	1985-1981	1990-1986	1995-1991	1999-1996
الحبوب	-9.2	-11.0	-13.2	-23.3	-33.9	-36.3	-30.7	-30.6
الدرنيات	6.9	3.7	5.0	5.6	5.2	5.1	1.8	8.4
البقوليات	4.9	-1.3	-3.0	-10.1	-11.7	-6.9	-26.3	-24.0
الخضراوات	1.9	1.2	1.1	0.8	0.6	0.2	1.3	2.2
الفاكهة	0.2	1.7	4.4	3.0	2.2	2.3	1.2	1.3
السكريات	-2.2	-3.6	-0.2	-12.0	-21.1	-20.6	-19.5	-27.1
الزيوت النباتية	-7.7	-17.3	-20.1	-25.5	-34.4	-61.4	-95.0	-120.9
الدهون الحيوانية	-27.4	-32.4	-32.5	-56.1	-80.0	-76.9	-40.6	-42.9
اللحوم	-1.0	-1.1	-1.4	-6.1	-11.7	-10.8	-8.4	-6.1
الألبان	-1.4	-1.1	-1.9	-8.0	-10.8	-10.5	-8.2	-4.2
البيض	0.2	-0.2	-0.1	-0.3	-4.0	-1.1	-0.1	-0.8
الأسماك	-3.3	-8.2	-10.6	-25.3	-47.4	-31.2	-23.3	-27.0
أخري (نباتية)	5.8	3.1	0.3	-5.9	-5.4	-5.1	-5.6	-9.1
أخري (حيوانية)	-0.2	0.2	0.0	-3.8	-15.4	-17.8	-16.5	-14.7

المصدر: جمعت وحسبت من ***قاعدة بيانات "قوائم الموازين السلعية"***، منظمة الغذاء والزراعة – الأمم المتحدة.

جـدول(١١): تقديـر القـدرة الاستيعابية السكانية لمجمل قطاع الزراعة والغذاء حسبالمتا للاستهلاك الأدمي من الإنتاج المحلي مرجحة بنسبة مساهمة كل مجموعة غذائية فيإستهلا الفـرد اليومي من السعرات الحرارية والبروتين بنوعيه والدهون وفقا لمتوسط استهلاكالفر الفعلي في متوسط الفترات المذكورة (بالمليون نسمة).

	1965-1961	1970-1966	1975-1971	1980-1976	1985-1981	1990-1986	1995-1991	1999-1996
عدد السكان الفعلي (١)	30 0	33 8	37 4	41 7	47 3	53.7	59.7	64.9
السعرات الحرارية								
القدرة الاستيعابية (٢)	23.1	24.5	26.5	21.5	17.9	21.5	30.2	35.2
نسبة القدرة الاستيعابية إلي عدد السكان الفعلي ٢: ١ (%)	77.0	72.5	70.9	51.7	37.8	40.0	50.5	54.2
البروتين								
القدرة الاستيعابية (٣)	24.6	26.3	28.0	23.8	20.8	26.5	35.4	41.7
نسبة القدرة الاستيعابية إلي عدد السكان الفعلي ٣: ١ (%)	81.9	77.7	75.0	57.1	44.0	49.3	59.3	64.2
البروتين النباتي								
القدرة الاستيعابية (٤)	24.0	25.4	27.0	22.4	19.0	24.0	33.0	38.8
نسبة القدرة الاستيعابية إلي عدد السكان الفعلي ٤: ١ (%)	79.8	75.2	72.2	53.6	40.1	44.8	55.3	59.8

جـدول(١١): تقديـر القـدرة الاستيعابية السكانية لمجمل قطاع الزراعة والغذاء حسبالمتا للاستهلاك الأدمي من الإنتاج المحلي مرجحة بنسبة مساهمة كل مجموعة غذائية فيإستهلا الفـرد اليومي من السعرات الحرارية والبروتين بنوعيه والدهون وفقا لمتوسط استهلاكالفر الفعلي في متوسط الفترات المذكورة (بالمليون نسمة).

	1965-1961	1970-1966	1975-1971	1980-1976	1985-1981	1990-1986	1995-1991	1999-1996
البروتين الحيواني								
القدرة الاستيعابية (٥)	28.7	32.0	34.7	32.4	30.4	39.1	48.5	55.0
نسبة القدرة الاستيعابية إلي عدد السكان الفعلي ٥: ١ (%)	95.4	94.6	92.8	77.8	64.3	73.0	81.2	84.6
الدهون								
القدرة الاستيعابية (٦)	22.0	20.6	21.6	16.1	11.0	7.4	9.8	13.3
نسبة القدرة الاستيعابية إلي عدد السكان الفعلي ٦: ١ (%)	73.3	60.9	57.8	38.5	23.2	13.7	16.4	20.5
المتوسط								
القدرة الاستيعابية (٧)	24.5	25.6	27.4	23.1	19.5	23.0	30.4	35.6
نسبة القدرة الاستيعابية إلي عدد السكان الفعلي ٧: ١ (%)	81.4	75.8	73.4	55.4	41.3	42.9	50.8	54.8

المصدر: جمعت وحسبت من ***قاعدة بيانات "قوائم الموازيين السلعية"***، منظمة الغذاء والزراعة – الأمم المتحدة.

جدول(١٢): تقدير القدرة الاستيعابية السكانية لمجمل قطاع الزراعة والغذاء حسب المتاح للاستهلاك الأدمي من الإنتاج المحلي مرجحة بنسبة مساهمة كل مجموعة غذائية في استهلاك الفرد اليومي من السعرات الحرارية والبروتين بنوعيه والدهون وفقا لحصول الفرد علي احتياجاته الضرورية من المعاملات الغذائية في متوسط الفترات المذكورة (بالمليون نسمة).

	1965-1961	1970-1966	1975-1971	1980-1976	1985-1981	1990-1986	1995-1991	1999-1996
عدد السكان الفعلي (١)	30.0	33.8	37.4	41.7	47.3	53.7	59.7	64.9
السعرات الحرارية								
القدرة الاستيعابية (٢)	18.5	20.6	22.6	20.1	18.7	23.2	34.0	40.4
نسبة القدرة الاستيعابية إلي عدد السكان الفعلي ٢: ١ (%)	61.5	61.0	60.5	48.1	39.6	43.3	57.0	62.3
البروتين								
القدرة الاستيعابية (٣)	18.5	20.4	21.1	18.5	18.3	25.0	35.5	44.0
نسبة القدرة الاستيعابية إلي عدد السكان الفعلي ٣: ١ (%)	61.7	60.4	56.6	44.3	38.8	46.5	59.4	67.8
البروتين النباتي								
القدرة الاستيعابية (٤)	28.2	30.9	31.5	26.3	24.8	33.8	49.8	60.1
نسبة القدرة الاستيعابية إلي عدد السكان الفعلي ٤: ١ (%)	93.8	91.3	84.3	63.1	52.5	63.1	83.5	92.5

جدول(١٢): تقدير القدرة الاستيعابية السكانية لمجمل قطاع الزراعة والغذاء حسب المتاح للاستهلاك الأدمي من الإنتاج المحلي مرجحة بنسبة مساهمة كل مجموعة غذائية في استهلاك الفرد اليومي من السعرات الحرارية والبروتين بنوعيه والدهون وفقا لحصول الفرد علي احتياجاته الضرورية من المعاملات الغذائية في متوسط الفترات المذكورة (بالمليون نسمة).

	1965-1961	1970-1966	1975-1971	1980-1976	1985-1981	1990-1986	1995-1991	1999-1996
البروتين الحيواني								
القدرة الاستيعابية (٥)	6.3	7.2	8.0	8.6	10.1	13.7	17.3	23.7
نسبة القدرة الاستيعابية إلي عدد السكان الفعلي ٥: ١ (%)	21.1	21.2	21.4	20.5	21.4	25.5	29.0	36.5
الدهون								
القدرة الاستيعابية (٦)	13.2	13.7	13.6	10.2	7.7	4.9	6.5	7.8
نسبة القدرة الاستيعابية إلي عدد السكان الفعلي ٦: ١ (%)	43.9	40.6	36.5	24.5	16.2	9.1	10.8	12.0
المتوسط								
القدرة الاستيعابية (٧)	16.5	18.1	18.9	16.3	15.3	18.9	26.9	33.0
نسبة القدرة الاستيعابية إلي عدد السكان الفعلي ٧: ١ (%)	55.0	53.5	50.7	39.1	32.4	35.3	45.1	50.8

المصدر: جمعت وحسبت من ***قاعدة بيانات "قوائم الموازين السلعية"***، منظمة الغذاء والزراعة – الأمم المتحدة.

جامعة الأزهر
مركز صالح عبد الله كامل
للاقتصاد الإسلامي

Al-AZHAR UNIVERSITY
S.A. KAMEL CENTER
FOR ISLAMIC ECONOMICS

ندوة

الزراعة ومستقبل الاقتصاد المصرى

الاثنين : ٢١ رجب ١٤٢٢هـ الموافق ٨ أكتوبر ٢٠٠١م

دراسة عن الزراعة ومشكلة البطالة فى مصر

د. مهران سليمان عيطة ، د. محمود محمد عبد الفتاح
معهد بحوث الاقتصاد الزراعي – مركز البحوث الزراعية

دراسة عن الزراعة ومشكلة البطالة فى مصر

د. مهران سليمان عيطة ** د. محمود محمد عبد الفتاح* [1]

مقدمة:

يعتبر القطاع الزراعى من اكثر القطاعات الاقتصادية فى الاقتصاد القومى تشغيلا للقوى العاملة حيث يستوعب نحو ٣٥,٧% من اجمالى العمالة بمختلف القطاعات المكونة للاقتصاد القومى والمقدرة بنحو ١٨,٩٤١ مليون عامل فى عام ١٩٩٩ كما انه من القطاعات التى تقوم بتشغيل العمالة الاسرية او العائلية وكذلك العمالة باجر . وقد شهدت السنوات السابقة ارتفاعا فى حجم البطالة فى قطاع الزراعة المصرى ، ولعل ذلك قد يرجع الى زيادة حجم القوة العاملة نتيجة لزيادة عدد السكان فضلا عن التوسع فى استخدام الميكنة الزراعية وكذلك الهجرة الخارجية العائدة من الدول العربية النفطية ، وكذلك تناقص مساحات بعض المحاصيل الحقلية الهامة كثيفة الاستخدام للعمالة الزراعية مثل القطن – فول الصويا – وغيرها من المحاصيل ، ومن هذا المنطلق فإن الامر يتطلب دراسة العلاقة بين الزراعة ومشكلة البطالة فى مصر ومدى مساهمتها فى الحد من مشكلة البطالة او تشغيل الفائض من العمالة الزراعية وخصوصا فى الانشطة الزراعية الاكثر استخداما لعنصر العمل البشرى وبصفة خاصة المحاصيل الاستراتيجية بالاضافة الى استمرارية تمليك جانب من الاراضى المستصلحة سنويا على عشرة الاف

---

[1] ** رئيس بحوث بمعهد بحوث الاقتصاد الزراعى مركز البحوث الزراعية

* باحث اول بمعهد بحوث الاقتصاد الزراعى مركز البحوث الزراعية

شاب من الخريجين فى اطار مشروع مبارك القومى للمساهمة فى حل مشكلة البطالة والاهتمام بتنمية وخدمة اراضى شباب الخريجين بادخال التكنولوجيا الحديثة للزراعة وتوفير كافة الخدمات اللازمة بتلك المناطق والعمل على حل المشاكل التسويقية التى تواجههم وزيادة الصناعات الريفية فى المناطق المستصلحة حديثا لاستيعاب المزيد من عنصر العمل البشرى .

وتعد مشكلة البطالة من اهم القضايا التى تستأثر باهتمام كبير على المستوى الحكومى والشعبى وهى تعكس احد مظاهر الاختلال فى الاقتصاد القومى الناتجة عن عدم قدرة الانشطة الانتاجية والخدمية فى الدولة على استيعاب الاعداد المتزايدة من الخريجين الجدد التى تدخل سوق العمل مما ادى الى تراكمها سنويا بصورة خطيرة خلال السنوات الاخيرة .

وتكمن مشكلة البطالة فى كونها مشكلة مركبة لها جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فهى لا تعبر عن طاقة عاطلة فى الاقتصاد بسبب عدم توظيف واستغلال العنصر البشرى بكفاءة اقتصادية ولكنها تؤثر بشدة على الشباب حيث يتولد لديهم احساس بالاحباط والسخط الاجتماعى والفشل فى تحقيق الذات مما يؤثر على سلوكياتهم وتصرفاتهم ومن ثم من الممكن ان ينجم عنهم العديد من المشاكل الاجتماعية والسياسية .

ويعتبر القطاع الزراعى من القطاعات الرائدة فى المساهمة فى توفير فرص العمل المنتج امام شباب الخريجين بعد تزايد اعداد البطالة فيما بينهم خاصة بعد تحرر الدولة من الالتزام بتعيينهم فى الحكومة والقطاع العام والذى تميز بتزايد البطالة المقنعة به مع وجود هذا الالتزام ، وتزايد اعداد الخريجين بمعدلات تفوق معدلات النمو فى فرص العمل المنتج بالاقتصاد القومى .

الهدف من الدراسة :

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على وضع الزراعة وعلاقته بمشكلة البطالة فى مصر وخصوصا وان هذا القطاع قد وضع استراتيجيتين للتنمية الزراعية فى الثمانينات والتسعينات وكان لهما اكبر الاثر فى رفع معدلات التنمية الزراعية وزيادة الاراضى المستصلحة وزيادة الانتاجية والصادرات الزراعية وتحسين نسب الاكتفاء الذاتى وايضا زيادة الدخول الحقيقية للزراع كما ان هذا القطاع هو المسئول الاول عن توفير الغذاء فى مصر سواء بصورة مباشرة او غير مباشرة وان ما يقرب من ربع الانتاج الصناعى فى مصر اصبح صناعات غذائية يعتمد معظمها على مواد وسيطة ينتجها القطاع الزراعى ، كذلك تهدف هذه الدراسة الى ابراز انجازات القطاع الزراعى خلال الفترة الماضية لما لها من دور فى الحد من مشكلة البطالة فى مصر وعرض سريع لايجابيات برنامج الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى ، والتعرف على توزيع العمالة على القطاعات الاقتصادية المختلفة وسمات البطالة واسبابها فى مصر ، كذلك تظهر الدراسة ايضا اسباب مشكلة البطالة فى قطاع الزراعة والعلاقة بين العمالة والتكنولوجيا لما لها من دور فى زيادة حجم البطالة كما توضح الدراسة بعض الملامح الديمغرافية لقوة العمل الزراعى فى مصر وانعكاستها على اوضاع العمل فى ذلك القطاع والوضع الحالى للميكنة الزراعية فى الزراعة المصرية واثره على العمالة البشرية ، وتهدف الدراسة ايضا الى التعرف على التركيب المحصولى التأشيرى فى الزراعة المصرية والعمالة الزراعية ، وتحاول الدراسة ايضا وفى عرض سريع اظهار بعض الاساليب لمواجهه البطالة فى مصر .

توزيع العمالة على القطاعات الاقتصادية المختلفة :

يشير التوزيع النسبى للعمالة موزعة حسب الانشطة الاقتصادية خلال الفترة من ١٩٨٧/٨٦ - ١٩٩٨/٩٧ الى اختلاف نسبة توزيع العمالة على القطاعات الاقتصادية المختلفة ، حيث يستحوذ قطاع الزراعة على اعلا نسبة من قوة العمل والمشتغلين فى سن (١٥-٦٥ سنة) ، فتقدر نسبة العمالة فى قطاع الزراعة الى اجمالى العمالة على مستوى الجمهورية لكل القطاعات بنحو ٣٦,٨% ، بينما تقدر هذه النسبة فى قطاع الصناعة بنحو ١٩,١١% وفى قطاع الخدمات بلغت تلك النسبة ٤٤,٢٩% من اجمالى العمالة فى جميع القطاعات وذلك خلال عام ١٩٨٧/٨٦ فى حين انخفضت هذه النسبة فى قطاع الزراعة الى نحو ٢٩,٤٥% خلال عام ١٩٩٨/٩٧ ، وازدادت هذه النسبة الى نحو ٢١,٨٦% ، ٤٨,٦٨% فى قطاعى الصناعة والخدمات على التوالى خلال العام المذكور ، الامر الذى يعنى ان العمالة فى قطاع الزراعة اتجهت الى القطاعات الاخرى وهى الصناعة وقطاع الخدمات الانتاجية والاجتماعية.

سمات البطالة :

تتسم البطالة فى مصر بعدة خصائص تختلف حسب المناطق والفئات العمرية والوضع التعليمى ونوع ومكان الاقامة (ريف وحضر) ، حيث توضح النتائج المأخوذة من بحث العمالة بالعينة فى جمهورية مصر العربية السمات التالية :

-اتساع نطاق البطالة وازدياد حجمها ومعدلها .

-تبين معدلات البطالة ، انها تصل الى اعلى مستوياتها بالفئة العمرية من ١٥-٢٥ سنة حيث تمثل نحو ٢٧,٥% بالمقارنة بالمتوسط العام وهو ١٠,٨% .

-ارتفاع نسبة البطالة بين الداخلين الجدد فى سوق العمل .

-ان نسبة البطالة اعلى وسط الباحثين عن عمل لاول مرة حوالى ٩٥% ومعظمهم يقع فى الفئة العمرية ١٥-٢٥ سنة .

-ارتفاع نسبة البطالة بين الاناث اكثر من الذكور خاصة فى المناطق الحضرية .

-ظهور انواع مختلفة من مسميات البطالة مثل البطالة اليائسة والبطالة البنيوية او الهيكلية ، حيث يشير النوع الاول الى الافراد العاطلين الذين اصابهم اليأس من الحصول على فرصة عمل . اما النوع الثانى من البطالة والذى ينتج عن قصور الطاقات الانتاجية القائمة فى الاقتصاد المعنى وعجزها عن استيعاب كل القادرين على العمل والراغبين فيه .

-تذبذب معدلات البطالة بين الاناث عن الذكور خلال نفس الفترة ، وتزايد معدلات البطالة يعكس الاتجاه العام لتزايد معدلات البطالة على المستوى القومى .

-يأخذ الاتجاه العام لمعدلات البطالة اتجاها متزايدا خلال الفترة (١٩٨٩ - ١٩٩٥) ، خاصة بداء من عام ١٩٩١ (تطبيق سياسات التثبت والتكيف الهيكلى) حتى وصل هذا المعدل الى ١١,١% فى عام ١٩٩٥ وقد انخفض هذا المعدل الى ٦,٩% فى عام ١٩٩٦ نتيجة للمشروعات الجديدة التى تم الانتهاء منها فى كثير من المحافظات مما اسهم فى انخفاض الرقم القياسى

للبطالة الى نحو ٤٦,٩% ، وقد وصل عدد المتعطلين فى سوق العمل المصرى الى اكثر من ١,٤ مليون عاطل .

بالنسبة لحل مشكلة البطالة فى القطاع الزراعى ، فتتمثل فى المشروعات الكبرى والتى منها مشروع تنمية جنوب الوادى الذى يهدف الى استيعاب قرابة ٧ مليون نسمة مع توفير نحو ٢،٨ مليون فرصة عمل حتى عام ٢٠١٧ ، بالاضافة لمشروع تنمية شمال سيناء الذى يهدف لتوفير ما يقرب من مليون فرصة عمل ، وبالنسبة لقطاع الزراعة وتقسيم الاراضى المستصلحة فى المشروعات القومية الكبرى وبخاصة مشروع جنوب الوادى فمن المهم الاخذ بعين الاعتبار ضرورة اتاحة الفرصة لمشاركة الشباب فى امتلاك بعض المساحات من ١٠ الى ٢٠ فدان ، حتى يمكن المساهمة فى حل مشكلة البطالة فى المجتمع المصرى وبالنسبة لاسلوب توزيع او حيازة الارض على المنتفعين ، فتقسم الارض الزراعية المستصلحة الى حيازات صغيرة من ٥ الى ١٠ افدنة وتوزع على خريجى المدارس والجامعات وهو ما يساهم فى التخفيف من حدة مشكلة البطالة المتفشية بين شباب مصر المتعلم ، كما يوجد اتجاه لتخصيص اراضى بمساحات من ١٠ – ١٥ الف فدان لمستثمر واحد ويرى بعض الباحثين انه لابد من اعطاء اولوية لانتاج محاصيل للتصدير بمعنى ان يتم تقسيم التركيب المحصولى الى نوعين ، فى الحيازات الصغيرة والمتوسطة (وهى تمثل ٢٠% من المساحة الاجمالية) تخصص للمحاصيل التقليدية لتلبية حاجة الاستهلاك العائلى من محاصيل الحبوب والعلف للحيوانات المزرعية ، وفى الحيازات الكبيرة والتى تشمل القطاع الاستثمارى (٨٠% من المساحة) يركز على انتاج الزروع غير التقليدية العالية القيمة والتى تلبى متطلبات التصدير والصناعات الزراعية

التى سوف تقام فى المنطقة (الخضروات وبنجر السكر والنباتات الطبية والعطرية والزينة وفول الصويا وعباد الشمس والسمسم والزيتون) وعلى ذلك فلكى نتبين الحجم الحقيقى للبطالة فى المجتمع وتصنيفها ، ووضع استراتيجية تقوم على التخطيط قصير المدى لحل هذه المشكلة .

اسباب مشكلة البطالة فى مصر :

تعانى مصر كغيرها من دول العالم من مشكلة البطالة نتيجة بعض العوامل المسببة لها والتى ياتى فى مقدمتها ما يلى :

١-تقلص دور الدولة فى تعيين الخريجين نظرا لتغير الظروف الاقتصادية والتحول لاقتصاديات السوق .

٢-تواضع الاسواق المحلية والتى تستوعب كميات من السلع تقل عن الكميات المنتجة ، وعدم قدرة تلك المنتجات على المنافسة فى الاسواق الخارجية مما يؤدى الى عدم الاستثمار الكامل للطاقات الانتاجية المتاحة فى المجتمع .

٣-افتقار الكثير من الشباب الباحث عن العمل الى المهارات والقدرات التى تتطلبها اسواق العمل بالداخل والخارج .

٤-انحسار دور العمالة المصرية فى اسواق العمل العربية نتيجة استبدالها بعمالة وطنية او بعمالة من دول اخرى ذات اجور متدنية .

٥-الاثار الجانبية لعمليات الخصخصة والتى ادت الى فقد الكثير من العاملين لاعمالهم وعدم قدرة هؤلاء على الاستفادة من مدخراتهم فى اقامة انشطة خاصة بهم .

٦-الـزيادة المستمرة فى عدد السكان والتى تفوق معدلات النمو فى الانشطة الاقتصادية .

٧-عـدم توافـر المعلومـات والبـيانات الكاملـة التى تحتاج اليها الانشطة الاقتصـادية المتنوعة مما يؤدى الى انشاء مشروعات تفوق الطاقة الانتاجية لهـا طاقـتها الاستيعابية للاسواق مما يعرضها الى التوقف الجزئى او الكلى عن نشاطها وما يمثله ذلك من تأثير كبير على تفاقم مشكلة البطالة .

اسباب مشكلة البطالة فى قطاع الزراعة :

تـرجع اسباب البطالة فى قطاع الزراعة المصرى الى اتسام التطور التكنولوجى فيه بغلبه التكنولوجيا كثيفة رأس المال المدخرة للعمل فعلى سبيل المـثال تشير العديد من الدراسات الى ان نسبة المال/الناتج فى الزراعة تبلغ نحـو ٥،٥ وهـى نسـبة مرتفعة نسبيا وقد يرجع ذلك الى الاستثمارات فى استصـلاح الاراضـى ذات العوائـد البطيئة وايضا الى طبيعة الاستثمارات المدخـرة للعمل كالميكنة الزراعية . فما ان بدأت اجور العمل الزراعى فى التزايد لمواجه التضخم التى اجتاحت الاقتصاد القومى المصرى منذ منتصف السـبعينات وكرد فعل لاثاره على اسعار الحبوب الغذائية بصفة خاصة حتى اطلق كبار ملاك الاراضى الزراعية وممثلوا مصالحهم فى المؤسسات وعلى المستويات المختلفة مدعومون من اصحاب المصلحة فى زيادة وتوسيع نطاق اسـتيراد الالات الزراعية الميكانيكية ، دعوة ملحة الى التوسع فى مكينه اداء العمليات الزراعية .

وذلـك بهـدف مواجهه ارتفاع اجور العمل وخفض تكاليف الانتاج الـزراعى بـاحلال للالات الميكانيكية محل عنصر العمل فى الزراعة وهذا

يعنى ببساطة ان تضيق فرص العمل والتشغيل فى الزراعة . ولقد ترتب على التوسع فى الميكنة الزراعية والاستجابة لها نتائج من اهمها :

١-ازداد عدد الجرارات الزراعية من ٢٠٨٨٩ جرارا فى عام ١٩٧٥ الى ٤٩٦٩٤ جرارا فى عام ١٩٨٥/٨٤ بزيادة ١٣٨% . ولقد تحقق الجزء الاكبر من هذه الزيادة فيما بين عامى ١٩٧٥ ، ١٩٨١ حيث ازداد عدد الجرارات من ٢٠٨٨٩ جرارا فى العام الاول الى نحو ٣٩٩١٣ جرارا فى العام الاخير بزيادة مقدارها نحو ٩١% وازداد مجموع القوة الحصانية لهذه الجرارات من ١٠٢٨٠٦٦ حصانا فى عام ١٩٧٥ الى ٢١٩٥٥١٨ حصانا و ٢٧٩٨١٩٤ حصانا فى عامى ١٩٨١ ، ١٩٨٥/٨٤ على التوالى بزيادة مقدارها نحو ١١٣،٦% ، ونحو ١٧٢,٢% على التوالى .

٢-بدأ فى اواخر السبعينات واوئل الثمانينات استخدام الات لم تكن تستخدم قبل ذلك فى اداء العمليات الزراعية فى الزراعة المصرية من بين هذه الالات على سبيل المثال آلات دراس وتذرية ، حاصدات دراسة ، آله نثر سماد كيماوى ، آله نثر سماد بلدى ، آله عزيق وتسميد يسن الخطوط ، آله تسطير ، آله شتل الارز ، آله عزيق دورانية للبساتين ، محشات ، وغير ذلك من الالات .

٣-ازدياد عدد العمليات الزراعية التى تؤدى باستخدام الالات الميكانيكية ، وازدياد درجة ميكنة بعض العمليات ، وتقدر درجة ميكنة بعض هذه العمليات فى السنوات الاخيرة بنحو ٩٥% فى الحرث ، ٩٠% فى الدراس ، ٨٥% فى التخطيط ، ٨٠% فى الرى ، ٧٥% فى التسوية ، ٧٠% فى التذرية ، ٥٠% فى مقاومة الافات ، ٣٠% فى الحصاد ، ٢٥% فى النقل.

وفـــى ظـــل مواجه ارتفاع اجور العمل الزراعى والسعى الى خفض تكاليف الانتاج الزراعى بدأ الى جانب التوسع فى استخدام الالات الميكانيكية الزراعية استخدام المبيدات الكيماوية فى مقاومة الحشائش وهى من العمليات الزراعية التى تستوعب قدرا كبيرا من عنصر العمل وترتب على التوسع فى ذلك انخفاض معدل العمالة اللازمة للفدان من المحاصيل الزراعية المختلفة .

ولقـــد اوضـــحت دراسة مقارنة عن معدلات العمالة الزراعية معبرا عـــنها بـــرجل/يوم ، ولد/يوم فى عام ١٩٨٨ بمعدلاتها فى عام ١٩٥٠ وهى نفـــس المعـــدلات الـــتى ظلـــت مستخدمة حتى منتصف الثمانينات ان هناك انخفاض فى معدل العمالة للفدان حيث :

١-انخفـــض معـــدل العمالـــة للفدان من الذرة الشامية بنحو ٢٤% رجل/يوم ونحو ٣٠% ولد/يوم.

٢-انخفـــض معـــدل العمالة للفدان من الارز بنحو ٨,٦% رجل/يوم وازداد بنحو ٥% ولد/يوم . وسوف يزداد هذا المعدل فى الانخفاض نتيجة البدء فى الاتجـــاه المـــتزايد نحو زراعة الارز بطريقة البدء وطريقة التسطير بدلا من طريقة الشتل .

٤-انخفض معدل العمالة للفدان من قصب السكر بكر بنحو ٦٨% رجل/يوم ونحـــو ٧١% ولـــد/يـــوم ، وللفـــدان من قصب السكر خلفة بنحو ١٨,٦% رجل/يوم ونحو ٦% ولد/يوم .

وهذا يدل على ان معدلات العمالة للفدان من المحاصيل التى تستخدم الالات الميكانيكـــية فـــى اداء عملـــياتها الزراعية مثل قصب السكر والذرة الشـــامية والقمح انخفضت انخفاضا واضحا ، وانها انخفضت انخفاضا ضئيلا للفـــدان فـــى المحاصيل التى تستخدم هذه الالات على نطاق محدود فى اداء

عملـياتها الزراعـية بينما لم تتغير تقريبا فى جملة محصول القطن حيث لم يدخـل اسـتخدام الالات الميكانيكية بعد فى اكثر عملياتها الزراعية استيعابا لعنصر العمل وهى عملية الجنى .

وانعكـس اثر ذلك وعلى نفس ما حدث فيما يعرف بالثورة الخضراء الاولـى فـى دول جـنوب شـرقى اسـيا حيـث التهم الاستخدام المتزايد لتكنولوجـيات كثـيفة راس المال مدخرة للعمل كالالات الميكانيكية الزراعية واستخدام مبيدات الحشائش ، الاثار التشغيلية الايجابية لاستخدام تكنولوجيات زراعية مكثفة للعمل كالاصناف عالية الغلة من المحاصيل المختلفة والاسمدة الكيماوية والمخصبات ولقد ساعد على ذلك عوامل لعل من اهمها ما يلى :

١-سياسـات حكومـية شجعت على اقتناء واستخدام تكنولوجيات كثيفة راس المـال مدخرة للعمل مثل حوافز التحديث ، وسياسات الدعم لمشروعات مثل مـا عرف بمشروعات الامن الغذائى ، والإعفاءات الجمركية ، والتسهيلات الائتمانـية ، والمبالغة فى رفع قيمة اسعار الصرف ، ودعم اسعار الوقود ، وغـيرها ممـا يـؤدى الـى زيادة الارباح التى يحققها اقتناء واستخدام هذه التكنولوجيات .

٢-اللامسـاواه الكبـيرة فى توزيع ملكية و/او حيازة الارض الزراعية مما شجع كبار الزراع على تبنى تكنولوجيات مدخرة لعنصر العمل .

٣-غياب من يدافع عن مصالح الاجراء فى المؤسسات والمستويات المختلفة لصنع السياسات واتخاذ القرار ، وعدم ادراك او تجاهل الاثار التى يمكن ان تترتـب عـن ذلـك علـى الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى والسياسى فى المجتمع .

٤-نقص البيانات والمعلومات الخاصة لسوق العمل على نحو يعجز معه صانع السياسة ومتخذ القرار عن اجراء تقدير للوضع مما قد يترتب علية انحراف السياسة الموضوعة عن اصابة هدف صممت من اجله .

فضلا عن تضارب وتعارض ما قد يتوفر من بيانات على نحو يفقدة الاهلية او الصلاحية كأساس لصنع سياسة او قرار . ففى الوقت الذى كانت تعانى فيه الزراعة من نقص عرض العمل الزراعى بدليل ارتفاع الاجور كانت بيانات وزارة التخطيط تسجل ازديادا مستمرا فى عدد العمالة الزراعية من نحو٤٤٨٣ الف مشتغل فى عاد ١٩٩٠/٨٩ الى نحو ٤٦٣٤ الف مشتغل فى عام ١٩٩٦/٩٥ طبقا لما منشور فى الكتاب الاحصائى السنوى .

فضلا عما سبق ذكره من اسباب ادت الى ظهور مشكلة البطالة فى قطاع الزراعة فإنه من المناسب اظهار بعض الملاحظات والتى زادت من تفاقم تلك المشكلة والتى يمكن عرضها فى الاتى :

١-اتسم اختيار التكنولوجيا كثيفة راس المال المدخرة للعمل فى الزراعة بتجاهل او عدم ادراك الاعتبارات الفنية فضلا عن الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية للزراعة المصرية . ففى الوقت الذى يزداد فيه تجزؤ وتفتت الحيازات المزرعية يزداد متوسط القدرة الحصانية للجرار الزراعى تدريجيا من ٤٦ حصانا فى عام ١٩٦٩/٦٨ الى ٥٦ حصانا فى عام ١٩٨٥/٨٤ وهذا يشير الى اتجاه متزايد نحو استخدام الجرارات كبيرة الحجم فى الزراعة المصرية خلافا لما كان يمكن توقعة بالنظر الى ملائمة احجام الجرارات للهيكل الحيازى من ناحية ، والى عدم ملائمة الاحجام الكبيرة منها لطبيعة التربة الزراعية المصرية الطينية الثقيلة فى الغالب من الناحية الاخرى .

ولقد يعزى ذلك ضمن اسباب اخرى الى الاعتماد كلية على الاستيراد من الخارج فى الحصول على الالات الزراعية الميكانيكية بصفة عامة ، فى صورة الات كاملة الصنع والتجميع او فى صورة اجزاء تجمع محليا مع ما قد يقترن بذلك من اضطرار الى قبول ما هو معروض منها ناهيك عن عدم العناية والتدقيق فى المفاضلة بين مصادر الاستيراد على اسس فنية موضوعية لسبب او لاخر .

٢-يؤدى استيراد الالات الميكانيكية الزراعية وغيرها من التكنولوجيات المدخرة لعنصر العمل ، فى ظل سياسات تشتمل على تسهيلات ائتمانية وإعفاءات جمركية على هذه الالات ومبالغة فى رفع قيمة سعر الصرف ، إلى تحميل ميزان المدفوعات بسبب استيرادها باعباء لا تبررها ميزة حقيقية للاقتصاد القومى من منظور العلاقة النسبية لاسعار العناصر .

٣-ليس كل استخدام لتكنولوجيات الالات الميكانيكية الزراعية يحمل اثرا سلبيا فيما يختص بفرص العمل والتشغيل فى الزراعة يوجب نبذة . فهناك عمليات زراعية قد يكون استخدام هذه الالات فى ادائها ضرورة لا بديل عنها كما هو الحال عندما يلزم رفع مياة الرى من اعماق يعجز الجهد البشرى او قوى الجر الحيوانية عن رفعها ، فضلا عن ان عملية الرى بصفة عامة من العمليات الزراعية التى تستوعب قدرا ضئيلا من عنصر العمل ومن ثم فإن ميكنتها لا يترتب عليها نقص جوهرى فى فرص العمل فى الزراعة .

ويكاد نفس الشئ ينطبق ايضا على استخدام تكنولوجيا الليزر فى تسوية التربة مع كل ما يقترن به من مزايا تتعلق بتحقيق وفر فى مياه الرى

وتحسين للتربة وزيادة الانتاجية لوحدة المساحة ... الخ وفضلا عن كل ذلك فإن اللجوء الى استخدام هذه الالات قد يكون ضرورة يمليها نقص شديد فى العرض من عنصر العمل عن الاحتياجات منه على نحو لم يصل اليه الحال فى مصر بعد .

العلاقة بين العمالة والتكنولوجيا :

مما لا شك فيه ان الارتباط الوثيق بين العمالة والتكنولوجيا والتخطيط لها من ناحية اخرى فى علاقة التناسب العكسى بين مستوى التكنولوجيا وحجم العمالة وفى علاقة التناسب الطردى بين مستوى التكنولوجيا والمستوى المهارى للعمالة . وطبقا لهاتين العلاقتين يقترن بارتفاع مستوى التكنولوجيا ، والمادية منها بصفة خاصة ، ارتفاع نسبة راس المال/العمل وانخفاض كمية عنصر العمل المستخدم فى انتاج وحدة من الناتج وارتفاع كثافة راس المال البشرى او ما يعنى ايضا المستوى المهارى المستخدم فى انتاجها .

ومعنى ذلك ان الادوات والمعدات المتقدمة لا تحل فقط محل ادوات ومعدات اقل تقدما وانما تحل ايضا محل عنصر عمل من مستوى مهارى معين ويستلزم تشغيلها استخدام كمية اقل من عنصر عمل من مستوى مهارى اعلى نسبيا ومن هنا تبرز مسئولية تخطيط العمالة عن تحقيق المواءمة والتوازن بين بلوغ هدف العمالة الكاملة وهدف التقدم التكنولوجى فى قطاعات الاقتصاد القومى ويعتبر تخطيط العمالة عملية موحدة يتم فيها تخطيط جانبى عرض عنصر العمل والطلب علية فى آن واحد والذى يهدف فى المقام الاول والاخير الى تحقيق الاستخدام الامثل للموارد البشرية مع ما يرتبط بها من آثار اقتصادية واجتماعية مرغوبة فى جميع قطاعات الاقتصاد

القومـــى ومنها قطاع الزراعة . وهو لذلك مطالب بتحقيق عدد من الاهداف الوسيطة لعل من ابرزها :

١-بلـــوغ مستوى الاستخدام او التوظف الكامل لقوة العمل والبقاء عنده وهذا يعـــنى توفـــير فـــرص عمل منتجة ومستقرة وملائمة لكل فرد من افراد قوة العمل ، مع اخذ ما يصطلح على انه معدل للبطالة الطبيعية فى الاعتبار .

٢-صيانة الموارد البشرية وتحقيق امنها واستقرارها الاقتصادى والاجتماعى والنفسى .

٣-توزيع واعادة توزيع القوى العاملة على الانشطة الاقتصادية المختلفة تبعا لظروف ومقتضيات واهداف كل مرحلة من مراحل التنمية فى المجتمع .

٤-تحســـين المستوى المعيشى والصحى والتعليمى والمهارى والثقافى لكافة فئات وافراد المجتمع .

٥-تحديـــد المســـتوى التقنى او مستوى الفنى الانتاجى الملائم لتحقيق اعلى مســـتويات انتاجـــية ومعدلات نمو ممكنة فى ظل الظروف السائدة فى سوق العمل .

٦-تنظـــيم التأثـــير على التغيرات التى تحدث فى القوى العاملة من عام الى آخر بسبب التباينات والاختلافات بين الخارجين منها والداخلين فيها من حيث الكم والكيف .

٧-وضـــع الاســـس العلمـــية لكافة السياسات والتنظيمات ذات الصلة بتنمية واســـتخدام المـــوارد البشـــرية كالتعلـــيم والتدريب والاستثمار واختيار الفن الانتاجى او التكنولوجيا واختيار انواع وتوليفات المنتجات .

٨-اجتناب اى صورة من صور الهدر فى كل من الموارد البشرية والمادية .

ولتحقيق هذه الاهداف الوسيطة يلزم ان يشمل تخطيط العمالة نطاقا واسعا من مجالات مختلفة يمكن بلورتها فى النقاط التالية :

١-العوامل المؤثرة على كل من عرض قوة العمل والطلب عليها من حيث الكم والكيف والتنوع .

٢-توزيع القوى العاملة وفقا للنشاط الاقتصادى ودواعى وامكانيات وكيفية تطويره فى المستقبل .

٣-الهيكل الوظيفى للقوى العاملة بالاقتصاد من حيث الفئات الوظيفية او المهنية والتعليمية ، والنشاط الاقتصادى ، والحالة الوظيفية او ما يعنى علاقة العامل بالعمل او بصاحب العمل .

٤-مواطن العجز و/او الفائض فى المهمة والمهارت وانعكاستها على خطط التعليم والتدريب فى مراحلها المختلفة وفى الفترات الزمنية المختلفة .

الخصائص الديمغرافية لقوة العمل الزراعية فى مصر :

يساعد التعرف على الخصائص الديمغرافية لقوة العمل الزراعية والريفية فى مصر فى القاء مزيد من الضوء على واقع العمل الزراعى والريفى سواء من ناحية النوع والسن او الحالة التعليمية ونظرا لسيادة الحيازات الصغيرة فى مصر واتساع قاعدتها سواء فى عدد الحائزين او فى المساحات التى يحوزنها وكما هو موضح فى الجدول (١) والذى يوضح عدد ومساحة الحيازات الصغيرة بالنسبة لاجمالى الحيازات فى مصر والاهمية النسبية للاجمالى لكل فئة من فئات الحيازة سواء للعدد او مساحة الحيازة فى نفس الفئة ومن هذا الجدول يتضح ان جملة الحيازات الصغيرة فى تعداد ١٩٨٢/١٩٨١ بلغ نحو ٢,٢٢٤ الف حائز وباهمية نسبية بلغت نحو ٩٠,١%

مـــن اجمـــالى عدد الحيازات ارتفع هذا العدد الى نحو ٢,٦١٧% الف حائز وباهمـــية نسبية بلغت نحو ٨٩,٩% من اجمالى عدد الحيازات فى تعداد ٨٩/ ١٩٩٠ وممـــا لا شك فيه انهم يشكلون جزءا اساسيا من قوة العمل الزراعية حيـــث يندمج فى هذه الحيازات عنصر الادارة مع عنصر العمل ويصبح من الضـــرورى فـــى ظل هذا الوضع التعرف على بعض الخصائص الاساسية للحائزيـــن الزراعييـــن ذات العلاقة بالسن والتعليم ، وقوة العمل المتاحة من داخـــل الاســـرة مـــع التركيز على الحيازات الصغيرة (اقل من خمسة افدنة) حيـــث يتضـــح ايضا من الجدول ان اجمالى مساحة الحيازات الصغيرة نحو ٥١,٦% مـــن اجمـــالى الحيازات على مستوى الجمهورية فى تعداد ١٩٨١/ ١٩٨٢ انخفضت الى نحو ٤٨,٩% فى تعداد ١٩٨٩/١٩٩٠ .

جدول (١) عدد ومساحة الحيازات الصغيرة بالنسبة لاجمالى الحيازات فى مصر

فئات الحيازة	١٩٨٢/١٩٨١				١٩٩٠/١٩٨٩			
	% للاجمالى	المساحة (فدان)	% للاجمالى	العدد	% للاجمالى	المساحة (فدان)	% للاجمالى	العدد
اقل من فدان	٥,١	٣٣٩٣٥٧,٥	٣٢,٣	٧٩٦٣٩٤	٦,٥	٥٠٨١٤٤,٧	٣٦,١	١٠٥٠٩٠٠
فدان – ٢ فدان	١٢,٥	٨٣٠١٣٣,٨	٢٥,٣	٦٢٣٨٥١	١٢	٩٤١١٣٩,٣	٢٤,٥	٧١٣٨٠٨
٢ فدان – ٣ فدان	١٦,٢	١٠٧٣٠٦٥,٨	١٩,٢	٤٧٢٩٩٤	١٤,٥	١١٣٧٤٠٢	١٧,٣	٥٠٢٠٦١
٣ فدان – ٤ فدان	١٠,٩	٧٢٢٣٨٣,١	٩	٢٢٣١٧٩	٩,٩	٧٧٦٦٠٠,٧	٨,٢	٣٣٩٠٥٧
٤ فدان – ٥ فدان	٦,٩	٤٥٨٥٩٢	٤,٣	١٠٧٤٢٢	٦,٠	٤٧٤٣٤٩	٣,٨	١١١١٦٥
جملة الحيازات الصغيرة	٥١,٦	٣٤٢٣٥٣٣,٣	٩٠,١	٢٢٢٣٨٦٠	٤٨,٩	٣٨٣٧٦٣٥,٧	٨٩,٩	٢٦١٦٩٩١
اجمالى الحيازات	١٠٠	٦٦٣٣٤٦٤,٣	١٠٠	٢٤٦٨٤٠٨	١٠٠	٧٨٤٩١٧٣,٧	١٠٠	٢٩١٠٢٧٩

المصدر : وزارة الزراعة ، نتائج التعداد الزراعى عن السنة الزراعية ١٩٨٢/٨١
وزارة الزراعة ، نتائج التعداد الزراعى عن السنة الزراعية ١٩٩٠/٨٩

الحائزون على حسب فئات العمر وفئات مساحة الحيازة والجنس :

تشير بيانات الجدول (٢) الى توزيع الحائزون حسب فئات العمر وفئات مساحة الحيازة والجنس ومن هذا الجدول يتضح ان اجمالى عدد الحائزين فى الفئة العمرية اقل من ١٢ سنة فى الحيازات الصغيرة (والتى

تضـــم الفئات اقل من فدان حتى الفئة ٥ افدنة الى اقل من ٧ فدان) بلغ ٧٩٣ حائـــز ويمـــثل عدد الحائزين فى هذه الفئة العمرية نحو ٠,٠٣% من اجمالى عـــدد الحازين على مستوى الجمهورية فى حين ان اجمالى عدد الحائزين فى الفـــئة العمـــرية من ١٢-٢٥ سنة فى الحيازات الصغيرة بلغ ٨٠٧٦٧ حائز ويمـــثل عـــدد الحائزين فى هذه الفئة العمرية نحو ٢,٧٨% من اجمالى عدد الحائزين على مستوى الجمهورية .

اما بالنسبة لاجمالى عدد الحائزين فى الفئة العمرية من ٣٠-٥٠ سنة للحيازات الصغيرة فبلغ ١٨٣٩٧٥٩ حائز ويمثل عدد الحائزين فى هذه الفئة العمرية نحو ٦٣,٣% من اجمالى عدد الحائزين على مستوى الجمهورية .

هـــذا وبلغ عدد الحائزين فى الفئة العمرية ٥٥ سنة لاقل من ٦٠ سنة فـــى الحيازات الصغيرة ٣٦٢٧٢٥ حائز ويمثل عددهم فى هذه الفئة العمرية نحو ١٢,٥% من اجمالى عدد الحائزين على مستوى الجمهورية .

جدول (٢) الحائزون الطبيعيون حسب فئات العمر وفئات مساحة الحيازة والجنس بالجمهورية

فئات مساحة الحيازة (فدان)	الجملة		اقل من ١٢ سنة		١٢-٢٥		٣٠-٥٠		٥٥-		٦٠-		غير مبين		التوزيع حسب الجنس			
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	ذكور	٪	اناث	٪
اقل من فدان	١٠٥٠١٥٦	٣٦,١	٣١٨	٣٨,١	٣٤٤٧٨	٤٠,٨	٧٤٩٩٥٧	٣٨,٩	١١٦٩٣٨	٣١,٣	١٤٨١٦٦	٣٨,٦	٢٩٩	٣٤,٨	٩٣٠٣٢٥	٣٥,١	١١٩٨٣١	٤٦,١
١-	٧١٣٦٦٤	٢٤,٥	٢٠٥	٢٤,٦	١٨٨١٠	٢٢,٢	٤٧٢٨١٢	٢٤,٥	٩٤١٢٧	٢٥,٢	١٢٦٤٨٨	٢٤,٤	٢٢٢	٢٥,٨	٦٥١٢٣٦	٢٤,٦	٦٢٤٢٨	٢٤,٠
٢-	٥٠١٩٧٦	١٧,٢	١٤٥	١٧,٤	١٢٠٥٤	١٤,٢	٣١٨٠٢٢	١٦,٥	٧٠٧٨٣	١٨,٩	١٠٠٨٢٧	١٩,٥	١٤٥	١٦,٩	٤٦١٨٠٩	١٧,٤	٤٠١٦٧	١٥,٥
٣-	٢٣٩٠٠٦	٨,٢	٦٢	٧,٤	٥٢٣٥	٦,٢	١٤٨١٢٤	٧,٧	٣٤١٧٦	٩,١	٥١٢٣٩	٩,٩	٧٠	٨,١	٢٢٤٠٠٥	٨,٥	١٥٠٠١	٥,٨
٤-	١١١١٤٢	٣,٨	٢٦	٣,١	٢٢٣٠	٢,٧	٦٦٤١٤	٣,٤	١٦٥٠٠	٤,٤	٢٥٨٥٢	٤,٩	٢٩	٣,٤	١٠٤٧٦١	٣,٩	٦٣٨١	٢,٥
٥-	١٣٩٤٩٦	٤,٨	٣٧	٤,٤	٧٧٧٠	٩,٢	٨٣٤٢٩	٤,٣	١٨٩٠٦	٥,١	٢٩٣١٧	٥,٧	٣٧	٤,٣	١٢٢٢٥٠	٤,٩	٧٢٤٦	٢,٨
٧-	٥٩٢٦٢	٢,١	١٤	١,٧	١٣٢٢	١,٦	٣٣٩٥٢	١,٨	٨٩٦٩	٢,٤	١٤٩٨٥	٢,٩	١٨	٢,١	٥٥٩٧٢	٢,١	٣٢٩٠	١,٢
١٠ الى اقل من ٥٠	٨٧٨٢٠	٣,١	٢٧	٣,٢	٢٢٧٦	٢,٨	٥٣٠١٥	٢,٧	١٢٥٥٠	٢,٤	١٩٨١٤	٣,٨	٣٨	٤,٤	٨٦٦١٢	٣,٣	٥٣٧٠	٢,٠
١٥٠ الى اكثر من ١٠٠	١٢٩٦	٠,١	١	٠,١	١١٤	٠,١	٢٣٣٥	٠,٢	٨٧١	٠,٢	١٣٢٣	٠,٢	٢	٠,٢	٥٢٤٣	٠,٢	٣٥٣	٠,١
الاجمالى	٢٩٠٨٩١٨	١٠٠	٨٢٤	١٠٠	٨٤٥٨٠	١٠٠	١٩٣٠٠٦٢	١٠٠	٢٧٣٧٧٠	١٠٠	٥١٨٠٩١	١٠٠	٨٦٠	١٠٠	٢٦٤٨١٥١	١٠٠	٢٥٩٩٦٧	١٠٠

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات وزارة الزراعة نتائج التعداد الزراعى عن السنة الزراعية ٨٩/١٩٩٠

امـــا عـــدد الحائزين فى الفئة العمرية ٦٠ سنة فاكثر فى الحيازات الصـــغيرة فبلغ عددهم ٤٨١٨٨٩ حائز ويمثل عددهم فى هذه نحو ١٦,٦% من اجمالى عدد الحائزين على مستوى الجمهورية .

امـــا بالنسبة لعدد الحائزين فى الفئة العمرية غير مبين فى الحيازات الصغيرة فبلغ عددهم ٨٠٢ حائز ويمثل عددهم فى هذه الفئة نحو ٠,٠٣% من اجمالى عدد الحائزين على مستوى الجمهورية .

وممـــا يجدر الاشارة اليه ان نسبة الذكور فى الحيازات الصغيرة لكل الفـــئات العمـــرية تمثل نحو ٨٦% ونسبة الاناث فى نفس الفئات العمرية فى الحيازات الصغيرة تمثل حوالى ٨,٦% وذلك من اجمالى عدد الحائزين على مســـتوى الجمهوريـــة . هذا وتتباين الاهمية النسبية لعدد الحائزين وفقا لفئة الحيازة والفئة العمرية وذلك من اجمالى عدد الحائزين فى نفس الفئة العمرية الا انـــه يلاحظ ارتفاع تلك النسبة فى كل الفئات العمرية فى الفئات الحيازية اقل من فدان والفئة من ١ فدان الى اقل من ٢ فدان وكذلك الفئة الحيازية من ٢ فدان الى اقل من ٣ فدان . كذلك يلاحظ ان اجمالى عدد الحائزين فى الفئة العمرية ٦٠ سنة فاكثر فى الثلاثة فئات حيازية السابق ذكرها يبلغ ٣٧٥٤٨١ حائـــز يمـــثلون نحو ٧٢,٥% ، ١٢,٩% من اجمالى عدد الحائزين فى نفس الفـــئة العمرية وكذلك من اجمالى عدد الحائزين على مستوى الجمهورية مما يشير الى ان نسبة كبيرة من الحائزين تعد من كبار السن فى الفئات الحيازية الصغيرة .

الحالة التعليمية على حسب فئات مساحة الحيازة الزراعية :

يوضح الجدول (٣) توزيع الحائزين الطبيعيون على حسب الحالة التعليمية وفئات مساحة الحيازة بالجمهورية كمؤشر من مؤشرات العمالة الزراعية ومن هذا الجدول يتضح ان نسبة الحائزين الأميين تبلغ نحو ٦٠,٦% من اجمالى عدد الحائزين على مستوى الجمهورية وان نسبتهم تبلغ نحو ٩٢,٤% من اجمالى عدد الحيازات الصغيرة .

اما بالنسبة لنسبة عدد الحائزين فى الفئة يقرأ او يكتب فى الحيازات الصغيرة فبلغ نحو ٨٧,٩% من اجمالى عددهم فى نفس الحالة التعليمية . كذلك يتضح ان نسبة عدد الحائزين فى الحيازات الصغيرة وفقا للحالة التعليمية مؤهل دون متوسط بلغ نحو ٨٩,٣% من اجمالى عددهم فى نفس الحالة التعليمية .

اما بالنسبة للاهمية النسبية لعدد الحائزين وفقا للحالة التعليمية مؤهل متوسط فبلغ نحو ٨٦,٨% من اجمالى عددهم فى نفس الحالة التعليمية وذلك فى الحيازات الصغيرة . هذا وقد بلغت الاهمية النسبية لاجمالى عدد الحائزين فى الحيازات الصغيرة فى الحالة التعليمية مؤهل فوق متوسط فبلغ نحو ٨٨,٥% من اجمالى عددهم فى نفس الحالة التعليمية .

جدول (٣) الحائزون الطبيعيون حسب الحالة التعليمية وفئات مساحة الحيازة بالجمهورية

فئات مساحة الحيازة (فدان)	الجملة		امى		يقرأ ويقرأ ويكتب		مؤهل دون متوسط		مؤهل فوق متوسط		مؤهل متوسط		مؤهل جامعى فما فوق		غير مبين	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
اقل من فدان	١٠٥٠١٥٦	٣٩,١	٦٥٧٧٩٧	٣٧,٢	٢٠٥٦٢٥	٣٤,٢	١٢٠٠٩	٤٦,٧	٨٧٠٣	٣٧,٩	٤٧١٨١	٣٨,٦	١٨٥٦٧	٢٣,٢	٩٧٤	٤٤,٨
١-	٧١٢٦٦٤	٢٤,٥	٤٤٨٠٦٧	٢٥,٤	٢١٤٣١٤	٢٢,٩	٥٥٩٦	٢١,٨	٥٢٩٠	٢٣,١	٢٧٦٠٣	٢٢,٦	١٢٦٣	١٥,٨	١٦٣	٢٦,٦
٢-	٥٠١٩٧٦	١٧,٣	٣١٥٠٤٦	١٧,٩	١٥٢٨٥٠	١٧,١	٣١٥٩	١٢,٣	٣٤٨٨	١٥,٢	١٧٨٦٥	١٤,٦	٩٤٨٦	١١,٩	٨٢	١٣,٤
٣-	٢٢٩٠٠٦	٨,٢	١٤٤٤٧٥	٨,٢٠	٧٦٥٠١	٨,٥	١٥٢٠	٥,٩	١٨١٩	٧,٩	٨٨٦٩	٧,٢	٥٧٩٥	٧,٢	٢٧	٤,٤
٤-	١١١١٤٢	٣,٨	٦٤٢٠٨	٣,٦	٣٧٢٧١	٤,٢	٦٧٢	٢,٦	٩٧٥	٤,٢	٤٤٧٦	٣,٧	٢٤٢٠	٣,٠	١٩	٣,٢
٥-	١٣٩٤٩٦	٤,٨	٢١٤٨٥	٤,١	٤٦٥٣٨	٥,٣	١٢٣٥	٤,٨	١٢٥٥	٥,٥	٧٤٦٩	٦,١	١١٤٩٠	١٤,٤	٢٤	٣,٩
٧-	٥٩٢٦٧	٢,١	٢٧٤٢٧	١,٩	٢٢٤٤٦	٢,٦	٥١٩	٢,٠	٦٠١	٢,٦	٣٠٦٢	٢,٥	٤٢٠١	٥,٣	٥	٠,٨
١٠ الى اقل من ٥٠	٨٧٨٢٠	٣,١	٢٢١٩٥	١,٨٢	٢٥٧٤٥	٢,٩	٩٥٨	٣,٧	٧٤٨	٣,٣	٥٤٩٢	٤,٥	١٢٦٦٧	١٥,٨	١١٥	٢,٤
٥٠ الى اكثر من ١٠٠	١٣٩٦	٠,١	١٣٩٦	٠,١	٢٣٥٩	٠,٣	٥٤	٠,٢	٣٢	٠,١	٢١٨	٠,١	١٥٣٤	١,٩	٢	٠,٥
الاجمالى	٢٩٠٨١١٨	١٠٠	١٢٦٣٠٩٦	١٠٠	٨٩٤٧٤٩	١٠٠	٢٥٧٢٢	١٠٠	٢٢٩١١	١٠٠	١٢٢٣٣٦	١٠٠	٧٩٧٩١	١٠٠	٦١٢	١٠٠

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات وزارة الزراعة نتائج التعداد الزراعى عن السنة الزراعية ٨٩/١٩٩٠

ويتضح من نفس الجدول ان نسبة عدد الحائزين فى الحيازات الصغيرة فى الحالة التعليمية مؤهل جامعى قبلغ نحو ٦٢,٦% من اجمالى عددهم فى نفس الحالة التعليمية وذلك وفقا للتعداد الزراعى ٨٩/١٩٩٠ .

مما سبق يتضح ان الزراعة المصرية تتسم بقاعدة كبيرة من الحائزين ذات الخصائص متدنية فى المستوى التعليمى الامر الذى يقف حجر عثرة امام استيعابهم للتطور فى التكنولوجيا الزراعية ويؤدى هذا الوضع الى انخفاض انتاجية الحائزين بالمقارنة بالانتاجية المجتمعة ومن اثرة السلبى على ممكنات زيادة الانتاج الزراعى وزيادة استيعاب القطاع الزراعى لاعداد كبيرة من العمالة الزراعية .

واذا ما تم ربط الفئات العمرية بالحالة التعليمية لتبين مدى الصعوبة التى تواجه محاولة النهوض بالانتاجية الزراعية عبر نسبة كبيرة من المنتجين الزراعيين نتيجة لان نسبة كبيرة منهم يتسمون بالامية والهرم فى العمر .

الوضع الحالى للميكنة الزراعية فى قطاع الزراعة :

يعتبر التوسع فى الميكنة الزراعية احد العوامل التى ساهمت فى زيادة حدة البطالة فى قطاع الزراعة فى مصر حيث اتسمت الفترة (٨١/ ١٩٨٢- ٨٩/١٩٩٠) بالتوسع فى استخدام الميكنة الزراعية ففى خلال هذه الفترة تزايد مستوى تحميل الزراعة المصرية بالآلات الزراعية سواء تمثل ذلك فى مؤشر عدد الاحصنة الميكانيكية او فى نوعيات الالات الزراعية وبدراسة الجدول (٤) والذى يوضح تطور اعداد الالات الزراعية والميكانيكية من خلال التعدادات الزراعية يتضح الاتى :

١-زيادة اعداد الجرارات قوة اقل من ٢٥ حصان خلال التعداديين الزراعيين بنسبة ٥٥,٤%.

٢-زيادة اعداد الجرارات قوة ٢٥ حصان لاقل من ٧٥ حصان فى التعداديين الزراعيين بنسبة ٥٥,٤% .

٣-ظهور جرارات قوة ٧٥ حصان فأكثر بلغ عددها نحو ٢٢٩١٩ جرار .

٤-بالنسبة لآلات الرى الثابتة والرشاقى زاد عددها بنسبة بلغت نحو ١٤٩,٠٤% ، ٣٠٤,٩% على التوالى وذلك عبر التعداديين الزراعيين .

٥-ارتفاع الاعداد من الالات لكل من ماكينات التذرية وايضا ماكينات الدراس والتذرية فى التعداديين الزراعيين وبنسبة تصل الى نحو ٣٧،٥% ، ١٣,٢% على الترتيب .

٦-زيادة مواتير الرش والتعفير بنسبة تبلغ نحو ١٨٦،٩ % ، ٤٤,٧% على الترتيب فى التعداديين الزراعيين .

٧-ظهور الات (العزاقات) فى تعداد ١٩٩٠/٨٩ عددها ١٨٦٥٦ اله عزق .

ومما لا شك فيه ان زيادة تحميل الزراعة المصرية بالالات الزراعية ساهم فى انحسار قوة العمل البشرى وزيادة اعداد البطالة فى الزراعة المصرية لانها ادت الى زيادة مساهمة العمل الالى فى العمليات الزراعية فى الزراعة وتقلص العمل البشرى المرتبط بالعزيق والمكافحة وغيرها من العمليات التى تتطلب ايدى عاملة بكثافة لاداء هذه العمليات .

جدول (٤) تطور اعداد الالات الزراعية والميكانيكية من خلال التعدادات الزراعية

انواع الالات الزراعية	تعداد ١٩٨٢/٨١	تعداد ١٩٩٠/٨٩	نسبة التغير ٪
جرارات			
اقل من ٢٥ حصان	٣٣٢٩	٥١٧٤	٥٥,٤
من ٢٥ حصان لاقل من ٧٥ حصان	٥٤٢٣٥	٨٤٢٩٥	٥٥,٤
٧٥ حصان فاكثر	--	٢٢٩١٩	١٠٠
الات رى			
ثابتة	٥٧٨٥٩	١٤٤٠٩٣	١٤٩,٠٤
نقالى	١٣٧١٦٩	٥٥٥٤٨٥	٣٠٤,٩
ماكينة تذرية	٥٤٠٩	٧٤٣٧	٣٧,٥
ماكينة دراس وتذرية	٣٦٥٢٠	٣٠٠٣١	١٣,٢
موتورش	١٥٠٣٣	٤٣١٢٧	١٨٦,٩
موتور تعفير	٢٤١٢	٣٤٩١	٤٤,٧
غرافات	--	١٨٦٥٦	--
انواع اخرى	٨٢٤٣	٧٥٢٨	(٨,٧)

المصدر : وزارة الزراعة ، نتائج التعداد الزراعى عن السنة الزراعية ١٩٨٢/٨١
وزارة الزراعة ، نتائج التعداد الزراعى عن السنة الزراعية ١٩٩٠/٨٩

التركيب المحصولى واستخدام قوة العمل الزراعية :

يعتبر التركيب المحصولى (نوع المحاصيل الزراعية ومساحتها) المحدد الرئيسى للطلب على قوة العمل الزراعية . وبدراسة العلاقة بين التركيب المحصولى (الحاجة الاجمالية من قوة العمل الزراعية) وبين مساحة هذه المحاصيل والذى يوضحة جدول (٥) يتضح ان هناك تباين بالنسبة

لاجمـــالى قوة العمل المطلوبة لها وبين رتبتها فى المساحة ومن هذا الجدول يتضـــح ان جملـــة المحاصيل تستوعب نحو ٦٥,٥% من اجمالى قوة العمل وتغطى نحو ٩٥,٥% من المساحة المحصولية فى عام ١٩٩٤ .

فـــى حين ان جملة البساتين والتى تشمل (الفاكهة – والخضر) تستوعب نحو ٣٤,٥% مـــن احتـــياجات المحاصـــيل المصرية من قوة العمل وتغطى نحو ١٦,٦% من المساحة المحصولية فى نفس العام .

جدول (٥) الاهمية النسبية للمحاصيل الزراعية فى استخدام قوة العمل والتركيب المحصولى فى عام ١٩٩٤

المحصول	استخدام قوة العمل			التركيب المحصولى		
	الترتيب	% للاجمالى	الف رجل يوم	الترتيب	% للمساحة	بالاف فدان
قمح	٢	١٠,٣	٤٥٤٦٣	١	١٦,٢	٢١١١
شعير	١٠	٢,٦	١١٣٤٣	١٣	١,١	١٤٨
الذرة الشامية	٤	١٠,٢	٤٤٨٣٩	٢	١٥,٨	٢٠٥٧
الذرة الرفيعة	٩	٤,١	١٨٢٠١	١١	٢,٩	٣٧٦
ارز	٣	١٠,٢	٤٤٦٦٣	٤	١٠,٦	١٣٧٨
قطن	٧	٦,٩	٣٠١٧٧	٨	٥,٥	٧٢١
قصب السكر	٨	٤,٩	٢١٤٨٦	١٢	٣,٣	٤٠١
برسيم تحريش	١٤	١,١	٤٩٦٦	٧	٥,٧	٧٢٧
برسيم مستديم	٥	٩,٩	٤٢٤٩٢	٣	١٣,٧	١٧٨٤
ثوم	١٩	٠,٢	٩٢٢	١٩	٠,١	١٢
بصل	١٨	٠,٢	١٠٦٣	١٨	٠,٢	٢٦
فول بلدى	١٣	١,٥	٦٥٧٦	١٠	٢,٩	٣٧٤
فول سودانى	١٧	٠,٥	٢٢٦٧	١٤	٠,٧	٩٧
سمسم	١٥	٠,٧	٢٨٨٣	١٥	٠,٤	٥٩

المحصول	استخدام قوة العمل			التركيب المحصولى		
	الترتيب	% للاجمالى	الف رجل يوم	الترتيب	% للمساحة	بالاف فدان
كتان	١٦	٠,٢	١٣٧٠	١٧	٠,٢	٢٨
زروع اخرى	١٢	١,٨	٨٠٢٦	٩	٤,٥	٥٩١
جملة المحاصيل	-	٦٥,٥	٢٨٧٨٣٥	-	٩٥,٥	١٢٤١٢
حبوب عطرية	١١	٢,٥	١٠٩٩٧	١٦	٠,٤	٤٦
خضر	٦	٩	٢٩٣٥٦	٥	٨,٩	١١٥٥
فاكهه	١	٢٣,٠	١٠١١١٥	٦	٧,٧	١٠٠٢
جملة البساتين	-	٣٤,٥	١٥١٤٦٨	-	١٦,٦	٢١٥٧
اجمالى العمالة فى القطاع النباتى	-	١٠٠	٤٣٩٣٠٣	-	١٠٠	١٣٠٠٣

المصدر : قطاع الشئون الاقتصادية ، الادارة المركزية للاقتصاد الزراعى ، بيانات غير منشورة .

ومما تجدر الاشارة اليه ان هناك اختلاف ايضا بالنسبة لاجمالى قوة العمل المطلوبة لها وبين رتب المحاصيل فى المساحة المحصولية فى عام ١٩٩٤ حيث تحتل الفاكهة المرتبة الاولى فى قوة العمل المطلوبة فى حين انها تحتل المرتبة السادسة فى الترتيب المحصولى كذلك تستوعب كل من محاصيل (القمح - الارز - الذرة الشامية - البرسيم المستديم - الخضر - القطن - قصب السكر - الذرة الرفعية - الشعير) نحو ٦٤% من احتياجات المحاصيل المصرية من قوة العمل وتغطى هذه المجموعة نحو ٧٧% من المساحة المحصولية.

وتظهر من هذه البيانات اهمية ما اذا كان الهدف هو البحث عن تركيب محصولى يعظم استخدام عنصر العمل او العكس او الربط بين

التركيـــب المحصولى وبين موسمية الطلب على العمالة الزراعية الذى يعكس حجم الطلب للعمليات الزراعية المرتبطة بكل محصول من ناحية اخرى .

التركيب المحصولى التأشيرى فى الزراعة المصرية والعمالة الزراعية :

فـــى ضـــوء استصلاح الاراضى والتوسع فى المساحات المستصلحة والمســـتزرعة وتطبـــيق سياسات الاصلاح الاقتصادى فى القطاع الزراعى والتوجه نحو المحاصيل الاكثر ربحية فى الزراعة المصرية وما يستتبع ذلك مـــن زيـــادة المدخـــلات الزراعـــية والعمالة المرتبطة بها وبإفتراض تكامل مقومات حزمة النهوض بالانتاجية الزراعية بدءا من البنية الاساسية ومرورا بالمؤسســـات والهيـــئات المســـاعدة على ذلك وانتهاء بامكانية الوصول الى الاســـواق فـــى الدول ذات الانتاجية المنخفضة مع امكانية الوصول الى نقله كمية ونوعية فى معظم المحاصيل الزراعية وما يتطلبة ذلك من جهود كبيرة فـــى اعـــادة الـــنظر فى اولويات البحث العلمى للتنمية الزراعية ومؤسسات وآليات الربط الاكثر فاعلية بالمنتجين الزراعيين .

يمكـــن للقطاع الزراعى ان يسهم فى زيادة المساحة المحصولية فى الاراضى القديمة والجديدة واجمالى المساحة المحصولية وذلك كما يتضح من الجـــدول (٦) والذى يوضح التركيب المحصولى التأشيرى المقترح للزراعة المصـــرية بالاراضـــى القديمة والجديدة والعمالة الزراعية حتى عام ٢٠١٢ ويتضـــح من ذلك الجدول ان اجمالى المساحة المحصولية سوف تبلغ فى عام ٢٠٠٢ نحو ١٦ مليون فدان وسوف يبلغ حجم العمالة الزراعية لهذه المساحة نحـــو ٧,١٩٧ مليون عامل بمتوسط نصيب فدان ارض من العمالة الزراعية

نحـــو ٠,٨٤٥ مشـــتغل/ســـنة ومتوسط نصيب الفدان المحصولى من العمالة الزراعية يبلغ نحو ٠,٤٥ مشتغل/سنة .

وبحلـــول عام ٢٠٠٧ سوف تبلغ المساحة المحصولية نحو ١٦,٦ مليون فدان ويـــبلغ حجم العمالة الزراعية لها نحو ٧,٨٢١ مليون عامل بمتوسط نصيب الفـــدان اراضى من العمالة الزراعية يبلغ نحو ٠,٨٩٤ مشتغل/سنة ومتوسط نصـــيب الفـــــدان المحصـــولى مـــن العمالـــة الزراعية يبلغ نحو ٠,٤٧١ مشتغل/سنة .

جدول (٦) التركيب المحصولى التأشيرى المقترح للزراعة المصرية بالاراضى القديمة والجديدة والعمالة الزراعية حتى عام ٢٠١٢

(الف فدان)

السنوات	المساحة المحصولية فى الاراضى القديمة (١)	المساحة المحصولية فى الاراضى الجديدة (٢)	اجمالى المساحة المحصولية (٣)	العمالة الزراعية (٤)	نصيب الفدان (٣/٤) المحصولى من العمالة الزراعية مشتغل/سنة	نصيب الفدان الارض من العمالة الزراعية مشتغل/سنة
١٩٩٦	١٢١٣٠	٢٥٥٨	١٤٦٨٨	٦٢٠٣٠٤٦	٠,٤٢٣	٠,٨٢٢
١٩٩٧	١٢٢١٦	٢٧١٣	١٤٩٢٩	٦٤٨٦٨٢٣	٠,٤٣٥	٠,٨٢٦
١٩٩٨	١٣٣٠٢	٢٨٦٨	١٥١٧٠	٦٦٢٣٠٢٤	٠,٤٢٧	٠,٨٣٠
١٩٩٩	١٣٣٩٠	٣٠٢٣	١٥٤١٣	٦٧٦٢١١٨	٠,٤٢٩	٠,٨٣٤
٢٠٠٠	١٣٤٧٨	٣١٧٨	١٥٦٥٦	٦٩٠٤١٣٢	٠,٤٤٨	٠,٨٥١
٢٠٠١	١٣٥٧٨	٣٣٠٢	١٥٨٣٠	٧٠٤٩١٠٨	٠,٤٤٥	٠,٨٤٥
٢٠٠٢	١٣٥٧٨	٣٤٢٥	١٦٠٠٣	٧١٩٧١٤٠	٠,٤٥٠	٠,٨٥٤
٢٠٠٣	١٣٦٢٨	٣٥٢٤	١٦١٦٣	٧٢٤٨٢٨٠	٠,٤٥٥	٠,٨٦٤
٢٠٠٤	١٣٦٧٩	٣٦٤٣	١٦٣٢٢	٧٥٠٢٥٩٣	٠,٤٦٠	٠,٨٧٣
٢٠٠٥	١٣٧٢٩	٣٧٥١	١٦٤٨٠	٧٦٦٠١٤٨	٠,٤٦٥	٠,٨٨٢
٢٠٠٦	١٣٧٥٥	٣٨٦٠	١٦٦١٥	٧٨٢١٠١١	٠,٤٧١	٠,٨٩٤
٢٠٠٧	١٣٧٨٠	٣٩٥٣	١٦٧٣٣	٧٩٦١٧٨٩	٠,٤٧٦	٠,٩٠٤

السنوات	المساحة المحصولية فى الاراضى القديمة (١)	المساحة المحصولية فى الاراضى الجديدة (٢)	اجمالى المساحة المحصولية (٢)	العمالة الزراعية (٤)	نصيب الفدان (٢/٤) المحصولى من العمالة الزراعية مشتغل/سنة	نصيب الفدان الارض من العمالة الزراعية مشتغل/سنة
٢٠٠٨	١٢٨٠٦	٤٠٢٠	١٦٨٢٦	٨١٠٥١٠١	٠,٤٨١	٠,٩١٣
٢٠٠٩	١٢٨٣١	٤١٠٨	١٦٩٣٩	٨٢٥٠٩٩٣	٠,٤٨٧	٠,٩٢٥
٢٠١٠	١٢٨٤٤	٤١٨٥	١٧٠٢٩	٨٣٩٩٥١١	٠,٤٩٣	٠,٩٣٦
٢٠١١	١٢٨٥٧	٤٦٣٣	١٧٤٩٠	٨٥٥٠٧٠٣	٠,٤٨٩	٠,٩٢٨
٢٠١٢	١٢٨٧٠	٤٣٤٠	١٧٣١٠	٨٧٠٤٦١٥	٠,٥٠٦	٠,٩٦١

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات

١- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - ملخص نتائج التعداد العام للسكان والاسكان والمنشات لعام ١٩٩٦ .

٢- سعد زكى نصار ، مصطفى عبد الغنى (دكاترة) المياه وسياسات انتاج الحبوب فى مصر ، مارس ١٩٩٦ .

٣- معامل التكثيف الزراعى يقدر بحوالى ١,٨٩٨٧

وفى عام ٢٠١٢ من المتوقع ان تبلغ المساحة المحصولية الى نحو ١٧,٢١ مليون فدان فى الاراضى القديمة والاراضى الجديدة ويبلغ حجم العمالة الزراعية لها نحو ٨,٧٠٥ مليون عامل بمتوسط نصيب فدان ارض من العمالة الزراعية يبلغ نحو ٠,٩٦١ مشتغل/سنة ، ومتوسط نصيب الفدان المحصولى من العمالة الزراعية يبلغ نحو ٠,٥٠٦ مشتغل/سنة .

ويتضح من هذه التوقعات ان قطاع الزراعة لدية من الامكانيات الكبيرة فى توفير فرص العمل والحد من البطالة اذا ما اتيح له الظروف المواتية والملائمة للتنمية وتوفير الاستثمارات اللازمة وفتح الاسواق الخارجية للتصدير وتهيئة الهيئات والمؤسسات المساعدة للنهوض بالانتاج

الـزراعى مـن الناحـية الكمية والنوعية وفقا لاستراتيجية تقوم على تكامل الاهداف لتنمية جميع قطاعات الاقتصاد القومى .

البطالة وبعض الاساليب لمواجهتها :

ان موقـف سـوق العمل فى مصر يمكن ايجازه فى الوقت الحاضر بأنه يتصف بزيادة حجم العرض من قوة العمل عن المطلوب منها مع اختلال واضـح فى التوزيع بحيث تظهر تناقضات تتعلق بالتوزيع القطاعى والحرف ومستوى التعليم والتدريب وهو ما يتطلب وضع استراتيجية شاملة للعمالة فى مصر تنبسق منها خطط قصيرة ومتوسطة وطويلة الاجل على نحو من شأنه ان تـؤدى سياسـات الاستثمار والتنمية الى توفير فرص عمل جديدة وايجاد الـتفاعل الـلازم بين الاجور وقوى العرض والطلب على العمالة من خلال تطوير هيكلى واصلاح اقتصادى شامل .

وتتطلـب محاولـة التخفيف من حدة المشكلة والسيطرة عليها سياسة طويلـة الاجل تأخذ فى اعتبارها المتغيرات المحلية والاقليمية والعالمية على النحو الاتى :

على المستوى القومى :

ان مشـكلة الـبطالة هـى مشـكلة قومـية بالدرجة الاولى كما ان المحـاولات لتخفيضـها والتأثير على ارتفاع معدلاتها يرتبط اساسا بالسياسة الاقتصـادية القائمة وتوجهاتها . لذلك فإن خفض معدل البطالة يمكن ان يتم فـى ضوء المبادئ التالية ، مع التركيز على اهمية تنمية وتطوير الصناعات الصـغيرة الـى جانب اهمية اعادة النظر فى بناء السياسة التعليمية وسياسة التدريب فى مصر .

وتشمل هذه المبادئ :

١- تغـير هـيكل الانتاج وذلك بالتركيز على الصناعات المختلفة كثيفة العمالـة بما يمكن من الاستفادة من الميزة النسبية داخل الدولة والتى تتمثل فى العمالة الرخيصة نسبيا .

٢- محاولـة اسـتغلال الطاقات الانتاجية القائمة ، ورفع كفاءة استخدام العمالـة الموجـودة ، والعمل على توسيع القاعدة الانتاجية القائمة ، حيث ان ذلك يمكن من زيادتها وبأقل تكلفة استثمارية ممكنة .

٣- محاربـة الانشطة الطفيلية والتى كان لها تأثيرها السلبى على العمل واحترام قيمته ، نظرا لسعى القوى العاملة الى محاولة الانضمام الى هـذه الانشـطة سعيا وراء الكسب السريع وبأقل جهد ممكن ، على الرغم من توافر فرص العمل المختلفة .

وفى ظل هذه المبادئ هناك عنصران هامان لهما تأثيرهما المستقبلى علـى العمالـة ومعدلات البطالة فى مصر اذا ما احسن تنظيمها واستخدامها وهمـا دعـم انتشار الصناعات الصغيرة وتطوير السياسة التعليمية وسياسة التدريب .

الصناعات الصغيرة واهمية تنميتها وتطويرها :

على الرغم من ان سياسة احلال الواردات التى اتبعت فى التسعينات كـان لهـا دور بـارز فـى امتصـاص قدر كبير من الزيادة فى قوة العمل المـتوافرة فى مصر ، الا انها كانت فى حاجة الى استثمارات ضخمة نتيجة الزيادة فى معدل الكثافة الرأسمالية لهذه المشروعات . كما ان سياسة تشجيع

الصـــادرات التى يتم تطبيقها حاليا تواجه العديد من الصعوبات نظرا لتأثيرها ايضا على العمالة فى هذه الدول .

لذلك فإن محاولة تخفيض معدلات البطالة يستلزم النظر الى الاقتصاد الداخلـــى والاعتماد علية بما يخدم كل من الهدفين معا . وهذا يمكن ان يتم مـــن خـــلال الصـــناعات الصـــغيرة الـــتى لم تحظى بدعم واضعى السياسة الاقتصـــادية واستراتيجية التصنيع فى مصر ومازالت بعيدة عن الاهمية ولا تحتل مكانا فى سياق وهيكل الاقتصاد القومى .

ويتمـــثل القائم حاليا فى مجموعة من الورش والحرف البسيطة غير المـــنظمة . وتمـــثل هذه الصناعات وتنميتها احد المخرجات لهذه الازمة بما يتماشى مع الامكانيات الاقتصادية للدولة وسياستها فى السنوات الاخيرة حيث انها لا تتطلب استثمارات ضخمة بالاضافة الى انها تشجع الى الحافز الفردى والاستقلال ، وعدم الاعتماد على الدولة فى التوظيف وتوفير فرص العمل .

تشـــير احـــدى دراســـات صندوق النقد الدولى الى قدرة الصناعات الصـــغيرة على استيعاب العمالة حيث اوضحت ان هذه الصناعات الصغيرة توفـــر وظـــائف لحوالـــى نصف العاملين فى الصناعات التحويلية فى الدول النامـــية الاكـــثر تقدما واكثر من ثلاثة ارباع العاملين فى باقى مجموعة هذه الـــدول . وتشـــير دراســـة اخرى اجريت على تسع صناعات هامة (صناعة الجلـــود والاحذيـــة ، صناعة الطوب ، وصناعة غزل ونسيج القطن ... الخ) ومقارنـــة مـــدى استخدامها للعمالة الكثيفة بالمصانع المماثلة ذات التكنولوجيا الحديـــثة والاكثر كثافة فى استخدام راس المال ، انه فى مقابل كل وحدة من راس المـــال المســـتثمر يمكن اتاحة فص عمل تتراوح ما بين ١،١ الى ٢٠ فرصـــة عمل (حسب نوع الصناعة) فى مقابل فرصة عمل واحدة فى كل من

هـذه الصـناعات اذا اسـتخدمت التكنولوجيا الحديثة ذات الكثافة الراسمالية العالية .

ضرورة اعادة النظر فى السياسة التعليمية ومكوناتها :

يمكـن اعتبار اعادة النظر فى السياسة التعليمية ومكوناتها بما يخدم التوظـيف وتوفير فرص العمل احد المحاور والاساليب لواجهه البطالة اذ ان السياسـة التعليمـية لهـا تأثـيرها على نوعية القوى العاملة وايضا معدلات ونوعـية البطالة الموجودة داخل اى دولة ، نظرا لما يوفرة التعليم والتدريب مـن امكانيات ودورات تساعد على اكتساب الخبرات وتسهيل عملية التدريب ان التعلـيم العام ليس من الضرورى ان يؤدى الى ايجاد وظائف معينة بقدر ما يساهم فى اكتساب الخبرات الاساسية لممارسة المهن المختلفة .

غير انه من الملاحظ ان اتجاه السياسة التعليمية ما زال يتسم بالجمود وعـدم المرونة فى مواجهه احتياجات القوى العاملة وتطورها . ان السياسة التعليمـية الحالـية مـا زالـت تهتم فقط بامتصاص هذه الاعداد الهائلة من الخريجيـن فى المراحل المختلفة بصرف النظر عن مدى الاحتياجات الفعلية لهـا ، لذلك تضخمت الكليات النظرية والعملية باعداد كبيرة من الطلبة على الـرغم من ان برامج التنمية ليست فى حاجة الى كل هؤلاء المتخصصين . كمـا ان التعلـيم الفنى قد تراجع دورة فى التنمية واصبح عاجزا عن توفير الكوادر الفنية اللازمة نظرا لضعف امكاناته وهبوط مستوى خريجيه .

لذلـك ينبغى ان يعاد النظر فى السياسة التعليمية وسياسات التدريب بهـدف اعـادة تكويـن هيكلة ، بما يسمح بالتغير اللازم لتخفيف حدة مشكلة البطالة عن طريق اعداد افراد قادرين على ممارسة العمل الذى قد يسمح به

الاقتصـــاد القومى ، ويخفض من تكدس الاعداد الهائلة التى لا تجد لها فرص العمل المناسب بعد التخرج .

على المستوى الاقليمى :

على الرغم من ان هناك العديد من الاتفاقيات الجماعية والثنائية التى تـنظم وتشـــجع انتقال العمالة العربية بين ارجاء الوطن العربى الا ان التنفيذ الفعلـــى لهـــا ما زال محدودا ، نظرا لوضع القيود الاخرى التى تحد من هذه الهجـــرة لذلـــك ينبغى على الادارة الاقتصادية ان تعمل على تشجيع وتيسير انتقال العمالة فى السنوات القادمة مع مراعاة ما يلى :

١-محاولـــة الاســـتفادة مـــن الميزة النسبية للعمالة المصرية فى دول الخليج (اللغـــة - الدين - الكفاءة الفنية فى مهن معينة - التدريب ..... الخ) وذلك لمزيد من الانتقال وتدعيم وجودها مع استمرار النمو والتقدم فى هذه الدول . فهـــناك العديد من الانشطة التى يكون الطلب عليها مرنا بمرور الزمن الا ان ذلـــك يستلزم رفع مهارات القوى العاملة المهاجرة لتكون قادرة على المنافسة من خلال التدريب الفعال .

٢-وجـــود سياســـة واضـــحة واستراتيجية محدودة تاخذ البعد الاقليمى لهذه العمالـــة فـــى الدول العربية ، حيث ان انتقال هذه العمالة لا ينبغى ان يتم او يترك للمجهود الفردى ، ولكن دور الدولة ينبغى ان يكون واضحا فى دراسة اســـواق هـــذه الـــدول واعادة توجيهها بما يخدم اهداف التنمية بها (التعليم - الصـــحة - الـــنقل والمواصلات ... الخ) خاصة تلك المجالات التى لا تقبل عليها العمالة الوطنية ويفضل فيها العمالة الاجنبية .

٣-مـــا زالـــت الـــتجارة مع هذه الدول محدودة ، ويمكن ان يكون لنمو هذه الـــتجارة اثـــر فـــى ازدهار النشاط التجارى (معظمها سلعا استهلاكية كثيفة استخدام العمالة) وبالتالى المزيد من العمالة فى انتاج هذه المنتجات .

٤-مـــا زالت الاستثمارات العربية فى مصر ضعيفة ، وان كانت مصر تعتبر الان مـــن اكـــبر الـــدول العربية تلقيا لهذه الاستثمارات ، الا انه بزيادة هذه الاســـتثمارات ســـوف يكون لها دور فى امتصاص قدر ليس باليسير من هذه العمالة والمساعدة على تخفيف حدة البطالة فى مصر.

على المستوى الدولى :

ممـــا لا شـــك فـــيه ان تأثيرات العالم الخارجى على العمالة ودرجة امتصاصـــها يقـــوم اساسا على درجة ازدياد وتطور صادرات الدول النامية (ومـــنها مصـــر) الى الدول المتقدمة خاصة فى السلع والمنتجات ذات الكثافة العمالـــية والـــتى مـــا زالت تخضع للقيود عند تصديرها . كذلك من السمات الرئيســـية على المستوى العالمى ما يعرف الان بالعولمة وارتباطها باقتصاد الســـوق والتحول المفاجئ من الانتاج المعتمد اساسا على العمل ورأس المال الـــى انتاج يعتمد على المعرفة والابداع الذهنى وتطبيقاتها التكنولوجية ، بما فـــى ذلـــك ابتداع الاساليب التكنولوجية نفسها . ولم يعد من اللازم ان يكون الاكتشـــاف العلمـــى سابقا على التطبيق ، فالاحتياج الصناعى هو الذى يضع جدول الاعمال العلمى عند خلق مواد جديدة وفقا للمواصفات المطلوبة وادت هـــذه القـــوة الفكرية الى ان يصبح تراكم المعرفة هو اهم عنصر فى عملية الانـــتاج ، مـــع انقاص الاهمية النسبية للعوامل التقليدية مثل الارض والمواد الخـــام والعمـــل وراس المـــال واصبح العنصر المسيطر فى الميزة النسبية

والتنافســية والقــيمة المضافة الان هو امتلاك رأس المال الفكرى مع قدرته على تعظيم الفاعلية وزيادتها باستمرار وكشف هذا التحول فى عملية الانتاج عن عدم الجدوى الاقتصادية لاستخدام الايدى العاملة الرخيصة ذات المستوى التعلــيمى المحدود فى انتاج السلع والخدمات لانها لا تستطيع ان تلبى معايير الجودة اللازمة للمنافسة فى السوق العالمية الحرة .

ملخص الدراسة والتوصيات

يعتبر القطاع الزراعى من اكثر قطاعات الاقتصاد القومى تشغيلا للقوى العاملة حيث يستوعب نحو ٣٥,٧% من اجمالى العمالة المكونة للاقتصاد القومى والقدرة بنحو ١٨,٩٤١ مليون عامل فى عام ١٩٩٩ . فضلا عن ذلك فإن هذا القطاع يقوم بتشغيل العمالة الاسرية او العائلية والعمالة بأجر ، ولقد شهدت السنوات السابقة ارتفاعا فى حجم البطالة فى الاقتصاد القومى وايضا فى القطاع الزراعى ولعل ذلك يرجع الى العديد من الاسباب من اهمها زيادة حجم القوة العاملة الناتجة عن الزيادة فى السكان ، وعودة الهجرة الخارجية من الدول العربية النفطية ، ودخول التكنولوجيا الموفرة للعمل البشرى فى شتى مجالات الاقتصاد القومى ، والتوسع فى استخدام الميكنة فى القطاع الزراعى وتناقص مساحات بعض المحاصيل الحقلية الهامة كثيفة الاستخدام للعمالة الزراعية ومن هذا المنطلق فإن الامر يتطلب دراسة العلاقة بين الزراعة ومشكلة البطالة ومدى مساهمة الزراعة فى الحد من البطالة .

وتهدف هذه الدراسة الى العديد من الاهداف منها التعرف على وضع الزراعة وعلاقتها بمشكلة البطالة وخصوصا وانه قد تم وضع استراتيجيتين للتنمية الزراعية كان لهما اكبر الاثر فى رفع معدلات التنمية الزراعية وزيادة الاراضى المستصلحة وزيادة الانتاجية والصادرات الزراعية وتحسين نسب الاكتفاء الذاتى وزيادة الدخول الحقيقية للزراع ، كما تهدف هذه الدراسة الى ابراز انجازات القطاع الزراعى خلال الفترة الماضية لما لها من دور فى الحد من مشكلة البطالة والتعرف على توزيع العمالة على القطاعات

الاقتصـــادية المختلفة وسمات البطالة واسبابها فى مصر ودراسة العلاقة بين التكنولوجـــيا والعمالـــة لما لها من دور فى زيادة حجم البطالة والتعرف على بعـــض الملامـــح الديمغرافية لقوة العمل الزراعية فى مصر وانعكاستها على اوضـــاع العمل فى ذلك القطاع والوضع الحالى للميكنة الزراعية واثرة على العمالـــة البشـــرية كما تحاول هذه الدراسة وفى عرض سريع اظهار بعض الاساليب والتى يمكن عن طريقها مواجه البطالة .

ولقـــد تبيـــن مـــن الدراسة ان البطالة فى مصر تتسم بعدة خصائص تخـــتلف حســـب المـــناطق والفئات العمرية والوضع التعليمى ونوع ومكان الاقامـــة وان مصر تعانى من هذه المشكلة مثل غيرها من دول العالم ويرجع الســـبب فـــى ذلـــك الى تقلص دور الدولة فى تعين الخريجين وانحسار دور العمالـــة المصـــرية فـــى اســـواق العمـــل العربـــية والآثار الجانبية لبرامج الخصخصـــة كمـــا ان نقـــص المعلومات والبيانات الكاملة عن العمالة التى تحتجها الانشطة الاقتصادية المتنوعة يؤدى الى اقامة مشروعات تفوق الطاقة الانتاجـــية فيها طاقتها الاستيعابية للاسواق مما يعرضها الى التوقف الجزئى او الكلـــى عـــن نشـــاطها . واوضحت الدراسة ان اسباب البطالة فى القطاع الزراعى ترجع الى التوسع فى استخدام التطور التكنولوجى كثيف راس المال المدخـــر للعمـــل وانخفـــاض معـــدلات العمل البشرى فى معظم المحاصيل الزراعـــية نتيجة استخدام الميكنة الزراعية والالات الزراعية وقد ساعد على ذلـــك السياســـات الحكومية والتى شجعت على اقتناء واستخدام تكنولوجيات كثـــيفة راس المـــال وعدم ادراك الاعتبارات الفنية والاقتصادية والاجتماعية للـــزراعة المصـــرية ففى الوقت الذى يزداد تجزؤ وتفتت الحيازات الزراعية يـــزداد متوســـط القـــوة الحصانية للجرار الزراعى ، وكذلك استيراد الالات

الميكانيكـية الزراعـية وغيرها من التكنولوجيات المدخرة لعنصر العمل فى ظل سياسات تشتمل على تسهيلات ائتمانية وإعفاءات جمركية .

وتبيـن من الدراسة ان تخطيط العمالة عملية يتم فيها تخطيط جانبى العـرض والطلـب على عنصر العمل فى آن واحد والذى يهدف فى المقام الاول والاخير الى تحقيق الاستخدام الامثل للموارد البشرية مع ما يرتبط من آثار اقتصادية واجتماعية مرغوبة فى جميع قطاعات الاقتصاد القومى ومنها القطاع الخاص .

واوضـحت الدراسـة ان التعرف على الخصائص الديمغرافية لقوة العمـل الزراعـية والريفية من الاهمية بمكان وذلك لالقاء الضوء على واقع سـوق العمـل فـى مصـر من ناحية النوع والسن او الحالة التعليمية وان الزراعة المصرية تتسم بقاعدة كبيرة من الحائزين ذات الخصائص متدنية فى المسـتوى التعلـيمى الامر الذى يقف حجر عثرة امام استيعابهم للتطور فى التكنولوجـيا الزراعـية ويـؤدى هذا الوضع الى انخفاض انتاجية الحائزين ويؤثـر سـلبا علـى ممكنات زيادة الانتاج وزيادة استيعاب القطاع الزراعى لاعداد كبيرة من العمالة الزراعية . واوضحت الدراسة ايضا زيادة فى اعداد الالات الزراعية والميكانيكية مما ساهم فى زيادة اعداد البطالة لانها ساهمت فـى زيـادة مساهمة العمل الآلى فى بعض العمليات الزراعية والتى تتطلب ايدى عاملة بكثافة .

وتبيـن مـن الدراسة ان التركيب المحصولى وعلاقته باستخدام قوة العمل من المحددات الرئيسية للطلب على قوة العمل الزراعية وخصوصا اذا ما كان الهدف هو البحث عن تركيب محصولى يعظم استخدام عنصر العمل

او العكس مع الربط بين التركيب المحصولى وبين موسمية الطلب على العمالة الزراعية . كما تبين من الدراسة ان التركيب المحصولى التأشيرى فى الزراعة المصرية يمكن ان يسهم فى زيادة المساحة المحصولية فى الاراضى القديمة والجديدة ويستتبع ذلك زيادة المدخلات الزراعية والعمالة المرتبطة بها وذلك بافتراض تكامل مقومات حزمة النهوض بالانتاجية الزراعية مع امكانية الوصول الى نقلة كمية ونوعية فى معظم المحاصيل الزراعية .

واوضحت الدراسة انه يمكن وضع استراتيجية شاملة للعمالة فى مصر لمواجهة البطالة وذلك يتطلب التوسع فى سياسات الاستثمار والتنمية والتى تؤدى الى توفير فرص العمل الجديدة من خلال خطط قصيرة ومتوسط وطويلة الاجل وايجاد التفاعل الذى بين الاجور وقوى العرض والطلب على العمالة من خلال تطوير هيكلى واصلاح اقتصادى شامل.

وفى ضوء ما توصلت اليه الدراسة فإنها توصى بانه لكى يمكن التخفيف من حدة مشكلة البطالة فى الاقتصاد القومى فإن ذلك يتطلب تنمية وتطوير الصناعات الصغيرة الى جانب اعادة النظر فى بناء السياسة التعليمية وسياسة التدريب فى مصر كذلك محاولة استغلال الطاقات الانتاجية القائمة ورفع كفاءة استخدام العمالة الموجودة فى شتى قطاعات الاقتصاد القومى والعمل على تطوير منظومة التعليم بما يسمح بإعداد افراد قادرين على ممارسة العمل الذى يوفرة الاقتصاد القومى مع زيادة فاعلية العديد من الاتفاقيات الجماعية والثنائية التى تنظم وتشجع انتقال العمالة العربية بين ارجاء الوطن العربى . كذلك توصى الدراسة بأنه وفى ظل المتغيرات العالمية يصبح التأثير على العمالة واضحا من حيث زيادة الصادرات من

الـــدول النامـــية حيـــث مازالت تخضع للقيود عند تصديرها مما يتحتم معه التحول الى الانتاج الذى يعتمد على المعرفة والابداع الذهنى حيث انه سوف يصـــبح العنصـــر المسيطر فى الميزة النسبية والتنافسية والقيمة المضافة فى الفترة القادمة .

المراجع

١-معهد التخطيط القومى ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ، تجربة تشغيل الخريجين بالمشروعات الزراعية وآفاق تطويرها (رقم ٩١) نوفمبر ١٩٩٤ .

٢-معهد التخطيط القومى ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ، استشراف بعض الآثار المتوقعة لسياسات الاصلاح الاقتصادى فى مصر الجزء الثانى (رقم ٨٩) سبتمبر ١٩٩٤ .

٣-رمزى زكى (دكتور) الاقتصاد السياسى للبطالة تحليل لاخطر مشكلات الرأسمالية المعاصر ، سلسلة عالم المعرفة لمجلس الوطنى للثقافة والفنون والادب الكويت ، اكتوبر ١٩٩٧ .

٤-معهد التخطيط القومى ، تقرير التنمية البشرية ١٩٩٩/٩٨ .

٥-اكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ، قضية البطالة وتوفير فرص العمل، وقائع الندوة ١٥ يناير ١٩٩٦ .

٦-محمد ابو مندور الديب (دكتور) قوة العمل فى الزراعة المصرية تحولات السبعينات والثمانينات ورؤية لمستقبل التسعينات الندوة القومية للسياسات الزراعية فى جمهورية مصر العربية يناير ١٩٩٢ .

٧-محمود محمد عبد الفتاح (دكتور) "التكاليف الانتاجية لمحصول القطن وعلاقتها بالعمالة الزراعية والسعة الزراعية بمحافظتى المنوفية والقليوبية" المؤتمر الخامس للاقتصاد والتنمية ، كلية الزراعة جامعة المنصورة ٢٣-٢٤ ابريل ١٩٩٦ المجلد الثانى .

جامعة الأزهر
مركز صالح عبد الله كامل
للاقتصاد الإسلامي

AL-AZHAR UNIVERSITY
S.A. KAMEL CENTER
FOR ISLAMIC ECONOMICS

ندوة

الزراعة ومستقبل الاقتصاد المصري

الاثنين : ٢١ رجب ١٤٢٢هـ الموافق ٨ أكتوبر ٢٠٠١م

مدى مساهمة القطاع الزراعي في الميزان التجاري المصري

د. مدحت أحمد على عنيبر ، د. مصطفى سيد الجوهري
معهد بحوث الاقتصاد الزراعي

مدى مساهمة القطاع الزراعي في الميزان التجاري المصري

د. مدحت أحمد على عنبر[١] ، د. مصطفى سيد الجوهري[٢]

المقدمة :

شهد العالم خلال الفترة الأخيرة مجموعة من التغيرات السياسية والاقتصادية أدت إلى المزيد من المنافسة في مجال التجارة الخارجية،وتعتبر التجارة الخارجية قاطرة التنمية الاقتصادية في آي بلد مما لها من آثار متعددة على الاقتصاد القومي بصفة عامه،وتعد تنمية الصادرات أحد الأهداف الاستراتيجية للدولة، لاسيما وقد بلغ العجز في الميزان التجاري نحو ٣٩٥٨٩ مليون جنيه كمتوسط للفترة (١٩٩٧-١٩٩٩)، وليس بخاف مدى أهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد القومي بصفة عامة وفى الميزان التجاري بصفة خاصة ،حيث بلغت قيمة الصادرات الزراعية نحو ١٦٦٢ مليون جنيه كمتوسط للفترة (١٩٩٧-١٩٩٩) وبما يعادل نحو ١٣,٨ % من قيمة الصادرات المصرية في حين بلغت قيمة الواردات الزراعية نحو ٦٤١٤ مليون جنيه وبما يعادل نحو ١٢,٥ % من قيمة الواردات المصرية من خلال نفس الفترة المذكورة.

---

(١) معهد بحوث الاقتصاد الزراعى

(٢) معهد بحوث الاقتصاد الزراعى

مشكلة البحث :

على الرغم مما تتمتع به جمهورية مصر العربية من ميزة نسبية وتنافسية في الكثير من المحاصيل والمنتجات الزراعية إلا أن قيمة الصادرات الزراعية لا تعادل سوى ٢٦ % من قيمة الواردات الزراعية فى السنوات الأخيرة ، فإذا كان ميدان التجارة الدولية قد أصبح أحد ميادين الصراع الدولى التى تتنافس فيها الدول للاستحواذ على اكبر مساحة ممكنة من الأسواق الدولية ، فإن هذا يزيد العبء على القطاع الزراعى فهو الأمل فى الحد من العجز فى الميزان التجارى وفى ميزان المدفوعات.

هدف البحث :

يستهدف هذا البحث إلقاء الضوء على الميزان التجارى المصرى ومدى مساهمة القطاع الزراعى فيه وبالتالى التعرف على إمكانية مساهمة القطاع الزراعى فى معالجة ميزان المدفوعات أو الحد من العجز فيه على الأقل.

طريقة البحث ومصادر البيانات :

اعتمدت الدراسة على أساليب التحليل الكمى والوصفى التى تتلائم وطبيعة مشكلة البحث وتحقيق أهدافه، وقد تم استخدام العديد من الأدوات والطرق التحليلية الرياضية والإحصائية القياسية المناسبة إضافة إلى قياس الاتجاهات الزمنية للفترة.

وقد اعتمدت الدراسة على بيانات ثانوية منشورة وغير منشورة امكن الحصول عليها من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، البنك الأهلى، منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، وزارة التجارة الخارجية، الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، وزارة الزراعة.

الميزان التجاري المصري

الميزان التجاري هو محصلة الفرق بين الصادرات والواردات كمياً أو نقدياً،ومع الاتجاه العالمي إلى العولمة يسهل التبادل التجارى بين الدول وكما هو معلوم فإن التجارة الخارجية تساهم فى خلق الظروف الملائمة لإحداث النمو المتوازن فى عملية التنمية،ولابد من إحداث التوازن فى الميزان التجارى وبالطبع تجرى المحاولات لكى يكون موجباً، ولآجل إلقاء الضوء على الميزان التجارى المصرى فقد تم إعداد الجدول رقم (١) الذى يتضمن تطور قيمة كل من الصادرات والواردات القومية خلال الفترة الزمنية (١٩٨٥-١٩٩٩) وكذلك تضمن الأهمية النسبية للصادرات والواردات الزراعية خلال نفس الفترة الزمنية، وفيما يلى سوف يتم إيضاح ذلك.

تطور قيمة الصادرات القومية:

باستعراض بيانات الجدول رقم (١) يتبين أن اجمالى قيمة الصادرات قد تزايدت من ٢٥٦٧ مليون جنيه كمتوسط للفترة (١٩٨٥-١٩٨٧) إلى ١٢١٨١ مليون جنيه كمتوسط للفترة (١٩٩٧-١٩٩٩) وبزيادة تقدر بنحو ٩٦١٤ مليون جنيه أى ما يعادل ٣٧٤ % ، ويلاحظ أن الزيادة شبه مضطردة بين السنوات وإن كانت أعلى قيمة للصادرات فى عام ١٩٩٧ حيث بلغت ١٣٣٣٥ مليون جنيه.

وبتقدير معادلة الاتجاه العام للتطور الزمني للفترة (١٩٨٥-١٩٩٩) تبين أنه يوجد تزايد سنوى يقدر بحوالى ٨٤٠,٢٥ مليون جنيه وقد ثبتت معنوية تلك الزيادة إحصائيا.

تطور قيمة الواردات القومية :

بمـــراجعة بـــيانات الجدول رقم (١) يتضح أن اجمالى قيمة الواردات قد تزايدت من ٨٧٩٤ مليون جنيه كمتوسط الفترة(١٩٨٥-١٩٨٧) إلى ٥١٧٧٠ مليون جنيه كمتوسط للفترة (١٩٩٧-١٩٩٩) وبزيادة تقدر بحوالى ٤٢٩٧٦ ملـــيون جنـــيه تعادل نحو ٤٨٩% ويلاحظ أن أعلى قيمه للواردات قد بلغت ٥٦٠٢٦ مليون جنيه فى عام ١٩٩٨.

وباســـتنتاج معادلـــة الاتجـــاه الزمنى العام لتطور الواردات خلال الفترة المذكـــورة تبين أنه يوجد تزايد سنوى يقدر بحوالى ٣٥٠٩ مليون جنيه ، هذا وقد ثبتت معنوية تلك الزيادة إحصائيا.

معادلات الاتجاه الزمني العام لإجمالي الصادرات والواردات القومية وكذلك الصادرات والواردات الزراعية خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٩

رقم المعادلة	المتغير	المعادلة	ر	ر٢	قيمة " ف "
١	إجمالي الصادرات	ص= ١٧٥٧,١٥ + ٨٤٠,٢٥ س (٧,٦١٢)	٠,٩	٠,٨١	٥٧,٩٤٨
٢	إجمالي الواردات	ص = ٧٦٠,٢٥ + ٣٥٠٩. س (١٧,٠٨٥)	٠,٩٨	٠,٩٦	٢٩١,٩١٢
٣	الصادرات الزراعية	ص = ٤١٣,٩٠٥ + ٩٦,٤٢٩ س (٨,٦١٦)	٠,٩٢	٠,٨٥	٧٤,٢٣٣
٤	الواردات الزراعية	ص= ١١١٩,١٤٩+٤٩٠,٠١٤ س (٥,١٨٨)	٠,٨٢	٠,٦٧	٢٦,٩١٦

حيث: ص ـــ.....القيمة التقديرية للظاهرة موضع الدراسة بالمليون جنيه في السنة هـ

س------< عنصر الزمن

هـــ.....١،٢،٣،٤ ، ، ، ، ، ١٥.

المصدر :- جمعت وحسبت من الجدول رقم (١).

الميزان التجاري :

باستعراض كل من اجمالى قيمة الصادرات واجمالى قيمة الواردات القومية يتبين أن الميزان التجارى كان سالباً دائماً وطوال الفترة المذكورة (١٩٨٥-١٩٩٩) ويتضح ذلك من الجدول رقم (١) حيث بلغ متوسط العجز فى الميزان التجارى نحو ٦٢٢٧ مليون جنيه كمتوسط للفترة (١٩٨٥-١٩٨٧) وتزايد إلى ٣٩٥٨٩ مليون جنيه كمتوسط للفترة (١٩٩٧-١٩٩٩) وبزيادة تقدر بحوالى ٤٢٩٧٦ مليون جنيه تعادل نحو ٥٣٦% ، ويلاحظ أن اكبر قيمه للعجز قد بلغت ٣٣٣٦٢ مليون جنيه فى عام ١٩٩٨ ويلاحظ أن العجز فى الميزان التجارى يتزايد بصورة شبه متدرجة.

الصادرات الزراعية :

للوقوف على مدى تطور الصادرات الزراعية فإنه يمكن استعراض بيانات الجدول رقم (١) خلال الفترة (١٩٨٥-١٩٩٩) ومنه يتضح أن قيمة الصادرات الزراعية قد بلغت ٤٩١ مليون جنيه فى متوسط الفترة (١٩٨٥-١٩٨٧) وتزايدت إلى أن بلغت ١٦٦٢ مليون جنيه فى متوسط الفترة (١٩٩٧-١٩٩٩) وبزيادة تقدر بحوالى ١١٧٠ مليون جنيه تعادل نحو ٢٣٨ %.

ويلاحظ أن نسبة قيمة الصادرات الزراعية إلى اجمالى قيمة الصادرات الكلية قد تراوحت بين ٢١,٦ % عام ١٩٨٨ ونحو ١٠,٧ % عام ١٩٩٧ وقد بلغت هذه النسبة كمتوسط للفترة (١٩٩٧-١٩٩٩) نحو ١٣,٨ % فى حين كانت تلك النسبة ١٩,٢ % كمتوسط للفترة (١٩٨٥-١٩٨٧) وبالتالى فإن الزيادة فى جملة الصادرات القومية كان اكبر من الزيادة فى قيمة الصادرات الزراعية.

وبتقدير معادلة الاتجاه العام لتطور قيمة الصادرات الزراعية خلال الفترة (١٩٨٥-١٩٩٩) يتضح أنه يوجد تزايد سنوى فى قيمة الصادرات يقدر بحوالى ٩٦ مليون جنيه.

الواردات الزراعية :

بمراجعة بيانات الجدول رقم (١) يتبين أن قيمة الواردات الزراعية قد تزايدت من ١٨٥٧ مليون جنيه كمتوسط الفترة (١٩٨٥-١٩٨٧) إلى ٦٤١٤ مليون جنيه كمتوسط للفترة (١٩٩٧-١٩٩٩) وبزيادة بلغت ٤٥٥٧ مليون جنيه تعادل نحو ٢٤٥ % وهى اكبر من الزيادة فى قيمة الصادرات وقد يرجع ذلك إلى الزيادة السكانية وزيادة الاستهلاك لارتفاع مستوى المعيشة.

ويلاحظ أن نسبة قيمة الواردات الزراعية إلى قيمة الواردات القومية تتراوح بين ٢٩ % فى عام ١٩٨٥ ، ١١,٢ % فى عام ١٩٩٨ وعموماً فقد تناقصت النسبة من ٢٢ % كمتوسط الفترة (١٩٨٥-١٩٨٧) إلى ١٢,٥% كمتوسط للفترة (١٩٩٧-١٩٩٩) وبالتالى فإن الزيادة فى قيمة الواردات الزراعية أقل من الزيادة فى قيمة الواردات القومية بصفة عامه.

وبحساب الاتجـــاه العام لتطور قيمة الواردات الزراعية فى خلال الفترة (١٩٨٥-١٩٩٩) يتضـــح أنـــه يوجد تزايد فى قيمة الواردات الزراعية يقدر بحوالى ٤٩٠ مليون جنيه سنوياً.

تطور قيمة الصادرات من السلع الزراعية

تتـــنوع الصـــادرات الزراعـــية المصرية وأن كان أهمها القطن الخام ، الأرز، الـــبطاطس، الـــبرتقال، النباتات الطبية والعطرية، الخضر والفاكهة، وللوقوف على مدى تطور قيمة هذه الصادرات فقد تم إعداد الجدول رقم (٢) للفترة الزمنية (١٩٨٥-١٩٩٩) وفيما يلى بيان ذلك:

- **القطن الخام :**

بمـــراجعة بيانات الجدول رقم (٢) يتضح أن قيمة صادرات القطن الخام قـــد تـــزايدت مـــن ٢٩٩ مليون جنيه عام ١٩٨٥ إلى ٨١٦ مليون جنيه عام ١٩٩٩ وبزيادة سنوية تقدر بحوالى ٢٠ مليون جنيه عام ١٩٩٣.

وقـــد هبطـــت الأهمية النسبية له بين الصادرات الزراعية من ٧١,٤ % عـــام ١٩٨٦ إلـــى أن بلغـــت ١٣,٢% عام ١٩٩٣ ثم تزايدت إلى أن بلغت ٤٥,٢ % عام ١٩٩٩.

- **الأرز :**

بمـــراجعة بـــيانات الجدول رقم (٢) يتضح أن قيمة صادرات الأرز قد تـــزايدت مـــن ٣,٨ ملـــيون جنيه عام ١٩٨٥ إلى ٢٩٨,٣ مليون جنيه عام ١٩٩٩ وبـــزيادة ســـنوية تقدر بحوالى ٢٩,٧ مليون جنيه ، وأن أعلى قيمة للصادرات كانت ٤٥٧ مليون جنيه عام ١٩٩٨.

أمـــا عـــن الأهمية النسبية لقيمة صادرات الأرز بالنسبة لقيمة الصادرات الزراعـــية فقد تزايدت بصورة شبه متدرجة من ٠,٩ % عام ١٩٨٥ إلى أن بلغـــت ٢٧,٦% عـــام ١٩٩٦ وتباينت بين ١٧,١ %، ٢٦% ،١٦,٥% فى أعوام ١٩٩٩،١٩٩٨،١٩٩٧.

- **البطاطس :**

باستعراض بيانات الجدول رقم (٢) يتضح أن قيمة صادرات البطاطس قد تـــزايدت من ١٨,٩ مليون جنيه في عام ١٩٨٥ إلى ١٥٦,٩ مليون جنيه في عـــام ١٩٩٩وبمعدل تزايد سنوي يقدر بنحو ١٤,٧ مليون جنيه ويتضح كذلك أن أعلى قيمة للصادرات قد بلغت ٣٤٧,٥ مليون جنيه في عام ١٩٩٥.

آمـــا عـــن الأهمـــية النســـبية لقـــيمة صادرات البطاطس بالنسبة لقيمة الصـــادرات الزراعية فقد تزايدت من ٤,٣ % فى عام ١٩٨٥ إلى أن بلغت ١٣,٢ % فـــى عـــام ١٩٩١ ثم هبطت إلى أن وصلت ٥,٦ % عام ١٩٩٤ وتـــزايدت في عامي ١٩٩٥ ،١٩٩٦ حيث بلغت ٢٢%،١٩% على الترتيب الا أنها عاودت الهبوط إلى ٨% عام ١٩٩٩.

معادلات الاتجاه الزمني العام لإجمالي قيمة الصادرات
لأهم الحاصلات الزراعية خلال الفترة ١٩٨٥ – ١٩٩٩

رقم المعادلة	المتغير	المعادلة	ر	ر٢	قيمة " ف "
١	القطن الخام	ص=٢٥٢,٧٨٨ + ٢٠,٢٢٤ س (١,٧٠٤٣)	٠,٤٢	٠,١٨	٢,٩٠٤٨
٢	الأرز	ص=– ٧٥,٠٨٥٧+٢٩,٦٧٥س (٧,٤٧٧٢)	٠,٩	٠,٨١	٥٥,٩٠٩٢
٣	البطاطس	ص=٠,٦٠١٩+ ١٤,٦٧٣٩س (٣,٤٦٩٣)	٠,٦٩	٠,٤٨	١٢,٠٣٦٣
٤	البرتقال	ص=٥٤,٩٥٦٢+٦,١٤٤٦ س (١,٤١٣٩)	٠,٣٦	٠,١٣	١,٩٩٩٣
٥	نباتات طبيه وعطريه	ص= ٢٤,٤١٩+ ٦,١٨٩٣ س (٩,٩٢٧٢)	٠,٩٣	٠,٨٨	٩٨,٥٤٩٩
٦	إجمالي خضراوات وفاكهة	ص= ٢٦٢,٠٩١ + ١٩ س (٣,٣٩٢٩)	٠,٧	٠,٤٩	١٢,٥٣٤٤

المصدر : جمعت وحسبت من الجدول رقم (٢).

- **البرتقال :**

بالـنظر إلى بيانات الجدول رقم (٢) يتبين أن قيمة صادرات البرتقال قد تـزايدت من ٦٠,٦ مليون جنيه فى عام ١٩٨٥ إلى ٢٩٨,٣ مليون جنيه فى عام ١٩٩٩ وبقيمة تزايد سنوى تقدر بنحو ٦,١ مليون جنيه.

آمـــا عـــن الأهمـــية النسبية لقيمة صادرات البرتقال بالنسبة للصادرات الزراعية فقد تأرجحت بين ١٧,٣% فى عام ١٩٨٧ ،١,٦% فى عام ١٩٩٤ وعموماً فقد بلغت فى عامى ١٩٩٨ ، ١٩٩٩ نحو ١١,٧%، ١٦,٥%.

- **النباتات الطبية والعطرية :**

بمـــراجعة بـــيانات الجـــدول رقم (٢) يتضح أن قيمة صادرات النباتات الطبـــية والعطـــرية قد تزايدت من ٢٣ مليون جنيه فى عام ١٩٨٥ إلى ٩٦ ملـــيون جنـــيه فى عام ١٩٩٩ وبقيمة تزايد سنوية تقدر بحوالى ٦,٢ مليون جنيه.

آما عن الأهمية النسبية لقيمة صادرات النباتات الطبية والعطرية بالنسبة إلى قيمة الصادرات الزراعية فـــقـــد تأرجحت بين ٧,٩% فى عام ١٩٩٧، ٤,٩ % فى عام ١٩٩٠.

- **الخضر والفاكهة :**

وهـــى تشـــمل جمـــيع الخضـــر والفاكهة بما فيها البطاطس والبرتقال ، وباســـتعراض بـــيانات الجـــدول رقم (٢) يتضح أن قيمة صادرات الخضر والفاكهة قد تزايدت من ٢٥١ مليون جنيه فى عام ١٩٨٥ إلى ٤٦٥,٥ مليون جنيه فى عام ١٩٩٩ وبقيمة تزايد سنوية تقدر بحوالى ١٩,١ مليون جنيه.

آما عن الأهمية النسبية لقيمة صادرات الخضر والفاكهة بالنسبة إلى قيمة الصادرات الزراعية فقد تأرجحت بين ٦٣,٤% في عام ١٩٨٦ ،٢٢,٥% في عام ١٩٩٤.

تطور قيمة الواردات من السلع الزراعية:

تنوعت الواردات الزراعية وان كان أهمها القمح، دقيق القمح، الذرة، اللحوم المبرده او المجمده، الألبان ومنتجاتها، السكر المكرر، الحيوانات الحية ومنتجاتها ، وللوقوف على مدى تطور قيمة واردات هذه السلع الغذائية فقد تم إعداد الجدول رقم (٣) للفترة الزمنية (١٩٩٣-١٩٩٩) وفيما يل عرض لأهم الواردات من السلع الزراعية :

- **القمح :**

يعتبر القمح من أهم السلع المستوردة وباستعراض بيانات الجدول رقم (٣) يتبين أن قيمة القمح المستورد قد تزايدت من ٣٤٣ مليون جنيه فى عام ١٩٨٥ إلى ١٩٩٣ مليون جنيه فى عام ١٩٩٩ وبمعدل زيادة سنوياً يقدر بنحو ١٨٣,٢ مليون جنيه.

أما عن الأهمية النسبية لقيمة واردات القمح بالنسبة لقيمة الواردات الزراعية فقد تزايدت من ١٧% عام ١٩٨٥ إلى ٥١,٨% فى عام ١٩٩٠ ثم تأرجحت بعد ذلك فيما بين ٢٠,٩% عام ١٩٩٣ ونحو ٤٦,٩% عام ١٩٩٦.

- **دقيق القمح :**

يستورد القمح أحيانا على هيئة دقيق وباستعراض بيانات الجدول رقم(٣) يتضح أن قيمة واردات دقيق القمح قد تناقصت من ٢١٣ مليون جنيه فى عام ١٩٨٥ إلى ٣٤ مليون جنيه فى عام ١٩٩٩ وبقيمة تناقص سنوية تقدر بحوالى ١٧,٧ مليون جنيه.

أما عن الأهمية النسبية لقيمة واردات دقيق القمح بالنسبة للواردات

الزراعية فقد تزايدت من ١٠,٥% فى عام ١٩٨٥ إلى ١٦,٦% فى عام ١٩٨٩ ثم تناقصت بعد ذلك إلى أن وصلت إلى ٠,٥% عام ١٩٩٩.

- **الذرة :**

يتم حاليا استيراد الذرة الصفراء لتستخدم فى الأعلاف الحيوانية او أعلاف الدواجن وبمراجعة بيانات الجدول رقم (٣) يتبين أن قيمة واردات الذرة قد تزايدت من ١٤٥ مليون جنيه فى عام ١٩٨٥ إلى ٢٢١٢ مليون جنيه فى عام ١٩٩٩ وبمقدار زيادة سنوية تقدر بحوالى ١٢٥,٨ مليون جنيه.

أما عن الأهمية النسبية لقيمة واردات الذرة بالنسبة للواردات الزراعية فقد تزايدت من ٧,٢% فى عام ١٩٨٥ إلى ١٥,٩% فى عام ١٩٨٩ ثم تناقصت بعد ذلك إلى أن وصلت إلى ١٠,٩% فى عام ١٩٩٥ ثم تزايدت بعد ذلك إلى أن وصلت ٣٢,٩% فى عام ١٩٩٩.

- **اللحوم المبردة أو المجمدة :**

بمراجعة بيانات الجدول رقم (٣) يتبين أن قيمة واردات اللحوم المبردة أو المجمدة قد تزايدت من ١٧٦ مليون جنيه فى عام ١٩٨٥ إلى ٩٢٦ مليون جنيه فى عام ١٩٩٩ وبقيمة تزايد سنوية تقدر بحوالى ٣٦,٤ مليون جنيه

أما عن الأهمية النسبية لقيمة واردات اللحوم المبردة او المجمدة بالنسبة إلى قيمة الواردات الزراعية فقد تزايدت من ٨,٧% فى عام ١٩٨٥ إلى ٢٤,١% فى عام ١٩٨٨ ثم تناقصت بعد ذلك حتى وصلت ٥,٤٩ % فى عام ١٩٩٥ ثم تزايدت إلى أن وصلت ١٣,٨% عام ١٩٩٩.

- **الألبان ومنتجاتها :**

بمراجعة بيانات الجدول رقم (٣) يتبين أن قيمة واردات الألبان

ومنتجاتها قد تزايدت من ١٧١ مليون جنيه فى عام ١٩٨٥ إلى ٧٢٣ مليون جنيه فى عام ١٩٩٩ وبمقدار زيادة سنوية تقدر بحوالى ٣١,٤ مليون جنيه.

آما عن الأهمية النسبية لقيمة واردات الألبان ومنتجاتها بالنسبة إلى قيمة الـواردات الزراعية فقد تزايدت من ٨,٥% فى عام ١٩٨٥ إلى ١٣,٥% فى عـام ١٩٩٠ ثـم تناقصت بعد ذلك إلى أن بلغت ٥,٣% في عام ١٩٩٥ ثم تزايدت بعد ذلك إلى أن وصلت ١٠,٧% في عام ١٩٩٩.

معادلات الاتجاه الزمني العام لتطور قيمة أهم الواردات الزراعية

خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٩

رقم المعادلة	المتغير	المعادلة	ر	ر٢	قيمة "ف"
١	القمح	ص = ٣٤٣,٦٧ + ١٨٣,١٥ س (٤,٩٢٢)	٠,٨١	٠,٦٥	٢٤,٢٢
٢	دقيق القمح	ص = ٣٨٠,٠٥ - ١٧,٧١٤ س (١,٩٣ -)	٠,٤٧	٠,٢٢	٣,٧٠٩
٣	الذرة	ص = - ٢١٠,٣ + ١٢٥,٧٩٦ س (٩,٨٨)	٠,٩٤	٠,٨٨	٩٧,٦٢
٤	اللحوم المجمدة	ص = ٢٠٧,٠٦٧ + ٣٦,٣٧٥ س (٦,٢٤)	٠,٨٧	٠,٧٥	٣٨,٩٤
٥	ألبان ومنتجاته	ص = ٢٠٦,٢٢٩ + ٣١,٤٢١ س (٦,٩٢٢)	٠,٨٩	٠,٧٩	٤٧,٩١
٦	سكر مكرر	ص = ٢٤٧,٤٧٦ + ١,٦٠٧ س (٠,١٥٣)	٠,٠٤	٠,٠٠٢	٠,٠٢٤
٧	حيوانات حيه ومنتجاتها	ص = ٤٠٩,٠٧٦ + ١١٨,٠٨٢ س (٩,٤٦٢)	٠,٩٣	٠,٨٧	٨٩,٥٣

المصدر : جمعت وحسبت من الجدول رقم (٣).

- **السكر المكرر :**

بمـــراجعة بيانات الجدول رقم (٣) يتبين أن قيمة واردات السكر المكرر قد تزايدت من ٤٤ مليون جنيه فى عام ١٩٨٥ إلى ١٩٢ مليون جنيه فى عام ١٩٩٩.

آمـــا عـــن الأهمية النسبية لقيمة واردات السكر المكرر بالنسبة إلى قيمة الـــواردات الزراعية فقد تزايدت من ٢,٢١ % فى عام ١٩٨٥ إلى ١٥,٩% فـــى عـــام ١٩٩٠ ثم تناقصت بعد ذلك ولكن بصورة متأرجحة إلى أن بلغت ٢,٩% فى عام ١٩٩٩.

- **الحيوانات الحية ومنتجاتها :**

تتضـــمن واردات الحيوانات الحية جميع واردات اللحوم وقد تزايدت من ٤٩٣ ملـــيون جنـــيه فى عام ١٩٨٥ إلى ٢٤٦٦ مليون جنيه فى عام ١٩٩٩ وبقيمة تزايد سنويه تقدر بحوالى ١١٨,١ مليون جنيه.

آما عن الأهمية النسبية لقيمة واردات اللحوم الحية ومنتجاتها بالنسبة إلى قيمة الواردات الزراعية فقد تزايدت من ٢٤,٤% في عام ١٩٨٥ إلى ٥٧,٥ % فـــى عام ١٩٨٨ ثم تناقصت بعد ذلك إلى أن بلغت ١٩% فى عام ١٩٩١ وتزايدت بعد ذلك إلى أن بلغت ٣٦,٦% فى عام ١٩٩٩.

التبادل التجاري بين ج م ع ومجموعة الدول خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٨)

لا يخفـــى دور الـــتجارة الخارجية فى تحقيق التنمية الاقتصادية لمختلف الـــدول وتقديـــراً لأهمـــية التجارة الخارجية فقد أولى المجتمع الدولى مجال الـــتجارة الخارجـــية اهـــتماماً خاصاً ، وحتى يمكن تنمية التجارة الخارجية المصرية فلابد من إلقاء الضوء على شقى التجارة الخارجية وهما الصادرات

والواردات لدول العالم وقد تم حصرها فى الدول العربية،شرق أوربا ،غرب أوروبـــا، آســيا، أفريقيا، أمريكا الشمالية، أمريكا الجنوبية ، أمريكا الوسطى، الاقيانوســيه، مصـــادر أخـــرى. وقد تم إعداد الجدول رقم (٤) الذى يوضح توزيع المعاملات التجارية بين مصر وبقية دول العالم خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٨) ومـــنه يتضح أن أهم المعاملات مع غرب أوربا تليها كل من آسيا ، أمريكا الشمالية ثم كل من شرق أوربا و الدول العربية.

الأهمية النسبية للتبادل التجاري بين ج م ع ومجموعة الدول :

لبـــيان الأهمية النسبية لكل مجموعة منها فقد تم إعداد الجدول رقم (٥) وفـــيه تتضح الأهمية النسبية لكل من الصادرات والواردات لكل مجموعة من الـــدول كمتوســـط للفـــترة (١٩٩٥-١٩٩٨) ، وباســـتعراض بيانات الجدول المذكـــور يتضـــح أن أوربا الغربية قد حازت على المركز الأول فى التعامل سواء فى الصادرات او الواردات وكان متوسط قيمة الصادرات المصرية لها نحو ٣٩,٥% من قيمة الصادرات الكلية المصرية آما قيمة الواردات منها فقد بلغـــت نحـــو ٣٩,٦ % من قيمة الواردات المصرية بصفة عامة خلال نفس الفـــترة ، يلـــيها أمـــريكا الشمالية وكان متوسط قيمة كل من الصادرات لها والـــواردات منها نحو ١٣,٥% ، ١٢,٢% وذلك من اجمالى قيمة الصادرات والـــواردات المصـــرية علـــى الترتيب ثم تأتى آسيا فى المرتبة الثالثة وكان متوسط قيمة كل من الصادرات لها والواردات منها نحو ١٦,٣% ، ١٤,٥% وذلك من اجمالى قيمة الصادرات والواردات المصرية على الترتيب ثم تأتى دول شـــرق أوربـــا فى المرتبة الرابعة وكان متوسط قيمة كل من الصادرات لها والواردات منها نحو ١٠% ، ١٠,٧% وذلك من اجمالى قيمة الصادرات

والـواردات المصرية على الترتيب وفى المرتبة الخامسة تأتى الدول العربية حيث بلغ متوسط قيمة كل من الصادرات لها والواردات منها نحو ١٤,٧% ، ٤,٧% وذلك من اجمالى قيمة الصادرات والواردات المصرية على الترتيب.

الميزان التجاري :

تهـدف كـل دول العالم إلى استقرار الميزان التجارى وحتى يستقر فلابـد مـن إيجـاد توازن بين قيمة كل من الصادرات والواردات ،وسوف نحـاول إلقـاء الضـوء على الميزان التجارى المصرى ولذلك فقد تم إعداد الجـدول رقم (٦) وفيه تتضح قيمة الميزان التجارى المصرى خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٨) وقـد تبيـن وجود عجز فى الميزان التجارى بلغ ٢٧,٩ ، ٤٢,٩ ، ٣١,٦، ٤٤,٩٨ مليـار جنـيه خـلال السنوات ١٩٩٥-١٩٩٨ على الترتيب.

آمـا عن الميزان التجارى مع دول غرب أوربا ، أفريقيا ، شرق أوربا ، أمـريكا الجنوبية ، آسيا ، الاقيانوسية فهو سالب لجميع السنوات المذكورة آما أمـريكا الشـمالية فقد كان سالباً للسنوات ١٩٩٨،١٩٩٧،١٩٩٥ وموجباً فى عـام ١٩٩٦. آمـا بالنسبة للدول العربية فقد كان موجباً فى عامى ١٩٩٥ ، ١٩٩٦ وسالباً فى عامى ١٩٩٧، ١٩٩٨.

وبالتالـي فلابـد من العمل على زيادة الصادرات المصرية بصفة عامة والزراعـية بصفة خاصة حيث أن لدينا ميزة نسبية وميزة تنافسية فيها يجب استغلالها.

إمكانية معالجة الميزان التجارى :

بعـد العرض السابق وإلقاء الضوء على ميزان المدفوعات يبرز التساؤل "هـل يمكـن معالجة العجز فى ميزان المدفوعات ؟ وما هو الدور المتوقع للقطاع الزراعى فى معالجة هذا العجز ؟"

للإجابـة علـى السؤال الأول فإنه بالقطع يمكن معالجة هذا العجز وذلك بأحد طريقين آما زيادة الصادرات آو الحد من الواردات آو كلاهما معا وهذا هو الأفضل والأجدى.

آمـا محاولـة زيـادة الصادرات فى كل القطاعات الاقتصادية فهو هدف قومـى واسـتراتيجى ، وفى هذا المجال فسوف نستعرض القطاع الزراعى وكذلك فى مجال الحد من الواردات وسوف نستعرض أولاً ممكنات الاكتفاء الذاتى فى القطاع الزراعى من أهم السلع الغذائية وقد تـم إعداد الجدول رقم (٧) وفيه تم إيضـاح معدلات الاكتـفـاء الذاتىمن أهم السلع الغذائية للفترة (١٩٩٢-١٩٩٨) وفيما يلى إيضاح لذلك :

- **القمح :**

لقـد بلغـت نسبة الاكتفاء الذاتى من محصول القمح نحو ٤٦,٥% وذلك كمتوسـط للفترة وقد تأرجحت هذه النسبة ما بين ٥١,٤% فى عام ١٩٩٥ ، ٤٠,٨% فى عام ١٩٩٧.

ثانياً :

* **الذرة الشامية :**

لقـد بلغ متوسط نسبة الاكتفاء الذاتى فى خلال الفترة (١٩٩٢-١٩٩٨) نحـو ٨٦,٥% ولكـن يلاحظ أن نسبة الاكتفاء الذاتى قد تزايد فى السنوات ١٩٩٨،١٩٩٧،١٩٩٦ حيث بلغت ١٠٣,٣% ، ١٠١,٦% ، ١٠٥,١%.

- **الأرز الأبيض :**

لقـد بلغ متوسط نسبة الاكتفاء الذاتي في خلال الفترة (١٩٩٢-١٩٩٨) نحو ١٠٧,٣% ولكن يلاحظ أنها قد بلغت ١١١,٦% فى عام ١٩٩٨.

- **الفول البلدي :**

لقـد بلغ متوسط نسبة الاكتفاء الذاتى فى خلال الفترة (١٩٩٢-١٩٩٨) نحـو ٧٨,٢% ولكـن يلاحظ أنها قد وصلت ٩١,٧% ، ٩٦,٦% في خلال عامي ١٩٩٧، ١٩٩٨.

- **العدس :**

لقد بلغ متوسط نسبة الاكتفاء الذاتى من محصول العدس فى خلال الفترة (١٩٩٢-١٩٩٨) نحو ٨,٩ % وأن اكبر نسبة اكتفاء بلغت حوالى ١١% عام ١٩٩٦.

- **البطاطس :**

لقـد بلـغ متوسط نسبة الاكتفاء الذاتى من محصول البطاطس فى خلال الفترة (١٩٩٢-١٩٩٨) نحو ١١٣,٧ % وعموما فقد تراوحت نسبة الاكتفاء الذاتى بين ١٠٦,٣% عام ١٩٩٧ ، ١٢٠,٦% فى عام ١٩٩٣.

- **الخضراوات (عدا البطاطس) :**

لقـد بلغ متوسط نسبة الاكتفاء الذاتى فى خلال الفترة (١٩٩٢-١٩٩٨) نحو ١٠١,٦ % و أنها قد وصلت إلى ١٠٦,٢% فى عام ١٩٩٨.

- **الموالح :**

لقـد بلغت نسبة الاكتفاء الذاتى فى متوسط الفترة (١٩٩٢-١٩٩٨) نحو ١٠٣,٢ % وعمومـاً فقد تراوحت نسبة الاكتفاء الذاتى بين ١٠٢% فى عام ١٩٩٤ ونحو ١٠٥,٢% فى عام ١٩٩٢.

- **الفاكهة :**

بلغت نسبة الاكتفاء الذاتى فى متوسط الفترة (١٩٩٢-١٩٩٨) من الفاكهة نحـو ١٠٠,٣% وقد كانت اكبر نسبة اكتفاء ذاتى فى عام ١٩٩٧ حيث بلغت ١٠٢,٦%.

- **اللحوم الحمراء :**

بلغت نسبة الاكتفاء الذاتى من اللحوم الحمراء فى متوسط الفترة (١٩٩٢ -١٩٩٨) نحـو ٨٤,٣% وقـد تراوحـت هذه النسبة ما بين ٧٩,٢ % عام ١٩٩٧ ونحو ٨٩,٥% عام ١٩٩١.

- **لحوم الدواجن :**

بلغت نسبة الاكتفاء الذاتى من لحوم الدواجن فى متوسط الفترة (١٩٩٢-١٩٩٨) نحـو ٩٩,٧ % وعمومـاً فقد وصلت هذه النسبة إلى ١٠٠% خلال أعوام (١٩٩٦-١٩٩٨).

- **الأسماك :**

بلغـت نسـبة الاكتفاء الذاتى من الأسماك فى متوسط الفترة (١٩٩٢-

١٩٩٨) نحـــو ٧٣,٨% وعمومـــاً فقـــد بلغت ٧٤,٣% ، ٧٣,١% فى عامى ١٩٩٨،١٩٩٧.

- **اللبن الحليب :**

لقـــد اســـتقرت نسبة الاكتفاء الذاتى من اللبن الحليب عند ١٠٠% خلال الفترة (١٩٩٢-١٩٩٨).

- **البيض الطازج :**

لقـــد بلغت نسبة الاكـــتـــفاء الذاتى من البـــيـــض الطازج خلال متوسط الفـــترة (١٩٩٢-١٩٩٨) ١٠١,٧% وان كانت قد بلغت ١١٢,٢% فى عام ١٩٩٧.

- **الزيوت النباتية والمسلى الصناعى :**

بلغ متوسط نسبة الاكتفاء الذاتى من الزيوت النباتية والمسلى الصناعى خلال الفـــــترة (١٩٩٢-١٩٩٨) نحـــو ٦٢,٢% وان كانـــت قد هبطت فى عامى ١٩٩٧ ، ١٩٩٨ إلى ٣٥,٥% ، ٣٦% على التوالى.

- **السكر :**

بلغـــت نسبة الاكتفاء الذاتى من السكر فى خلال الفترة (١٩٩٢-١٩٩٨) نحـــو ٦٧,٧% وقد تراوحت هذه النسبة ما بين ٥٠,٩ % عام ١٩٩٧ ونحو ٨٣,٦% عام ١٩٩٥.

وبعـــد هـــذا العـــرض السابق يتبين أن أهم السلع الغذائية التى تم تحقيق الاكـــتفاء الذاتـــى منها هى الأرز ، البطاطس، الخضراوات، الموالح، الذرة الشـــامية، الفاكهة ، لحوم الدواجن ، اللبن الحليب، البيض الطازج ، فى حين

لـم يـتحقق الاكـتفاء الذاتـى بعد لكل من القمح، العدس، اللحوم الحمراء، الأسماك، الزيوت النباتية المسلى الصناعى، السكر.

وباسـتعراض هذه السلع التى لم يتحقق فيها الاكتفاء الذاتى نرى أن القمح يحقق إنتاجية عالية فى مصر حيث تأتى مصر فى المرتبة الخامسة بين دول العـالم مـن حيـث الإنتاجية الفدانية للمحصول وهو من المحاصيل الشتوية وينافسـه فى الدورة كل من البرسيم والفول البلدى إلى جانب بقية المحاصيل الشـتوية ، كمـا أن الذرة الشامية تعتبر من المحاصيل الصيفية الرئيسية آلا أنهـا تتعرض لمنافسة كل من القطن والأرز فى الدورة الزراعية الأمر الذى يسـتدعى ضـرورة اسـتيراد الذرة الصفراء لسد الاحتياجات المتزايدة منها وخاصـة كعلـف للماشـية ، وبالـتالى فـإن الأمـل فى الأراضى الجديدة والمستصلحة حيث أن التوسع الرأسى موجود بالفعل فى كل الإنتاج الزراعى ومسـتمر ولكن ما نحتاجه اكثر هو التوسع الافقى وهكذا نرى أن مشروعى تـرعة السلام فى سيناء ومشروع توشكى فى جنوب مصر هما الأمل بالفعل لتحقيق الاكتفاء الذاتى فى جميع المنتجات الزراعية بل وإتاحة الفرصة لزيادة الصـادرات ومعالجة عجز ميزان المدفوعات ولا يفوتنا الإشارة إلى النباتات الطبـية والعطـرية الـتى يجـود منها فى مصر اكثر من مائة نوع كما أن إنتاجيـتها الفدانـية مرتفعة مقارنة بباقى دول العالم ، ولا ننسى أن دولة مثل الهـند تصـدر سنويا من النباتات الطبية والعطرية ما قيمته ١٥ مليار دولار وأن إنتاجـية الفـدان فـى مصر اكبر من إنتاجية الفدان في الهند ، كما وأن المساحة المنزرعة من النباتات الطبية والعطرية فى مصر لا تتجاوز ٠,٥% من المساحة المحصولية ولكنها تمثل المركز الثالث فى الصادرات الزراعية،

فـإذا علم أنها مربحة كثيراً للمنتج فإن الأمل يزداد فى التوسع فى إنتاج تلك الحاصـلات خاصـة وأن مـا يـنقص المزارع هو إلقاء الضوء على إنتاج وتسـويق أنواعها المختلفة خاصة فى الأراضى الجديدة الأمر الذى يؤكد أن القطـاع الـزراعى يمكـنه معالجة الميزان التجارى بالتوسع فى الصادرات والحد من الواردات.

فـإذا مـا أضيف لكل ذلك وجود عجز فى الموازنة العامة للدولة الذى توضـحه بـيانات الجدول رقم (٨) الذى يوضح عجز الموازنة العامة للدولة ومصـادر تمويلـه خلال الفترة (١٩٨٧-١٩٩٩) ومنه يتضح أن العجز فى الموازنـة قـد تناقص من ٦ مليار جنيه عام ١٩٨٧/١٩٨٦ إلى ٢,٣ مليار جنـيه عام ١٩٩٧/١٩٩٦ ثم تزايد هذا العجز بصورة شبه متدرجة من ٢,٨ ملـيار جنـيه عام ١٩٩٨/١٩٩٧ إلى نحو ٤ مليار جنيه عام ١٩٩٩/١٩٩٨ وهـذا يزيد العبء على القطاع الزراعي فهو الأمل في زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة موارد الدولة ومعالجة عجز الموازنة.

ترتيب جمهورية مصر العربية بين دول العالم الرئيسي المنتجة لأهم المحاصيل الحقلية وفقا للجدارة الإنتاجية لعام ١٩٩٨

الرتبة	المحصول	متوسط الإنتاج طن / فدان	عدد الدول موضع المقارنة
١	قصب السكر	٤٩,٢٤٤	١٧
١	الأرز	٣,٦٣٣	١٥
١	السمسم	٠,٤٩٤	٢٠
١	الفول السوداني	١,٢٧٥	٢٩
١	الذرة الرفيعة	٢,٣٩٢	١٤
٢	العدس	٠,٧١٧	٢١
٣	الفول البلدي	١,٣٥٩	١٢
٥	الذرة الشامية	٣,١٩٩	٢٠
٥	القمح	٢,٥١٧	٢٠
٨	البصل	١١,٠٤٨	٢٠
٩	القطن	٠,٧٩٦	١٦
١٢	البطاطس	٩,٣٨٢	٢٥
١٦	بنجر السكر	١٨,٨٠٣	٣٠

المصـــدر: الإدارة المركـــزية للاقتصاد الزراعي - نشرة الاقتصاد الزراعي ١٩٩٩.

جدول رقم (١)

تطور قيمة الصادرات والواردات القومية والأهمية النسبية للصادرات والواردات الزراعية

خلال الفترة ١٩٨٥ – ١٩٩٩

القيمة بالمليون جنيه

السنوات	إجمالي الصادرات	إجمالي الواردات	الميزان التجاري	الصادرات الزراعية	الواردات الزراعية	الأهمية النسبية للصادرات الزراعية	الأهمية النسبية للواردات الزراعية
١٩٨٥	٢٥٩٩,٩	٦٩٧٣,٠	(-) ٤٣٧٣,١	٤٣٦,٠	٢٠١٩,٩	١٦,٨	٢٩,٠
١٩٨٦	٢٠٥٣,٩	٨٠٥١,٤	(-) ٥٩٩٧,٥	٤٣٢,٠	١٨٠٤,٢	٢١,٠	٢٢,٤
١٩٨٧	٣٠٤٦,٠	١١٣٥٧,٨	(-) ٨٣١١,٨	٦٠٦,٠	١٧٤٥,٥	١٩,٩	١٥,٤
١٩٨٨	٢٩٩٤,٤	١٦٣٠٨,٥	(-) ١٣٣١٤,١	٦٤٦,٠	١٩٠٥,٦	٢١,٦	١١,٧
١٩٨٩	٥٧٣٤,٨	١٦٦٢٣,٦	(-) ١٠٨٨٨,٨	١١٢٤,٠	٢٦٧١,٥	١٩,٦	١٦,١
١٩٩٠	٦٩٥٣,٨	٢٤٨٢٣,٢	(-) ١٧٨٦٩,٤	١٢٧٧,٠	٤١٠٨,٩	١٨,٤	١٦,٦
١٩٩١	١١٧٦٤,٨	٢٥٢١٦,٣	(-) ١٣٤٥١,٥	١١٥٦,٠	٥٣٥٦,٩	٩,٨	٢١,٢
١٩٩٢	١٠٣٧٣,٦	٢٧٦٥٦,٠	(-) ١٧٢٨٢,٤	١٢٦٢,٠	٥٣٢٧,٨	١٢,٢	١٩,٣
١٩٩٣	٨٩٦٨,٠	٢٣٦٣٤,٠	(-) ١٤٦٦٦,٠	١١١٥,٠	٥٤٢٣,٤	١٢,٤	٢٢,٩
١٩٩٤	١١٩٢٤,٠	٣٢٤٢٤,٠	(-) ٢٠٥٠٠,٠	١٧٤٠,٠	٧١٧٣,٠	١٤,٦	٢٢,١
١٩٩٥	١١٩٥٣,٠	٣٩٨٩٠,٠	(-) ٢٧٩٣٧,٠	١٥٥٢,٠	١٠٨٤٦,٢	١٣,٠	٢٧,٢
١٩٩٦	١٢٢٧٧,٠	٤٤٢١٨,٠	(-) ٣١٩٤١,٠	١٤٤٩,٠	٧٩٦٤,٥	١١,٨	١٨,٠
١٩٩٧	١٣٣٣٥,٠	٤٤٨٨٦,٠	(-) ٣١٥٥١,٠	١٤٢١,٠	٦٢٣٧,٠	١٠,٧	١٣,٩
١٩٩٨	١١٠٤٤,٠	٥٦٠٢٦,٠	(-) ٤٤٩٨٢,٠	١٧٦٠,٠	٦٢٧٥,٠	١٥,٩	١١,٢
١٩٩٩	١٢١٦٥,٠	٥٤٣٩٩,٠	(-) ٤٢٢٣٤,٠	١٨٠٤,٠	٦٧٢٩,٥	١٤,٨	١٢,٤

المصدر :- جمعت وحسبت من : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء- -كتاب الإحصاء السنوي – أعداد متفرقة.

جدول رقم (٢)
الأهمية النسبية لأهم الصادرات الزراعية خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٩

السنوات	الصادرات الزراعية	القطن (خام)	%	الأرز	%	البطاطس	%	البرتقال	%	نباتات طبيه وعطريه	%	إجمالي الخضراوات والفاكهة	%
١٩٨٥	٤٢٦,٠	٢٩٩,٠	٦٨,٥	٣,٨	٠,٩	١٨,٩	٤,٣	٦٠,٦	١٣,٩	٢٢,٠	٥,٣	٢٥١	٥٧,٦
١٩٨٦	٤٢٢,٠	٣٠٨,٤	٧١,٤	١١,٣	٢,٦	١٥,٣	٣,٥	٣٠,٩	٧,٢	٢٩,٠	٦,٧	٢٧٤	٦٣,٤
١٩٨٧	٦٠٦,٠	٢٧٢,١	٤٤,٩	٢٧,٨	٤,٦	٢٦,٣	٦,٠	١٠٤,٦	١٧,٣	٤٥,٠	٧,٤	٢٨٢	٤٦,٥
١٩٨٨	٦٤٦,٠	٣١٨,٦	٤٩,٣	١٩,١	٣,٠	٥٩,٢	٩,٢	٧٢,١	١١,٢	٤٣,٠	٦,٧	٢٩٦	٤٥,٨
١٩٨٩	١١٢٤,٠	٥٩٤,٢	٥٢,٩	١٦,٤	١,٥	٥٨,٢	٥,٢	١٥٤,٥	١٣,٧	٥٦,٠	٥,٠	٢١٤	٢٧,٩
١٩٩٠	١٢٧٧,٠	٥٦٣,٢	٤٤,٠	٤٩,١	٣,٨	١٣,٨	٥,٢	١٤٨,٣	١١,٦	٦٢,٠	٤,٩	٣٦٥	٢٨,٥٨
١٩٩١	١١٥٦,٠	١٩٢,٤	١٦,٧	١٢٣,٢	١٠,٧	١٥٢,٤	١٣,٢	١٤١,٧	١٢,٢	٧١,٠	٦,١	٤٨٦,٤	٤٢,٠٧
١٩٩٢	١٢٦٢,٠	١٧٥,٢	١٣,٩	١٩١,١	١٥,١	١٤٢,٢	١١,٢	١٠٨,٣	٨,٦	٩١,٠	٧,٢	٥٢٤,١	٤٣,١١
١٩٩٣	١١١٥,٠	١٤٦,٧	١٣,٢	١٧٤,٨	١٢,١	١٠٨,٣	٩,٧	٥٦,٠	٥,٠	٧٦,٠	٦,٨	٤٥٥,٩	٤٠,٨٨
١٩٩٤	١٧٤٠,٠	٧٩١,١	٤٥,٥	٢٦٧,٩	١٥,٤	٩٨,٢	٥,٦	٢٧,٨	١,٦	٩٩,٠	٥,٧	٣٦١,٤	٢٢,٤٩
١٩٩٥	١٥٥٢,٠	٥١٧,٣	٣٣,٢	١٩٢,٨	١٢,٤	٢٤٧,٥	٢٢,٤	٤٤,١	٢,٨	١٠٠,٠	٦,٤	٦٧٨,٩	٤٣,٧
١٩٩٦	١٤٤٩,٠	٣١١,٩	٢١,٥	٣٩٩,٨	٢٧,٦	٢٧١,٤	١٨,٧	٥٨,٩	٤,١	١٠٧,٠	٧,٤	٥٥٦,٤	٣٨,٣٩
١٩٩٧	١٤٧١,٠	٢٧٤,٧	٢٦,٤	٢٤٢,٤	١٦,٤	١٤٠,٢	٩,٩	٤٧,٩	٣,٤	١١٢,٠	٧,٩	٤٢٤,١	٣٠,٥٤
١٩٩٨	١٧٦٠,٠	٥٣٧,٨	٣٠,٦	٤٥٦,٩	٢٦,٠	١٤٧,٠	٨,٤	٢٠٦,٧	١١,٧	٩٩,٠	٥,٥	٤٢٨,٥	٢٤,٢
١٩٩٩	١٨٠٤,٠	٨١٦,١	٤٥,٢	٢٩٨,٢	١٦,٥	١٥٦,٩	٨,٧	٢٩٨,٣	١٦,٥	٩٦,٠	٥,٢	٤٦٠,٥	٢٥,٨

المصـــدر :- جمعت وحسبت من : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - كتاب الإحصاء السنوي - أعداد متفرقة.

جدول رقم (٣)
الأهمية النسبية لأهم الواردات الزراعية خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٩

القيمة بالمليون جنيه

السنوات	الواردات الزراعية	القمح	%	دقيق القمح	%	الذرة	%	لحوم مجمده	%	ألبان ومنتجاته	%	سكر مكرر	%	حيوانات حيه ومنجاتها	%
١٩٨٥	٢٠١٩,٩	٣٤٣	١٧,٠	٢١٣	١٠,٥	١٤٥	٧,٢	١٧٦	٨,٧	١٧١	٨,٥	٤٤	٢,١٩	٤٩٣	٢٤,٤
١٩٨٦	١٨٠٤,٢	٤٦٤	٢٥,٧	١٨١	١٠,٠	١٣٦	٧,٥	٢١٧	١٢,٠	١٥٩	٨,٧٩	١١٧	٦,٥	٤٧٦	٢٦,٤
١٩٨٧	١٧٤٥,٥	٥٧٢	٣٢,٨	٢٢٩	١٣,١	٢٣٢	١٣,٢	٣٤٩	٢٠,٠	٣٠١	١٧,٢	١٦٢	٩,٣	٧٩٥	٤٥,٥
١٩٨٨	١٩٠٥,٦	٨٢٥	٤٣,٣	٢٧١	١٤,٢	٢٦٥	١٣,٩	٤٦٠	٢٤,١	٤٠٠	٢١,٠	٢٨٥	١٥,٠	١٠٩٥	٥٧,٥
١٩٨٩	٢٦٧١,٥	١٣٠٨	٤٩,٠	٤٤٤	١٦,٦	٤٢٤	١٥,٩	٤٤٠	١٦,٥	٣٥٩	١٣,٤	٣١٩	١١,٩	١٠١٠	٣٧,٨
١٩٩٠	٤١٠٨,٩	٢١٢٩	٥١,٨	٦٢١	١٥,١	٥١٤	١٢,٥	٥٦٤	١٣,٧	٥٥٤	١٣,٥	٦٥٤	١٥,٩	١٣٤١	٣٢,٦
١٩٩١	٥٣٥٦,٩	١٦١٥	٣٠,١	٣١٧	٥,٩	٤٢٩	٨,٠	٤٣٧	٨,٢	٤٠٦	٧,٦	٥٣٨	٩,٨٩	١٠٢٠	١٩,٠
١٩٩٢	٥٣٣٧,٨	٢٣٥٠	٤٤,١	١٧٥	٣,٣	٥٩٣	١١,١	٤٠٠	٧,٥	٥٢٥	٩,٨٩	٣٨٦	٧,٢	١١٧٦	٢٢,١
١٩٩٣	٥٤٢٢,٤	١١٣١	٢٠,٩	٤٧٠	٨,٧	٨٠٧	١٤,٩	٥٦٣	١٠,٤	٥٠٣	٩,٣	٢٠٤	٣,٨	١٤١٠	٢٦,٠
١٩٩٤	٧١٧٣,٠	٢٥٠٧	٣٥,٠	٢٣٥	٣,٣	٨٩٣	١٢,٤	٥٢٥	٧,٥	٥١٠	٧,١	٥٢	٠,٧	١٨١٣	٢٥,٣
١٩٩٥	١٠٨٤٦,٣	٢٩٧٦	٢٧,٤	٢٠٣	١,٩	١١٨٥	١٠,٩	٦٠٠	٥,٥	٥٧٤	٥,٢	٢٣٠	٢,١	١٩٨٠	١٨,٣
١٩٩٦	٧٩٦٤,٥	٣٧٢٨	٤٦,٩	٤٣	٠,٥	١٤٧٨	١٨,٦	٤٩٨	٦,٣	٦١٥	٧,٦٩	١٢١	١,٥	١٧٦٦	٢٢,١٩
١٩٩٧	٦٢٣٧ ٠	٢٦٤٤	٤٢,٤	٥٩	٠,٩	١٣٠٩	٢١,٠	٥٥٤	٨,٩	٥٠٥	٨,١	٢٧٨	٤,٥	١٦٣٥	٢٦,٢
١٩٩٨	٦٢٧٥,٠	٢٥٢٨	٤٠,٤	٨١	١,٣	١٣١٩	٢١,٠	٧٥٢	١٢,٠	٥٥٩	٨,٩	٣٣٢	٥,٣	١٨٣٠	٢٩,٢
١٩٩٩	٦٧٢٩,٥	١٩٩٣	٢٩,٦	٢٤	٠,٥	٢٣١٢	٣٣,٩	٩٢٦	١٣,٨	٧٢٣	١٠,٧	١٩٢	٢,٩	٢٤٦٦	٣٦,٦

المصـــدر :- جمعـت وحسـبت مـن : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - كتاب الإحصاء السنوي - أعداد متفرقة.

جدول رقم (٤)
التبادل التجاري بين ج م ع. و مجموعات الدول خلال الفترة ١٩٩٥ - ١٩٩٨

مجموعة الدول	١٩٩٥		١٩٩٦		١٩٩٧		١٩٩٨		متوسط الفترة	
	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات
الدول العربية	١٥٢٥,٣	١٦٨٨,٤	١٧٢٩,٩	١٧٩١,١	٢٣٤٣,٩	١٧٥٢,٤	٣٠٤٥,٥	١٩١٠,٠	٢١٦١	١٧٨٥
شرق أوربا	٣٩٥٢,٦	١٢٤٢,٢	٤٥٥٦,٤	١٣٦٢,٣	٤٨٢٤,٣	١١٨٩,٥	٦٣٨٧,٦	١٠٤٩,٤	٤٩٣٠	١٢١١
غرب أوروبا	١٦٥٨٤,٤	٥٠٣٥,٤	١٧٠٩٥,٣	٥٢٢١,٥	١٨٣٢٩,٢	٥٠٧٩,٦	٢١٢٣٧,٥	٣٨٩١,٧	١٨٣١٢	٤٨٠٧
آسيا	٥٧٥١,٤	١٧٦٥,٤	٥٩٧٣,٩	١٩٨٩,٨	٦٥٣٩,٩	٢٧١٨,٦	٨٥٨٦,٠	١٤٥٨,٦	٦٧١٠	١٩٨٣
أفريقيا	٥٤٨,٣	٩٧,٦	٥٢٤,٦	١٦٥,٤	٤٩٠,٧	٢٠٣,٩	٤٧٠,٩	١٢٢,٨	٥٠٩	١٤٧
أمريكا الشمالية	٧٨٠٠,٧	١٨٦٨,٧	٩٢٣,٦	١٦٥٠,٨	٦٣٤٢,٣	١٥٩٧,٦	٧٤٣٣,٣	١٤٣٤,٢	٥٦٢٥	١٦٢٨
أمريكا الجنوبية	١٤١,٣	٣,٥	٦٠,٩	٥,٢	٢١١٧,٤	٦١,٣	٣٤٨٣,١	٦٧,١	١٢٠١	٣٤
أمريكا الوسطى	١٠٩٣,٢	٤٠,٦	١٧٨٣,٣	٣٣,٩	٢٦٧,٢	٦,٢	٢٠,٧	٢٤,٠	٧٩١	٢٦
الاقيانوسيه	٥١٧,٦	٥,٥	١٤٦٨,٠	٦,٢	١٧٣٨,٧	١٠,٩	١١٢٩,٧	١٣,٦	١٢١٤	٩
مصادر أخرى	١٩٧٧,٢	٢٠٦,٦	١٧٩٣,٩	٥١,٩	١٩٠٢,٣	٧١٤,٧	٥٢٣١,٧	١٠٧٣,١	٢٧٢٦	٥١٢
الإجمالي	٣٩٨٩٠,٩	١١٩٥٣,٩	٤٤٢١٧,٩	١٢٢٧٧,١	٤٤٨٨٥,٨	١٣٣٢٤,٧	٥٦٠٣٥,٩	١١٠٤٤,٤	٤٦٢٥٥	١٢١٥٢

المصدر :- جمعت وحسبت من : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - كتاب الإحصاء السنوي - أعداد متفرقة.

جدول رقم (٥)
الأهمية النسبية للتبادل التجاري بين ج م ع و مجموعات الدول
خلال الفترة ١٩٩٥ ـ ١٩٩٨

مجموعة الدول	١٩٩٥		١٩٩٦		١٩٩٧		١٩٩٨		متوسط الفترة	
	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات
الدول العربية	٣,٨	١٤,١	٣,٩	١٤,٦	٥,٢	١٣,١	٥,٤	١٧,٣	٤,٧	١٤,٧
شرق أوروبا	٩,٩٨	١٠,٤	١٠,٣	١١,١	١٠,٧	٨,٩	١١,٤	٩,٥	١٠,٧	١٠,٠
غرب أوروبا	٤١,٦	٤٢,١	٣٨,٧	٤٢,٥	٤٠,٨	٣٨,١	٣٧,٩	٣٥,٢	٣٩,٦	٣٩,٦
آسيا	١٤,٤	١٤,٨	١٣,٥	١٦,٢	١٤,٥	٢٠,٤	١٥,٣	١٣,٢	١٤,٥	١٦,٣
أفريقيا	١,٤	٠,٨	١,٢	١,٣	١,٠٩	١,٥	٠,٨٤	١,٠٩	١,٠٩	١,٢
أمريكا الشمالية	١٩,٦	٥,٦١	٢,١	١٢,٤	١٤,١	١١,٩	١٣,٣	١٢,٩	١٢,٢	١٣,٥
أمريكا الجنوبية	٠,٢٥	٠,٠٣	٠,١٤	٠,٠٤	٤,٧	٠,٤٦	٤,٤	٠,٦١	٢,٦	٠,٣
أمريكا الوسطى	٢,٧	٠,٣٤	٤,٠٣	٠,٢٧	٠,٥٩	٠,٠٥	٠,٠٤	٠,٢٢	١,٧	٠,٢
الاقيانوسية	١,٣	٠,٠٥	٢,٢٩	٠,٠٥	٣,٩	٠,٠٨	٢,٠٢	٠,١٢	٢,٦	٠,١
مصادر أخرى	٤,٩	١,٧	٤,١	٠,٤٢	٤,٢	٥,٤	٩,٣	٩,٧	٥,٩	٤,٢
الإجمالي	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر: حسب من جدول رقم ٤.

جدول رقم (٦)

الميزان التجاري للمجموعات السلعية بين ج م ع. و مجموعات الدول خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٨)

القيمة بالمليون جنيه

مجموعة الدول	الميزان التجاري			
	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
الدول العربية	١٦٣,١	٦١,٢	(-) ٥٩١,٥	(-) ١١٣٥,٥
شرق أوروبا	(-)٢٧١٠,٤	(-)٣١٩٤	(-) ٣٦٣٤,٧	(-) ٥٣٣٨,٢
غرب أوروبا	(-)١١٥٤٩	(-)١١٨٧٣,٨	(-) ١٣٢٤٩,٦	(-) ١٧٣٤٥,٨
آسيا	(-)٣٩٨٦	(-)٣٩٨٤,١	(-) ٣٨١١,٣	(-) ٧١٢٧,٤
أفريقيا	(-)٤٥٠,٧	(-)٣٥٩,٢	(-) ٢٨٦,٨	(-) ٣٤٨,١
أمريكا الشمالية	(-)٥٩٣٢	٧٢٧,٢	(-) ٤٧٤٤,٧	(-) ٥٩٩٩,٠
أمريكا الجنوبية	(-)١٣٧,٨	(-)٥٤,٧	(-) ٢٠٥٦,١	(-) ٢٤١٦,٠
أمريكا الوسطى	(-)١٠٥١,٦	(-)١٧٥٠,٤	(-) ٢٦١,٠	٣,٣١
الاقيانوسيه	(-)٥١٢,١	(-)١٤٧١,٨	(-) ١٧٢٧,٨	(-) ١١١٦,١
مصادر أخرى	(-)١٧٧٠,٦	(-)١٧٤٢,٠	(-) ١١٨٧,٦	(-) ٤١٥٨,٦
الإجمالي	(-)٢٧٩٣٧	(-)٤٢٩٤٠,٨	(-) ٣١٥٥١,١	(-) ٤٤٩٨١,٥

المصدر :- جمعت وحسبت من الجدول رقم (٤) .

جدول رقم (٧)

النسبة المئوية للاكتفاء الذاتي من بعض السلع الغذائية %

السلعة	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	متوسط الفترة
القمح	٤٨,٢	٥٠,٥	٤٥,٩	٥١,٤	٤١,٠	٤٠,٨	٤٧,٩	٤٦,٥
الذرة الشامية	٧٤,٨	٧٢,٣	٧٦,٠	٧٢,١	١٠٣,٣	١٠١,٦	١٠٥,١	٨٦,٥
الأرز الأبيض	١٠٦,١	١٠٦,٦	١٠٢,٨	١٠٧	١١٠,٤	١٠٦,٨	١١١,٦	١٠٧,٣
الفول	٤٨,٤	٧٧,٣	٨٣,٥	٦٩,٧	٨٠,٥	٩١,٧	٩٦,٦	٧٨,٢
العدس	١٠,٣	٧,٩٨	٩,٦	٩,٤	١١,٠	٧,٣	٧,٠	٨,٩
البطاطس	١١٣,٥	١٢٠,٦	١٠٧,٤	١١٦,٤	١١٦,٤	١٠٦,٣	١١٥,٠	١١٣,٧
الخضراوات *	١٠٠,٦	١٠٠,٨	١٠٠,٧	١٠٠,٤	١٠١,٢	١٠١,٢	١٠٦,٢	١٠١,٦
الموالح	١٠٥,٢	١٠٤,٤	١٠٢,٠	١٠٢,٥	١٠٣,٠	١٠٢,٦	١٠٢,٤	١٠٣,٢
الفاكهة **	١٠٠,٢	١٠٠,٣	١٠٠,١	٩٩,٣	١٠٠,٠	١٠٢,٦	٩٩,٣	١٠٠,٣
اللحوم الحمراء	٨٩,٥	٨٧,٣	٨٣,٢	٨٥,٧	٧٩,٤	٧٩,٢	٨٥,٨	٨٤,٣
لحوم الدواجن	٩٩,٦	٩٩,٣	٩٩,٥	٩٩,٥	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٩٩,٧
الأسماك	٧٣,١	٧٩,٢	٧٢,٢	٧٣,٢	٧١,٣	٧٤,٣	٧٣,١	٧٣,٨
اللبن الحليب	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
البيض الطازج	٩٩,٩	٩٩,٩٨	٩٩,٩٨	١٠٠,٠	٩٩,٩٨	١١٢,٢	١٠٠,٠	١٠١,٧
الزيوت النباتية والمسلى الصناعي	٧٧,٩	٧٢,٤	٧٩,٦	٦١,١	٧٢,٧	٣٥,٥	٣٦,٠	٦٢,٢
السكر	٦٧,٦	٧٧,١	٧١,٩	٨٣,٦	٧٢,٠	٥٠,٩	٥١,٠	٦٧,٧

*——عدا البطاطس

**——عدا الموالح

المصدر :- جمعت وحسبت من نشرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - أعداد متفرقة.

جدول رقم (٨)
عجز الموازنة العامة ومصادر تمويله خلال الفترة (١٩٨٧/٨٩ - ١٩٩٩/٩٨)

بنود الموازنة	/٨٦ ٨٧	/٨٧ ٨٨	/٨٨ ٨٩	٩٠/٨٩	٩١/٩٠	٩٢/٩١	٩٣/٩٢	٩٤/٩٣	٩٥/٩٤	٩٦/٩٥	٩٧/٩٦	٩٨/٩٧	/٩٨ ٩٩*
إجمالي النفقات	٢٤٥٣٠	٢٥٩٨٥	٣٠٣٩٩	٣١٧٦٨	٤٢٦٢٩	٤٧٥٦٣	٥٣٢٢٣	٥٥٣٢٥	٥٨٢٥٦	٦٣٨٨٩	٦٦٨٢٦	٧٠٧٨٣	٧٥,٣
إجمالي الإيرادات	١٦٤٤٩	١٨٧٩٩	٢٢١٨٣	٢٦٤٦٤	٣٣٨٣٦	٤١٤٠٦	٤٦٧٠٣	٥١٧١١	٥٥٧١٩	٦٠٨٩٣	٦٤٣٩٨	٦٧٩٦٣	٧١,٣
العجز الكلى	٩٠٨١	٧١٨٦	٨٢١٦	٥٣٠٤	٨٧٩٣	٦١٥٧	٥٥٢٠	٣٦١٤	(٢٥٣٧)	(٢٩٩٦)	(٢٣٢٨)	(٢٨٢٠)	(٤)
مصادر تمويل العجز													
صافى التمويل الخارجي	٣٧٩٣	١٨٥٦	٢٥٨١	١٨٧٩	١٨٩٤	١٧٨٣	٢٩٨	٤٤٣	(٢٧٨)	(١٣٤٠)	(١٥٧٠)	(١٣٢٨)	(١,٩)
التمويل المحلى	٥٢٨٨	٥٣٣٠	٥٦٣٥	٣٤٢٥	٦٨٩٩	٤٣٧٤	٥٢٢٢	٣٠٤٥	٢٨١٥	٤٣٣٦	٣٩٠٣	٤١٤٨	٥,٩
غير مصرفي													
أوعية ادخارية	٢٣٦٦	٣١٣٤	٣٨٧٥	٢٥٦٤	٣٠٧٦	٤٠٨٤	٥٨٤٤	٤٢٠٩	٥٦١٣	١٤٨٦	١٢٥٥	٤٦٩١	١,٣
أذون الخزانة	--	--	--	--	--	٣٥٩٤	٢٥٨٠	(٧٦٥)	(٢٣٨٦)	(١١٥٦)	(١٤١٩)	١٨٤١	(٢,١)
سندات الخزانة العامة	--	--	--	--	--	--	--	(٢٢٧)	٧٠٥	(١٩)	٤٠٧	٢٣	٠,٩
مصرفي	٢٤١٩	٢٣١٥	١٤٩٥	٦٥٧	٣٧٦٦	(٣٤٥٦)	(٣٢٠٢)	(١٢٦)	(١١١٧)	٤٥٦٥	٣٤٠٢	(٢٣٦٤)	٩,٤
أخرى	٥٠٣	٨١	٢٦٥	٣٠٤	٥٧	١٥٢	--	١٧٢	-	(٥٤٠)	(٣٥٨)	٣٦٣٩	(٣,٦)

المصدر: البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، أعداد متفرقة.

الأرقام بين الأقواس سالبة.

عام ١٩٩٨/١٩٩٩ بالمليار جنيه

الملخص

شهد العالم خلال الفترة الأخيرة مجموعة من المتغيرات السياسية والاقتصادية أدت إلـــى المـــزيد من المنافسة فى مجال التجارة الخارجية ، وتعتبر التجارة الخارجـــية قاطرة التنمية الاقتصادية فى آي بلد لما لها من آثار متعددة على الاقتصاد القومى بصفة عامة.

وقد استهدف هذا البحث إلقاء الضوء على الميزان التجارى المصرى لا ســيما وقـــد بلغ العجز فيه نحو ٣٩٥٨٩ مليون جنيه كمتوسط خلال الفترة(١٩٩٧-١٩٩٩) ، وعلـــى مساهمة القطاع الزراعى فيه وفى إمكانية معالجته او الحد منه على الأقل.

وقـــد تـــم تناول الميزان التجارى المصرى بشقيه الصادرات والواردات ومـــدى تطورهمـــا خـــلال الفترة الزمنية(١٩٨٥-١٩٩٩) مع بيان الأهمية النسبية للصادرات والواردات الزراعية بالنسبة للصادرات والواردات القومية بصفة عامة.

وتبين أن أهم الصادرات الزراعية هى القطن الخام ، الأرز ، البطاطس ، الـــبرتقال ، النباتات الطبية والعطرية ، الخضر والفاكهة. بينما تبين أن أهم الواردات من السلع الزراعية هى القمح ، دقيق القمح ، الذرة، اللحوم المبردة والمجمدة، الألبان ومنتجاتها ، السكر المكرر ، الحيوانات الحية وقد تم تناول تطور كل من الصادرات والواردات من السلع الزراعية خلال الفترة (١٩٨٥ -١٩٩٩).

كمـــا تـــم تناول التبادل التجارى بين جمهورية مصر العربية ومجموعة الدول خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٨) مع بيان الأهمية النسبية لكل منها وتبين

أن غالبـــية التـــبادل التجارى كانت مع أوربا الغربية واسيا وأمريكا الشمالية وشرق أوربا والدول العربية مع إيضاح الميزان التجارى لكل منها على حده مـــع جمهوريـــة مصر العربية حيث تبين أن الميزان التجارى مع دول غرب أوربـــا وأفريقيا وشرق أوربا وأمريكا الجنوبية واسيا والاقيانوسيه كان سالباً لجميع السنوات المذكورة ، آما أمريكا الشمالية فقد كان سالبا للسنوات ١٩٩٥ ، ١٩٩٧ ، ١٩٩٨ وموجـــبا فـــى عـــام ١٩٩٦ فى حين كان بالنسبة للدول العربـــية كـــان موجبا فى عامى ١٩٩٥ ، ١٩٩٦ وسالبا فى عامى ١٩٩٧ ، ١٩٩٨.

وأخـــيرا تـــناول إمكانية معالجة الميزان التجارى ودور القطاع الزراعى فـــى ذلـــك حيث تم إيضاح ممكنات الاكتفاء الذاتى لأهم السلع الغذائية ومدى إمكانـــية زيادة الصادرات الزراعية لا سيما والمشروعين العملاقين مشروع ترعة السلام فى سيناء ومشروع توشكى جنوب مصر سيكون لهما دور كبير فـــى ذلـــك ، بـــل ودور آخر فى فى زيادة الإنتاج الزراعى وبالتالى الإنتاج القومـــى مما سيكون له أثر فى معالجة عجز الموازنة العامة للدوله الذى تم توضيحه خلال الفترة الزمنية (١٩٩٢-١٩٩٨) مع توضيح مصادر تمويله.

المراجع

١. أحمد احمد جويلى (دكتور) الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي ، افتتاحية المؤتمر الخامس للاقتصاديين الزراعيين ، مارس ١٩٩٧.

٢. عادل المهدى (دكتور) التسويق الخارجي وتحديات المنافسة الدولية، القاهرة ١٩٩٣.

٣. محمد زكى جمعة (دكتور) الصادرات الزراعية المصرية في ظل سياسة التحرر الاقتصادي كيف تتمو ، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي ، المؤتمر الخامس للاقتصاديين الزراعيين ، القاهرة مارس ١٩٩٧.

٤. محمود منصور (دكتور) التحديات التي تواجه الصادرات الزراعية المصرية في ضوء الاتفاقيات التجارية العالمية والإقليمية ، ندوة مستقبل الصادرات الزراعية المصرية في ضوء ظواهر العولمة والاتفاقيات التجارية الإقليمية ، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي ، مايو ٢٠٠٠.

5- F.A.O., Trade Year Book, Rome, Italy, different volumes.

6- WWW F.A.O. Org. Database Statistics, July, 2001

Summary

In the last decade, the world has been witnessing a number of political and economic changes led to increased competition in realm of international trade. International trade is considered to be the locomotive of economic development for any country due to its multiple repercussions on national economy.

The study aims at shedding light on Egyptian trade balance sheet, with an emphasis on its deficit that reached about LE39.589 millions as an average during the period of 1997-1999 and the agricultural sector contribution and role to tip the balance back in favor of the Egyptian economy.

The study reviewed the Egyptian trade balance sheet in terms of both exports and imports and they development during the period of 1985-1999, and relative importance of agricultural exports and imports to the national exports and importance in general.

The study revealed that the most important agricultural exports are raw cotton, rice, potato, orange, medicinal and aromatic plants, vegetables, and fruits. While the most important agricultural imports are wheat, wheat flour, corn, frozen beef, dairy products, distilled sugar, live animals. The study also reviewed the development of both exports and imports of agricultural commodities during the same period.

The study also reviewed the trade exchange between Egypt and the world during the period of 1985-1999, relative importance of each country. It has been illustrated that most trade exchange was with Western European countries, Asia, North America, Eastern Europe, and Arab countries, and the trade balance sheet with each country. The study unveiled the trade balance sheet with Western Europe, Africa, East Europe, Asia, and Oceanus was negative for all the above mentioned years. For North America, it was negative for the years 1995, 1997, and 1998 and positive in 1996. For Arab countries, it was positive in 1995 and 1996, and negative in 1997 and 1998.

Finally, the study tackled the possibilities of remedial actions for the trade balance sheet and the role of the agriculture sector in that endeavor. One of the possibilities is to look at the potential to achieve self-sufficiency for the main food commodities, and possibilities to increase agricultural exports, especially with the initiation of the two huge projects, the Peace Irrigation Canal in Sinai, and Toshki Project in Upper Egypt. The role of these two projects in improving national agricultural production is enormous and in turn would have a remedial effect that would be reflected on the trade balance sheet.

جامعة الأزهر
مركز صالح عبد الله كامل
للاقتصاد الإسلامي

Al-AZHAR UNIVERSITY
S.A. KAMEL CENTER
FOR ISLAMIC ECONOMICS

ندوة

الزراعة ومستقبل الاقتصاد المصرى

الاثنين : ٢١ رجب ١٤٢٢هـ الموافق ٨ أكتوبر ٢٠٠١م

تحليل اقتصادى للزراعة المصرية ودورها فى تنشيط القطاعات الاقتصادية الأخرى

د. حمودة عبد العظيم محمد ، د. عثمان على إسماعيل
كلية الزراعة – جامعة الأزهر – أسيوط

تحليل اقتصادى للزراعة المصرية
ودورها فى تنشيط القطاعات الاقتصادية الأخرى

دكتور/ حمودة عبد العظيم محمد(*) دكتور/ عثمان على اسماعيل(*)

مقدمة

تعد الزراعة أهم صناعة فى البنيان الاقتصادى المصرى، حيث يسهم الناتج المحلى الزراعى بنحو ٢١% من اجمالى الناتج القومى فى عام ٩٩/ ٢٠٠٠، كما أن القطاع الزراعى يستوعب حوالى ٢٩% من اجمالى القوى العاملة المصرية فى عام ٩٩/٢٠٠٠، فضلا عن دور الزراعة فى توفير الغذاء والكساء للسكان، والمواد الخام Raw material للكثير من الصناعات التحويلية الزراعية كالصناعات الغذائية، وصناعات الغزل والنسيج، كذلك لايفوتنا الدور الهام الذى تلعبه الزراعة فى التجارة الخارجية المصرية، حيث بلغت نسبة مساهمة الصادرات السلعية الزراعية حوالى ٩,٥% من اجمالى الصادرات السلعية المصرية فى عام ١٩٩٨/٩٧.

هذا مع الأخذ فى الاعتبار أن هذه الأهمية الاقتصادية لدور القطاع الزراعى فى تنمية الاقتصاد القومى سوف تتزايد فى المستقبل القريب ازاء ما يحدث حاليا على الساحة الدولية فى ظل ما يواجهه العالم اليوم من نظام اقتصادى عالمى جديد يقوم على منظومة متشابكة من العلاقات الاقتصادية التى سوف تزداد عمقا بسيادة نظام اقتصادى موحد تتبادل فيه كل دول العالم الاعتماد على بعضها البعض سواء كان ذلك فى المواد الخام أو فى السلع

*) كلية الزراعة–جامعة الأزهر– أسيوط

المصـــنعة أو فـــى الأسواق أو رؤوس الأموال أو العمالة أو الخبرات الفنية وهـــو ما يعرف حديثا باصطلاح العولمة Globalization ، هذا مما يفرض علـــى الاقتصاد المصرى بصفة عامة والقطاع الزراعى بصفة خاصة اعادة ترتيـــب وتحديث سياساته حتى يمكن أن يتكيف مع هذا النظام العالمى الجديد ويواجه متطلباته المختلفة.

وتســـهم الـــزراعة اســـهاما فعلـــيا فى التنمية الاقتصادية باعتبارها أحد القطاعات الرئيسية فى الاقتصاد القومى، وذلك عن طريق مساندتها وتدعيمها للقطاعـــات الاقتصـــادية الأخرى، واتاحة الفرصة أمام الاقتصاد القومى لأن يســـهم بصـــورة أفضـــل فى التجارة الدولية فيزداد بذلك ارتباطه بالاقتصاد العالمى، وتؤدى هذه المساهمة الفعالة الى نمو الناتج المحلى الزراعى فيزداد بذلـــك الـــناتج القومـــى وهـــو مـــا يســـمى بالمساهمة الانتاجية Output contribution أو عندما تحدث عمليات تبادل بين قطاع الزراعة لما ينتجه من سلع وخدمات مع القطاعات الاقتصادية الأخرى وهو ما يسمى بالمساهمة التســـويقية Market contribution أو عـــندما تســـهم ببعض من مواردها لاســـتخدامها فـــى القطاعـــات الاقتصادية الأخرى وهى ما تسمى بالمساهمة المورديـــة Factor contribution ، وعلـــى ذلك فدور الزراعة فى تنشيط القطاعـــات الاقتصـــادية الأخـــرى يتحدد من خلال الزيادة السنوية فى الناتج الـــزراعى وحجـــم مـــاتم تبادلـــه من سلع وخدمات بين الزراعة والقطاعات الاقتصادية الأخرى التى يتكون منها البنيان الاقتصادى القومى، وكذلك مقدار مـــا تـــم نقلـــه من موارد القطاع الزراعى الى القطاعات غير الزراعية فى الاقتصاد القومى.

المشكلة البحثية:

تتمثل مشكلة هذا البحث فى دراسة تراجع دور القطاع الزراعى فى تنشيط القطاعات الاقتصادية الأخرى فى ضوء تطبيق سياسات الاصلاح الاقتصادى وبرامج التغيرات الهيكلية التى سادت كافة القطاعات الاقتصادية منذ منتصف الثمانينات، خاصة وأن الزراعة هى النشاط الاقتصادى الرئيسى الذى ترتكز عليه العديد من الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

هدف البحث:

يهدف هذا البحث الى دراسة وقياس اسهام القطاع الزراعى فى الناتج المحلى الاجمالى مقارنا بالقطاعات غير الزراعية وأسباب تراجع نسبة هذا الاسهام بالاضافة الى قيام الاسهام الموردى المتمثل فى عنصرى العمل ورأس المال، وذلك بهدف الوصول الى الأسباب الحقيقية وراء تراجع دور هذا القطاع فى تنشيط القطاعات الاقتصادية الأخرى.

الطريقة البحثية ومصادر البيانات:

اتبع فى هذا البحث اسلوبى التحليل الوصفى والكمى لدراسة تطور المتغيرات المختلفة المتعلقة بموضوع البحث والتى تتمثل فى الناتج المحلى الاجمالى، الناتج المحلى الاجمالى للقطاع الزراعى والقطاعات غير الزراعية الأخرى، وقد اعتمد هذا البحث على العديد من الجهات الرسمية وغير الرسمية، مثل وزارة الزراعة، وزارة التخطيط، ووزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، وكذا النشرات الاقتصادية الصادرة عن البنك الأهلى المصرى،

والبـــنك المركزى المصرى ، فضلا عن العديد من الدراسات والأبحاث التى تناولت هذا الموضوع من جوانبه المختلفة.

نتائج البحث ومناقشتها

أولا: قياس الاسهام الناتجى للزراعة ومقارنته بالاسهام الناتجى للقطاعات غير الزراعية:

ان مـــدى اسهام الزراعة فى التنمية الاقتصادية يتحدد بمعدل الزيادة الســـنوية فـــى الـــناتج الزراعى وبحجم السلع والخدمات التى يتم تبادلها بين الزراعه والقطاعات الأخرى و بحجم الموارد التى تنتقل من القطاع الزراعى الى القطاعات غير الزراعيه فى الأقتصاد القومى .

ويســـتهدف هـــذا الجـــزء من البحث قياس الأسهام الناتجى للزراعه ومقارنـــته بالأســـهام الـــناتجى للقطاعات غير الزراعيه فى الفتره ١٩٨٠ – ٢٠٠٠ . كمـــا يســـتهدف أيضا مقارنة الأسهام الناتجى للقطاعين – الزراعى وغير الزراعى – فى الفترتين ٨٠ / ١٩٨١ –١٩٩٠/٨٩ ، ١٩٩١/٩٠ –٩٩ / ٢٠٠٠ . ويعـــزى هذا التقسيم الى ما تتسم به الفتره الثانيه من طابع خاص يمـــيزها عـــن الفتره الأولى ، فقد شهدت الفتره الثانيه تغيرات واسعه النطاق فـــى كل من المنوالين التوزيعى والوظيفى فى البنيان الأقتصادى المصرى ، يضـــاف الـــى ذلـــك أن الفتره الثانيه اتسمت بالتركيز على الاصلاح الهيكلى بواسطة حزمه من السياسات النقديه والماليه بهدف اصلاح جانب العرض فى القطاعـــات الاقتصاديه المختلفه . والمعتقد أن لهذه التغيرات أهميه كبيره فى

تحديـــد الأســـهام الناتجى النسبى للزراعه وغيرها من القطاعات الأخرى فى تلك الفتره .

ان النمو فى الناتج القومى هو بطبيعة الحال داله للنمو فى ناتج الزراعه والنمو فى أنتجة القطاعات الأخرى غير الزراعيه . ولقياس الأسهام الناتجى لقطاع الزراعه و مقارنته بنظيره فى القطاعات غير الزراعيه سوف يستخدم أســلوب الأنحدار المتعدد فى تقدير معالم دوال الناتج القومى الاجمالى خلال فترات الدراسه .

ويعـــتقد الباحثين أن الداله اللوغاريتميه هى من أنسب الدالات التى يمكن استخدامها فى هذا المجال . ويرجع ذلك الى عدة عوامل أهمها :

- ان دالـــه الـــناتج القومـــى الأجمالى هى داله متزايده ، بمعنى ازدياد قيمـــتها بازدياد قيم المتغيرات المستقله فيها دون أن تصل الى نهايه عظمى وهذه من أهم صفات الداله اللوغاريتميه .
- ان التقديرات التى يتم الحصول عليها مباشرة من الداله اللوغاريتميه هـــى المرونات المتوسطه للعوامل المستقله فى الداله بالنسبه للمتغير التابع فيها . ولا شك أن البيانات المتاحه لاتسمح بأكثر من ذلك .
- انخفـــاض عدد الملاحظات الأمر الذى يزيد من الكفاءة النسبية للدالة اللوغاريتمية عند مقارنتها بأية دالة انحنائية أخرى، ويعزى ذلك الى ازديـــاد درجات الحرية بعد تقدير المعالم فى الدالة اللوغاريتمية عنه فى أية دالة انحنائية أخرى.

وقد استند التقدير الاحصائى للدالة اللوغاريتمية الى تقديرات الدخل المحلى الاجمالى والدخل الزراعى وبيانات الدخول فى القطاعات غير الزراعية بالأسعار الثابتة لتكلفة عوامل الانتاج.

والمعتقد أن الاسهام الناتجى النسبى لقطاع الزراعة من جهة وللقطاعات غير الزراعية من جهة أخرى يتحدد بنسبتين اثنتين هما:

- نسبة معدل النمو السنوى فى الناتج الزراعى الى نظيره فى ناتج القطاعات غير الزراعيه. اذ يتوقع أنه كلما قلت هذه النسبه كلما انخفض الأسهام الناتجى للزراعه عند مقارنته بالأسهام الناتجى للقطاعات غير الزراعيه .
- نسبة ناتج الزراعه الى ناتج القطاعات غير الزراعيه. ويتوقع أيضا أنه كلما أنخفضت هذه النسبة كلما أنخفض الأسهام الناتجى للزراعه . و لذلك فانه يلزم تقدير هاتين النسبتين فى الفترتين ٨٠ / ١٩٨١ -٨٩/ ١٩٩٠ ، ٩٠ /١٩٩١ -٩٩ /٢٠٠٠،وتحديد تأثيرها على الأسهام الناتجى النسبى للقطاعين فى الفترتين المذكورتين .

ولتقدير النسبة الأولى قدرت الدوال الخطيه للنمو فى كل من الدخل الزراعى و الدخول غير الزراعيه فى الفترات المذكوره . كما قدرت النسبة الثانية بقسمة متوسط الدخل الزراعى على متوسط الدخل غير الزراعى فى كل فتره .

ولمعرفة التغير الذى طرأ على الأسهام الناتجى للزراعه و غيرها من القطاعات الأخرى ثم تقدير معالم الداله اللوغاريتميه للدخل المحلى الأجمالى فى الفترتين المذكورتين سابقا .

١. بأحتساب معادلة الأنحدار اللوغاريتمات للدخل المحلى الأجمالى كداله للدخـــل الـــزراعى والدخول غير الزراعيه فى الفتره ٨٠ /١٩٨١ – ٨٩ / ١٩٩٠ ، ٩٠ /١٩٩١–٩٩/٢٠٠٠ تبين أن :

لوص$_{هـ}$ = ٠,٤٥٨ + ٠,١٥٩ لو س$_{١هـ}$ + ٠,٨٤٠ لو س$_{٢هـ}$ (١)
(٣٩,٥٥٠) (٢١٧,٩٠١)

ر = ١,٠٠ ، ر^{٢} = ١,٠٠ ، ر$^{-٢}$ = ١,٠٠ف = ١٤٣٦١١٣

حيث ص$_{هـ}$ = الدخل المحلى الاجمالى فى السنة هـــ

س$_{١هـ}$ = الدخل الزراعى فى السنة هـــ

س$_{٢هـ}$ = الدخول غير الزراعية فى السنة هـــ

هـــ = ١٩٨١/٨٠ ، ١٩٨٢/٨١، ..... ، ٢٠٠٠/٩٩ .

لو ص$_{هـ}$ =٠,٤١٤ + ٠,١٥٩ لو س$_{١هـ}$ + ٠,٨٤٤ لو س$_{٢هـ}$. (٢)
(١٦,٧١٨) (١٦,٢٩٦)

ر = ١,٠ ، ر^{٢} = ١,٠، ر$^{-٢}$ =١,٠، ف = ٧٧٠١٩,٢٠٤

حيث ص$_{هـ}$ = الدخل المحلى الاجمالى فى السنة هـــ

س$_{١هـ}$ = الدخل الزراعى فى السنة هـــ

س$_{٢هـ}$ = الدخول غير الزراعية فى السنة هـــ

هـــ = ١٩٨١/٨٠، ١٩٨٢/٨١، .... ، ١٩٩٠/٨٩ .

لو ص$_{هـ}$ =١,٠٧٩ + ١,٠١١ لو س$_{١هـ}$ + ٠,٠٤٩٥٥ لو س$_{٢هـ}$.. (٣)
(١,٢٧٧) (٢١,٥٥٧)

ر =٠,٩٩٦ ، ر^{٢} = ٠,٩٩١ ر$^{-٢}$ ٠,٩٨٩ ، ف = ٣٩٩,٢٨٤

حيث ص$_{هـ}$ = الدخل المحلى الاجمالى فى السنة هـ

س$_{١هـ}$ = الدخل الزراعى فى السنة هـ

س$_{٢هـ}$ = الدخول غير الزراعية فى السنة هـ

هـ = ١٩٩١/٩٠ ، ١٩٩٢/٩١، ... ، ٢٠٠٠/٩٩ .

ويتضـــح من المعادلات الثلاث السابقة وجود علاقة مباشرة معنوية احصـــائيا على مستوى ٠,٠١ (حيث تشير الأرقام بين القوسين الى قيمة ت) بيـــن معدل النمو السنوى فى الدخل الزراعى ومعدل النمو السنوى فى الدخل المحلى الاجمالى.

٢. باحتساب معادلة الاتجاه العام لكل من الدخل الزراعى والدخول غير الزراعية فى الفترة ١٩٨١/٨٠ – ٢٠٠٠/١٩٩٩ تبين أن:

ص$_{زهـ}$ = ٧٩٢٢,٢ + ٢٤٦٦,٢ س$_{هـ}$ ..... (٤)

(٥,١١٦٩)

ر = ٠,٦٨٤٥ ، ر^{٢} = ٠,٤٦٨٦

حيث ص$_{زهـ}$ = الدخل الزراعى فى السنة هـ

س$_{هـ}$ = الزمن

هـ = ١٩٨١/٨٠ ، ١٩٨٢/٨١ ، ..... ، ٢٠٠٠/٩٩ .

ص$_{غهـ}$ = ٤١٤٣٥,٤- + ١٢٢٧٣ س$_{هـ}$ ..... (٥)

ر = ٠,٩٣٢٤ ، ر^{٢} = ٠,٨٦٩٤

حيث ص$_{غهـ}$ = الدخول غير الزراعية فى السنة هـ

س$_{هـ}$ = الزمن

هـ = ١٩٨١/٨٠، ١٩٨٢/٨١ ، ..... ٢٠٠٠/٩٩ .

وتبين من المعادلتين (٤) ، (٥) أن كل من الدخل الزراعى والدخول غير الزراعية تأخذ اتجاها صعوديا معنوي احصائيا على مستوى ٠,٠١ (حيث تشير الأرقام بين القوسين الى قيمة ت)

٣. قدر متوسط الدخل الزراعى فى الفتره ٨٠ /١٩٨١ -٩٩/٢٠٠٠ بنحو ١٧٩٢,٤ مليون جنيه ، بينما قدر متوسط الدخل غير الزراعى فى الفترة ٨٠/١٩٨١ -٩٩/٢٠٠٠ بنحو ١٧٩٧٢,٤ مليون جنية ، بينما قدر متوسط الدخل غير الزراعى فى نفس الفترة بحوالى ٨٧٤٣٥,٤ مليون جنية (جدول رقم ١) ويعنى ذلك ان نسبة الدخول غير الزراعية الى الدخل الزراعى تبلغ فى المتوسط نحو ٤,٩ اى ما يعادل خمسة امثاله تقريبا فى الفترة محل الدراسة

وبقياس الاسهام الناتجى للقطاع الزراعى والقطاعات غير الزراعية فى الفترة ٨٠/١٩٨١- ٩٩/٢٠٠٠ تؤكد التقديرات المتحصل عليها فى المعادلة (١) العلاقة المباشرة والمعنوية احصائيا بين معدل النمو السنوى فى الدخل المحلى الاجمالى . فقد قدرت مرونة دالة الدخل المحلى الاجمالى بالنسبة للدخل الزراعى بنحو ٠,١٥ ، أى أنه بازدياد الدخل الزراعى بمعدل ١% سنويا يزداد الدخل المحلى الاجمالى تبعا لذلك فى المتوسط بنحو ٠,١٥% فى الفترة ٨٠/١٩٨١- ٩٩/٢٠٠٠ وقدر متوسط الدخل المحلى الاجمالى السنوى فى الفترة ٨٠/١٩٨١ -٩٩/٢٠٠٠ بنحو ١٠٥,٤٠٨ مليار جنية بينما قدر متوسط الدخل الزراعى السنوى فى نفس الفترة بحوالى ١٧,٩٧٢مليار جنيه جدول (١) . اى ان زيادة الدخل الزراعى السنوى فى المتوسط بمقدار ٠,١٧٩ مليار جنيه (١٧,٩٧٢× ٠,٠١) يتبعه زيادة مقابلة فى الدخل

المحلـــى الاجمـــالى الســـنوى بمقـــدار ٠,١٥٨١ مليار جنية (١٠٥,٤٠٨× ٠,٠٠١٥)، ويعـــنى ذلـــك انه بازدياد الدخل الزراعى السنوى فى المتوسط بمقـــدار ملـــيار جنـــية يزداد الدخل المحلى الاجمالى السنوى فى المتوسط – وبفعل تأثير المضاعف – بمقدار ٢٨٣ مليار جنيه (٠,١٧٩× ٠,١٥٨١) .

ويعزى تأثير المضاعف لزيادة الدخل الزراعى على الدخل القومى الى أن نمـــو الدخل الزراعى يزيد من حجم الاسهام السوقى والموردى للزراعة فيســـاعد بذلك على تدعيم ومساندة الانشطة الاقتصادية الاخرى ، ففيما يتعلق بازديـــاد الاســـهام السوقى فان ازدياد الناتج الزراعى يؤدى الى ازدياد مقابل فى الجزء من هذا الناتج الذى يتم تداوله فى القطاعات غير الزراعية المحلية او الاقتصاد العالمى ، فضلا عن ذلك فان التوسع فى الناتج الزراعى وزيادة الانتاجـــية الزراعـــية ســـيزيد بـــلا شك من حجم الاسهام السوقى للزراعة المصـــرية فـــى التنمـــية الاقتصادية الشمولية من خلال زيادة القوة الشرائية للسكان الزراعيين وبالتالى اتساع الطاقة السوقية للقطاع الزراعى نفسه.

أمـــا فيما يتعلق بازدياد الاسهام الموردى للزراعة المصرية فان ازدياد الناتـــج الزراعى والانتاجية الزراعية يتيح الفرصة لانتقال الموارد الزراعية (العمـــل ورأس المـــال) لاســـتخدامها فـــى القطاعات غير الزراعية، فزيادة الانتاجـــية الزراعـــية عن طريق التقدم التكنولوجى يترتب عليه توفير موارد العمـــل والمـــواد الخـــام وانـــتقالها الى القطاعات غير الزراعية فتدعم بذلك نشـــاطها وبالـــتالى اسهامها فى التنمية الاقتصادية ، يضاف الى ذلك أن نمو الـــناتج الزراعى يسهم فى تكوين رأس المال سواء فى الزراعة نفسها أو فى غيرها من القطاعات الأخرى فبازدياد الناتج الزراعى تتحسن شروط المبادلة

لصـــالح القطاعـــات الغير زراعية مما يخلق مناخا مناسبا للاستثمار فى تلك القطاعـــات ولـــتدفق المدخرات الزراعية اليها، كما يساعد على تكوين رأس المال مباشرة فى الزراعة مما يقلل من اعتمادها على القطاعات الأخرى فى توفير رأس المال اللازم للتنمية الاقتصادية.

تشـــيرالتقديرات المتحصـــل علـــيها فى المعادلة (١) الى اختلاف مدى الاسهام الناتجى للزراعة بالمقارنة بنظيره فى القطاعات غير الزراعية ، فاذا أعتـــبرت مـــرونة الدالـــة فى المعادلة (١) كمقياس للازدياد الناتجى للقطاع الـــزراعى والقطاعـــات غـــير الزراعـــية فيمكن القول بأن الاسهام الناتجى للقطاعـــات غـــير الزراعية يبلغ تقريبا خمسة أمثال الاسهام الناتجى للقطاع الـــزراعى فـــى الفترة ١٩٨١/٨٠ – ٢٠٠٠/٩٩ ، حيث قدرت مرونة الدالة بالنسبة للدخول غير الزراعية فى المعادلة (١) بنحو ٠,٨٤ بينما بلغت مرونة الدالـــة بالنســـبة للدخـــل الـــزراعى حوالـــى ٠,١٦ أى أنه بازدياد الدخول غيرالزراعـــية بمعـــدل ١% سنويا يزداد الدخل المحلى الاجمالى السنوى فى المتوســـط بمعدل ٠,٨٤% بينما يزداد هذا الدخل بمعدل ٠,١٥% فقط بزيادة الدخل الزراعى السنوى بمعدل ١% فى الفترة موضع الدراسة.

ويـــتحدد الاسهام الناتجى النسبى للقطاعين (الزراعى وغير الزراعى) بمعـــدل النمو السنوى النسبى فى ناتجيهما وبالأهمية النسبية للدخل الزراعى والدخـــول غير الزراعية فى الدخل القومى، وفيما يتعلق بمعدل النمو السنوى فـــى القطاعيـــن يتبين من المعادلة (أ) أن الدخل الزراعى ازداد سنويا بمقدار ٢٤٦٦ مليون جنيه فى الفترة ١٩٨١/٨٠- ٢٠٠٠/٩٩ .

جدول رقم (١) تقديرات الناتج المحلى الاجمالى بتكلفة عوامل الانتاج الثابتة بالمليون جنيه وفقا لقطاعات الأنشطة الاقتصادية بجمهورية مصر العربية

خلال الفترة (١٩٨٧/٨٨-١٩٩٩/٢٠٠٠)

السنوات / القطاعات	٨٧/٨٨ (١)	٨٨/٨٩ (٢)	٨٨/٨٩ (٣)	٨٩/٩٠ (٤)	٨٩/٩٠ (٥)	٩٠/٩١ (٦)	٩٠/٩١ (٧)	٩١/٩٢ (٨)	٩١/٩٢ (٩)	٩٢/٩٣ (١٠)	٩٢/٩٣ (١١)	٩٣/٩٤ (١٢)	٩٣/٩٤ (١٣)	٩٤/٩٥ (١٤)	٩٤/٩٥ (١٥)	٩٥/٩٦ (١٦)	٩٥/٩٦ (١٧)	٩٦/٩٧ (١٨)	٩٦/٩٧ (١٩)	٩٧/٩٨ (٢٠)	٩٨/٩٩ (٢١)	٩٩/٢٠٠٠ (٢٢)
الزراعة																							
الصناعة																							
البترول																							
التشييد																							
الكهرباء																							
مجموع القطاعات السلعية																							
النقل والمواصلات والتجارة																							
التجارة والمال والتأمين																							
السياحة والمطاعم والمشارق																							
مجموع القطاعات الخدمات الانتاجية																							
الاسكان والمرافق العامة																							

السنوات / القطاعات	٨٢/٨١ (١)	٨٣/٨٢ (١)	٨٤/٨٣ (١)	٨٥/٨٤ (٢)	٨٦/٨٥ (٢)	٨٧/٨٦ (٢)	٨٨/٨٧ (٢)	٨٩/٨٨ (٢)	٩٠/٨٩ (٢)	٩١/٩٠ (٢)	٩٢/٩١ (٢)	٩٣/٩٢ (٢)	٩٤/٩٣ (٢)	٩٥ ٢٠٠٠ (٥)
الخدمات الاجتماعية والشخصية	٤٥٠٦	٥٠٩٦	٥٦٧٠	٦٣٠٤	٦٩١٥	٧٦٦٥	٨٤٣٠	٩٢٧٠	١٠١٢٠	١١٢٤٠	١٢٣٨٠	١٣٦٢٠	١٤٩٨٠	١٦٤٧٠
الخدمات الحكومية والتأمينات	٦٠٦٦	٦٨٦٠	٧٦٤٠	٨٤٨٠	٩٣٢٠	١٠٢٦٠	١١٢٩٠	١٢٤٢٠	١٣٦٦٠	١٥٠٢٠	١٦٥٢٠	١٨١٦٠	١٩٩٨٠	٢١٩٨٠
مجموع القطاعات الخدمية الإجتماعية	٥٢٢٢٠٢	٥٩٧٦٠٢	٦٧٤٤٠٢	٧٤٩٢٠٢	٨٢٤٧٠٢	٩٠٦٥٠٢	٩٩٧٢٠٢	١٠٩٦٤٠٢	١٢٠٦٠٢	١٣٢٦٠٢	١٤٥٨٠٢	١٦٠٤٠٢	١٧٦٤٠٢	١٩٣٦٠٢
الدخل القومى الإجمالى	١٤٣٢٨٠٤	١٦٢٢٩٠٨	١٨٢٢٥٠٨	٢٠٤٠٦٠٨	٢٢٩٠٦٠٨	٢٥٦٠٦٠٨	٢٨٦٠٦٠٨	٣٢٠٦٠٨	٣٥٨٠٦٠٨	٤٠١٠٦٠٨	٤٤٩٠٦٠٨	٥٠٣٠٦٠٨	٥٦٤٠٦٠٨	٦٣٢٠٦٠٨

المصدر: جمهورية مصر العربية، البنك الأهلى للتصرى، التقرير الاقتصادية، أعداد مختلفة.

(١) – على أساس أسعار ١٩٨٠/٧٩.

(٢) – على أساس أسعار ١٩٨٧/٨٦ وتمثل سنة الأساس للخطة الخمسية الأولى.

(٣) – على أساس أسعار ١٩٩٢/٩١ وتمثل سنة الأساس للخطة الخمسية الثانية.

(٤) – على أساس أسعار ١٩٨٧/٨٦ وتمثل سنة الأساس للخطة الخمسية الرابعة.

(٥) – على أساس أسعار ١٩٩٧/٩٦ وتمثل سنة الأساس للخطة الخمسية الثالثة.

وحيث أن متوسط الدخل الزراعى فى نفس الفترة يقدر بحوالى ١٧٩٧٢ مليون جنيه، فان المتوسط السنوى لمعدل النمو فى الدخل الزراعى فى تلك الفترة يبلغ نحو ١٣,٧%، ويتبين من معادلات الاتجاه الزمنى العام للقطاعات غير الزراعية أن الدخول غير الزراعية ازدادت سنويا بمقدار ١٢٢٧٣ مليون جنيه فى الفترة ٨٠/١٩٨١-٩٩/٢٠٠٠.

وحيث أن متوسط الدخل غير الزراعى فى نفس الفترة يقدر بقرابة ٨٧٤٣٥ مليون جنيه، فان المتوسط السنوى لمعدل النمو فى الدخل غير الزراعى فى تلك الفترة يبلغ نحو ١٣,٧%، ويعنى ذلك أن معدل النمو السنوى فى الدخل غير الزراعى يعادل تقريبا نظيره فى الدخل الزراعى فى الفترة ٨٠/١٩٨١-٩٩/٢٠٠٠.

والجدير بالذكر أن الاسهام الناتجى للقطاعين قد جاء متناسبا مع نسبة دخليهما، حيث قدرت متوسط نسبة الدخل غير الزراعى الى الدخل الزراعى فى الفترة ٨٠/١٩٨١- ٩٩/٢٠٠٠ بنحو ٤,٩ أى ما يعادل خمسة أمثال تقريبا ، وهى نفس نسبة الاسهام الناتجى للقطاعات غير الزراعية الى نظيره فى القطاع الزراعى فى تلك الفترة ، مما تقدم تبين أن العلاقة مباشرة وتناسبية بين الاسهام الناتجى النسبى للقطاع الزراعى والقطاعات غير الزراعية وبين كل من متوسط نسبة الدخل الزراعى السنوى الى الدخل غير الزراعى السنوى ونسبة معدل النمو السنوى فى الدخل الزراعى الى نظيره فى الدخل غير الزراعى فى الفترة ٨٠/١٩٨١-٩٩/٢٠٠٠ .

الاسهام الناتجى للقطاع الزراعى والقطاعات غير الزراعية فى الفترتين ٨٠/١٩٨١-٨٩/١٩٩٠ ـــ ٩٠/١٩٩١-٩٩/٢٠٠٠:

شـــهدت الفترة ٩٠/١٩٩١- ٩٩/٢٠٠٠ كما سبق القول تغيرات واسعة الـــنطاق فـــى كـــل من المنوالين التوزيعى والوظيفى فى البنيان الاقتصادى المصرى، يضاف الى ذلك أن الفترة الثانية اتسمت بالتركيز على تبنى سياسة اقتصـــادية قامت على الاصلاح الهيكلى بواسطة حزمة من السياسات النقدية والمالـــية بهـــدف اصلاح جانب العرض فى القطاعات الاقتصادية المختلفة، وبـــتوزيع المبلغ المخصص للاستثمار الثابت على مختلف قطاعات الاقتصاد القومـــى خلال الفترة ٨٠/١٩٨١-٨٩/١٩٩٠ وهى نحو ٧٣٤٨ مليون جنيه، يـــبدو واضـــحا أن القطاعات السلعية تحتل المرتبة الأولى من حيث أفضليته كمجـــال للاســـتـــثمار حيـــث خصص له نحو ٢٨٨٢ مليون جنيه تمثل نحو ٣٩,٢% مـــن متوســـط الاســـتثمارات الثابـــتة المخصصة لتلك الفترة محل الدراســـة، كما احتل قطاع الخدمات الاجتماعية المرتبة الثانية اذ يبلغ نصيبه حوالـــى ٢١٢٠ ملـــيون جنـــيه تمثل نحو ٢٨,٩% من متوسط الاستثمارات الثابـــتة المخصصة للفترة محل الدراسة، ويأتى قطاع الخدمات الانتاجية فى المرتـــبة الثالثة اد يبلغ نصيبه حوالى ١٤٢٨ مليون جنيه تمثل نحو ١٩,٤% من متوسط الاستثمارات الثابتة المخصصة لنفس الفترة، أما القطاع الزراعى فيجـــئ فى المرتبة الرابعة حيث خصص له نحو ٧٨٧ مليون جنيه فقط تمثل نحو ١٠,٧% من متوسط الاستثمارات الثابتة المخصصة للفترة ٨٠/١٩٨١-٨٩/١٩٩٠، وقـــد ســـار الاســـتثمار على هذا النحو تقريبا خلال الفترة ٩٠/١٩٩١-٩٩/٢٠٠٠ حيـــث بلـــغ اجمـــالى الاستثمارات الثابتة فى الاقتصاد

القومـــى خـــلال تلك السنوات ٤٨٥٦١ مليون جنيه، ويجئ القطاع الزراعى أيضا فى المرتبة الرابعة من حيث أفضليته كمجال للاستثمار يسبقه أيضا كل من القطاعات السلعية غير الزراعية وقطاعات الخدمات الرئيسية ، فبينما بلغ نصيب القطاعات السلعية غير الزراعية نحو ١٨٢٩٥ مليون جنيه تمثل نحو ٣٨% من متوسط اجمالى الاستثمارات الثابتة خلال هذه الفترة، فان نصيب قطاع الخدمات الاجتماعية يبلغ حوالى ١٣٠٧٢ مليون جنيه تمثل نحو ٢٨% مـــن متوســـط اجمالى الاستثمارات الثابتة خلال الفترة محل الدراسة، ويبلغ نصـــيب قطاع الخدمات الانتاجية الذى يأتى فى المرتبة الثالثة نحو ١٠٠٠٠ ملـــيون جنـــيه تمـــثل نحو ٢١% من اجمالى الاستثمارات المخصصة لتلك الفـــترة،فى حيـــن لا يتجاوز نصيب قطاع الزراعة ٤٥٦٤ مليون جنيه تمثل نحـــو ٩,٤% من اجمالى الاستثمارات المخصصة للفترة ١٩٩١/٩٠- ٩٩/ ٢٠٠٠ .

وقـــد صحب هذه التغيرات فى النمط التثميرى تغيرات مقابلة فى كل من حجـــم الدخـــل والدخـــل المحلـــى الاجمالى وتوزيع هذا الدخل بين قطاعات الاقتصـــاد القومـــى، وكمـــا قـــيل قبلا فان من أهم ملامح هذه التغيرات هو الانخفـــاض المستمر فى الأهمية النسبية للزراعة فى الاقتصاد القومى، حيث قـــدر متوســـط الدخـــل الـــزراعى فى الفترة ١٩٨١/٨٠-١٩٩٠/٨٩ بنحو ٥٥٤٢,٥ ملـــيون جنيه أى ما يعادل ٢٢% من متوسط الدخل غير الزراعى والـــبالغ قرابة ٢٥٠٤٩,١ مليون جنيه فى تلك الفترة، بينما بلغ متوسط الدخل الزراعى فى الفترة ١٩٩١/٩٠-٢٠٠٠/٩٩ نحو ٣٠٤٠٢,٣ مليون جنيه أى

مـــا يعادل ٢٠% من متوسط الدخل غير الزراعى والبالغ قدره فى تلك الفترة حوالى ١٤٩٨٢١,٨ مليون جنيه (جدول ١).

ولمعـــرفة أهمـــية هـــذه التغـــيرات فى النمط التثميرى وما صاحبها من تغـــيرات مقابلـــة فى الاهمية النسبية للقطاعات المختلفة على الاسهام الناتجى لكل من قطاع الزراعة والقطاعات غير الزراعية قد تم بالفعل حساب معادلة الانحدار اللوغارتمى للدخل المحلى الاجمالى كدالة للدخل الزراعى والدخول غـــير الزراعـــية فـــى كل من الفترتين (المعادلة ٢،٣) ويتبين من التقديرات المتحصل عليها فى المعادلتين (٢) ،(٣) أن الاسهام الناتجى للزراعة قد زاد فـــى الفترة الثانية حيث زادت مرونة الدخل الاجمالى بالنسبة للدخل الزراعى مـــن حوالـــى ٠,١٦% فى الفترة الاولى الى نحو ١,٠% فى الفترة الثانية . مقـــابل انخفـــاض الاسهام الناتجى للقطاعات غير الزراعية ، حيث انخفضت مـــرونة الدخـــل الاجمالى بالنسبة للدخل غير الزراعى من نحو ٠,٨٤% فى الفـــترة الاولى الى حوالى ٠,٠٤% فى الفترة الثانية . وكما قيل قبلا فانه من المـــرجح ان يكون هذا التزايد فى الاسهام الناتجى النسبى للزراعة راجعا الى تزايد نصيبها من الدخل القومى فى الفترة موضع البحث .

ثانيا : قياس الاسهام الموردى البشرى للزراعة المصرية :

يعتـــبر كل من الانسان والطبيعة المصدران الاساسيان لعملية الانتاج ، وتشـــمل الموارد البشرية جميع السكان الذين يمكن اعدادهم للدخول فى دائرة الاســـتغلال الاقتصـــادى ، والانسان بهذا المفهوم يعتبر موردا اقتصاديا ، اما الجـــزء من السكان الذين يساهمون فعليا فى العملية الانتاجية فيعتبرون بمثابة

قـوى انـتاج ، وتحـتل الزراعة المكانة الرئيسية بين القطاعات الاقتصادية الاخرى فيما يتعلق بالمشتغلين من القوة البشرية العاملة .

ويمـثل عدد المشتغلين بالزارعة اسهام فى توفير فرص العمل وتخفيف حدة مشكلة البطالة فى جمهورية مصر العربية .

وتحـتل الزراعة المكانة الاولى بين القطاعات الاقتصادية الاخرى فيما يـتعلق بالمشـتغلين من القوة البشرية العاملة ويبين الجدول رقم (٢) توزيع المـورد البشرى على اهم قطاعات النشاط الاقتصادى القومى حسب الاهمية النسبية لكل قطاع من هذه القطاعات حيث تتكون قطاعات النشاط الاقتصادى القومـى مـن ثلاثـة قطاعات رئيسية هى القطاع السلعى ، وقطاع الخدمات الانتاجـية وقطاع الخدمات الاجتماعية ، ويأتى القطاع السلعى فى مقدمة تلك القطاعـات مـن حيـث الاهمية النسبية لعدد المشتغلين به بالنسبة لاجمالى قطاعـات النشـاط الاقتصـادى القومـى ، حيث اوضحت البيانات الواردة بـالجدول السـابق ان الاهمـية النسـبية لعدد المشتغلين بهذا القطاع بالنسبة للقطاعـات الاخـرى قد تراوحت بين حد ادنى ٥٤,٤% فى عام ١٩٨٣/٨٢ وحـد اقصى ٥٦% فى السنوات ٨١/٨٠ ،٨٩/٨٨ ، ٩٠/٨٩ على الترتيب كما بلغ متوسط الفترة ١٩٨١/٨٠ -١٩٩٠/٨٩ حوالى٦٠% .

وبدراسـة الاهمـية النسـبية لعدد العاملين بالقطاع السلعى بالنسبة لعدد العامليـن بكافـة قطاعات الاقتصاد القومى . خلال الفترة ١٩٩١/٩٠ ،٩٩/ ٢٠٠٠ ، اوضـحت البيانات الواردة بالجدول رقم (٢) ان متوسط هذه الفترة قد بلغ حوالى ٥٢,٧ % مما يشير الى تناقص الاهمية النسبية للقطاع السلعى مـن حيث مساهمة فى تشغيل القوى العاملة خلال الفترة (١٩٩١/٩٠-٩٩/

٢٠٠٠) بالمقارنة بالفترة الاولى (١٩٨١/٨٠ -١٩٩٠/٨٩) وتعزو بعض الدراسات هذا التناقض الى قيام الزراعة المصرية (وهى اكبر انشطة القطاع السلعى) خلال السنوات الماضية بتوفير اعداد متزايدة من افراد قوة العمل بها لقطاعات النشاط الاقتصادى الاخرى او تحول جزء كبير من قوة العمل الزراعية الى قوة عمل ساهمت مساهمة مغالة فى تدعيم وتنمية وتنشيط الانشطة الاقتصادية غير الزراعية . وبعبارة اخرى فان نسبة كبيرة من قوة العمل غير الزراعية قد نشأت اصلا فى قطاع الزراعة ثم هاجرت للمدن للحصول على فرصة عمل فى مختلف قطاعات الانشطة الاقتصادية الاخرى .

ومن ثم فهى تمثل اضافة رأسمالية كبيرة للقطاعات غير الزراعية باعتبار ان كل فرد ينتقل من الزراعة ينقل معه استثمارا بشريا يتمثل فيما انفق على تعليمه وتدريبه وما حصل عليه من خدمات صحية واجتماعية اثناء اشتغاله بالزراعة، كما اوضحت البيانات الواردة بالجدول السابق ان الاهمية النسبية لعدد العاملين بالقطاعى السلعى كأهم قطاع من قطاعات الاقتصاد القومى قد تراوح بين حد ادنى ٥١,١ % فى عام ١٩٩٧/٩٦ وحد اعلى ٥٤,٢% فى عام ٩١/٩٠ وذلك خلال الفترة الثانية موضع الدراسة (٩٠/ ١٩٩١-٢٠٠٠/٩٩) .

اما على مستوى القطاع السلعى فقد اظهرت دراسة البيانات الواردة بالجدول رقم (٢) ان الزراعة تمثل اهم انشطة هذا القطاع على الاطلاق حيث بلغت الاهمية النسبية لعدد المشتغلين

بهـا بالنسبة لاجمالى عدد المشتغلين بالقطاع حوالى ٦٠,٢% كمتوسط لفترة الدراسة الاولى من (١٩٨١/٨٠- ١٩٩٠/٨٩) . ، حوالى ٥٩% خلال فترة الدراسة الثانية (١٩٩١/٩٠-٢٠٠٠/٩٩) وامر هذا بشأنه يدل على انخفاض مساهمة الزراعة المصرية فى تشغيل القوى العاملة فى الفترة الثانية ، كما تراوحت هذه الاهمية النسبية فى الفترة الاولى بين حد ادنى بلغ حوالى ٦٢,٩% فى عام ١٩٩٠/٨٩، حد أقصى بلغ حوالى ٦٧,٦% خلال عام ٨٤/ ١٩٨٥.

أما بخصوص فترة الدراسة الثانية فقد تراوحت الأهمية النسبية لعدد العاملين بالزراعة بالنسبة لعدد العاملين على مستوى القطاع السلعى بين حد ادنى بلغ حوالى ٥٥,٦% عام ٢٠٠٠/٩٩، حد اقصى بلغ حوالى ٦١,٧% فى عام ١٩٩٢/٩١ .

وتشير البيانات الواردة بالجدول سالف الذكر الى تناقص الدور الذى تؤديه الزراعة على مستوى القطاعات السلعية خلال فترة الدراسة (١٩٨٠/ ١٩٨١-٢٠٠٠/٩٩ ، وقد يعزو ذلك الى ما سبق ذكره من أسباب .

أما على مستوى اجمالى قطاعات النشاط الاقتصادى القومى فقد أوضحت البيانات الواردة بالجدول رقم (٢) ان الزراعة تأتى فى مقدمة الانشطة الاقتصادية باشكالها المختلفة التى تساهم مساهمة فعالة فى تشغيل واتاحة فرص العمل للقطاع العائلى ومن ثم فهى تساهم ايضا كنشاط انتاجى وسلعى يعدمن اقدم الانشطة الاقتصادية فى مصر فى توليد الدخل لهذا القطاع بالاضافة لما توفره له من سلع زراعية سواء فى مجال الغذاء او الكساء، وقد تبين من الدراسة ان الاهمية النسبية لعدد المشتغلين من القطاع

العـــائلى بمهنة الزراعة بالنسبة لعدد المشتغلين بالانشطة الاخرى قد تراوحت بيـــن حد ادنى بلغ حوالى ٢٨,٦% عام ٩٩/ ٢٠٠٠ وحد أقصى بلغ حوالى ٣٧,٥% عام ١٩٨٥/٨٤. كما بلغ متوسط الفترة (١٩٨١/٨٠-١٩٩٠/٨٩) حوالى ٣٦,١% ومتوسط الفترة (١٩٩١/٩٠-٢٠٠٠/٩٩) حوالى ٣١,١ % بتـــناقص قدره ٥% .كما تشير البيانات الواردة بنفس الجدول الى أن الأهمية النسبية للعاملين بالصناعة قد بلغت حوالى ١٣,٨% كمتوسط الفترة الاولى ، حوالـــى ١٣,٦% كمتوســـط للفترة الثانية ، وأن القطاعات السلعية هى انشط القطاعات من حيث أهميتها النسبية فى تنشيط القطاع العائلى من خلال توفير فـــرص العمـــل عـــل المســـتوى وتولـــيد الدخل لهذا القطاع ومن ثم التنمية الاقتصادية .

- تطور العمالة على المستوى قطاعات النشاط الاقتصادى القومى :

بدراســـة الاتجاة العام للعمالة (المورد البشرى) على مستوى قطاعات النشـــاط الاقتصـــادى القومى توضح المعادلات الواردة بالجدول رقم (٣) أن عـــدد المشتغلين بالزراعة يتزايد بمعدل ١,٠٦% من المتوسط السنوى خلال الفترة الاولى (١٩٨١/٨٠) وفقا لمعادلة الاتجاة الزمنى العام الواردة بالجدول المذكور ، كما أتضح من معادلة الاتجاه الزمنى العام الخاصة بالفترة الثانـــية (١٩٩١/٩٠-٢٠٠٠/١٩٩٩) الـــواردة بـــنفس الجدول أن معدل زيادة عدد العامليـــن بالنشـــاط الزراعى قد انخفض الى حوالى ٠,٠١ % من المتوسط السنوى للفترة المذكورة .

جدول رقم (٢) توزيع المورد البشرى على أهم قطاعات النشاط الاقتصادى القومى والأهمية النسبية لكل قطاع فى توفير فرص العمل خلال الفترة ٨١/٨٠ - ٢٠٠٠/٩٩

* بالألف عامل*

قطاعات النشاط الاقتصادى القومى / السنوات	قطاع الزراعة	قطاع الصناعة والتعدين	اجمالى القطاعات السلعية	اجمالى قطاعات الخدمات الانتاجية	اجمالى قطاعات الخدمات الاجتماعية	الاجمالى العام	% لقطاعى الزراعة والصناعة والتعدين الى القطاعات السلعية		% للقطاعات من الاجمالى العام		
							س	ز	الزراعة	الصناعة	القطاعات السلعية
١٩٨١/٨٠	٤٢٠٦	١٣٨٧	٦٣٥٢	١٧٩٠	٣٠٩٦	١١٣٣٩	٣١,٨	٦٦,٢	٣٧,١	١٢,٢	٥٦,٠
١٩٨٢/٨١	٤٢٤٨	١٤٢٢	٦٤٢٤	١٧٨٢	٣٤٨٠	١١٦٨٥	٣٣,٢	٦٦,١	٣٦,٤	١٢,٢	٥٥,٠
١٩٨٣/٨٢	٤٢٩٦	١٥١٤	٦٥٩٢	١٨٥٩	٣٦٦٠	١٢١١١	٣٣,٠	٦٥,٢	٣٥,٥	١٢,٥	٥٤,٤
١٩٨٤/٨٣	٤٣٨٥	١٦٠٢	٦٨٠٥	١٩١٢	٣٧٥١	١٢٤٦٩	٣٣,٦	٦٤,٤	٣٥,٢	١٢,٩	٥٤,٦
١٩٨٥/٨٤	٤٣٤٥	١٦٥٧	٦٤٢٠	١٨٦٩	٣٣٩٥	١١٥٩٤	٣٥,٨	٦٧,٩	٣٧,٥	١٤,٣	٥٥,٥
١٩٨٦/٨٥	٤٤٨٠	١٧٦٠	٦٦٩١	١٩٢٩	٣٣٨٦	١٢٠٠٦	٣٦,٣	٦٧	٣٧,٣	١٤,٧	٥٥,٧
١٩٨٧/٨٦	٤٥٤٣	١٨٤٠	٦٨٢٣	٢٠٢٧	٣٥٤٧	١٢٤١٨	٣٦,٩	٦٦,٥	٣٦,٦	١٤,٨	٥٥,٠
١٩٨٨/٨٧	٤٤٥١	١٨٠٥	٦٩٧٩	١٩٧٢	٣٥٦٤	١٢٥١٥	٣٥,٩	٦٢,٨	٣٥,٦	١٤,٤	٥٥,٨
١٩٨٩/٨٨	٤٥٦٨	١٨٨٢	٧٢٠٤	٢٠٢٠	٣٦٥٦	١٢٨٨٠	٣٦,١	٦٢,٤	٣٥,٠	١٤,٦	٥٦
١٩٩٠/٨٩	٤٦٦٤	١٩٧١	٧٤٢٠	٢٠٨٠	٣٧٤٨	١٣٢٤٨	٣٦,٦	٦٢,٩	٣٥,٢	١٤,٩	٥٦
متوسط الفترة	٤٤١٩	١٦٨٤	٧٢٣٧	١٩٢٥	٣٤١٨	١٢٢٢٧	٣٣,٠	٦٠,٢	٣٦,١	١٣,٨	٦٠

قطاعات النشاط الاقتصادى القومى / السنوات	قطاع الزراعة	قطاع الصناعة والتعدين	اجمالى القطاعات السلعية	اجمالى قطاعات الخدمات الانتاجية	اجمالى قطاعات الخدمات الاجتماعية	الاجمالى العام	٪ لقطاعى الزراعة والصناعة والتعدين الى القطاعات السلعية		٪ للقطاعات من الاجمالى العام		
							س	ز	الزراعة	الصناعة	القطاعات السلعية
١٩٩١/٩٠	٤٥٠٠	٣٠٢٦	٧٣٢٧	٢١٨١	٤٠٠٩	١٣٥٢٧	٢٧,٨	٦١,٣	٣٣,٣	١٥,١	٥٤,٣
١٩٩٢/٩١	٤٥٨٥	١٨٢٨	٧٤٢٥	٢٢٢٨	٤٠٧٩	١٣٧٤٢	٢٤,٢	٦١,٧	٣٣,٤	١٣,٤	٥٤,١
١٩٩٣/٩٢	٤٦٢٠	١٨٧٦	٧٥٥٤	٢٢٦٥	٤١٧٧	١٤٠١١	٢٤,٨	٦١,٢	٣٣,٠	١٣,٤	٥٣,٩
١٩٩٤/٩٣	٤٦٨٢	١٩٥٢	٧٧٦٦	٢٣٥١	٣٤١٩	١٤٤٣٦	٢٥,١	٦٠,٣	٣٣,٤	١٣,٥	٥٣,٨
١٩٩٥/٩٤	٤٧٤٤	٢٠٣١	٧٩٦٨	٢٤٥٠	٤٤٦١	١٤٨٧٩	٢٥,٥	٥٩,٥	٣١,٩	١٣,٧	٥٢,٦
١٩٩٦/٩٥	٤٨١٢	٢٠٩٩	٨١٧١	٢٥٥٣	٤٦١٦	١٥٣٤٠	٢٥,٧	٥٨,٩	٣١,٤	١٣,٧	٥٣,٣
١٩٩٧/٩٦	٤٧٤٧	٢٠٣٨	٨٠٨٨	٢٥٢٨	٥٣٠٩	١٥٨٧٥	٢٥,٢	٥٨,٧	٣٠	١٢,٩	٥١,١
١٩٩٨/٩٧	٤٨٢٠	٢١٨٢	٨٣٨٥	٢٦٢٢	٥٣٣٧	١٦٢٤٤	٢٦,٠	٥٧,٥	٢٩,٥	١٣,٤	٥١,٣
١٩٩٩/٩٨	٤٨٩٩	٢٢٩٧	٨٦٦٤	٢٧٢٠	٥٤٨١	١٦٢٦٥	٢٦,٥	٥٦,٥	٢٩,١	١٣,٦	٥١,٤
٢٠٠٠/٩٩	٤٩٨٠	٢٤١٢	٨٩٤٩	٢٨٢٢	٥٦٢٩	١٧٤٠٠	٢٧	٥٥,٦	٢٨,٦	١٢,٩	٥١,٤
متوسط الفترة	٤٧٢٩	٢٠٢٦	٨٠٢٢	٢٤٧٢	٤٧٢٣	١٥٢٢٧	٢٥,٨	٥٩,٠	٣١,١	١٣,٦	٥٢,٧

جمع وحسب من:

المصدر : جمهورية مصر العربية ،البنك الأهلى المصرى، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

أما فيما يتعلق بعدد العاملين بقطاع الصناعة فقد أوضحت معادلتا الاتجاه الزمنى العام الواردتين بنفس الجدول أنه قد تزايد بمعدل قدره ٣,٨٦% ، ٢,٤٧% من المتوسط السنوى خلال الفترتين الاولى والثانية مما يشير الى تحول كثير من العاملين بالنشاط الزراعى الى العمل بقطاع الصناعة وهو ما يمثل اسهام القطاع الزراعى فى زيادة المورد البشرى بالقطاع الأخير وفى نفس الوقت تشير هذه البيانات الى تناقص عدد العاملين بقطاع الزراعة نظرا لانخفاض دخولهم بهذا القطاع . الأمر الذى أدى الى ارتفاع أسعار التشغيل بقطاع الزراعة.

كما تشير معادلات الاتجاه الزمنى العام الواردة بالجدول رقم (٣) الى تزايد عدد العاملين بالقطاعات السلعية بمعدل ١,٤٣% ، ٢,١٥% من المتوسط السنوى البالغ حوالى ٧٣٣٧، ٨٠٣٢ عامل خلال الفترتين الاولى والثانية على الترتيب . أما على مستوى الاجمالى العام لقطاعات النشاط الاقتصادى والتى تشتمل على القطاعات السلعية ، وقطاعات الخدمات الانتاجية وقطاعات الخدمات الاجتماعية ، فقد أوضحت نتائج التحليل الاحصائى الواردة بالجدول رقم (٣) تزايد أعداد العاملين بحوالى ١,٣٨% ، ٢,٩٠% من المتوسط السنوى البالغ حوالى ١٢٢٢٧ عامل ، ١٥٢٣٧ عامل خلال الفترة (١٩٨١/٨٠-١٩٩٠/٨٩) ، الفترة (١٩٩١/٩٠-١٩٩٩/٢٠٠٠)

وقــد تبين من نتائج التحليل الواردة بالجدول السابق انه على الرغم من انخفــاض نسبة العمالة فى قطاع الزراعة خلال فترتى الدراسة الا أن العدد المطلــق للعاملين فيها قد استمر فى الزيادة خلال الفترة (١٩٨١/٨٠-٨٩/ ١٩٩١) وربما يرجع ذلك الى أن معدلات النمو فى القطاعات غير الزراعية

لم تكن كافية لاستيعاب كل الزيادة فى عدد العمال الزراعيين يضاف الى ذلك أن ارتفاع نسبة قوة العمل الزراعية فى بداية الفترة والزيادة المضردة فى قوة العمل الكلية قد ضاعف من مشكلة الاستيعاب فكلما ارتفعت نسبة قوة العمل الزراعية وازداد معدل النمو فى قوة العمل الكلية كلما احتاج الأمر الى تنمية القطاعات غير الزراعية بمعدلات أكبر إذا أريد تحول الهيكل الوظيفى لصالح القطاعات غير الزراعية ويتبين من ذلك تأثير سياسات وبرامج الاصلاح الاقتصادى فى احداث تغييرات هيكلية فى كافة قطاعات النشاط الاقتصادى من ناحية توزيع العمالة او المورد البشرى على تلك القطاعات وأن اكثر القطاعات تأثرا بتلك التغيرات كان القطاع الزراعى .

جدول (٢) الاتجاه الزمنى العام لتطوير العمالة على مستوى قطاعات النشاط الاقتصادى القومى فى مصر خلال الفترتين (٨٠/٨١ – ٩٠/٨٩) ، (٩١/٩٠ – ٢٠٠٠/٩٩)

النشاط أو القطاع	الفترة الأولى (٨٠/٨١-١٩٩٠/٨٩)			الفترة الثانية (٩١/٩٠ -٢٠٠٠/٩٩)		
	المعادلة المقدرة	R^2	% معدل التغير السنوى	المعادلة المقدرة	R^2	% معدل التغير السنوى
الزراعة	ص^هـ = ٤١٦٠,٤ + ٤٦,٩٣٨ س هـ (٩,٢٩)	٠,٩٢	١,٠٦	ص^هـ = ٤٤٧٩,٥٢٣ + ٤٧,١٥٨ س هـ (١١,٨٥٧)	٠,٩٥	٠,٠١
الصناعة	ص^هـ = ١٣٢٦,٢٤٧ + ٦٥,٠٦٤ س هـ (١٧,١٧٧)	٠,٩٧	٣,٨٩	ص^هـ = ١٧٩٤,٣٣٣ + ٥١,٢٣٠ س هـ (٤,٨٢٦)	٠,٧٥	٢,٤٧
القطاع الحكومى	ص^هـ = ٦١٩٤,٥٢٠ + ١٠٥,١٦٩ س هـ (٦,١١٩)	٠,٨٢	١,٤٣	ص^هـ = ٧٠٨٣,٨٦٧ + ١٧٢,٣٣٣ س هـ (١٥,٦٥٣)	٠,٩٧	٢,١٥
اجمالى قطاعات النشاط الاقتصادى	ص^هـ = ١١٢٩٨,٩٤٣ + ١٦٨,٦٤٦ س هـ (٤,٧١٢)	٠,٧٤	١,٣٨	ص^هـ = ١٢٨٠٣,٢٠٠ + ٤٤٢,٤٩١ س هـ (٢٦,١٢٣)	٠,٩٩	٢,٩٠

حيث أن

ص^هـ = القيمة التقديرية للمتغير المقابل فى السنة هـ

، هـ = ١ ، ٢ ، ٣ ، ٠٠٠٠٠ ، ١٠ للفترة الاولى (٨٠/٨١-٨٩/١٩٩٠)

هـ = ١ ، ٢ ، ٣ ، ٠٠٠٠٠ ، ١٠ للفترة الثانية (٩٠/١٩٩١-١٩٩٩/٢٠٠٠)

– القيم بين الاقواس تعبر عن قيمة ت المقدرة .

(* *) معنوى عند مستوى ٠,٠٥ .

المصدر : جمعت وحسبت من :

بيانات الجدول رقم (٢) .

المستخلص

تسهم الزراعة المصرية مساهمة فعالة فى تنمية الاقتصاد القومى وفى تدعيم بنياناته الانتاجية والاستهلاكية، حيث تقدم الزراعة الاسهام الناتجى عن طريق نمو الناتج الزراعى فيزداد بذلك الناتج القومى والاسهام السوقى من خلال تبادلها السلع والخدمات مع القطاعات غير الزراعية، ويجئ الاسهام المواردى نتيجة لانتقال بعض مواردها لاستخدامها فى القطاعات الاخرى وفى كل من مجالات الاسهام الثلاث تساعد الزراعة على تنشيط وتدعيم مختلف أنواع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية فى الاقتصاد القومى .

ومن الاستعراض السابق للاسهام الناتجى والمواردى للزراعة المصرية نخلص إلى ما يلى: (١) أن الزراعة المصرية لازالت تتحمل العبء الأكبر ومن خلال الاسهام الناتجى فى التنمية الاقتصادية وذلك على الرغم من انخفاض مركزها النسبى فى الاقتصاد القومى. (٢) أن حجم الاسهام الناتجى للزراعة المصرية فى المستقبل سيتحدد بمعدل النمو السنوى المحقق فى الناتج الزراعى، وهذا بدوره يتوقف على حجم الاستثمارات الزراعية وعلى الجهود التى ستبذل فى سبيل تطوير أساليب الانتاج الزراعى ورفع الكفاية الإنتاجية للموارد الزراعية المتاحة. (٣) أن تأثير المضاعف لزيادة الناتج الزراعى على الناتج القومى يتحدد بما تسهم به هذه الزيادة فى تدعيم الأنشطة الأخرى من جهة وباسهام هذه الأنشطة فى تنشيط ومساندة النشاط الزراعى من جهة أخرى. (٤) أنه عند وضع خطة للتنمية الاقتصادية يتعين اختيار البرامج التى تكفل استمرار اسهام الزراعة فى نمو الناتج القومى وذلك عن طريق زيادة معدلات النمو فى الناتج الزراعى والوصول بالكفاية

الانتاجـــية الزراعية الى الحدود القصوى لمعظمة الناتج المحلى من الزراعة.

(٥) أن الـــزراعة تعتبر مصدرا لقوة العمل فى القطاعات غير الزراعية، وقد ترتب على انتقال العمل من قطاع الزراعة تغير كبير فى الهيكل الوظيفى فى صالح القطاعات غير الزراعية فى الفترة ١٩٩١/٩٠- ٢٠٠٠/٩٩ ففى تلك الفترة حدث توسع كبير فى القطاعات غير الزراعية وبدرجة كافية لاستيعاب نسبة كبيرة من الزيادة فى قوة العمل الزراعية.

قائمة المراجع

١. جمهورية مصر العربية، البنك الأهلى المصرى، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة،

٢. جمهورية مصر العربية، معهد التخطيط القومى، الزراعة المصرية والسياسة الزراعية فى اطار نظام السوق الحرة، سلسة قضايا التخطيط والتنمية رقم (١١٢)، فبراير ١٩٩٨.

٣. جمهورية مصر العربية، معهد التخطيط القومى، الزراعة المصرية في مواجهة القرن الواحد والعشرين، سلسة قضايا التخطيط والتنمية رقم (١١٣)، فبراير ١٩٩٨.

٤. عبد التواب اليمانى (دكتور)، تحليل اقتصادى لاسهام الزراعة المصرية فى التنمية الاقتصادية فى الفترة (١٩٥٠-١٩٧٠)، قياس الاسهام الناتجى، مجلة الحقوق، كلية الحقوق، جامعة الاسكندرية.

٥. عبد التواب اليمانى (دكتور)، تحليل اقتصادى لاسهام الزراعة المصرية فى التنمية الاقتصادية فى الفترة (١٩٥٠-١٩٧٠)، قياس الاسهام الموردى، مجلة الحقوق، كلية الحقوق، جامعة الاسكندرية.

٦. محمد مدحت مصطفى (دكتور)، وآخرون، مقدمة فى علم الاقتصاد الزراعى، الطبعة الأولى ٢٠٠١.

7-ARAB REPUBLIC OF EGYPT, MINISTRY OF ECONOMT AND FOREIGN TRAD, Quarterly Economic Digest, July – September 2000, Volume V No. 4.

جامعة الأزهر
مركز صالح عبد الله كامل
للاقتصاد الإسلامي

Al-AZHAR UNIVERSITY
S.A. KAMEL CENTER
FOR ISLAMIC ECONOMICS

ندوة

الزراعة ومستقبل الاقتصاد المصرى

الاثنين : ٢١ رجب ١٤٢٢هـ الموافق ٨ أكتوبر ٢٠٠١م

واقع الزراعة فى الاقتصاد المصرى

د. شعبان عبد الجيد عبد المؤمن
مدرس الاقتصاد الزراعى بكلية الزراعة
جامعة الأزهر

واقع الزراعة في الاقتصاد المصري

د. شعبان عبد الجيد عبد المؤمن(*)

مقدمة:

يعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات الاقتصادية التي تعتمد عليها التنمية الاقتصادية في مصر، وفقاً للدور الذي تلعبه الزراعة في الاقتصاد القومي فقد تم وضع استراتيجية للزراعة المصرية حتى عام ٢٠١٧ تستهدف زيادة معدل النمو السنوي للإنتاج الزراعي من ٣,٤ : ٣,٨% يمكن زيادتها إلى ٤,١% عن طريق التوسع الزراعي النباتي والحيواني أفقياً ورأسياً، وبالتالي خلق فرص عمل جديدة وتحسين دخول ومستوى معيشة السكان الزراعيين والريفيين، كما استهدفت الاستراتيجية استصلاح واستزراع حوالي ٣,٤ مليون فدان جديدة ودخول مصر عصر المشروعات الزراعية العملاقة في توشكى ودرب الأربعين والعوينات وترعة السلام، كما استهدفت زيادة قيمة الصادرات الزراعية من ٢ مليار جنيه سنوياً إلى ٥ مليارات جنيه، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار الخاص المصري والعربي والأجنبي في الزراعة.

ولقد بلغت قيمة الناتج الزراعي نحو ٤٧,٣ مليار جنيه تمثل نحو ١٦,٥% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٩/٢٠٠٠، في حين بلغت

(*) شعبان عبد الجيد عبد المؤمن، مدرس الاقتصاد الزراعي بكلية الزراعة جامعة الأزهر بالقاهرة.

قيمة الصادرات الزراعية المصرية عام ١٩٩٩ حوالي ١٧٩٠ مليون جنيه تمثل نحو ١٤,٧% من إجمالي قيمة الصادرات المصرية، كما بلغت قيمة الواردات الزراعية خلال نفس العام نحو ١١٧٥٢ مليون جنيه تمثل نحو ٢١,٦% من إجمالي قيمة الواردات المصرية. ولقد تحولت الزراعة المصرية من مرحلة الاكتفاء الذاتي إلى مرحلة الزراعة التجارية مما أدى إلى ظهور قطاعات لمستلزمات الإنتاج الزراعي وقطاع لتصريف الإنتاج مما أدى إلى تشابك علاقات القطاع مع غيره من القطاعات الإنتاجية والخدمية على نحو غير معتاد بالنسبة للقطاعات الأخرى، مما أدى إلى تأثر القطاع الزراعي بالقرارات التي تتخذ في القطاعات الاقتصادية الأخرى[١].

مشكلة البحث:

في ظل التوجهات العالمية الجديدة والتحديات التي تواجه الدول النامية بوجه عام وجمهورية مصر العربية على وجه الخصوص أصبح من الضروري التعرف على إمكانيات مواجهة هذه التحديات مما يستلزم ضرورة التعرف على واقع الزراعة المصرية باعتبارها أقدم الأنشطة الاقتصادية التي احترفها الإنسان المصري بالإضافة إلى ما تتمتع به الزراعة المصرية من خصائص قد تجعلها أقوى في المنافسات العالمية من القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل الصناعة وغيرها.

هدف البحث:

استعراض أنشطة القطاع الزراعي مع توضيح الدور المستقبلي لكل نشاط وإمكانية تنميته في ظل التوجهات الاقتصادية الحالية.

أسلوب البحث ومصادر البيانات:

استخدم البحث أسلوب التحليل الوصفي والإحصائي لبعض المتغيرات المؤثرة على القطاع الزراعى المصري، كما اعتمد في الحصول على البيانات على الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ووزارة الزراعة "قطاع الشئون الاقتصادية"، ومنظمة الأغذية والزراعة، ووزارة التخطيط.

١- الأهمية النسبية لقطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي:

تلعب الزراعة دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية، وبالرغم من ذلك فبدراسة مؤشرات التنمية لكثير من الدول يلاحظ تراجع معدلات إسهام الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي بزيادة معدلات التنمية الاقتصادية، والذي قد يرجع إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي في القطاعات غير الزراعية عن معدلها في قطاع الزراعة، وأحياناً إلى نشأة قطاعات اقتصادية جديدة نتيجة للتقدم العلمي والتكنولوجي، والواقع أن الأسلوب المتبع في كثير من الدول لتقدير الناتج المحلي وتوزيعه على مختلف القطاعات الاقتصادية قد ضخم من مساهمة قطاعات غير زراعية في إجمالي الناتج المحلي على حساب قطاع الزراعة والذي يرجع إلى أن التنمية الاقتصادية أدت إلى خروج كثير من الأنشطة الاقتصادية التي كانت تتم في المزرعة إلى قطاعات اقتصادية غير زراعية[٢].

وكما هو واضح ***بالجدول رقم (١)*** أن مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٨٩/٨٨ تمثل نحو ٢٠,١% في حين يساهم قطاع الصناعة والتشييد والكهرباء بنحو ٢٣,٩% وقطاع البترول ومنتجاته بنحو ٣,٩% في حين يساهم قطاع الخدمات الإنتاجية بحوالي ٣٤,١% وقطاع الخدمات الاجتماعية بنحو ١٨% خلال نفس العام، وكما هو واضح بالجدول تناقصت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي لتصل لأقل نسبة لها عام ١٩٩٦/٩٥ وهي فترة الإصلاح الاقتصادي بقطاع الزراعة والتي اتسمت بإلغاء الدعم عن مستلزمات الإنتاج وتحرير سعر الصرف،وتحرير التجارة الداخلية والخارجية للحاصلات الزراعية. كما سمحت للقطاع الخاص بالتجارة في مستلزمات الإنتاج واستيرادها وتركت الحرية للمزارع في اختيار زراعة المحصول الذي يرغبه وتسويق منتجاته بالطريقة التي تحقق له أقصى عائد، ثم أخذت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في التزايد مرة أخرى إلا أنها سرعان ما تناقصت ثانياً لتصل إلى نحو ١٦,٥% عام ٢٠٠٠/٩٩ وقد يرجع ذلك إلى أن الزيادة في الدخول يُزيد الطلب على السلع والخدمات ذات القيمة المضافة الأعلى، في حين تزايدت مساهمة قطاع الصناعة والتشييد والكهرباء ليصل أعلى نسبة لها عام ٢٠٠٠/٩٩ لتبلغ نحو ٢٧,٣%، في حين تزايدت مساهمة قطاع البترول ومنتجاته لتصل أعلى نسبة لها عام ١٩٩٤/٩٣ ثم أخذت في التناقص مرة أخرى في حين اتسم قطاع الخدمات الإنتاجية وقطاع الخدمات الاجتماعية بالثبات النسبي.

جدول رقم (١)

الأهمية النسبية لمساهمات القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي (بالمليون جنيه)

البيان / السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج	الناتج الزراعي	الناتج من الصناعة والتشييد والكهرباء	البترول ومنتجاته	قطاعات الخدمات الإنتاجية	قطاعات الخدمات الاجتماعية
١٩٨٩/٨٨	٤٥٤١٩,٤	٢٠,١	٢٣,٩	٣,٩	٣٤,١	١٨,٠
١٩٩٠/٨٩	٤٧٩١٠,٦	١٩,٧	٢٤,٢	٣,٦	٣٤,٤	١٨,١
١٩٩١/٩٠	٥٠١٧٦,٦	١٩,٦	٢٤,٤	٣,٧	٣٤,٠	١٨,٣
١٩٩٢/٩١	١٣١٠٥٧,٠	١٦,٥	٢٣,٤	٩,٩	٣٣,٤	١٦,٨
١٩٩٣/٩٢	١٣٤٣٣٥,٠	١٦,٥	٢٣,٤	٩,٨	٣٣,١	١٧,٢
١٩٩٤/٩٣	١٣٩٦٢٢,٠	١٦,٥	٢٣,٥	١٠,٣	٣٢,٧	١٧,٠
١٩٩٥/٩٤	١٤٦١٤٩,٠	١٦,٢	٢٤,٠	٩,٨	٣٢,٨	١٧,٢
١٩٩٦/٩٥	١٥٣٣٦٩,٠	١٦,٠	٢٤,٥	٩,٤	٣٣,٠	١٧,١
١٩٩٧/٩٦	٢٣٩٥٠٠,٠	١٧,٦	٢٥,٢	٦,٧	٣٢,٤	١٨,١
١٩٩٨/٩٧	٢٥٣٠٩٠,٠	١٧,٤	٢٥,٨	٦,٧	٣٢,١	١٨,٠
١٩٩٩/٩٨	٢٦٨٣٩٨,٠	١٧,٠	٢٦,٧	٦,٠	٣٢,٤	١٧,٩
٢٠٠٠/٩٩	٢٨٦٥٦٢,٠	١٦,٥	٢٧,٣	٦,١	٣٢,٤	١٧,٧

المصدر:

جمعت وحسبت من خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وزارة التخطيط.

٢- الموارد الزراعية:

يعتبر تحديد حجم الموارد الطبيعية المتاحة بالقطاع الزراعي والتي يمكن استغلالها مستقبلياً في الإنتاج الزراعي من ناحية إلى جانب تحديد مدى كفاءة استخدام المستغل منها حالياً من ناحية أخرى يساعد في الكشف عن الاحتمالات القائمة للتنمية الزراعية مستقبلياً[٣]. وتتحقق سياسة التنمية في القطاع الزراعي باتباع سياسة التوسع الزراعي الرأسي باستخدام التكنولوجيا المختلفة التي تؤدي إلى رفع الغلة الفدانية أو سياسة التوسع الزراعي الأفقي وهي عبارة عن مشروعات استصلاح الأراضي مما يؤدي إلى زيادة إنتاج الغذاء لمواجهة مشكلة النمو السكاني والعمل على تقليل الفجوة الغذائية ورفع نسب الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الاستراتيجية والتوسع في زراعة المحاصيل التصديرية لتوفير العملات الأجنبية واستخدامها في تمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخلق فرص عمل حقيقية تحد من مشاكل البطالة.

٢-١ الأراضي الزراعية:

تشير استراتيجية التوسع الأفقي في استصلاح الأراضي حتى عام ٢٠١٧ إلى اتجاه الدولة لاستصلاح نحو ٣,٠٦٨ مليون فدان بمختلف مناطق الجمهورية مما يؤدي إلى نمو الاقتصاد القومي بخطى سريعة، حيث بلغت الأراضي المستصلحة المسلمة لجهات الاستزراع نحو ٢٠٩٧,٣ ألف فدان منذ عام ١٩٥٢ وحتى عام ١٩٩٩/٩٨، بينما كانت ١٩٤٦,١ ألف فدان حتى ١٩٩٨/٩٧ بزيادة قدرها ١٥١,٢ ألف فدان. خص كل من الهيئة العامة

لمشـــروعات التعمـــير والتنمـــية الزراعية ٩٦,٥% والهيئة العامة للإصلاح الزراعي ٣,٥% من إجمالي الأراضي المسلمة.

ويوضـــح ***الجـــدول رقـــم (٢)*** الأهمـــية النسبية لقيمة الإنتاج النباتي والحيواني ومستلزمات الإنتاج وصافي الدخل في الأراضي الجديدة بالأسعار الجاريـــة خـــلال الفـــترة (١٩٩١-١٩٩٨) ، حيث بلغ متوسط قيمة الإنتاج الزراعي خلال هذه الفترة حوالي ٤٨٩٩,١ مليون جنيه، في حين بلغ متوسط قيمة الإنتاج النباتي حوالي ٤٣٠٤,٩ مليون جنيه تمثل نحو ٨٧,٩% في قيمة الإنـــتاج الزراعي، كما بلغ متوسط قيمة الإنتاج الحيواني نحو ٥٩٤,٢ مليون جنـــيه، تمـــثل نحو ١٢,١% من قيمة الإنتاج الزراعي، ويوضح ذلك ضآلة مساهمة الإنتاج الحيواني في الناتج الزراعي في الأراضي الجديدة خلال فترة الدراســـة. كمـــا يوضح الجدول أن متوسط قيمة مستلزمات الإنتاج الزراعي خـــلال فـــترة الدراسة بلغ حوالي ٧٩٠,٩ مليون جنيه، تمثل قيمة مستلزمات الإنـــتاج النـــباتـــي ٣٦٦,٨ ملـــيون جنيه كمتوسط لنفس الفترة يمثل حوالي ٤٦,٤% مـــن قيمة مستلزمات الإنتاج الزراعي. أما فيما يتعلق بمتوسط قيمة مســـتلزمات الإنتاج الحيواني فقد بلغ حوالي ٤٢٤,١ مليون جنيه يمثل حوالي ٥٣,٦% مـــن قيمة مستلزمات الإنتاج الزراعي خلال نفس الفترة مما يوضح ارتفـــاع تكالـــيف الإنتاج الحيواني في الأراضي الجديدة وهو ما يعتبر محدداً لتنمـــية الإنـــتاج الحيوانـــي في الأراضي الجديدة هذا على الرغم من جودة زراعة محاصيل العلف فيها.

ويوضـــح نفـــس الجـــدول أن متوســـط صافي الدخل الزراعي في الأراضـــي الجديـــدة يبلغ حوالي ٤١٠٨,٢ مليون جنيه خلال فترة الدراسة، يســـاهم الإنـــتاج النباتي بنحو ٩٥,٩% من صافي الناتج الزراعي حيث بلغ

متوسط صافي الإنتاج النباتي في الأراضي الجديدة حوالي ٣٩٣٧,٩ مليون جنيه، في حين بلغ متوسط قيمة صافي الدخل من الإنتاج الحيواني حوالي ١٧٠,١ مليون جنيه تمثل نحو ٤,١% من صافي الدخل الزراعي في الأراضي الجديدة خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (٢)

الأهمية النسبية لقيمة الإنتاج النباتي والحيواني ومستلزمات الإنتاج وصافي الدخل لك منهما في الأراضي الجديدة بالأسعار الجارية خلال الفترة (١٩٩١-١٩٩٨)

السنوات	قيمة الإنتاج بالمليون جنيه بالأسعار الجارية					قيمة مستلزمات الإنتاج بالمليون جنيه بالأسعار الجارية					صافي الدخل بالمليون جنيه بالأسعار الجارية				
	الإنتاج النباتي		الإنتاج الحيواني		الإجمالي	الإنتاج النباتي		الإنتاج الحيواني		الإجمالي	الإنتاج النباتي		الإنتاج الحيواني		الإجمالي
	القيمة	%	القيمة	%		القيمة	%	القيمة	%		القيمة	%	القيمة	%	
١٩٩١	٨٨٠	٧٩,٥	٢٢٧	٢٠,٥	١١٠٧	١٠٦	٤٤,٩	١٣٠	٥٥,١	٢٣٦	٧٧٤	٨٨,٩	٩٧	١١,١	٨٧١
١٩٩٢	١٣٣٩	٨١,٠	٣١٤	١٩,٠	١٦٥٣	١٤٩	٤٥,٨	١٧٦	٥٤,٢	٣٢٥	١١٩٠	٨٩,٦	١٣٨	١٠,٤	١٣٢٨
١٩٩٣	٢٥٢٠	٨٦,٢	٤٠٢	١٣,٨	٢٩٢٢	٢٢٥	٤٨,٠	٢٤٤	٥٢,٠	٤٦٩	٢٢٩٥	٩٣,٦	١٥٨	٦,٤	١٤٥٣
١٩٩٤	٣٣٤٣	٨٥,٨	٥٥٤	١٤,٢	٣٨٩٧	٣٤٢	٥١,٧	٣١٩	٤٨,٣	٦٦١	٣٠٠١	٩٢,٧	٢٣٥	٧,٣	٣٢٣٦
١٩٩٥	٥٠٢٣	٨٧,٦	٧١٤	١٢,٤	٥٧٣٧	٣٩٩	٤٥,٣	٤٨١	٥٤,٧	٨٨٠	٤٦٢٣	٩٥,٢	٢٣٣	٤,٨	٤٨٥٦
١٩٩٦	٦٢٤٧,١	٩٠,٢	٦٨٢,٤	٩,٨	٦٩٢٩,٥	٥٢٠,٤	٤٨,٩	٥٤٣,٨	٥١,١	١٠٦٤,٢	٥٧٢٦,٧	٩٧,٦	١٣٨,٦	٢,٤	٥٨٦٥,٣
١٩٩٧	٧١٢٠,٠	٨٩,٦	٨٢٤,٠	١٠,٤	٧٩٤٤,٠	٥٩٢,٦	٤٥,٩	٦٩٨,٤	٥٤,١	١٢٩١,٠	٦٥٢٧,٤	٩٨,١	١٢٥,٦	١,٩	٦٦٥٣,٠
١٩٩٨	٧٩٦٧,٠	٨٨,٥	١٠٣٦,٣	١١,٥	٩٠٠٣,٠	٦٠٠,٦	٤٢,٩	٨٠٠,٤	٥٧,١	١٤٠١,٠	٧٣٦٦,١	٩٦,٩	٢٣٥,٩	٣,١	٧٦٠٢,٠
متوسط الفترة	٤٣٠٤,٩	٨٧,٩	٥٩٤,٢	١٢,١	٤٨٩٩,١	٣٦٦,٨	٤٦,٤	٤٢٤,١	٥٣,٦	٧٩٠,٩	٣٩٣٧,٩	٩٥,٩	١٧٠,١	٤,١	٤١٠٨,٢

المصدر: جمعت وحسبت من:

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي، نشرة الاقتصاد الزراعي، أعداد متفرقة.

مـــن العرض السابق يتضح تدني مساهمة الإنتاج الحيواني في صافي الدخـــل الزراعـــي فـــي الأراضـــي الجديـــدة والذي يرجع إلى ارتفاع قيمة مستلزمات الإنتاج الحيواني وذلك على الرغم من إمكانية زيادة مساهمة ذلك الـــنوع مـــن الإنـــتاج بالعمل على زيادة توطين الأسر في الأراضي الجديدة والتشجيع على تربية قطعان الحيوانات المختلفة والملائمة لطبيعة الإنتاج في هذه الأراضي، والأمل معقود على مشروع توشكى والذي سوف يزيد الرقعة الزراعـــية بـــنحو ٣٠% عـــند اكتماله ولكن مردود هذا القطاع على الإنتاج الحيوانـــي ســـيكون أعلـــى من معدلات الإنتاج الحالية وذلك من خلال إقامة مشـــروعات مكثفة تدار بكفاءة عالية ويستخدم فيها حيوانات محسنة يتم فيها تلافي مشاكل الدلتا القديمة التي تعاني من التفتت الحيازي، هذا بالإضافة إلى إمكانـــية التوســـع في مشروعات الإنتاج الحيواني على شواطئ بحيرة السد العالـــي عـــن طريق إنشاء قطعان نموذجية تتغذى على هذه المصادر العلفية وتحويلهـــا إلى بروتين حيواني، بالإضافة إلى تربية الإبل في منطقة حلايب وشـــلاتين بإمكانـــيات مائـــية وموارد أرضية وغطاء نباتي ومراعي وثروة حيوانية واعده لإقامة مشروعات متعددة الأهداف.

٢-٢ الموارد البشرية:

شـــهدت الفترة منذ بداية عقد الستينات وحتى الوقت الحاضر مجموعة مـــن المتغـــيرات الجوهـــرية فـــي الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع المصري، ومن بين هذه المتغيرات انخفاض نسبة من يعيشون على الزراعة مـــن الســـكان، وبالتالي تناقص العمالة الزراعية والتي ترجع بالدرجة الأولى

إلـــى هجـــرة العمالة الزراعية هجرة داخلية من الريف إلى الحضر أو هجرة خارجية، كما شجعت على تلك الهجرة عوامل كثيرة مثل السياسات الزراعية التـــي اتبعت قبل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي والتي أدت إلى أضعاف الحافـــز لـــدى المنتجيـــن الزراعيين لزيادة الإنتاج وانخفاض القوة الشرائية للأجور الزراعية[٤].

وكمـــا هـــو واضح من ***الجدول رقم (٣)*** تبين أن متوسط عدد السكان خـــلال الفـــترة (١٩٨٨ ــ ١٩٩٩) حوالي ٥٨,٠٣ مليون نسمة في حين بلغ متوســـط عدد السكان الزراعيين خلال نفس الفترة حوالي ٢٣,٣ مليون نسمة تمـــثل نحـــو ٤٠,٢% مـــن إجمالي عدد السكان، كما تبين أن متوسط حجم العمالـــة الكلـــية خلال نفس الفترة حوالي ١٤,٨٨ مليون نسمة، في حين يبلغ متوســـط حجم العمالة الزراعية خلال نفس الفترة حوالي ٤,٦٨ مليون نسمة تمـــثل نحـــو ٣١,٤٥% من حجم العمالة الكلية. وكما هو واضح من الجدول يتبيـــن تـــناقص نســـبة العمالة الزراعية إلى حجم العمالة الكلية خلال الفترة ١٩٨٨- ١٩٩٩ والـــذي يرجع على تزايد الهجرة ما بين السكان الزراعيين إلـــى خارج قطاع الزراعة بسبب محدودية التوسع في الأنشطة الزراعية في نفـــس الوقـــت الـــذي أزداد فيه توسع القطاعات الاقتصادية غير الزراعية، وأيضـــاً الهجرة الخارجية والتي ساهمت باستنزاف العمالة الزراعية الماهرة وظهـــور ظاهـــرة عمالـــة المـــرأة التي حلت محل الرجل في مجال العمل الزراعي سواء في إدارة الممتلكات الزراعية أو العمل بأجر.

جدول رقم (٣)

الموارد البشرية المصرية خلال الفترة ١٩٨٨- ١٩٩٩

السنوات	عدد السكان بالجمهورية	عدد السكان الزراعيين		حجم العمالة الكلية	حجم العمالة الزراعية	
		العدد	%		العدد	%
١٩٨٨	٥١,٤	٢٠,٨	٤٠,٥	١٢,٨٨	٤,٤٥	٣٤,٥
١٩٨٩	٥٢,٩	٢١,٠	٣٩,٧	١٣,٢٥	٤,٥٧	٣٤,٥
١٩٩٠	٥٤,٤	٢٤,٧	٤٥,٤	١٣,٥٣	٤,٦٦	٣٤,٤
١٩٩١	٥٥,٩	٢٢,٣	٣٩,٩	١٣,٧٤	٤,٥	٣٢,٨
١٩٩٢	٥٦,٤	٢٢,٠	٣٩,٠	١٣,٩٩	٤,٥٩	٣٢,٨
١٩٩٣	٥٧,٦	٢١,٢	٣٦,٨	١٤,٤٦	٤,٦٢	٣٢,٠
١٩٩٤	٥٨,٩	٢١,٦	٣٦,٧	١٤,٨٩	٤,٦٨	٣١,٤
١٩٩٥	٦٠,٢	٢٥,٠	٤١,٥	١٥,٣٩	٤,٧٤	٣٠,٨
١٩٩٦	٦١,٤	٢٤,٢	٣٩,٤	١٥,٨٣	٤,٨١	٣٠,٤
١٩٩٧	٦١,٩	٢٥,٠	٤٠,٤	١٦,٣٤	٤,٧٥	٢٩,١
١٩٩٨	٦٢,٢	٢٥,٩	٤١,٦	١٦,٨٧	٤,٨٩	٢٩,٠
١٩٩٩	٦٣,٢	٢٦,٣	٤١,٦	١٧,٤٠	٤,٩٠	٢٨,٢
متوسط الفترة	٥٨,٠٣	٢٣,٣	٤٠,٢	١٤,٨٨	٤,٦٨	٣١,٤٥

المصدر:

جمعت وحسبت من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة.

٢-٣ *الاستثمارات في قطاع الزراعة:*

يعتبر التراكم الرأسمالي وكفاءة إدارته أحد العوامل المباشرة والرئيسية المحـــددة لكـــل من التوسع الرأسي والأفقي في مجال الزراعة والتطور في الأساليب الإنتاجية المستخدمة. وتشير نتائج تخصيص إجمالي الاستثمار فيما بين قطاع الزراعة وغيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى خلال الفترة ٨٢ /١٩٨٣ - ١٩٩٩/٩٨ إلـــى انخفـــاض حصـــة قطـــاع الـــزراعة من هذه الاستثمارات مقارنة بمساهمة القطاع الزراعي في الدخل القومي.

جدول رقم (٤)

تطور الدخل القومي المصري وصافي الدخل الزراعي والاستثمار المحلي الإجمالي والاستثمارات الزراعية خلال الفترة ١٩٨٣/٨٢ ــ ١٩٩٩/٩٨

(بالمليون جنيه)

السنوات	الدخل القومي المصري	صافي الدخل الزراعي		الاستثمار المحلي الإجمالي	الاستثمارات الزراعية	
		القيمة	% من الدخل القومي		القيمة	% الاستثمار الإجمالي
١٩٨٣/٨٢	٢٩٢٢٥	٤٤٣٢	١٥,٢	٥٦٨٤	٣٦٨	٦,٥
١٩٨٤/٨٣	٣٤٨٨٧	٥٤٤١	١٥,٦	٤٢٢٠	٤٥٣	١٠,٧
١٩٨٥/٨٤	٤٠٦٢٣	٦٢٦٠	١٥,٤	٦٦٦٣	٦٨٨	١٠,٣
١٩٨٦/٨٥	٤٨٩٠٤	٧٧١٨	١٥,٨	٧٤٦٥	٩٥٧	١٢,٨
١٩٨٧/٨٦	٥٨٥٧٦	٩١٢٨	١٥,٦	٧٢٢٥	٩٢٠	١٢,٧
١٩٨٨/٨٧	٦٣٦١٦	١٠٦٣٠	١٦,٧	٨٤٩٨	٩٥٣	١١,٢
١٩٨٩/٨٨	٨٠٧٧٠	١٢٨٥٦	١٥,٩	١١٦٧٧	١١٧٢	١٠,٠٤
١٩٩٠/٨٩	١٠٣٥٠٣	١٥٩٨٤	١٥,٤	١٤٣٧٩	١٥٥١	١٠,٨
١٩٩١/٩٠	١٢٥١٥٧	١٩١١١	١٥,٣	١٥٨٩٧	١٧٩٩	١١,٣
١٩٩٢/٩١	١٣١٣٣٥	٢٠٤٧٢	١٥,٦	١٨٥٨٣	١٩٩٢	١٠,٧
١٩٩٣/٩٢	١٥٢٥٢٣	٢٣٠٠٩	١٥,١	٢٦٨٦١	٢٢٩٦	٨,٥
١٩٩٤/٩٣	١٨٢٠٠٦	٢٧٣٤٨	١٥,٠٠	٢٩٠٠٠	٢٧١٥	٩,٤
١٩٩٥/٩٤	٢١٥١٦٣	٣١٤٤٧	١٤,٦	٣٣١٠٠	٣٣٩٩	١٠,٣
١٩٩٦/٩٥	٢٣٢٤٤٧٥	٣٨٣٧٦	١٦,٥	٣٦٨٠٠	٣٧٤٢	١٠,٢
١٩٩٧/٩٦	٢٣٤٦١٨	٤١٨٩٠	١٧,٩	٤٩٦٠٠	٤٨٥٦	٩,٨
١٩٩٨/٩٧	٢٤١٥٧٥	٤٧٠٨٨	١٩,٥	٥٩٩٠٠	٦٨٣٧	١١,٤
١٩٩٩/٩٨	٢٤٦٧٣٠	٥١١٨٠	٢٠,٧	٦٩٨٠٠	٨٢٢٦	١١,٨

المصدر:

١- البنك الأهلي المصري، إدارة البحوث الاقتصادية، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

٢- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ــ الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة.

٣- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي ــ نشرة الاقتصاد الزراعي، أعداد مختلفة.

وكمـــا هو واضح من ***الجدول رقم (٤)*** يتبين أن نسبة مساهمة صافي الدخـــل الزراعـــي فـــي الدخل الزراعي في الدخل القومي المصري اتسمت بالثـبات النســبي خـــلال الفترة ١٩٨٣/٨٢ – ١٩٩٥/٩٤ وتراوحت ما بين ١٦,٧% إلـــى ١٤,٦% ثم أخذت هذه النسبة في التزايد لتصل إلى أعلى حد لهـــا عـــام ١٩٩٩/٩٨ حيث مثلت نحو ٢٠,٧% من الدخل القومي الذي يبلغ حوالي ٢٤٦,٧ مليار جنيه. أما فيما يتعلق بالاستثمارات الزراعية فقد أوضح الجـــدول أن نصيب القطاع الزراعي من إجمالي الاستثمار المحلي تراوحت نســـيته مـــا بين ٦,٥% ، ١٢,٨% في حين أن مساهمة القطاع الزراعي في الدخـــل القومـــي تراوحـــت نسبته ما بين ١٤,٦% ، ٢٠,٧% وهذا يوضح انخفـــاض حجـــم الاستثمارات الزراعية والتي لا تتناسب مع مساهمة القطاع الزراعي في الدخل القومي.

وبتـــقـــدير معادلات الاتجاه الزمني العام كما هو واضح **بالجدول رقم (٥)** يتبين أن الدخل القومي المصري قد أزداد بمعدل سنوي معنوي إحصائياً بلـــغ نحو ١٥٧٣٩ مليون جنيه خلال الفترة ١٩٨٣/٨٢ – ١٩٩٩/٩٨، وقد بلغ معدل الزيادة السنوية نحو ١٢,٠٤% من المتوسط العام للفترة والذي بلغ حوالـــي ١٣٠٦٨٧,٤ مليون جنيه. وقد بلغ معامل التحديد حوالي ٠,٩٧، أما فـــيما يـــتعلق بصـــافي الدخل الزراعي فقد تبين أنه يزداد بمعدل سنوي بلغ حوالـــي ٢٩٣٣ مليون جنيه خلال نفس الفترة، وقد بلغ معدل الزيادة السنوية نحـــو ١٣,٤% من متوسط صافي الدخل الزراعي خلال فترة الدراسة والذي بلـــغ حوالـــي ٢١٩٠٤,١ ملـــيون جنيه. وبإيجاد معادلة الاتجاه الزمني العام لإجمالي الاستثمار المحلي تبين أن إجمالي الاستثمار المحلي قد تزايد بمعدل

سنوي إحصائي بلغ حوالي ٣٦٩٣ مليون جنيه، كما بلغ معدل الزيادة السنوية نحـو ١٥,٤٧% من المتوسط السنوي والذي قدر بحوالي ٢٣٨٧٩,٥ مليون جنـيه، وقـد قـدر معامل التحديد بنحو ٠,٨٦ وذلك خلال نفس الفترة، أما بالنسـبة للاتجـاه الزمني العام لقيمة الاستثمارات الزراعية فقد تبين تزايدها بمعـدل سـنوي بلغ حوالي ٤٠٣ مليون جنيه مؤكداً إحصائياً، وقد بلغ معدل الـزيادة السـنوية نحو ١٦% من المتوسط العام والذي قدر بنحو ٢٥١٩,١ مليون جنيه، كما قدر معامل التحديد بنحو ٠,٨١ وذلك خلال نفس الفترة.

مـن العـرض السابق يتبين أنه على الرغم من انخفاض نصيب قطاع الـزراعة مـن إجمالـي الاستثمار المحلي إلى أن نسبة الزيادة السنوية في الاسـتثمارات الزراعـية قد فاقت نسبة الزيادة السنوية في إجمالي الاستثمار المحلي.

جدول رقم (٥)

معادلات الاتجاه الزمني العام للدخل القومي المصري وصافي الدخل الزراعي وإجمالي الاستثمارات المحلية والاستثمارات الزراعية خلال الفترة ١٩٨٣/٨٢ ــ ١٩٩٩/٩٨

المعنوية	قيمة (ف) المحسوبة	معدل التغير %	معامل التحديد	معامل الارتباط	قيمة (ت) المحسوبة	معادلة الاتجاه الزمني العام	البيان
معنوي	٤٥٤,٦	١٢,٠٠٤	٠,٩٧	٠,٩٨	(٢١,٣)**	ص^{8} = -١٠٦٦٤ + ١٥٧٣٩س	الدخل القومي المصري
معنوي	٢٤٧,٥	١٣,٣٩	٠,٩٤	٠,٩٧	(١٥,٧)**	ص^{8} = -٤٤٩٦ + ٢٩٣٣س	صافي الدخل الزراعي
معنوي	٩٠,٧	١٥,٤٧	٠,٨٦	٠,٩٣	(٩,٥)**	ص^{8} = -٩٣٨٩ + ٣٦٩٣س	إجمالي الاستثمار المحلي
معنوي	٦١,٩	١٦,٠٠	٠,٨١	٠,٩٠	(٧,٩)**	ص^{8} = -١١٠١ + ٤٠٣س	الاستثمارات الزراعية

* معنوي عند مستوى ٠,٠٥ ** معنوي عند مستوى ٠,٠١

المصدر: حسبت من بيانات الجدول رقم (٤).

٣- واقع التجارة الدولية الزراعية في مصر

تمثل التجارة الدولية استيراداً وتصديراً الواجهة الرئيسية للعلاقات الاقتصادية الدولية التي تعتبر أهم الدعامات الأساسية في البينان الاقتصادي لجميع الدول، سواء كانت متقدمة أو آخذة بأسباب التقدم(٥)، وقد ظهرت في

مجـال الـتجارة الخارجية مستجدات كثيرة خلال العقد السابق على المستوى العالمـي أهمهـا الـتحرير للتجارة بما فيها تحرير التجارة الدولية الزراعية، وتـزايد النزعة نحو قيام التكتلات الاقتصادية الإقليمية وتقوية وتوسيع نطاق التكتلات القائمة. وهو الأمر الذي سوف يؤدي إلى أثار سلبية على جمهورية مصـر العربـية، حيـث تـتزايد أعـباء فاتورة الغذاء، وهو ما يجعل من الضـروري تحلـيل التجارة الدولية الزراعية وأهميتها النسبية للتجارة الكلية في مصر.

٣-١: الأهمية النسبية للصادرات الزراعية:

إذا كانـت للصادرات أهميتها في الدول النامية، فإن تلك الأهمية تزداد بالنسـبة لمصـر خاصة في ظل الظروف الراهنة التي تتطلب جهود ضخمة وتعبـئة كافة مواردنا الاقتصادية المتاحة من أجل الانطلاق في تحقيق خطط التنمـية والإسـراع بتنفـيذ مشـروعاتنا لتحقيق الرخاء الاقتصادي، وتعتبر الصادرات المصرية بصفة عامة والزراعية بصفة خاصة مصدراً أساسياً من مصـادر الـنقد الأجنبـي الذي يسهم في تمويل خطط التنمية الاقتصادية من ناحـية، وللتخفيف من حدة العجز في ميزان المدفوعات من العملات الأجنبية من ناحية أخرى(٦).

وكمـا هو واضح ***بالجدول رقم (٦)*** يتبين أن إجمالي قيمة الصادرات المصرية اتصفت بالثبات النسبي خلال الفترة (١٩٨٢-١٩٩٩) وتراوحت ما بيـن ٥٨٤٩ مليـون دولار عـام ١٩٨٨ وحوالي ٢٥٨٥ مليون دولار عام ١٩٩٠، فـي حين بلغ متوسط قيمة إجمالي الصادرات المصرية خلال الفترة

حوالـــي ٣٥١٧,٤٩ مليون دولار، وبإيجاد معادلة الاتجاه الزمني العام لقيمة إجمالي الصادرات المصرية خلال نفس الفترة تبين أن:

$$\text{ص}^{8} = ٣٣٥٧,٩ + ١٦,٨ \text{ س}$$

$$(٠,٤٧)$$

ر =٠,١٢ $ر^{٢}$ =٠,٠١ ف =(٠,٢٢) ومعدل التغير السنوي =(٠,٤٨%)

إجمالـــي الصادرات المصرية قد ازداد بمعدل سنوي بلغ ١٦,٨ مليون دولار ولم تثبت معنوية الزيادة في حين بلغ معدل الزيادة السنوية نحو ٠,٤٨ % مـــن المتوسط العام للفترة، أما فيما يتعلق بقيمة الصادرات الزراعية وكما هـــو واضح ***بالجدول رقم (٦)*** يتبين تناقض هذه القيمة والتي تراوحت ما بين ٧٥٦,١ ملـــيون دولار عـــام ١٩٨٤ وحوالـــي ٣٦٠,٣٦ مليون دولار عام ١٩٩٣، حيـــث بلغ متوسط قيمة الصادرات الزراعية خلال الفترة (١٩٨٢ ــ ١٩٩٩) حوالي ٥٦٦,١١ مليون دولار.

جدول رقم (٦) الأهمية النسبية للصادرات الزراعية إلى إجمالي الصادرات الكلية خلال الفترة ١٩٨٢-١٩٩٩

(القيمة بالمليون دولار)

السنوات	إجمالي قيمة الصادرات	قيمة الصادرات الزراعية	% الصادرات الزراعية للإجمالي
١٩٨٢	٣١٢١,١١	٦٦٩,٦١	٢١,٤٥
١٩٨٣	٣٢١٥,٦٧	٧٢٦,٣٦	٢٢,٥٩
١٩٨٤	٣١٤٠,٨٥	٧٥٦,١٠	٢٤,٠٧
١٩٨٥	٣٧١٥,٣١	٦٦١,٥٧	١٧,٨١
١٩٨٦	٢٩٣٥,١١	٦٦٩,٣٨	٢٢,٨١
١٩٨٧	٤٣٥٢,٧٥	٦٦٢,٤	١٥,٢٢
١٩٨٨	٥٨٤٩,٠٠	٧٢٨,٢١	١٥,٤٥
١٩٨٩	٢٦٤٧,٨٢	٥٣٢,٤٨	٢٠,١١
١٩٩٠	٢٥٨٥,٠٠	٤٢٧,٠٣	١٦,٥٢
١٩٩١	٣٦٥٩,٠٠	٣٩٠,٩٨	١٠,٦٩
١٩٩٢	٣٠٤٩,٩٥	٤٠١,٢٢	١٣,١٥
١٩٩٣	٣١١٠,٠٠	٣٦٠,٣٦	١١,٥٩
١٩٩٤	٣٤٦٣,٠٠	٥٥٢,٦٣	١٥,٩٦
١٩٩٥	٣٤٣٥,٠٠	٥٣٦,١٢	١٥,٦١
١٩٩٦	٣٥٣٩,٠٠	٥٢١,١٠	١٤,٧٢
١٩٩٧	٣٩٢١,٠٠	٤٤٢,٢٥	١١,٢٨
١٩٩٨	٣١٣٠,٠٠	٥٧٤,٩٩	١٨,٣٧
١٩٩٩	٤٤٤٥,٠٠	٥٨٥,٢١	١٣,١٧
متوسط الفترة	٣٥١٧,٤٩	٥٦٦,١١	١٦,٠٩

المصدر: جمعت وحسبت من:

F.A.O, Trade Year Book, Rome, Italy, Different Volumes.

وبإيجاد معادلة الاتجاه الزمن العام لقيمة الصادرات الزراعية المصرية تبين أن:

$$ص^{8} = ٦٩٨,٤ - ١٣,٩ س$$

$$(٢,٩٦)^{**}$$

ر=٠,٥٩ $ر^{٢}$ = ٠,٣٥ ف= (٨,٧٥)** معدل التغير السنوي =(٢,٤٥%)

إن قيمة الصادرات الزراعية قد تناقصت بمعدل سنوي معنوي إحصائياً عند كافة مستويات المعنوية بحوالي ١٣,٩ مليون دولار خلال الفترة (١٩٨٢ – ١٩٩٩) وقد بلغ معدل النقص السنوي ٢,٤٥% من متوسط قيمة الصادرات الزراعية خلال هذه الفترة.

أما فيما يتعلق بمساهمة الصادرات الزراعية في إجمالي الصادرات المصرية فقد تبين انخفاض هذه المساهمة حيث تراوحت هذه النسبة ما بين ١٠,٦٩% عام ١٩٩١ ونحو ٢٤,٠٧% عام ١٩٨٤، حيث بلغت نسبة مساهمة الصادرات الزراعية في إجمالي الصادرات المصرية نحو ١٦,٠٩% كمتوسط لفترة الدراسة وتمثل صادرات القطن والأرز والبرتقال والبطاطس والبصل أهم الصادرات المصرية من السلع الزراعية.

٣-٢ *الأهمية النسبية للواردات الزراعية:*

تعمل الواردات على إمداد المجتمع بما يحتاجه من السلع والخدمات التي لا تتوافر مقومات إنتاجية لديه أو لارتفاع تكاليف الإنتاج لتلك السلع والخدمات في السوق المحلي، كما تعمل الواردات على سد الفجوة بين

الإنـــتاج والاســـتهلاك. ويمكن القول إن الزيادة المستمرة في الواردات وعدم تـــراجعها من حيث الكم والنوع، يعتبر مؤشراً على انخفاض القاعدة الإنتاجية في الاقتصاد القومي، وبالتالي الاعتماد المستمر على العالم الخارجي، وتمثل الـــواردات الزراعـــية عبء ثقيل على الاقتصاد المصري وخاصة أن مصر يجـــب أن تكون رائدة في إنتاج السلع الزراعية نظراً لما تتمتع به من موارد طبيعـــية واقتصـــادية، وكما هو واضح من ***الجدول رقم (٧)*** يتبين تزايد قيمة الـــواردات الكلية التي تراوحت ما بين ٧٤٤٧,٦٨ مليون دولار عام ١٩٨٩ وحوالـــي ١٦٩٦٩ ملـــيون دولار عام ١٩٩٩ وذلك خلال الفترة (١٩٨٢-١٩٩٩) فـــي حين بلغ متوسط قيمة الواردات الكلية خلال هذه الفترة حوالي ١٠٨٠٥,١١ مليون دولار، في حين اتسمت قيمة الواردات الزراعية بالثبات النســـبي خلال نفس الفترة حيث تراوحت ما بين ٢٢٧٦,٤ مليون دولار عام ١٩٩٣ وحوالـــي ٣٩٤١,٥٤ مليون دولار عام ١٩٨٤، كما بلغ متوسط قيمة الـــواردات الزراعـــية خلال هذه الفترة حوالي ٣٢٦٧,١٦ مليون دولار. أما فـــيما يتعلق بنسبة الواردات الزراعية إلى إجمالي الواردات المصرية يلاحظ تناقص هذه النسبة لتصل إلى أدنى حد لها عام ١٩٩٩ وهي ما تمثل ٢٠,٧% مـــن إجمالـــي قـــيمة الواردات كما هو واضح ***بالجدول رقم (٧)*** أما بالنسبة لمتوســـط الفـــترة (١٩٨٢-١٩٩٩) فقد تبين أن نسبة الواردات الزراعية إلى إجمالـــي الواردات تقدر بنحو ٣٠,٢٤% وهو ما يمثل ثلث إجمالي الواردات. وكمـــا هو واضح من نفس الجدول تناقص نسبة تغطية الصادرات الزراعية للـــواردات الزراعـــية حيث بلغت هذه النسبة نحو ١٧,٣٣% كمتوسط لنفس الفترة. وبإيجاد معادلة الاتجاه الزمني العام لقيمة إجمالي الواردات تبين:

$$ص^{8} = ٨٠٩٣,٤ + ٢٨٥,٤ س$$

$$(٢,٧)^{*}$$

ر =٠,٥٦ $ر^{٢}$ =٠,٣٢ ف =$(٧,٤)^{*}$ معدل التغير السنوي =(٢,٦%)

إن قيمة إجمالي الواردات المصرية قد تزايدت بمعدل سنوي معنوي إحصائياً عند مستوى معنوية ٠,٠٥ بلغ ٢٨٥,٤ مليون دولار، في حين بلغ معدل الزيادة السنوية نحو ٢,٦% من متوسط إجمالي قيمة الواردات المصرية. وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لقيمة الواردات الزراعية تبين عدم معنوية الزيادة في قيمة الواردات الزراعية حيث بلغت نسبة الزيادة السنوية حوالي ٠,٠٣% وهو ما يفسر الثبات النسبي في قيمة الواردات الزراعية.

جدول رقم (٧)

الأهمية النسبية للواردات الزراعية إلى إجمالي الواردات الكلية ونسبة تغطية الصادرات للواردات الزراعية خلال الفترة (١٩٨٢-١٩٩٩)

(مليون دولا)

السنوات	قيمة الواردات الكلية	قيمة الواردات الزراعية*	% الواردات الزراعية للواردات الكلية	% تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية
١٩٨٢	٩٠٨٠,٦١	٣٢١٨,٧٢	٣٥,٤٤	٢٠,٨١
١٩٨٣	١٠٢٧٨,٣١	٣٣٠٣,٦٦	٣٢,١٤	٢١,٩٧
١٩٨٤	١٠٧٦٩,٠٤	٣٩٤١,٥٤	٣٦,٦١	١٩,١٨
١٩٨٥	٩٩٦٤,٥٠	٣٨٣٩,٧١	٣٨,٥٠	١٧,٢٤
١٩٨٦	١١٥٠٥,٤٩	٣٣٤٧,٥٩	٢٩,١٢	٢٠,٠٠
١٩٨٧	١١٩٤١,٠٠	٢٦٢٨,٩١	٢٢,٠٠	٢٥,٢٠
١٩٨٨	٨٦٥٧,٣١	٣١٩٨,٩٠	٣٧,٠٠	٢٢,٧٦
١٩٨٩	٧٤٤٧,٦٨	٣١٦٨,٥٨	٤٢,٨١	١٦,٨١
١٩٩٠	٩٢٠٢,٠٠	٣٠٧٥,٥٦	٣٣,٤٢	١٣,٨٨
١٩٩١	٧٨٦٢,٠٠	٣٥٣٠,٤٧	٣٢,٢٣	١٥,٤٥
١٩٩٢	٨٢٩٢,٩٧	٢٥٤٦,٦١	٣٠,٧١	١٥,٧٥
١٩٩٣	٨١٨٤,٠٠	٢٢٧٦,٤٠	٢٧,٨٤	١٥,٨٢
١٩٩٤	١٠١٨٥,٠٠	٢٧٧٧,٠١	٢٧,٣٢	١٩,٩٠
١٩٩٥	١١٧٣٩,٠٠	٣٣٦٤,٤١	٢٨,٧١	١٥,٩٣
١٩٩٦	١٣٠٣٨,٠٠	٣٨٦١,٩٠	٢٩,٦٢	١٣,٤٩
١٩٩٧	١٣٢١٠,٠٠	٣٤٣٧,٥٩	٢٦,٠٠	١٢,٨٧
١٩٩٨	١٦١٦٦,٠٠	٣٧٨٣,١٧	٢٣,٤٢	١٥,٢٠
١٩٩٩	١٦٩٦٩,٠٠	٣٥٠٨,١٣	٢٠,٧١	١٦,٦٨
متوسط الفترة	١٠٨٠٥,١١	٣٢٦٧,١٦	٣٠,٢٤	١٧,٣٣

* باستثناء الأسماك ومنتجاتها واحتياجات الزراعة (أسمدة ــ ميكنة ــ مبيدات).

المصدر: جمعت وحسبت من:

F.A.O, Trade year Book, Rome, Italy, Different Volumes.

مـــن العـــرض السابق يتبين أنه خلال الفترة (١٩٨٢-١٩٩٩) بلغت نســـبة مســـاهمة قيمة الصادرات الزراعية نحو ١٦,٠٩% من إجمالي قيمة الصـــادرات المصـــرية كمتوســـط لهذه الفترة، في حين بلغت نسبة الواردات الزراعية نحو ٣٠,٢٤% من إجمالي قيمة الواردات المصرية كمتوسط لنفس الفـــترة علماً بأن قيمة الواردات الزراعية لم تتضمن قيمة الأسماك ومنتجاتها واحتـــياجات الزراعة من الأسمدة والميكنة والمبيدات، مما يوضح الخلل في الميزان التجاري الزراعي المصري حيث سجل عجزاً متتالياً ومتزايداً، الأمر الذي يهدد تحقيق خطط التنمية في القطاع الزراعي والذي يدعو إلى الاهتمام بـــزيادة الصـــادرات الزراعـــية في ظل الاتفاقيات التي تم عقدها مع السوق الأوربـــية ودول الكوميســـا والسوق العربية المشتركة والاهتمام بنشر الوعي التصـــديري لـــدى المـــزارع المصري بحيث يمكن تحقيق إنتاج عالي بهدف التصـــدير والاستفادة بالمشروعات العملاقة مثل مشروع توشكي وهي أرض خالـــية مـــن التلوث بالأسمدة والمبيدات واستخدام هذه الأرض في الزراعات التصـــديرية، هـــذا بالإضافة إلى العمل على تقليل الواردات الزراعية خاصة فيما يتعلق باللحوم حيث تعاني أغلب دول أوربا من انتشار الأمراض الوبائية التي تهدد الثروة الحيوانية في مصر كما تهدد صحة الإنسان المصري.

الملخص والتوصيات:

يعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات الاقتصادية التي تعتمد عليها التنمية الاقتصادية في مصر، وفي ظل التوجهات العالمية الجديدة والتحديات التي تواجه الدول النامية بوجه عام وجمهورية مصر العربية على وجه الخصوص أصبح من الضروري التعرف على طرق مواجهة هذه التحديات والذي يتطلب ضرورة التعرف على واقع الزراعة المصرية باعتبارها الأمل في مواجهة المنافسات العالمية في مختلف القطاعات الاقتصادية.

وقد تبين انخفاض مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، وفيما يتعلق بالموارد الزراعية تبين أن إجمالي الأراضي المستصلحة التي تم تسليمها لجهات الاستزراع بلغت نحو ٢٠٩٧,٣ ألف فدان منذ عام ١٩٥٢ وحتى عام ١٩٩٨/١٩٩٩، كما تبين تدني مساهمة الإنتاج الحيواني في صافي الدخل الزراعي في الأراضي الجديدة، والذي يرجع إلى ارتفاع قيمة مستلزمات الإنتاج الحيواني مقارنة بقيمة مستلزمات الإنتاج النباتي، كما يتبين تناقص نسبة العمالة الزراعية إلى حجم العمالة الكلية خلال الفترة (١٩٨٨-١٩٩٩) والذي يرجع إلى تزايد الهجرة الداخلية والخارجية ومحدودية التوسع في الأنشطة الزراعية.

وفيما يتعلق بالاستثمارات الزراعية تبين انخفاض نصيب قطاع الزراعة من إجمالي الاستثمار المحلي إلا أن نسبة الزيادة السنوية في الاستثمارات الزراعية فاقت نسبة الزيادة في إجمالي الاستثمار المحلي.

وبدراسة واقع التجارة الدولية الزراعية في مصر تبين أن نسبة مساهمة قيمة الصادرات الزراعية بلغت نحو ١٦,٠٩% من إجمالي قيمة الصادرات المصرية كمتوسط للفترة (١٩٨٢-١٩٩٩)، في حين بلغت نسبة الواردات الزراعية حوالي ٣٠,٢٤% من إجمالي قيمة الواردات كمتوسط لنفس الفترة، وهي ما يوضح الخلل في الميزان التجاري الزراعي المصري حيث سجل عجزاً متتالياً ومتزايداً الأمر الذي يهدد خطط التنمية في القطاع الزراعي. وتوصي الدراسة بضرورة الاهتمام بالقطاع الزراعي وزيادة قيمة الاستثمارات فيه والاعتماد على التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج والتسويق والعمل على توجيه الأراضي الجديدة في درب الأربعين وتوشكى إلى الزراعات التصديرية للتمكن من المنافسة في الأسواق العالمية بالإضافة إلى ضرورة الاهتمام بالإنتاج الحيواني في الأراضي الجديدة.

قائمة المراجع:

(١) محمـــود منصور (دكتور) وآخرون، الزراعة والغذاء في مصر، الواقع وسيناريوهات بديلة حتى عام ٢٠٢٠، دار الشروق، الطبعة الأولى ٢٠٠١.

(٢) محمد رجاء عبد الفتاح الأمير (دكتور) وآخرون، الأبعاد الاقتصادية لمنظومة الزراعة في مصر، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد العاشر، العدد الثاني سبتمبر ٢٠٠٠.

(٣) الـــزراعة المصـــرية والسياســـة الزراعية في إطار نظام السوق الحرة، معهد التخطيط القومي، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ١١٢ فبراير ١٩٩٨.

(٤) محمود منصور (دكتور) وآخرون، مرجع سابق.

(٥) محمد مصطفى قراعة (دكتور)، دراسة تحليلية لأهم مكونات الميزان التجاري الزراعية المصري، المؤتمـــر التاســـع للاقتصاديين الزراعيين ٢٦-٢٧ سبتمبر ٢٠٠١، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي.

(٦) حسن علي خضر (دكتور)، دراسة تحليلية للصادرات المصرية من الخضر والفاكهة خلال الفترة (١٩٨٦-١٩٩٠)، نـــدوة مصر والجماعة الأوربية، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، فبراير ١٩٩١.

(7) F.A.O, Trade Year Book, Rome, Italy, Different Volumes.

جامعة الأزهر
مركز صالح عبد الله كامل
للاقتصاد الإسلامي

Al-AZHAR UNIVERSITY
S.A. KAMEL CENTER
FOR ISLAMIC ECONOMICS

ندوة

الزراعة ومستقبل الاقتصاد المصرى

الاثنين : ٢١ رجب ١٤٢٢هـ الموافق ٨ أكتوبر ٢٠٠١م

الأمن الغذائى العالمى
فى ظل أهم المتغيرات المعاصرة
(مع التركيز على الأمن الغذائى المصرى)

د. عزة إبراهيم عماره عبد الرؤوف
باحث أول بمعهد بحوث الاقتصاد الزراعى

الأمن الغذائى العالمى فى ظل أهم المتغيرات المعاصرة
(مع التركيز على الأمن الغذائى المصرى)

د. عزة ابراهيم عماره عبد الرؤوف(*)

مقدمـــــــة :

إن الحصـــول علـــى الغـــذاء بمقادير مناسبة ومستقرة يعتبر حقاً من حقوق الإنسان الأساسية، ومسئولية دينية وأخلاقية جماعية .

ويعتـــبر الأمـــن الغذائـــى لأى وطـــن قضية أساسية لايمكن تركها للظـــروف المتغـــيرة حتى ينعم هذا الوطن بالاستقرار السياسى والاقتصادى والاجتماعى.

وعلـــى الرغم من الزيادات الكبيرة التى تحققت فى الانتاج الزراعى علـــى المستوى العالمى ، والناتجة أساساً من خلال الاستثمار الكبير للموارد الطبيعـــية الزراعية وقدرات العلم والتكنولوجيا، إلا أن الفرص المتساوية فى الحصـــول علـــى الغذاء لا تتاح لكل الناس ، ويرجع السبب الرئيسى لانعدام الأمـــن الغذائـــى الى الفشل فى تنمية الانتاج الغذائى وزيادته من ناحية وعدم توفر الموارد اللازمة لتغطية العجز من الخارج من ناحية أخرى .

وفـــى ضـــوء المتغـــيرات العالمية وتراجع الدول المتقدمة عن تقديم العـــون للـــدول النامية واستمرار الزيادة السكانية ومن ثم زيادة الطلب على الغـــذاء ومحدودية الموارد الطبيعية الزراعية ، والآثار المترتبة على التدهور

(*) باحث أول بمعهد بحوث الاقتصاد الزراعى

البيـــئى ، يعنى أنه بالضرورة على الدول النامية عموماً أن تعمل بجدية على بـــناء وتطوير قدراتها الذاتية لتوليد التكنولوجيا المناسبة لاحتياجاتها ولتأمين القدر المناسب من الأمن الغذائى لكل فرد من أفراد المجتمع .

المشكلة والهدف :

أســـتحوذت قضية الأمن الغذائى والتنمية الزراعية على اهتمام الكثير مـــن المفكريـــن على الصعيد العالمى والمحلى ، فعلى الصعيد العالمى كان الاهـــتمام بتأمين الغذاء من منظور عام ، وعلى الصعيد المحلى كان الاهتمام بتحقيق الأمن الغذائى فى اطار الظروف المحيطة بكل بلد .

وعلـــى الـــرغم مـــن التقدم الملحوظ الذى حققته البلدان النامية خلال القرن الماضـــى فـــى الـــنمو الاقتصادى وتحسين مستويات المعيشة ، مازال الفقر وانعـــدام الأمـــن الغذائى ينتشران على نطاق واسع ، كما كان تحقيق أهداف مؤتمـــر القمة العالمى للأغذية لعام ١٩٩٦ بخفض أعداد ناقصى الأغذية جاء مخيباً للآمال ، فلم يتجاوز الخفض فى هذه الأعداد ثمانية ملايين نسمة سنوياً فـــى حيـــن أن المطلـــوب هـــو خفضها بمقدار ٢٠ مليون نسمة سنوياً على المستوى العالمى.

ومـمـــا لاشـــك فيه أن قضية الأمن الغذائى تفرض نفسها على الاقتصاد المصـــرى فـــى ضـــوء استمرار الزيادة السكانية ومن ثم زيادة الطلب على الغـــذاء ، وأن الأمـــن الغذائـــى المصرى ضرورة حتمية فى ظل المتغيرات المحلـــية والعالمية السريعة والمتلاحقة ، وعليه فإنه من الأهمية تحديد طبيعة

ومستوى مشاكل انعدام الأمن الغذائى سواء على المستوى العالمى أو المحلى. وعليه تهدف الدراسة الى :

١- التعرف على أوضاع الأمن الغذائى العالمى بصفة عامة والدول النامية بصفة خاصة ، وأهم المتغيرات المعاصرة المؤثرة عليه .

٢- تقييم حالة الأمن الغذائى المصرى بأستخدام عدد من المؤشرات الاقتصادية والقطاعية (والخاصة بقطاع الزراعة نظراً لأهميته فى تحقيق الأمن الغذائى) وعدد من مؤشرات الأمن الغذائى المختارة والمؤثرة فى حالة الأغذية والتغذية .

الأسلوب البحثى ومصادر البيانات :

أسلوب التحليل الوصفى والكمى هو المنهج المتبع فى هذه الدراسة مع استخدام بعض الأساليب الاحصائية البسيطة لتحليل وتفسير نتائج الدراسة، وقد أعتمدت الدراسة على البيانات المنشورة فى الكثير من الجهات الرسمية مثل وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، نشرات البنك الأهلى المصرى، منظمة الأغذية والزراعة ، وكذلك بعض التقارير والدراسات المرتبطة بموضوع الدراسة .

بعض المفاهيم الأساسية المرتبطة بالأمن الغذائى :

تعريف الأمن الغذائى :

كـــان لشيوع استخدام اصطلاح الأمن الغذائى فى الأدب الاقتصادى مـــنذ بدايـــة الســبعينات دلالة اقتصادية كبيرة على الطبيعة الخاصة للعجز الغذائـــى ومـــدى خطورته على كل من الأمن السياسى والاقتصادى للمجتمع ككـــل . هـــذا وتـــتعدد تعاريف الأمن الغذائى ، ولكنها تحتكم دائما الى قدرة المجتمع على تلبية احتياجات سكانه من الغذاء الصحى والنظيف .

ويعـــنى حـــق الغذاء تغذويا[1] ، الوفاء باحتياجات الفرد من العناصر الغذائية المـــتوازنة وبكمـــية تكفـــى لأداء العمليات الفسيولوجية والحفاظ على الحالة الصحية .

ويـــتحقق الأمن الغذائى عندما يحصل جميع الناس فى جميع الأوقات من الناحيتين المادية والاقتصادية على ما يكفى من أغذية سليمة ومغذية لممارسة حياة ملؤها الصحة والنشاط [2] . ويتوقف ذلك على تحقيق أربعة شروط :

١- كفاية الامدادات الغذائية أو توافرها .

٢- اســـتقرار الامـــدادات دون تقلبات أو نقص من موسم لآخر أو من عام لآخر .

٣- الحصول على الغذاء أو القدرة على ذلك .

٤- نوعية وسلامة الأغذية .

الأمن الغذائى فى مستويات مختلفة التحليل :

إن مفهـوم الأمـن الغذائى لأى قطر من الأقطار يمكن تحليله على ثـلاث مستويات هى المستوى القومى ، مستوى الأسرة ، مستوى الفرد . ولا يعـنى الأمـن الغذائى فى أحد المستويات بالضرورة أمناً غذائياً فى مستوى آخر ، فهناك أقطار عديدة آمنة غذائياً على المستوى القومى حيث يكون هناك تـوازن بيـن طلـب الغـذاء وعرضه وفقاً للأسعار المناسبة ، ولكنها تضم مجموعات سكانية أو أفراد يفتقرون الى الأمن الغذائى .

وتـرجع أهمـية الأمن الغذائى على المستوى القومى الى أن تحقيقه يتطلـب توفـير الكمـيات المناسـبة من السلع والمواد الغذائية للسكان حالياً ومسـتقبلاً ، ومـا يرتبط بذلك من سياسات اقتصادية تتعلق بكل من الانتاج والاسـتهلاك والصادرات والواردات ، كما يتطلب أيضاً تضافر الجهود لعدة قطاعات لتحقيق المستوى المطلوب من الأمن الغذائى .

الأمن الغذائى السكان والبيئة :

حسـب المعـدلات الحالية لنمو السكان ، فإن سكان العالم يتزايدون بمعـدل بلـيون نسمة فى كل عقد[٣] ، مما يطرح تحديات أمام انتاج الأغذية وتوزيعهـا ، ويقـدر أن سـكان العالم سيصلون الى قرابة ٩ مليارات نسمة بحلول عام ٢٠٥٠ . إن أحد المشاكل التى تواجه المجتمع الدولى حالياً ، هى كيفـية انـتاج ما يكفى من الغذاء لكل هذه الأعداد من البشر دون أن يتسبب ذلـك فـى تدهور البيئة . ففى كثير من مناطق العالم تتدهور بصورة سريعة المـوارد الوراثـية النباتـية والحيوانـية والأرض والهواء والمياه والغابات

والأراضى الرطبة . ويأتى هذا فى بعض البلدان نتيجة الفقر المدقع ، أما فى البلدان الغنية فيأتى نتيجة عدم وجود حوافز للمنتجين والمستهلكين لضمان المحافظة على الموارد .

الأمن الغذائى والاكتفاء الذاتى :

يعنى مصطلح الاكتفاء الذاتى من الغذاء على أنه المدى الذى تستطيع به البلاد مقابلة احتياجاتها الغذائية من انتاجها المحلى .

وعادة تقاس نسبة الاكتفاء الذاتى عن طريق حساب النسبة التى تمثل الانتاج المحلى من جملة الاستهلاك (بعد استبعاد التغير فى المخزون) .

ويختلف مصطلح الاكتفاء الذاتى عن الأمن الغذائى فى أن الاكتفاء الذاتى من الغذاء ينظر الى الانتاج القومى فقط كمصدر وحيد للامدادات ، بمعنى آخر يرتبط الاكتفاء الذاتى من الغذاء بمنظور عام حول التنمية التى تركز على الاعتماد على الذات . فى حين يأخذ الأمن الغذائى فى الاعتبار الواردات التجارية والمعونات الغذائية كمصادر ممثلة لإمدادات السلع الغذائية وهو يتسق مع نظرة التنمية التى تضمن التخصص العالمى والميزة النسبية .

الأمن الغذائى العالمى :

التطور التاريخى لأوضاع الأمن الغذائى العالمى :

تأرجحت أوضاع الأمن الغذائى العالمى بين الوفرة والعجز منذ الحرب العالمية الثانية. فعقب الحرب العالمية الثانية مباشرة تصاعد القلق فى الكثير من أقطار العالم خوفاً من نقص إمدادات الغذاء ، إلا أن الزيادة

الكبيرة فى انتاج الغذاء وفى المخزون العالمى خلال عقدى الخمسينات والستينات أدى الى الشعور بشئ من الاطمئنان . إلا أنه فى عام ١٩٦٦/٦٥ حدث جفاف شديد فى الهند وباكستان وتكرر فى العام التالى ، ومن ثم حدث نقص شديد فى الحبوب ومجاعة ، وانخفض مخزون الحبوب العالمى من ١٥٦ مليون طن فى يوليو ١٩٦٥[٤] تمثل حوالى ١٦% من الانتاج العالمى الى ١٢٩ مليون طن فى يوليو التالى تمثل حوالى ١٣% من الانتاج العالمى. وفيما بين عامى ٦٧ ، ١٩٧١ ازداد انتاج الحبوب الغذائية (القمح والارز) بدرجة كبيرة مع بداية الثورة الخضراء فى آسيا وازداد المخزون العالمى ، إلا أنه منذ منتصف السبعينات مر العالم بأزمة غذاء حادة حيث أثر الطقس غير المواتى فى جنوب آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية وروسيا على انتاج الحبوب ، وتوافق هذا مع التوسع السريع فى الطلب على الغذاء خاصة فى الاتحاد السوفيتى . كما كان للزيادة فى أسعار البترول بواسطة منظمة الدول المصدرة للبترول فى عام ١٩٧٣ أثرها على ارتفاع أسعار الطاقة والمدخلات الزراعية الأخرى مثل الأسمدة مما عمق من مشكلة الغذاء العالمى (ترتب عليه ارتفاع أسعار الحبوب الى ثلاثة أمثال خلال ثمانية أشهر) . إلا أنه منذ منتصف السبعينات تلاشت أزمة ارتفاع أسعار الحبوب وتضاعفت تقريباً مخزونات العالم من الحبوب بين منتصف السبعينات ومنتصف الثمانينات، واستمر نمو انتاج الحبوب خلال ربع القرن الماضى[٥] حيث بلغت نسبة النمو ٣,٨% للقمح ، ٣% للأرز ، ٢,٧% للذرة الشامية ، مما فاق زيادة السكان العالمية .

مجال الاهتمام الدولى بالأمن الغذائى :

عالجت سلسلة من المؤتمرات الدولية القضايا الرئيسية التى تواجه المجتمع العالمى كالبيئة ، التنمية المستدامة ، التجارة العالمية ، السكان والتنمية ، التنمية الاجتماعية ، التغذية والصحة . . . . وغيرها . ويعتبر تحقيق الأمن الغذائى العالمى أى استئصال الجوع وسوء التغذية جزءاً أساسياً من أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبشرية التى حددتها هذه التجمعات .

هذا وتنظر الأمم المتحدة الى الحصول على الغذاء الكافى باعتباره حقاً من حقوق الانسان الاساسية ومسئولية جماعية ويشمل مجال الاهتمام الدولى بالأمن الغذائى ما يلى[٦] :

- الاعلان العالمى لحقوق الانسان (١٩٤٨) والذى يعترف بأن لكل فرد الحق فى مستوى معيشة كاف لضمان صحته ورفاهيته هو وأسرته بما فى ذلك الغذاء .
- العهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١٩٦٦) الذى أكد حق كل فرد فى الغذاء الكافى ونص على أن التحرر من الجوع هو حق أساسى لكل فرد .
- مؤتمر الأغذية (١٩٧٤) الذى عقدته الأمم المتحدة فى روما ، والذى أكد من جديد أن لكل رجل وأمرأة وطفل الحق غير القابل للتصرف فى التحرر من الجوع وسوء التغذية من أجل تنمية قدراته البدنية والعقلية بالكامل والمحافظة عليها .

- ميثاق الأمن الغذائى العالمى (١٩٨٤) والذى نص على أن الأمن الغذائى هو مسئولية مشتركة لكل البشر ، وهى مسئولية تتطلب التزاما أخلاقيا وتعاونا دوليا .
- المؤتمر الدولى المعنى بالتغذية (١٩٩٢) الذى عقدته منظمة الأغذية ومنظمة الصحة العالمية، والذى بحث بالتفصيل مشكلات الجوع وسوء التغذية والأمراض ذات الصلة بالنظم الغذائية .
- مؤتمر القمة العالمية للأغذية (١٩٩٦) والذى أعدته منظمة الأغذية والزراعة والذى كان يهدف الى توفير التزام سياسى بترسيخ الأمن الغذائى ، ضمن اطار للعمل متفق عليه بما فى ذلك الأرقام المستهدفة لخفض عدد الفقراء .
- ترتيبات مؤتمر القمة العالمى للأغذية القادم ، حيث قامت لجنة الأمن الغذائى خلال دورتها السابعة والعشرين بمناقشة الاقتراحات الخاصة بالترتيبات ، وخطة عمل مؤتمر القمة العالمى للأغذية والذى تقرر عقده فى روما فى نوفمبر ٢٠٠١ بدعوة الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة ، وقد أعدت الأمانة وثيقتين رئيسيتين :

الوثيقة الأولى : تعزيز الارادة السياسية لمكافحة الجوع من خلال :

١- صنع السياسات والبرامج لتحويل الالتزامات المقررة خلال مؤتمر ١٩٩٦ الى واقع عملى .

٢- التكاليف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى حالة عدم استئصال الجوع .

٣- مكانة الأمن الغذائى فى استراتيجيات الحد من الفقر .

الوثيقة الثانية : تعبئة الموارد لمكافحة الجوع وذلك من خلال :

١- تقدير الاحتياجات من الموارد اللازمة لتحقيق الأمن الغذائى .

٢- تعبئة الموارد لتحقيق الأمن الغذائى (المساعدات المحلية والخارجية والاقراض) .

٣- ضمان كفاءة تخصيص الموارد لتحقيق الأمن الغذائى (التدابير قصيرة الأجل والاستثمارات طويلة الأجل مع التركيز على الزراعة) .

المتغيرات الدولية المؤثرة على الأمن الغذائى :

أدت التطورات الأخيرة فى العلاقات والفكر السياسى والاقتصادى العالمى وما صاحبها من تغيرات مؤسسية من ناحية والثورة التكنولوجية من ناحية أخرى الى تأثير مباشر أو غير مباشر على حالة الأمن الغذائى وخاصة بالنسبة للدول النامية ، ومن أهم هذه المتغيرات :

أ - تغيرات فى شكل العلاقات الدولية :

١- تحول الكثير من دول الكتلة الشرقية الى اتباع سياسة الاقتصاد الحر :

شهد العالم من بداية التسعينات انقسام الاتحاد السوفيتى (السابق) الى العديد من الدول ، وانهيار خط برلين فى (١٩٩٠) ، ونهاية المعسكر الشرقى مما أدى الى تحول هذا المعسكر كمنافس فى طلب المساعدات وجذب الاستثمار ، وتخليه عن دوره كمانح للمساعدات .

٢- التكتلات الاقليمية :

ازداد الاتجاه نحو اقامة أو تدعيم التكتلات الاقتصادية بهدف زيادة درجة التكامل بين أعضائها[٧] وتجاوز حجم المزايا التى تتبادلها فى الجات .

ويؤدى ذلك لتغيير حجم واتجاه تركيبة التجارة البينية ، وحجم الاستثمارات ، وحركة رؤوس الأموال ، ووضع موازين التجارة والمدفوعات ، وإعادة تقسيم العمل بين دول التكتل ، والاستفادة من مزايا السوق الكبير ، ووفورات الانتاج والقدرة التنافسية ومن أهم هذه التكتلات :

- تكتل المجموعة الأوروبية تحت ما يسمى أوروبا الموحدة عام ١٩٩٣ .
- اتفاقية كل من المكسيك وكندا والولايات المتحدة الأمريكية فى اتفاقية للتجارة الحرة (النافتا) .
- ظهور بعض دول الشرق الأقصى بقيادة اليابان كقوى اقتصادية فى اطار ما يعرف (بالأسيان) .

ومن المتوقع أن يكون للتكتلات الاقتصادية الدولية والاقليمية أثر على علاقات الانتاج وشكل التجارة مما يؤثر على الأمن الغذائى خاصة بالنسبة للدول النامية .

٣- الاتجاه نحو تحرير التجارة الدولية :

على الرغم من أن مفاوضات الجات قد بدأت منذ منتصف الاربعينات تقريباً من خلال عدة جولات متتالية للمفاوضات ، إلا أن أهمها ما أسفرت عنه المفاوضات فى جولة أورجواى (عام ١٩٩٤) ، لتدخل حيز التنفيذ اعتباراً من يناير ١٩٩٥ إيذاناً بظهور منظمة التجارة العالمية ، وتتميز جولة أورجواى بأنها أكثر الجولات شمولاً ، وقد تعرضت لأول مرة فى تاريخ المفاوضات التجارية الدولية الى تجارة السلع الزراعية ، وكذلك التجارة والخدمات وقد شملت المفاوضات الجوانب الخاصة بحقوق الملكية الفكرية ،

والنفاذ الى الأسواق وتسوية المنازعات والمسائل التأسيسية . هذا وقد شهدت الساحة الدولية والمحلية آراء متباينة حول الآثار المحتملة لهذه الاتفاقية على الأوضاع الاقتصادية بصفة عامة ، والسلع الاستراتيجية بصفة خاصة . وتعد القطاعات الزراعية من أهم القطاعات المنتظر أن تتأثر بتطبيق هذه الاتفاقية سواء بالايجاب أو السلب ويتوقف ذلك على العديد من الاعتبارات والظروف التى تختلف من دولة لأخرى .

٤ – تركيز القوة الاقتصادية :

تركيز القوة الاقتصادية من خلال الشركات متعددة الجنسية ، حيث تمثل ٢٠٠ شركة عالمية الأن ربع النشاط الاقتصادى العالمى[٨] ، وفى قطاع الأغذية والزراعة تؤدى عمليات الدمج والاستيلاء الى تخفيض عدد المؤسسات العاملة فى انتاج المدخلات وتجهيز الأغذية وتجارتها.

ب - سياسات الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى :

تميز عقد السبعينات بقيام كثير من البلاد النامية بالاقتراض لمواجهة زيادة الاستهلاك والاستثمار . وقد أدى العجز الكبير فى موازين المدفوعات واعباء خدمة الديون الى اتخاذ كثير من هذه الدول اجراءات اصلاحية للدفع بعملية التنمية[٩] ، وقد تم اتخاذ هذه الاجراءات التصحيحية فى العديد من الحالات استناداً الى نصائح صندوق النقد الدولى ، والبنك الدولى بتنفيذ برامج التكيف بقصد العمل على اعادة الوفاق بين العرض والطلب واعادة تخصيص الموارد الانتاجية نحو مزيد من كفاءة استغلال الموارد .

وقد شملت سياسات التكيف الهيكلى مجالين واسعين هما[١٠] :

- اصـــلاح الاقتصـــاد الكلى وهو يشير الى تغيرات مباشرة فى بعض مكونات الاقتصـــاد الكلـــى (مـــثل تخفيض سعر الصرف ، سياسات مالية تقشفية ، تخفيض عجز الموازنة) بهدف تحقيق أهداف فى المدى القصير وتؤثر هذه الاجراءات بصفة رئيسية على جانب الطلب للاقتصاد.
- الاصـــلاح الهيكلى وهو يشير الى اصلاحات رئيسية فى الطريقة التى يعمل بهـــا الاقتصـــاد وتضمن اجراءات اصلاحية للسوق والتجارة والمؤسسات والاصـــلاحات القطاعـــية وغيرها بهدف تقليل الفجوة بين الانتاج والطلب عـــن طـــريق زيـــادة الانـــتاج ، وتعتبر هذه البرامج ذات طبيعة متوسطة وطويلة المدى .

ويـــرى الـــبعض أن السياسة المالية التقشفية وتحرير التجارة وتخفيض معدل ســـعر الصرف ، وتقليل برامج الدعم الغذائى للمستهلك وغيرها سوف يؤثر معظمها سلباً على الفقراء والأمن الغذائى ، خاصة فى المدى القصير .

جـــ- التغيرات التكنولوجية المتلاحقة :

خـــلال السنوات الأخيرة كانت الانجازات التكنولوجية التى تؤثر على الـــنظم الغذائـــية والـــزراعة جذريـــة وسريعة ، خاصة فى مجال تكنولوجيا الهندســـة الوراثـــية وتكنولوجـــيا البيولوجيا الحيوية والتحسينات فى الرعاية الصـــحية الحيوانـــية والمبيدات والمعدات الزراعية مما ساهم فى نمو الانتاج الـــزراعى[١١] والـــذى لم يقتصر أثره على مجرد الاستجابة لطلبات السكان الذين تضاعف عددهم من ٣ مليارات نسمة فى ١٩٦٠ الى ٦ مليارات نسمة

حالـياً بل وهياً أيضا زيادة متوسط المتناول الغذائى العالمى من ٢٢٥٠ سعراً حـراريا الـى ٢٨٠٠ سعراً حراريا . إلا أن المعنيين بشئون البيئة يشككون كثـيراً فـى امكانية استدامة وسلامة الأغذية التى تنتج بفضل نظم الزراعة الكثـيفة الـتى تزايد اعتماد الأمن الغذائى عليها حالياً ، فالطفرة التكنولوجية الـتى تحققـت ومازالـت مسـتمرة أسـفرت عن خلق العديد من الظواهر الجـديدة، بـيد أن نتائجها لن تظهر قبل مرور وقت طويل ، وأيضا يرى الـبعض أن التكنولوجـيات الجديـدة والمؤسسات والأساليب التجارية ونظام التسـويق وحقوق الملكية الفكرية المتاحة عالمياً لا يمكن أن تعتبر محايدة من الزاوية الثقافية[١٢] .

الوضع الحالى للأمن الغذائى بالدول النامية :

أحـرزت مؤتمـرات القمـة التى عقدت فى حقبة التسعينات بما فيها مؤتمر القمة العالمى للأغذية لعام ١٩٩٦ نجاحاً فى تحقيق ما كانت تستهدف مـن زيادة الوعى العام بالمشكلات العالمية الكبرى ووضع خطط مراجعتها، حيث تمت صياغة المشكلة والحلول من الناحية الفكرية والنظرية بشكل جيد، وعلـى الرغم من الجهود المبذولة على المستوى العالمى والمحلى لاستئصال الفقر وتحقيق الأمن الغذائى إلا أن تحقيق الأهداف جاءت غير مرضية .

فـأحدث تقديـرات منظمة الأغذية والزراعة تشير الى عدم حصول نحـو ٧٩٢ مليون شخص على غذاء كاف فى البلدان النامية ، وأن نحو ١٢ ملـيون طفـل يموتون سنويا بأمراض مرتبطة بالتغذية . وأن هناك نحو ٣٥ قطراً تواجه حالات طوارئ غذائية فى بداية ٢٠٠١ يوجد منها ١٦ قطراً فى

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى . وبحساب النسب المئوية للسكان المتضررين من الجوع كما يتضح من بيانات الجدول رقم (١) فإن أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى توجد بها أعلى نسبة مئوية من ناقصى التغذية حيث لم تحقق تقدماً كبيراً فى الحد من انتشار نقص التغذية خلال الثلاثين عاماً الأخيرة ، وعلى النقيض من ذلك أحرز الاقليمان الأسيويان تقدماً كبيراً حيث انخفضت النسبة من نحو ٤٣% فى شرق وجنوب شرق أسيا لمتوسط السنوات ١٩٦٩-١٩٧١ الى نحو ١٣% كمتوسط للسنوات ١٩٩٦ - ١٩٩٨ ، بينما انخفضت النسبة من نحو ٣٨% فى جنوب أسيا فى (١٩٦٩ - ١٩٧١) الى نحو ٢٣% فى (١٩٩٦ - ١٩٩٨) ، أما الوضع فى الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وفى أمريكا اللاتينية والكاريبى فقد ظل ثابتاً الى حد ما منذ ١٩٧٩-١٩٨١ ، إذ أتخذ هذان الاقليمان تخفيضاً كبيراً فى معدلات نقص التغذية فى العقد السابق[١٣] ، وبحساب نسبة ناقصى الأغذية فى (١٩٩٦-١٩٩٨) بالنسبة لاجمالى السكان يمكن ترتيب أكثر الدول تضرراً* فيما يلى :

الصومال (٧٥%) ، أفغانستان (٧٠%) ، بوروندى (٦٨%) ، ارتريا (٦٥%) ، هايتى (٦٢%)، جمهورية الكونغو (٦١%) ، موزمبيق (٥٨%) ، أثيوبيا (٤٩%) .

(*) وجدير بالذكر أن دولة فلسطين تعتبر من أكثر الدول انعداماً للأمن الغذائى فى الوقت الحالى وكنتيجة للممارسات الصهيونية حيث يعانى نحو ٨٠% من سكانها من انعدام الأمن الغذائى .

جدول رقم (١) : النسبة المئوية للسكان ناقصى التغذية فى الأقاليم النامية

متوسط السنوات الإقليم	٦٩-١٩٧١	٧٩-١٩٨١	٩٠-١٩٩٢	٩٦-١٩٩٨
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٣٤	٣٧	٣٥	٣٤
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	٢٥	٩	٨	١٠
شرق وجنوب شرق أسيا	٤٣	٢٩	١٧	١٣
جنوب أسيا	٣٨	٣٨	٢٦	٢٣
أمريكا اللاتينية والكاريبى	١٩	١٣	١٣	١١
جميع الدول النامية	٣٧	٢٥	٢٠	١٨

المصدر : منظمة الأغذية والزراعة " لجنة الأمن الغذائى العالمى " ، روما ، ٢٠٠١ .

نصيب الفرد من إمدادات الطاقة الغذائية فى البلدان المتقدمة والنامية :

يوضح الجدول رقم (٢) أن هناك تقدما ملحوظا فى المتوسط العالمى من إمدادات الطاقة الغذائية حيث زاد متوسط إمدادات الطاقة الغذائية من ٣١٣٠ الى ٣٢٤٠ سعراً حرارياً للفرد بنسبة زيادة ٣,٥% بالنسبة للدول المتقدمة ، بينما ارتفعت من ٢١١٠ الى ٢٦٥٠ سعراً حرارياً للفرد بنسبة زيادة (٢٦%) بالنسبة للدول النامية فيما بين (١٩٦٩-١٩٧١) ، (١٩٩٦-١٩٩٨) . وجدير بالذكر أن المقياس الخاص بالحد الأدنى من المتحصلات من الطاقة الغذائية باعتبار ذلك مقياساً لانعدام الأمن الغذائى لا يشمل جميع أبعاد نقص التغذية[١٤] (الناجم أيضاً عن حالة اعتلال الصحة وسوء التغذية)

حيث يمكن لعدم التوازن التغذوى وخاصة نقص المغذيات الدقيقة أن يكون له انعكاسات ضارة بالصحة . غير أن عدم توافر ما يكفى من الأغذية يعتبر مؤشراً فى حد ذاته لنقص العديد من المغذيات الضرورية وليس الطاقة وحدها .

جـدول رقـم (٢) : نصـيب الفـرد مـن إمـدادات الطاقـة الغذائـية (السعرات/الفرد/يومياً)

العالم / الإقليم	١٩٦٩-	١٩٧٩-	١٩٩٠-	١٩٩٦-
	٧١	٨١	٩٢	٩٨
	السعرات / يومياً			
العالم	٢٤١٠	٢٥٤٠	٢٧٠٠	٢٧٨٠
البلدان المتقدمة	٣١٣٠	٣٢٢٠	٣٢٧٠	٣٢٤٠
الاقتصاديات التى تمر بمرحلة تحول	٣٣٢٠	٣٣٩٠	٣١٦٠	٢٨٩٠
البلدان النامية	٢١١٠	٢٣٠٠	٢٥٢٠	٢٦٥٠
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى	٢٤٧٠	٢٧٠٠	٢٧١٠	٢٨١٠
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	٢٣٦٠	٢٨٢٠	٢٩٨٠	٢٩٧٠
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٢١٠٠	٢٠٧٠	٢١٢٠	٢٢٠٠
شرق وجنوب شرق أسيا	٢٠١٠	٢٣٢٠	٢٦٤٠	٢٨٥٠
جنوب أسيا	٢٠٦٠	٢٠٧٠	٢٣١٠	٢٤٢٠

المصدر : إحصاءات منظمة الأغذية والزراعة ، روما .

النسبة المئوية للطاقة المستمدة من الأغذية الأساسية النشوية (الحبوب والجذور والدرنات):

توفر النسبة المئوية للطاقة المستمدة من الأغذية الأساسية النشوية معلومات اضافية عن نوعية متوسط المعدل الغذائى للسكان حيث يمكن اعتبارها أحد مؤشرات الأمن الغذائى . وارتفاع هذه النسبة يدل على تدنى مستوى الغذاء من حيث التنوع ، وزيادة احتمال نقص التغذية بين أعداد كبيرة ممن يستهلكون هذه الأغذية الفقيرة ، وذلك من حيث الكمية الاجمالية للأغذية التى يحصلون عليها وافتقارها الى المغذيات الدقيقة اللازمة للصحة الجيدة ، ويمكن الحصول على وجبات غذائية كافية عن طريق الأغذية الأساسية (النشوية) والتى يتراوح معدلها بين ٥٥% ، ٧٥% من مجموع إمدادات الطاقة الغذائية[١٥] ، وإذا تجاوزت هذه النسبة ٧٠-٧٥% من مجموع إمدادات الطاقة الغذائية ، فإن ذلك قد يشير الى سوء التغذية . وفيما يلى أهم البلدان التى تحصل على ٧٠% أو أكثر من الأغذية من الحبوب والجذور والدرنات :

جنوب شرق أسيا : كمبوديا (٩٧%) ، اندونيسيا (٧٠%) ، لاو (٨٢%) ، ميانمار (٧٨%) ، فيتنام (٧٦%)

جنوب أسيا : بنجلاديش (٨٤%) ، نيبال (٨٠%)

الشرق الأدنى : افغانستان (٨٢%)

أفريقيا الوسطى والجنوبية : الكنغو (٧٥%) ، ليسوتو (٨٠%) ، مدغشقر (٧٤%) ، ملاوى (٧٤%) ، ناميبيا (٧٩%) ، زامبيا (٧٩%)

أفريقيا الشرقية : اريتريا (٧٨%) ، اثيوبيا (٧٩%)

أفريقيا الغربية : بينان (٧٤%) ، بوركينا فاسو (٧٥%)، غانا (٧٥%) ، مالى (٧٣%) ، النيجر (٧٤%) ، توغو (٧٧%)

تقييم حالة الأمن الغذائى المصرى :

يتم فى هذا الجزء تقييم حالة الأمن الغذائى المصرى باستخدام **أولاً** عدد من المؤشرات الاقتصادية مع التركيز على القطاع الزراعى باعتبار أن الانتاج المحلى من الغذاء هو أهم مكون مادى للأمن الغذائى ، **ثانياً** مؤشرات الأمن الغذائى المؤثرة فى حالة الأغذية والتغذية خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٩ .

أولاً : المؤشرات الاقتصادية :

١- الناتج المحلى الاجمالى ، الناتج الزراعى (% من الناتج المحلى الاجمالى) :

تشير بيانات الجدول رقم (٣) الى زيادة الناتج المحلى الاجمالى بتكلفة عوامل الانتاج ، وبالأسعار الجارية من نحو ١٣١,١ مليار جنيه الى ٣١٨,٤ مليار جنيه بنسبة زيادة ١٤٣% ، وزيادة الناتج الزراعى خلال نفس الفترة من نحو ٢١,٧ مليار جنيه الى ٥٣ مليار جنيه وبزيادة قدرها ٣١,٣ مليار جنيه بنسبة زيادة ١٤٤% .

هذا وقد زاد الناتج المحلى الاجمالى من ١٣١,١ الى ١٥٣,٤ مليار جنيه خلال الفترة ١٩٩٢/٩١-١٩٩٦/٩٥ بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٢/٩١ ، أى زيادة حقيقية نسبتها ١٧% .

وبلغ معدل النمو السنوى للناتج المحلى الاجمالى نحو ٢,٤% ، ٣,٩% ، ٤,٧% ، ٥% للسنوات ١٩٩٣/٩٢-١٩٩٦/٩٥ على الترتيب ، ارتفع الى نحو ٥,٣% ، ٥,٧% ، ٦% ، ٦,٨% للسنوات ١٩٩٧/٩٦-٢٠٠٠/٩٩ ، بينما زاد الانتاج الزراعى بالأسعار الثابتة بنحو ٢,٣% ، ٤,١% ، ٢,٦% ، ٣,٤% خلال الفترة ١٩٩٢/٩١-١٩٩٦/٩٥ ، بينما بلغ معدل النمو فى الناتج الزراعى بالأسعار الثابتة نحو ٣,٧% لعامى ١٩٩٧/٩٦ ، ١٩٩٨/٩٧ زاد الى نحو ٣,٨% لعام ٢٠٠٠/١٩٩٩ . مما يشير الى تحسن الناتج المحلى الاجمالى والناتج الزراعى بالأسعار الثابتة فى الثلاث سنوات الأولى من الخطة الخمسية الرابعة (١٩٩٨/٩٧-٢٠٠٢/٢٠٠١) مقارنة بالخطة الخمسية الثالثة (١٩٩٣/٩٣-١٩٩٧/٩٦) .

وتشـــيـــر بيانـــات الجدول رقم (٣) الى أن الزراعة تحقق ما يصل الى ١٧% مـــن الـــناتج المحلى الاجمالـــى كمتوســـط للفترة (١٩٩٢/٩١-٩٩/ ٢٠٠٠) .

٢- الاســـتثمارات المـــنفذة فـــى قطـــاع الـــزراعة والرى (% من اجمالى الاستثمار الثابت) :

إن زيـــادة الاستثمار فى القطاع الزراعى يعتبر من الأهمية بمكان لزيادة مســـتويات الانتاجية واجراء التغييرات الهيكلية اللازمة ومعالجة التحيز ضد الزراعة الذى كان سائداً فى السابق .

ويبيـــن الجـــدول رقـــم (٣) أن حجم الاستثمار الثابت المنفذ فى مختلف القطاعـــات بلـــغ نحو ٢٥,١ مليار جنيه عام ١٩٩٢/٩١ زاد الى نحو ٧١,٢ مليار جنيه عام ٢٠٠٠/٩٩ وبزيادة بلغت نحو ٤٦,١ مليار جنيه بنسبة زيادة ١٨٤% خلال الفترة السابقة .

هـــذا ويلاحظ زيادة الاستثمارات فى القطاع الزراعى بشكل ملموس من نحـــو ٢ مليار جنيه عام ١٩٩٢/٩١ تمثل نحو ٧,٩% من اجمالى الاستثمار الثابت العام الى نحو ٩,٦ مليار جنيه عام ٢٠٠٠/٩٩ تمثل نحو ١٣,٥% من الاجمالى .

جدول رقم (٣) : المؤشرات الاقتصادية الرئيسية المختارة خلال الفترة ١٩٩٢/٩١ - ٢٠٠٠/٩٩

مليار جنيه

السنوات	الناتج المحلى		الناتج الزراعى % من الناتج الاجمالى	الناتج المحلى		معدل النمو السنوى %		الاستثمار الثابت			معدل التضخم السنوى %	معدل البطالة %
	الاجمالى	الزراعى		الاجمالى	الزراعى	الناتج المحلى		الاجمالى العام	الزراعة والرى	الزراعة والرى % من الاجمالى		
	بتكلفة عوامل الانتاج بالاسعار الجارية			بتكلفة عوامل الانتاج بالاسعار الثابتة *		الاجمالى	الزراعى					
						بالاسعار الثابتة						
1992/91	131.1	21.7	16.5	131.1	21.7	-	-	25.1	2.0	7.9	21.1	9.2
1993/92	146.2	24.4	16.7	134.3	22.2	2.44	2.30	31.6	2.3	7.3	11.1	10.0
1994/93	163.0	27.5	16.9	139.6	23.1	3.94	4.10	33.5	2.7	8.1	9.0	9.8
1995/94	191.0	32.1	16.8	146.1	23.7	4.66	2.60	39.4	3.4	8.6	9.3	9.6
1996/95	214.2	37.0	17.3	153.4	24.5	5.00	3.40	42.1	3.7	8.9	7.3	9.2
1997/96	239.5	42.3	17.7	239.5	42.3	-	-	50.1	4.9	9.7	6.2	8.8
1998/97	262.2	45.9	17.5	253.1	43.9	5.70	3.73	62.1	6.8	11.0	4.3	8.3
1999/98	283.0	49.4	17.4	268.4	45.5	6.00	3.70	68.6	8.2	12.0	3.7	7.9
2000/99	318.4	53.0	16.6	285.8	47.3	6.80	3.80	71.2	9.6	13.5	2.4	7.5

* حسبت على أساس

الفترة ١٩٩٢/٩١ - ١٩٩٦/٩٥ على أساس أسعار ١٩٩٢/١٩٩١ وتمثل سنة الأساس للخطة الخمسية الثالثة (١٩٩٣/٩٢ - ١٩٩٨/٩٧) .

الفترة ١٩٩٧/٩٦ - ٢٠٠٠/٩٩ على أساس أسعار ١٩٩٧/٩٦ وتمثل سنة الأساس للخطة الخمسية الرابعة (١٩٩٨/٩٧ - ٢٠٠٢/٢٠٠١) .

المصدر : جمعت وحسبت من

وزارة التخطيط ، بيانات غير منشورة (الناتج المحلى الاجمالى ، والزراعى بالأسعار الجارية) .

البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، المجلد الثالث والخمسون ، القاهرة ٢٠٠٠ .

٣- معدل التضخم :

انعكست آثار جهود سياسة الاصلاح الاقتصادى والتكييف الهيكلى فى مصر على مستوى معيشة غالبية المصريين ، فقد أدت قيود المالية العامة الى خفض الطاقة الكلية للاستيعاب المحلى ، مما أدى الى تراجع معدلات الزيادة فى الأسعار وانخفاض معدل التضخم السنوى من متوسط قدره ٢٠% فى أواخر الثمانينات الى ٦,٢% عام ١٩٩٧/٩٦ وليستمر فى الانخفاض ليصل الى ٢,٤% فقط عام ٢٠٠٠/٩٩ ، مما يؤثر بصورة ايجابية على الفقراء وكاسبى الأجور وهم أكثر الفئات معاناة من زيادة الأسعار . ويبين الجدول رقم (٣) معدل التضخم خلال الفترة ١٩٩٢/٩١-٢٠٠٠/٩٩ .

ثانياً : مؤشرات الأمن الغذائى :

١- الميزان التجارى الكلى والزراعى والغذائى التجارى :

يبين الجدول رقم (٤) تطور حركة التجارة الخارجية لجمهورية مصر العربية خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٨ حيث يتبين :

- أن هناك عجزاً مستمراً فى الميزان التجارى الكلى والميزان التجارى الزراعى والغذائى .
- تفاقم الفجوة بين الصادرات والواردات الكلية ، مما أدى الى ارتفاع العجز فى الميزان التجارى عاماً بعد آخر ، مما يمثل ضغطاً واضحاً على امكانيات الاقتصاد القومى . وقد بلغ العجز فى الميزان التجارى الكلى ذروته فى عام ١٩٩٨ حيث بلغ نحو ١٣ مليار دولار بالمقارنة بنحو ٤,٢ مليار دولار عام ١٩٩١. وتشير معادلة الاتجاه الزمنى العام رقم

(١) الـــى زيادة قيمة الواردات الكلية بنحو ١١٧٦ مليون دولار ، وبنسبة زيـــادة ١٠,٦% ســـنوياً ، بينما تذبذبت قيمة الصادرات الكلية على طول السلســـلة الزمنية حيث بلغت أعلى قيمة لها ٣,٩ مليار دولار عام ١٩٩٧ وأدنى قيمة ٣,١ مليار دولار عام ١٩٩٢ ، وتشير معادلة الاتجاه الزمنى العـــام رقم (٢) الى زيادة الصادرات الكلية بنحو ٢٢,٧ مليون دولار إلا أنه لم تتأكد معنوية هذه الزيادة .

الواردات الكلية (بالمليون دولار) ص^هـــ = ٥٧٩٠ + ١١٧٦,٥ س هـــ (١)

معامل التحديد (ر٢) = ٠,٩٤ قيمة (ت) المقدرة = ٩,٥ هـــ = ١ ، ٢ ، . . . ، ٨

الصادرات الكلية (بالمليون دولار) ص^هـــ = ٣٣١٠ + ٢٢,٧٥ س هـــ (٢)

معامل التحديد (ر٢) = ٠,٠٠٣ قيمة (ت) المقدرة = ٠,٧ هـــ = ١ ، ٢ ، . . . . ، ٨

جدول رقم (٤) : الميزان التجارى والزراعى والغذائى المصرى خلال الفترة (١٩٩١ - ١٩٩٨)

بالمليون دولار

السنة	الميزان التجارى الكلى			الميزان التجارى الزراعى			الميزان التجارى الغذائى			% الصادرات الزراعية الى الصادرات الكلية	% الواردات الزراعية الى الواردات الكلية	% الصادرات الغذائية الى الصادرات الكلية	% الواردات الغذائية الى الواردات الكلية	% الصادرات الى الواردات		
	الواردات	الصادرات	الميزان التجارى	الواردات	الصادرات	الميزان الزراعى	الواردات	الصادرات	الميزان الغذائى					الكلية	الزراعية	الغذائية
1991	7862	3659	(4203)	2531	391	(2140)	1891	285	(1606)	10.7	32.2	7.79	24.1	47	15	15
1992	8293	3050	(5243)	2547	401	(2146)	1933	302	(1631)	13.1	30.7	9.90	23.3	37	16	16
1993	8184	3110	(5074)	2276	360	(1916)	1730	273	(1457)	11.6	27.8	8.78	21.1	38	16	16
1994	10185	3463	(6722)	2777	553	(2224)	2172	263	(1909)	16.0	27.3	7.59	21.3	34	20	12
1995	11739	3435	(8304)	3364	536	(2828)	2533	321	(2212)	15.6	28.7	9.34	21.6	29	16	13
1996	13038	3539	(9499)	3862	521	(3341)	2942	359	(2583)	14.7	29.6	10.14	22.6	27	13	12
1997	13210	3921	(9289)	3438	442	(2995)	2597	271	(2326)	11.3	26.0	6.91	19.7	30	13	10
1998	16166	3130	(13036)	3783	575	(3208)	2890	271	(2619)	18.4	23.4	8.66	17.9	19	15	9
المتوسط	11085	3413	(7671)	3072	472	(2600)	2336	293	(2043)	13.8	27.7	8.59	21.1	31	15	13

( ) تشير الى رقم سالب .

المصدر : جمعت وحسبت من

Food and Agriculture Organization (F.A.O.), Trade Year Book, Rome, 1999.

وقد أدى هذا الى انخفاض نسبة تغطية الصادرات الى الواردات من نحو ٤٧% عام ١٩٩١ الى ١٩% فقط عام ١٩٩٨ . ولا شك أن تفاقم العجز بهـذه الصورة ينعكس سلباً على قيمة الجنيه المصرى بما يضر مجهود التنمية الاقتصادية وبالمستوى العام للأسعار فى الداخل .

- تراوح العجز فى الميزان التجارى الزراعى بين ١,٩ مليار دولار كحد أدنى عـام ١٩٩٣ وبيـن ٣،٣ مليار دولار كحد أعلى عام ١٩٩٦ ، وتظهر معـادلات الاتجـاه الزمنى العام أرقام (٣) ، (٤) زيادة الواردات بمعدل معـنوى احصائياً بلغ نحو ٢٢١ مليون دولار سنوياً بمعدل زيادة سنوية ٧,٢% ، بينما زادت الصادرات الزراعية بنحو ٢٣ مليون دولار وبنسبة زيادة سنوية ٤,٩% لتصل فى عام ١٩٩٨ الى نحو ٥٧٥ مليون دولار . وتراوحـت نسـبة تغطية الصادرات الى الواردات الزراعية نحو ١٣% كحد أدنى عامى ١٩٩٦ ، ١٩٩٧ وكحد أعلى ٢٠% عام ١٩٩٤ .

الواردات الزراعية (مليون دولار) ص^هـ = ٢٠٧٨ + ٢٢١ س هـ (٣)

معامل التحديد (ر٢) = ٠,٧٨ قيمة (ت) المقدرة = ٤,٥٨ هـ = ١ ، ٢ ، . . . . ، ٨

الصادرات الزراعية (مليون دولار) ص^هـ = ٣٦٧ + ٢٣,٣ س هـ (٤)

معامل التحديد (ر٢) = ٠,٤٧ قيمة (ت) المقدرة = ٢,٣ هـ = ١ ، ٢ ، . . . . ، ٨

- أسـفرت التطورات فى الميزان الغذائى عن عجز بلغ نحو ٢,٦ مليار دولار عام ١٩٩٨ وكنتيجة لزيادة الواردات من السلع الغذائية بنحو ١٧٠ مليون دولار سـنوياً بنسـبة زيادة ٧,٣% سنوياً كما يتضح من معادلة الاتجاه الزمـنى العـام رقم (٥) ، بينما لم تأخذ الصادرات الغذائية اتجاها ثابتاً

خلال فترة الدراسة كما هو مبين من معادلة الاتجاه الزمنى العام رقم (٦) . وقد بلغت نسبة تغطية الصادرات الى الواردات الزراعية نحو ١٦% عامى ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ تناقصت لتصل الى ٩% فقط عام ١٩٩٨ .

الواردات الغذائية (مليون دولار) ص^هـ = ١٥٦٩ + ١٧٠,٣ س هـ (٥)
معامل التحديد (ر٢) = ٠,٧٩ قيمة (ت) المقدرة = ٤,٨ هـ = ١ ، ٢ ، ٨

الصادرات الغذائية (مليون دولار) ص^هـ = ٢٨٩ + ٨٤,٤ س هـ (٦)
معامل التحديد (ر٢) = ٠,٠٠٤ قيمة (ت) المقدرة = ٠,٢ هـ = ١ ، ٢ ، ٨

وجدير بالذكر أنه على الرغم من تزايد قيمة الواردات الغذائية زيادة كبيرة إلا أن أهميتها النسبية تناقصت بالنسبة لاجمالى الواردات وذلك من نحو ٢٤,١% عام ١٩٩١ الى نحو ١٧,٩% عام ١٩٩٨ ، وقد يرجع ذلك الى زيادة الانتاج من السلع الغذائية الرئيسية خاصة الحبوب خلال الفترة ١٩٩١ -١٩٩٨ .

٢-<u>نسبة الاكتفاء الذاتى</u> :

يوضح الجدول رقم (٥) نسبة الاكتفاء الذاتى من أهم السلع الغذائية عام ١٩٩٩ مقارنة بالسنوات ١٩٨١ ، ١٩٩١ ، ١٩٩٨ ومنه يتضح :

- تحسن نسبة الاكتفاء الذاتى من القمح عام ١٩٩٩ تحسناً ملموساً رغم الزيادة السكانية حيث بلغت نحو ٦٤% مقارنة بنحو ٢٣% ، ٤٥% ، ٥٣% للسنوات ١٩٨١ ، ١٩٩١ ، ١٩٩٨ على الترتيب ، ويرجع ذلك للاهتمام المتزايد ببرامج انتاج القمح وقد بلغ متوسط انتاجية الفدان نحو ٢,٠٢ طن

عـــام ١٩٩١ زادت الى ٢,٨٢ طن عام ١٩٩٩ ، فضلاً عن التوسع الكبير فى المساحة المزروعة من القمح .

- انخفضـــت نســـبة الاكتفاء الذاتى من الذرة الشامية (البيضاء والصفراء) رغم الـــزيادة الكبـــيرة فى انتاجية وانتاج الذرة حيث زاد الانتاج من نحو ٤,٨ ملـــيون طن عام ١٩٩١ الى نحو ٦,٣ مليون طن عام ١٩٩٩ ويرجع ذلك الى استيراد الذرة الصفراء كغذاء للحيوان وكنتيجة للتوسع فى مشروعات الانـــتاج الداجـــنى . كما زادت نسبة خلط الذرة البيضاء مع القمح لانتاج رغـــيف الخبز ، وخاصة بالنسبة للخبز المدعم حيث يتم خلط نسبة ٢٠% ذرة مع ٨٠% قمح .

- اكتفـــت مصـــر ذاتـــياً من الأرز والخضر والموالح علاوة على تحقيق هذه الحاصلات فائضاً فى التصدير ، وبالنسبة للفاكهة الأخرى عدا الموالح فقد بلغـــت نســـبة الاكتفاء الذاتى منها نحو ٩٧% لعام ١٩٩٩ نتيجة لاستيراد كميات من التفاح (٤٦ ألف طن) ، المـــوز والمشـــــمش (٩ ألف طن) ، العنب (٧٣ ألف طن) ، وغيرها من الفواكه (١٥ ألف طن) .

- تحســـنت نسبة الاكتفاء الذاتى من السكر لتصل لنحو ٧٠% لعامى ١٩٩٨ ، ١٩٩٩ مقارنة بنحو ٦٦% عام ١٩٨١ ، ٥٧% عام ١٩٩١ .

- تذبذبـــت نســـبة الاكتفاء الذاتى من الفول حيث بلغت نحو ٩٩% عام ١٩٩٨ انخفضـــت الـــى ٨٠% عام ١٩٩٩ مقارنـــــة بنحو ٨١% عام ١٩٨١ ، ١٠٠% عام ١٩٩١ .

- انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتى من زيت الطعام لنحو ٢٨% عام ١٩٩٩ مقارنة بنحو ٤٥% عام ١٩٨١ ، ٣٦% عام ١٩٩١ ويرجع ذلك للزيادة الكبيرة فى الاستهلاك القومى والفردى والذى لم يواكبه زيادة فى الانتاج مما يمثل عبئاً على ميزان المدفوعات .
- فى مجال الانتاج الحيوانى يلاحظ أن هناك تحسناً ملحوظاً فى نسبة الاكتفاء الذاتى منها رغم الزيادة السكانية الكبيرة ، وأيضاً زيادة متوسط استهلاك الفرد . حيث اكتفت مصر ذاتياً من لحوم الدواجن وبلغ الاكتفاء الذاتى من البيض الطازج ٩٩% واللحوم الحمراء ٧٦% والأسماك ٧٦% واللبن الحليب ٧٣% لعام ١٩٩٩.

جدول رقم (٥) : نسبة الاكتفاء الذاتى من أهم المنتجات الغذائية عام ١٩٩٩ مقارنة بالسنوات ١٩٨١ ، ١٩٩١ ، ١٩٩٨

السنوات / المنتجات	١٩٨١ %	١٩٩١ %	١٩٩٨ %	١٩٩٩ %
القمح (والدقيق)	٢٢,٨	٤٤,٥	٥٢,٦	٦٤,٢
الذرة الشامية (البيضاء والصفراء)	٧١	٧٩	٦٧	٥٧
الأرز	١٠٦	١٠٤	١١٣	١٠٧
الفول	٨١	١٠٠	٩٩	٨٠
العدس	٧,٥	١٤	٨،٢	٧,١
البطاطس	١٠٤	١٠٧	١١٠	١١٧
الطماطم	١٠٠	٩٩,٧	١٠٧	٩٩,٧
الموالح	١١٣	١٠٧	١٠٢	١٠٩
الفاكهة (عدا الموالح)	٩٥	١٠٠	٩٨	٩٧
اللحوم الحمراء (بقرى ، جاموسى)	٦٦	٧١	٨٢	٧٦
لحوم الدواجن	٥٦	١٠٠	٩٩,٥	١٠٠
الأسماك	٦٨	٨٦	٧٤	٧٦
اللبن الحليب	٦١	٦٨	٨٠	٧٣
البيض الطازج	٩٨	٩٩	٩٧	٩٩
زيوت نباتية ودهون حيوانية	٤٥	٣٦	٢٥	٢٨
سكر (قصب + بنجر)	٦٦	٥٧	٧٠	٧٠

المصدر : جمعت وحسبت من :

وزارة الزراعة ، قطاع الشئون الاقتصادية ، الميزان الغذائى لجمهورية مصر العربية ، أعداد مختلفة .

٣- نصيب الفرد من استهلاك الأغذية فى مصر :

يعتبر نصيب الفرد من الكميات المتوافرة من الأغذية للاستهلاك البشرى المباشر أحد المتغيرات الرئيسية المستخدمة لقياس الأمن الغذائى على المستوى القطرى ، ويوضح الجدول رقم (٦) نصيب الفرد من الأطعمة المتاحة فى اليوم ومن هذه الأطعمة بعد تحليلها الى عناصرها الغذائية لمعرفة متوسط ما يتناوله الفرد يوميا فى مصر ومدى كفايتها لإمداد الفرد باحتياجاته الغذائية وذلك كمتوسط لعامى (١٩٩١-١٩٩٢) ، وعامى (١٩٩٨-١٩٩٩) .

متوسط نصيب الفرد اليومى من الغذاء :

- بلغ متوسط نصيب الفرد اليومى من الغذاء الكلى الصافى نحو ١٦٤١ جرام كمتوسط لعامى (١٩٩١-١٩٩٢) زاد الى نحو ١٩٥٩ جرام كمتوسط لعامى (١٩٩٨-١٩٩٩) وبنسبة زيادة قدرها ١٩,٤% ، كما يتبين زيادة متوسط نصيب الفرد اليومى لجميع المجموعات الغذائية (باستثناء البيض) خلال الفترتين السابقتين كما يتضح من الجدول رقم (٦) .
- كما يتضح أن الفرد فى مصر يحصل على أكبر من الكمية الموصى بها عالميا لاجمالى المواد الغذائية (١٤٦٩ جرام يوميا)[١٦] بنحو ١١,٧% ، ٣٣,٣% للفترتين (١٩٩١-١٩٩٢) ، (١٩٩٨-١٩٩٩) على الترتيب .

نصيب الفرد من إمدادات الطاقة الغذائية :

من بيانات الجدول رقم (٦) يتبين :

- زيادة متوسط إمدادات الطاقة الغذائية من ٣٦١٣ الى ٤١٤١ سعراً حرارياً للفرد (بنسبة زيادة ١٤,٦%) فيما بين ١٩٩١-١٩٩٢ ، ١٩٩٨-١٩٩٩ وهو أعلى من المعدل المعيارى الذى توصى به هيئة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة والمقدر بنحو ٢٦٠٠ سعراً حرارياً للفرد فى المتوسط .
- نسبة السعرات من مصدر نباتى تبلغ نحو ٩٤% ، ٩٣% ، بينما نجد أن السعرات من مصدر حيوانى تبلغ نحو ٦% ، ٧% الى اجمالى السعرات للمواطن المصرى خلال الفترتين ١٩٩١-١٩٩٢ ، ١٩٩٨-١٩٩٩ بالترتيب ، وبمقارنة نصيب الفرد من إمدادات الطاقة الغذائية للمواطن المصرى بنصيب الفرد للعالم الخارجى (جدولين رقم ٢ ، ٦) يتضح أن نسبة ما يحصل عليه المواطن المصرى من السعرات الحرارية يفوق معدلات الاستهلاك فى بلدان العالم المتقدم والنامى على السواء .
- أن الوجبة المصرية تتسم بالافراط فى تناول الحبوب أى ما يعادل ٢٥٢٥ ، ٢٦٧١ سعراً حرارياً للفرد فى اليوم للفترتين ١٩٩١-١٩٩٢ ، ١٩٩٨-١٩٩٩ تمثل نحو ٦٩,٩% ، ٦٤,٥% من جملة ما يتناوله الفرد من الطاقة الكلية ، ويشير انخفاض النسبة فى الفترة الثانية بالمقارنة بالأولى الى تحسن نسبى فى استهلاك المنتجات الحيوانية والخضر والفاكهة مما يشير

الى تحسن النمط الغذائى فى الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ بالمقارنة بالفترة ١٩٩١-١٩٩٢ .

متوسط نصيب الفرد من البروتين :

بدراسة الجدول رقم (٦) يتبين أن متوسط نصيب المواطن المصرى من البروتين النباتى والحيوانى زاد من ١٠٤,٦ جرام يومياً الى ١١٨,٧ جرام يومياً (بنسبة زيادة ١٣,٥%) فيما بين ١٩٩١-١٩٩٢ ، ١٩٩٨-١٩٩٩ ، ويتضح من هذه البيانات أن متوسط نصيب الفرد يزيد عن المعدل المعيارى والذى توصى به هيئة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة (٥٦ جراماً تقريباً تختلف باختلاف الوزن والسن والنوع) ، إلا أن معظمها من مصادر نباتية حيث يتبين أن نسبة البروتين من مصدر نباتى فى متوسط نصيب المواطن المصرى نحو ٨٣% ، ٧٩,٨% فى فترتى الدراسة على الترتيب ، بينما نجد أن نسبة البروتين الحيوانى بلغت نحو ١٧% ، ٢٠% من اجمالى البروتين اليومى للفرد .

يلاحظ أن هناك تحسناً ملحوظاً فى متوسط نصيب المواطن المصرى من البروتين الحيوانى حيث زاد من نحو ١٧,٤ جرام/يوم الى ٢٤ جرام/يوم (بزيادة قدرها ٣٨%) فيما بين ١٩٩١-١٩٩٢ ، ١٩٩٨-١٩٩٩ . وعلى الرغم من الزيادة الكبيرة فى متوسط نصيب الفرد من البروتين الحيوانى إلا أنه لم يصل الى المعدل المعيارى (٢٨ جرام يومياً) الموصى به من منظمة الصحة العالمية ، كما يقل كثيراً عن متوسط استهلاك الدول المتقدمة والتى تستهلك معدلات عالية من البروتين الحيوانى .

نصيب الفرد من الدهون :

يتضـــح من بيانات الجدول رقم (٦) أن متوسط نصيب الفرد اليومى مـــن الدهون المتحصل عليها من المجاميع الغذائية قد زادت من نحو ٥٨,٨ جـــرام الـــى ٧٧,٧ جرام فيما بين ١٩٩١-١٩٩٢ ، ١٩٩٨-١٩٩٩ وبنسبة زيـــادة قدرها ٣٢% ، علما بأن كمية الدهون الموصى بها هى ٦٧,٣ جرام يومـــياً للفرد[١٨] وذلك يوضح أن ما يحصل عليه الفرد فى اليوم من الدهون فى الفترة الثانية يتخطى الحدود الآمنة ويزيد عن الحدود الموصى بها .

جدول رقم (٦) : الاستهلاك الفردى وما يحويه الغذاء اليومى من السعرات الحرارية والبروتين والدهن كمتوسط لعامى ١٩٩٩ ، ١٩٩٨
مقارنة بمتوسط عامى ١٩٩١ ، ١٩٩٢

السلعة	كجم / سنة		جرام / يوم		سعر / يوم (عدد)		بروتين / يوم (جرام)		دهن / يوم (جرام)	
	متوسط ٩١ ، ١٩٩٢	متوسط ٩٨ ، ١٩٩٩	متوسط ٩١ ، ١٩٩٢	متوسط ٩٨ ، ١٩٩٩	متوسط ٩١ ، ١٩٩٢	متوسط ٩٨ ، ١٩٩٩	متوسط ٩١ ، ١٩٩٢	متوسط ٩٨ ، ١٩٩٩	متوسط ٩١ ، ١٩٩٢	متوسط ٩٨ ، ١٩٩٩
الحبوب	263.1	277.3	720.7	760.0	2525	2671.0	74.5	77.2	16.6	17.3
المحاصيل للنشوية	20.6	21.1	56.4	57.6	48	51.5	1.1	1.0	0.1	0.5
السكر والعسل	29.3	37.1	80.2	101.7	243	313.0	-	-	-	-
البقوليات	6.3	8.8	17.3	24.0	61	84.5	4.2	5.9	0.3	0.4
النقل	0.2	0.5	0.4	0.8	3	8.0	0.1	0.3	0.2	0.6
المحاصيل الزيتية	2.9	6.0	7.8	16.3	34	63.0	1.4	2.3	2.6	5.1
الزيوت النباتية	8.9	12.9	24.3	35.3	215	314.5	-	-	24.3	35.3
البصل والثوم والخضر	112.0	146.5	306.7	401.4	115	151.5	4.4	6.2	0.9	1.1
الفاكهة	74.8	97.0	204.8	264.4	148	189.5	1.7	2.0	1.0	0.7
اللحوم	13.3	17.9	36.2	49.1	70	90.5	6.9	9.3	4.8	5.7
الألبان	58.0	76.2	158.8	208.8	122	166.0	5.8	7.7	7.0	10.3
البيض	2.9	2.5	7.9	6.9	13	10.5	1.0	0.9	0.9	0.8
الأسماك	7.2	12.1	19.7	33.2	17	28.0	3.7	6.2	0.4	0.5
المنتجات النباتية	517.8	606.4	1418.5	1661.3	3391	3846.0	87.2	94.7	45.8	60.5
% من الجملة	86.0		86.0	84.8	94	92.9	83.0	79.8	78.0	77.9
المنتجات الحيوانية	81.3	108.7	222.5	297.8	222	295.0	17.4	24.0	13.0	17.2
% من الجملة	14.0		14.0	15.2	6	7.1	17.0	20.2	22.0	22.1
الجملة العمومية	599.1	715.1	1641.0	1959.1	3613	4141.0	104.6	118.7	58.8	77.7

المصدر : جمعت وحسبت من

وزارة الزراعة ، قطاع الشئون الاقتصادية ، الميزان الغذائى لجمهورية مصر العربية ، أعداد مختلفة .

يتضـــح مما سبق أن مستوى الأمن الغذائى للطاقة والبروتين النباتى والدهون يفـــوق المســـتويات المعـــيارية للحصـــول على حد أدنى للأمن الغذائى بينما يـــنخفض بالنسبة للبروتين الحيوانى ، وجدير بالذكر أن هذه البيانات تعبر عن متوســـط عام ولا تأخذ فى اعتبارها توزيع الدخل والذى يقود بالضرورة الى اســـتبقاء بعض الشرائح الاجتماعية دون مستوى الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية من ناحية ، بينما يعانى البعض الآخر من مشاكل السمنة وغيرها من المشاكل الصحية الناتجة عن الزيادة الكبيرة فى استهلاك الغذاء .

٤- **الفقر والأمن الغذائى :**

قـــدر عـــدد ناقصى الأغذية فى مصر بنحو ٢,٦ مليون نسمة تمثل نحو ٤% من عدد السكان كمتوسط للسنوات ١٩٩٦-١٩٩٨[١٩] ، كما بلغ انتشار نقص الأغذيـــة بين الأطفال دون الخامسة نحو ١٢% ، وهناك حقيقة علمية يجدر ذكـــرها وهى أن الخلية التى حرمت من غذائها فى الصغر تظل قاصرة مهما أجزلـــنا لهـــا العطاء فى الكبر[٢٠] ، فالطفل الذى حرم من أخذ احتياجاته فى مـــرحلة مـــا قبل المدرسة يصاب بالتأخر فى النمو الجسدى والعقلى ويصاب بالبلادة وبطء الفهم ، ويرجع نقص الأغذية فى مصر بالدرجة الأولى كنتيجة حتمـــية للفقـــر حيـــث يكونون أكثر عرضـــــة لمشـــــاكل نقص البروتين الحيوانى ونقص المغذيات الدقيقة وخاصـــة الحديد واليود وفيتامين أ .

وبـــناءً علـــى تقديرات تقرير التنمية البشرية لمصر والمستقاه من مسح دخل الأسرة وانفاقها لعام ١٩٩٦/٩٥ ومسح دخل الأسرة وانفاقها لعام ١٩٩١/٩٠ ومســـح ميزانـــية الأســـرة لعام ١٩٨٢/٨١ وجد أن ما يقرب من ٢٣% من

المصـــريين يعيشـــون تحت خط الفقر ، وتشتمل هذه النسبة على حوالى ٧% مـــن المصـــريين يمكن اعتبارهم فى حالة فقر مدقع ، بالاضافة الى ذلك ما يقـــرب من خمس السكان يعيشون حالة فقر معتدل . (قد قدر خط الفقر على المســـتوى القومى على أساس سلة الطعام بـــ ٣١٤٨ جنيهاً للأسرة و ٥٩٤ جنيها للفرد عام ١٩٩٦/٩٥).

ومـــن واقع نمط الاستهلاك الفعلى كما تعكسه بيانات الدخل والانفاق للأسرة لعـــام ١٩٩٦/٩٥ يتبيـــن أن الغـــذاء يمثل البند الأساسى فى اجمالى الانفاق الاســـتهلاكى للفقـــراء حيـــث بلغت نسبة الانفاق على الغذاء ٥٥% ، ٦١% للفقـــراء فـــى الحضـــر والريف على الترتيب . وأن أفقر ٢٠% من السكان يســـتهلكون أقل من ١٣% من اجمالى استهلاك الغذاء ، وأن متوسط نصيب الفـــرد مـــن استهلاك اللحوم والألبان فى الأسر الفقيرة لا يتعدى ٥٠% من متوســـط نصـــيب الفـــرد فـــى الأسر غير الفقيرة مما يؤثر سلباً على الحالة الغذائية للفقراء .

ويوضح تصوير حالة الفقر فى مصر أن الفقراء إما أنهم يشتغلون فى أنشطة هامشـــية ذات أجـــور منخفضة ، أو أنهم متعطلون ، ومعظمهم أميون أو من ذوى المستويات التعليمية المتدنية.

التوصيـــــات :

١- حتى تستطيع الدول النامية الوفاء باحتياجات سكانها من الغذاء والمنافسة فـــى عصـــر النظام العالمى الجديد ، ينبغى أن تعتمد الى حد كبير على قدراتهـــا الذاتـــية فى استثمار قدرات العلم والتكنولوجيا خاصة فى ضوء تراجع الدول المتقدمة عن تقديم العون للدول النامية .

٢- ينـــبغى لـــدى تطبيق التكنولوجيات الجديدة فى الزراعة فحص تأثيراتها الســـلبية والايجابـــية المنتظرة ، كما ينبغى دراسة تأثيرها على البيئة فى المدى الطويل .

٣- الـــتعاون الدولـــى فى مجال تعبئة الموارد السياسية والقانونية والطبيعية وتحســـين وســـائل استغلالها الى جانب تعبئة الموارد الحالية فى الكفاح العـــالمى ضـــد الجـــوع ومواجهة الظروف الطارئة التى قد تتعرض لها بعض البلدان كالكوارث الطبيعية والأمراض وغيرها .

٤- التأكيد على أهمية التمويل والاستثمار فى الزراعة لتحقيق الأمن الغذائى.

٥- الاهـــتمام بالتنمية المحلية الشاملة بصفة عامة والتنمية الاقتصادية بصفة خاصـــة من أجل مزيد من الانتاج والذى يؤدى بدوره الى ارتفاع متوسط الدخـــل الفـــردى والـــذى يعتبر المحدد الرئيسى لنصيب الفرد من المواد الغذائية .

٦- التوجـــيه والتوعـــية الدينـــية والاجتماعـــية من أجل المزيد من التكافل الاجـــتماعى والتعاون بين الدولة والمنظمات الأهلية والقادرين من أبناء

المجـتمع فـى ضمان الحد الأدنى من الضرورات الغذائية لجميع أفراد المجتمع .

٧- الاهـتمام بالتوعـية الثقافـية الغذائية من خلال وسائل الاعلام والثقافة وتبسيط مفهوم الوجبة الغذائية الصحية ، واحتياجات الأفراد فى الأعمار المختلفة ، والمصادر والمكونات والبدائل المختلفة للوجبة الغذائية الكاملة فى ظل مستويات الدخل والأسعار المختلفة .

ملخص البحـــث :

تهـدف هذه الدراسة الى التعرف على أوضاع الأمن الغذائى العالمى ، وأهم المتغـيرات المعاصـرة المؤثـرة عليه وتقييم حالة الأمن الغذائى المصرى باستخدام عدد من المؤشرات الاقتصادية والقطاعية ومؤشرات الأمن الغذائى وتشـير النتائج الى أن أوضاع الأمن الغذائى العالمى قد تأرجحت بين الوفرة والعجـز مـنذ الحرب العالمية الثانية وحتى الآن ، وأن هناك جهوداً مبذولة علـى المستوى العالمى والمحلى لاستئصال الفقر وتحقيق الأمن الغذائى ، إلا أن التقديرات تشير الى أن نحو ٧٩٢ مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائـى فـى البلدان النامية وأن هناك نحو ٣٥ قطراً تواجه حالات طوارئ غذائية فى بداية ٢٠٠١ .

وبتقيـيم حالـة الأمـن الغذائى المصرى تبين تحسن الناتج المحلى الاجمالى والـناتج الـزراعى بالأسـعار الثابـتة فى الثلاث سنوات الأولى من الخطة الخمسية الرابعة (١٩٩٨/٩٧-٢٠٠٢/٢٠٠١) ، وأن الزراعة تحقق ما يصل الى ١٧% من الناتج المحلى الاجمالى .

كمـا تبين زيادة الاستثمار الثابت فى القطاع الزراعى بشكل ملموس من نحو ٢ مليار جنيه عام ١٩٩٢/٩١ تمثل ٧,٩% من اجمالى الاستثمار الثابت العام الى نحو ٩,٦ مليار جنيه عام ٢٠٠٠/٩٩ تمثل نحو ١٣,٥% من الاجمالى .

كمـا اتضـح تـراجع معـدلات التضخم السنوى من نحو ٢٠% فى أواخر الثمانيـنات الى ٦,٢% عام ١٩٩٧/٩٦ لتصل الى ٢,٤% عام ٢٠٠٠/٩٩ ،

ممـــا يؤثـــر بصـــورة ايجابية على الفقراء وكاسبى الأجور وهم أكثر الفئات معاناة من زيادة الأسعار .

كمـــا تبيـــن أن هـــناك عجـــزاً مستمراً فى الميزان التجارى الكلى والميزان الـــتجارى الـــزراعى والغذائـــى ، ممـــا يمثل ضغطاً واضحاً على امكانيات الاقتصاد القومى .

ويشـــير المؤشر الخاص بنسبة الاكتفاء الذاتى من أهم المحاصيل الغذائية الى التحســـن الواضـــح فـــى نسبة الاكتفاء الذاتى من القمح ، كما تحسنت نسبة الاكتفاء الذاتى ككل من السكر ، واللحوم الحمراء والبيضاء ، والأسماك رغم الـــزيادة السكانية وأيضاً زيادة متوسط استهلاك الفرد منها . كما اكتفت مصر ذاتياً من الأرز والخضر والموالح ، علاوة على تحقيق هذه الحاصلات فائضاً تصديرياً ، إلا أنه يلاحظ انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتى من زيت الطعام لنحو ٢٨% عـــام ١٩٩٩ بالمقارنـــة بنحو ٣٦% عام ١٩٩١ مما يمثل عبئاً على ميزان المدفوعات .

وفـــيما يخـــتص بمتوسط نصيب الفرد من أهم المنتجات الغذائية فى مصر ، تبيـــن زيـــادة متوسط نصيب الفرد اليومى من الغذاء الكلى الصافى من نحو ١٦٤١ جـــرام كمتوســـط لعامى ٩١،١٩٩٢ الى نحو ١٩٥٩ جرام كمتوسط لعـــامى ٩٨،١٩٩٩ وبنســـبة زيادة ١٩,٤% . كما اتضح أن مستوى الأمن الغذائـــى للطاقـــة والبروتيـــن النـــباتى والدهون يفوق المستويات المعيارية للحصول على حد أدنى للأمن الغذائى للفرد ، بينما ينخفض بالنسبة للبروتين الحيوانى .

هذا وقد قدر عدد ناقصى الأغذية فى مصر بنحو ٢,٦ مليون نسمة تمثل ٤% من عدد السكان كمتوسط للسنوات ١٩٩٦-١٩٩٨ ، ويرجع ذلك كنتيجة حتمية للفقر مما يتطلب معه تضافر الجهود لتحقيق حد أدنى أمن من الغذاء لكل فرد من أفراد المجتمع من ناحية ونشر الثقافة الغذائية بين الأفراد للحصول على غذاء أمن من الناحيتين الكمية والصحية .

المراجع والهوامش :

١- سيد محمد حجازى (دكتور) ، " حق الغذاء في المجتمع المصرى " ، مركز البحوث الاجتماعية والجنائية ، برنامج بحوث حقوق الانسان ، القاهرة ، ١٩٩٣ .

٢- جاك ضيوف (دكتور) ، " العمل معا لاستئصال الجوع " ، ألفية متحررة من الجوع ، منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ، اكتوبر ٢٠٠٠ ، صـ ٢٥ .

٣- منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ، " القضايا الاخلاقية في الأغذية والزراعة " ، سلسلة المبادئ الاخلاقية ١ ، ٢٠٠١ ، صـ ٥ .

٤- محمد السيد عبد السلام ، " الأمن الغذائى العربى " ، سلسلة عالم المعرفة رقم ٢٣٠ ، صـ ٢٧ .

٥- منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ، " أثر السياسات الاقتصادية على الأمن الغذائي " ، روما، ١٩٩٨ ، صـ ١٠ .

٦- منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ، " ألفية متحررة من الجوع " ، يوم الأغذية العالمى ، اكتوبر ٢٠٠٠ ، صـ ٥ .

٧- جمال الدين بيومى (دكتور) ، " اختيارات مصر في ضوء المتغيرات العالمية والاقليمية " ، وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى ، بحث غير منشور ، معهد بحوث الاقتصاد الزراعى ، ٢٠٠١ .

٨- منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ، " القضايا الاخلاقية في الأغذية والزراعة " ، مرجع سابق (٣) ، صـ ٧ .

٩- عـزة ابراهـيم عماره (دكتورة) ، " سياسات وبرامج التحرر الاقتصادى والتعديلات الهيكلية وآثارها على أداء بعض المتغيرات الهامة فى القطاع الـزراعى " ، المجلة المصرية للعلوم التطبيقية ، كلية الزراعة ، جامعة الزقازيق ، مجلد رقم ١١ ، العدد ١ ، يناير ١٩٩٦ .

١٠- منظمـة الأغذية والزراعة (الفاو) ، " أثر السياسات الاقتصادية على الأمن الغذائى " ، روما ، ١٩٩٨ ، صـ ٢ .

11- Food and Agriculture Organization (F.A.O.), "New Challenges to the Achievement of the World Food Summit Goals", Committee on World food security, twenty seventh session, Rome, 2001

١٢- مـنظمة الأغذيـة والزراعة (الفاو) ، " القضايا الاخلاقية فى الأغذية والزراعة " ، مرجع سابق (٣) ، صـ ١ .

13- Food and Agriculture Organization (F.A.O.), "Assessment of the World food security situation", Committee on World food security, twenty seventh session, Rome, 2001.

14- Food and Agriculture Organization (F.A.O.), "Mobilising Resources to Fight Hunger", Committee on World food security, tweuty seventh session, Rome, 2001.

15- Food and Agriculture Organization (F.A.O.), "Assessment of the World food security situation", Op.cit. page 4.

١٦- محمـد سمير مصطفى ، " استهلاك الغذاء فى مصر " ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة رقم ١٢٩٩ ، يوليو ١٩٨١ .

١٧- رشـاد عـبد السـلام ، عزه عماره ، أحمد وشاحى (دكاترة) ، " دراسة اقتصـادية لنصـيب الفـرد من البروتين الحيوانى ومدى تأثيره بالانفاق

الاستهلاكي السنوى للفرد في ريف وحضر مصر " ، المؤتمر الرابع للاقتصاديين الزراعيين ، ٢٥-٢٦ اكتوبر ١٩٩٥ .

١٨- توفيق السيد عبد العال ، " أثر سياسات التحرر الزراعي علي الأمن الغذائي في مصر " ، رسالة دكتوراه ، قسم الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠١ .

19- Food and Agriculture Organization (F.A.O.), "Assessment of the World food security situation", op.cit. page 22.

٢٠- سيد محمد حجازى (دكتور) ، " حق الغذاء في المجتمع المصرى " ، مرجع سابق (١) ، صـ ٨٩ .

٢١- معهد التخطيط القومى والبرنامج الانمائى للأمم المتحدة ، " تقرير التنمية البشرية "مصر" "، القاهرة ، ١٩٩٦ ، صـ ٣٥ .

جامعة الأزهر
مركز صالح عبد الله كامل
للاقتصاد الإسلامي

Al-AZHAR UNIVERSITY
S.A. KAMEL CENTER
FOR ISLAMIC ECONOMICS

ندوة

الزراعة ومستقبل الاقتصاد المصرى

الاثنين : ٢١ رجب ١٤٢٢هـ الموافق ٨ أكتوبر ٢٠٠١م

دراسة تحليلية لأثر سياسة التحرر الاقتصادى على التكاليف الإنتاجية لمحصول الذرة الشامية الصيفية فى مصر

د. محمد توفيق عبد اللطيف البنا
مدرس الاقتصاد الزراعى بكلية الزراعة
جامعة الأزهر

دراسة تحليلية لأثر سياسة التحرر الاقتصادى على التكاليف الإنتاجية لمحصول الذرة الشامية الصيفية فى مصر

د. محمد توفيق عبد اللطيف البنا(*)

مقدمـــــــة

يــؤدى القطــاع الــزراعى دوراً هاماً فى الاقتصاد القومى المصرى باعتــباره قطاعــاً رائداً يقع على عاتقه أعباء التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشــاملة للوفــاء باحتياجات المجتمع من السلع والمنتجات الزراعية الغذائية والتصنيعية والتصديرية. وقد بدأت مصر تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادى والتكــيف الهيكلى فى جميع قطاعات الاقتصاد القومى ومنها قطاع الزراعة منذ النصف الثانى من الثمانينات وكانت الأهداف تتركز حول تأمين أكبر قدر ممكــن مــن الغــذاء وخاصــة السلع الغذائية والاستراتيجية وتحقيق أقصى معدلات من الاكتفاء الذاتى من تلك السلع وأهمها مجموعة محاصيل الحبوب.

وتعد الذرة الشامية من أهم محاصيل الغذاء فى مصر حيث تستخدم فى صناعة رغيف الخبز، كما تستخدم فى صناعة الأعلاف المستخدمة فى تغذية حــيوانات إنــتاج اللحــوم والدواجن، فضلاً عن استخدامها فى صناعة النشا وزيــت الذرة والفركتوز وغيرها، وقد اقتضت سياسة التحرر الاقتصادى فى القطــاع الــزراعى تحريــر تجارة المنتجات الزراعية وكذلك تحرير تجارة مســتلزمات الإنتاج. ومما لاشك فيه أن تحرير تجارة المنتجات الزراعية قد

(*) مدرس الاقتصاد الزراعى- كلية الزراعة- جامعة الأزهر

أدى إلـــى تحسن أسعار بعض المنتجات وانخفاض أسعار البعض الآخر، أما تحريـــر تجـــارة مستلزمات الإنتاج وفى نفس الوقت رفع الدعم عنها فقد أدى إلى ارتفاع أسعارها بمعدلات كبيرة وتحمل المنتج لثمنها بالكامل.

ومـــن جانب آخر فقد اقتضت سياسة التحرر الاقتصادى تحرير العلاقة بيـــن المالك والمستأجر مما أدى إلى رفع القيمة الإيجارية إلى أكثر من ثلاث أضعافها خلال الفترة الانتقالية (١٩٨٨-١٩٩٤)، ثم ارتفاعها مرة أخرى بعد انـــتهاء الفـــترة الانتقالية، كما تقلص دور بنك التنمية والإئتمان الزراعى فى تقديـــم القروض العينية والنقدية للمزارعين، ووفقاً لتطور السياسات التحررية فقـــد حدثت بعض الاختلالات بين دخول المنتجين الزراعيين ومدفوعاتهم فى صورة تكاليف الإنتاج.

ولمـــا كانـــت التكاليف الإنتاجية من أهم المؤشرات الاقتصادية الهامة الـــتى تعكـــس مدى تحقيق الوحدات الإنتاجية لأهدافها من عدمه، وفى نفس الوقت تعتبر من العوامل الهامة فى توجيه المـــوارد الإنتاجية نحو الاستخدام الأفضـــل الـــذى يـــتحقق من خلاله أقصى ربح ممكن على مستوى الوحدات الإنتاجـــية فقـــد لوحـــظ فى السنوات الأخيرة أن معدلات الزيادة السنوية فى تكالـــيف إنـــتاج بعض المحاصيل الرئيسية ومن بينها الذرة الشامية كانت أقل مـــن معـــدلات الزيادة السنوية فى أسعارها، الأمر الذى قد ينعكس فى المدى الطويـــل -إذا اســـتمر هـــذا الوضـــع- فى انخفاض المساحة المزروعة من المحصـــول فـــى ظـــل حـــرية القرار المزرعى ويؤكد هذا الاتجاه انخفاض المســـاحة المخصصـــة لانتاج الذرة الشامية الصيفية على مستوى الجمهورية

من حوالى ١٧٦٨,٣ ألف فدان عام ١٩٩٦ إلى حوالى ١٦٣٦ ألف فدان عام ١٩٩٧، وحوالــى ١٦٩٨ ألف فدان عام ١٩٩٨، الأمر الذى يتطلب دراسة بــنود التكاليف الإنتاجية لهذا المحصول ومعرفة مسئولية كل منها عن الزيادة التى حدثت فى إجمالى التكاليف الإنتاجية لهذا المحصول الإستراتيجي الهام.

مشكلة البحث وهدفه

اتضــح فــى السنوات التى شهدت تطبيق عمليات التحرر الاقتصادى، والاتجــاه إلــى آلــيات الســوق، ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعى وزيادتهــا بمعــدلات مــرتفعة وكذلــك ارتفــاع القيمة الإيجارية للأراضى الزراعــية، وزيــادة تكاليف العمالة الزراعية، الأمر الذى انعكس فى زيادة تكاليف إنتاج المحاصيل الزراعية ومن بينها الذرة الشامية الصيفية فى الوقت الذى لم ترتفع أسعار هذا المحصول بنفس معدلات الزيادة فى تكاليف إنتاجه، ممــا أحدث خللاً واضحاً فى صافى دخول مزارعيه حيث زاد صافى العائد الفدانــى مــن المحصــول من حوالى ١٥٥,٨ جنيه عام ١٩٨٦ إلى حوالى ٦٥٤,٣ جنــيه عام ١٩٩٠ ثم انخفض مرة أخرى إلى حوالى ٣٥٥,٨ جنيه عــام ١٩٩٦ وارتفــع إلى حوالى ٧٥١,٤ جنيه عام ١٩٩٧، ثم انخفض إلى حوالــى ٤٩٣,٩ جنــيه عام ١٩٩٨، الأمر الذى يعكس عدم استقرار دخول مــزارعى الذرة الشامية وتعرض المساحة المخصصة لانتاجه للانخفاض فى ضوء حرية اتخاذ القرارات الإنتاجية وفقاً لسياسة التحرر الاقتصادى، الأمر الــذى يقتضى ضرورة الوقوف على أسباب هذا الخلل واقتراح السبل الكفيلة بالعمل على استقرار دخول منتجى هذا المحصول الإستراتيجي الهام.

الطريقة البحثية ومصادر البيانات

استخدم البحث فى علاج مشكلته أسلوب التحليل الاقتصادى الاستقرائى، كما استخدمت بعض الأساليب القياسية والإحصائية فى تحليل بنود التكاليف وتقدير دوال التكاليف الإنتاجية واشتقاق بعض المؤشرات الاقتصادية من خلالها، وقد اعتمد البحث على بعض الدراسات السابقة والبيانات المنشورة وغير المنشورة التى تصدر عن الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعى بوزارة الزراعة.

نتائج البحث ومناقشتها

أولاً: تطور الإنتاج من الذرة الشامية الصيفية فى مصر:

باستعراض بيانات الإنتاج الكلى للذرة الشامية الصيفية خلال الفترة (١٩٧٥-١٩٩٨) يتضح أن كمية الإنتاج بلغت نحو ١٦,٥ مليون أردب عام ١٩٧٥ ارتفعت إلى حوالى ٢٠,٨ مليون أردب عام ١٩٨٥، ثم زادت إلى حوالى ٣٦,٨ مليون أردب عام ١٩٩٧، ثم إلى حوالى ٤٠ مليون أردب عام ١٩٩٨. وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام للإنتاج الكلى من الذرة الشامية الصيفية خلال الفترة (١٩٧٥-١٩٩٨) والمبينة بالمعادلة الأولى من الجدول رقم (١) اتضح أنه يتزايد بمعدل سنوى معنوى إحصائياً بلغ حوالى ٩٩٠ ألف أردب بنسبة زيادة سنوية بلغت نحو ٤,١% من متوسط الإنتاج خلال الفترة المذكورة والذى بلغ نحو ٢٤,٢ مليون أردب.

وقد تذبذبت المساحة المنزرعة بالذرة الشامية الصيفية من عام لآخر حيث انخفضت انخفاضاً حاداً عام ١٩٨٦ فبلغت نحو ١,١ مليون فدان أى

بنقص مقداره نحو ٠,٤ مليون فدان عما كانت عليه فى بداية الفترة عام ١٩٧٥ ثم ارتفعت مرة أخرى عام ١٩٨٦ إلى نحو ١,٤ مليون فدان. وخلال الفترة (١٩٩٤-١٩٩٦) حدثت زيادة ملموسة فى مساحة الذرة الشامية الصيفية حيث بلغت نحو ١,٧٣، ١,٧٥، ١,٧٧ مليون فدان خلال الأعوام الثلاثة على الترتيب ثم انخفضت إلى حوالى ١,٦٣ مليون فدان عام ١٩٩٧، وحوالى ١,٧ مليون فدان عام ١٩٩٨. وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام للمساحة المزروعة بالذرة الشامية الصيفية خلال الفترة (١٩٧٥-١٩٩٨) اتضح أنها تتزايد بمعدل سنوى معنوى إحصائياً بلغ نحو ١٦,٤٩ ألف فدان وبنسبة زيادة سنوية بلغت حوالى١,١% من المتوسط السنوى لمساحة المحصول والتى بلغت حوالى ١,٥ مليون فدان خلال الفترة المذكورة كما توضح ذلك المعادلة الثانية من الجدول رقم (١).

وللوقوف على أثر سياسة التحرر الاقتصادى على المساحة المزروعة بالذرة الشامية الصيفية قسمت فترة الدراسة إلى فترتين -فترة ماقبل تطبيق سياسة التحرر الاقتصادى (١٩٧٥- ١٩٨٦)، وفترة مابعد انتهاج سياسة التحرر الاقتصادى (١٩٨٧- ١٩٩٨)، وتوضح بيانات المعادلة الثالثة من الجدول رقم (١) وجود انخفاض سنوى غير معنوى إحصائياً فى المساحة التى خصصت لزراعة المحصول خلال الفترة (١٩٧٥-١٩٨٦)، أما الفترة (١٩٨٧-١٩٩٨) فتوضح بيانات المعادلة الرابعة من نفس الجدول زيادة المساحة المزروعة بالمحصول بمعدل سنوى معنوى إحصائياً بلغ حوالى ٩ آلاف فدان تمثل حوالى ٢% من متوسط المساحة خلال نفس الفترة والذى بلغ حوالى ١,٦ مليون فدان.

وعـند تقييم السياسة الإنتاجية لأى محصول، فإن تحليل سياسة التوسع الـزراعى الرأسـى متمثلة فى إنتاجية الفدان من المحصول تأتى فى مقدمة المعايـير الـتى يجب استخدامها لتحقيق هذا الهدف، باعتبارها مقياساً حساساً يعكـس المتغـيرات المؤثـرة فـى إنتاجية المحصول من مدخلات الإنتاج والاسـتثمارات المخصصة له بالإضافة إلى الظروف المحيطة بالإنتاج والتى تعكسها فعالية السياسـات الإنتاجية المتبعة. وبدراسة تطور الإنتاجية الفدانية خـلال الفترة (١٩٧٥-١٩٩٨) تبين زيادة الغلة الفدانية للذرة الشامية بمعدل سنوى معنوى إحصائياً بلغ نحو ٠,٤٧ أردب وبنسبة زيادة سنوية بلغت نحو ٢,٩٧% مـن متوسـط إنتاجية الفدان على مستوى الجمهورية خلال الفترة المذكورة والذى بلغ حوالى ١٥,٨٤ أردب.

كذلـك اتضـح بدراسة الاتجاه الزمنى العام للغلة الفدانية للذرة الشامية الصـيفية خـلال الفترة (١٩٧٥-١٩٨٦) أنها تزايدت بمعدل سنوى معنوى إحصائياً بلغ نحو ٠,٣ أردب تمثل حوالى ٢,٣% من المتوسط الذى بلغ نحو ١٣,١٧ أردب.

أمـا فـى الفـترة (١٩٨٧- ١٩٩٨) فقـد بلغ معدل الزيادة السنوية والمعـنوى إحصـائياً للغلة الفدانية للذرة الشامية الصيفية نحو ٠,٥٦ أردب بنسـبة زيـادة سـنوية حوالى ٢,٩% من متوسط إنتاجية الفدان خلال الفترة المذكورة والذى بلغ نحو ١٨,٧٧ أردب.

وللوقـوف علـى مـا إذا كـان هناك تغير ملموس فى إنتاج ومساحة وإنتاجـية الفدان من الذرة الشامية بين الفترتين (١٩٧٥-١٩٨٦)، (١٩٨٧-

١٩٩٨) فقد استخدم اختبار تحليل التباين للفرق بين متوسطات هاتين الفترتين، وتشير البيانات الواردة بالجدول رقم (٢) إلى وجود تغير معنوى فيما بين الفترتين، الأمر الذى يمكن تفسيره على أن برامج الإصلاح الاقتصادى قد نجحت فى تحقيق أهدافها فى زيادة الإنتاج من الذرة الشامية الصيفية والمساحة المخصصة لانتاجه وفى نقل المعلومات التكنولوجية المتطورة الخاصة بإنتاج المحصول من خلال أجهزة الإرشاد الزراعى إلى المزارعين، كما ساهم ترك الإنتاج لقوى السوق فى تكثيف استخدام المدخلات الأخرى على الأرض الزراعية من عمل بشرى ورأس مال فى زيادة إنتاجية الفدان من المحصول.

ثانياً التكاليف الإنتاجية الفدانية لمحصول الذرة الشامية الصيفية

تعتبر التكاليف الإنتاجية الزراعية المحدد الرئيسى لاستمرار العملية الإنتاجية الزراعية أو توقفها، حيث أن ارتفاع التكاليف عن الحد الذى يعجز عنده المنتج عن الوفاء بمتطلبات العملية الإنتاجية سوف يؤدى إلى توقف المنتج من مزاولة نشاطه الإنتاجي، أو تغييره لنشاط إنتاجي آخر. ونتيجة لتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى وتفعيل آليات السوق فى الاقتصاد المصرى وما نتج عنه من ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعى، خاصة أسعار الأسمدة الكيماوية والمبيدات وارتفاع أجور العمالة الزراعية، وارتفاع القيمة الايجارية للأراضى الزراعية، وإلغاء الدعم على المدخلات الزراعية، فقد أصبحت التكاليف تمثل عبء كبير على المنتج الزراعى المصرى، وخاصة صغار المنتجين، مما يخشى معه أن يؤثر ذلك بشكل مباشر على حدوث خلل فى الدخول أو فى الاستثمارات الزراعية وفى معدلات الإنتاج،

وهذا يؤثر بدون شك على تنفيذ برامج وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية سواء على المستوى القومى أو على المستوى القطاعى.

وتوضح بيانات الجدول رقم (٣) أن إجمالى تكاليف إنتاج الفدان من محصول الذرة الشامية الصيفية قد زادت خلال الفترة (١٩٧٥-١٩٨٦) بنسبة ١٤٩,٣%. بينما زادت مرة أخرى خلال الفترة (١٩٨٧-١٩٩٨) بنسبة ١٥٤,٨%، وبدراسة المكونات الأساسية للتكاليف الإنتاجية والتى يمكن حصرها فى ثلاثة أقسام رئيسية هى: أجور العمال، وإيجار الأرض، وتكاليف مستلزمات الإنتاج يتبين أن أجور العمال تعتبر مسئولة عن حوالى ٤٨,٦% من إجمالى الزيادة التى حدثت فى تكاليف إنتاج المحصول خلال الفترة الأولى (١٩٧٥-١٩٨٦) نظراً لزيادتها خلال هذه الفترة بحوالى ٨١٨,٧%، بينما تعتبر الأجور مسئولة عن حوالى ٤٥,١% من إجمالي الزيادة التى حدثت فى تكاليف إنتاج الفدان من المحصول نظراً لزيادتها بحوالى ٨٠,٥% خلال الفترة الثانية (١٩٨٧- ١٩٩٨).

أما بالنسبة لإيجار الأرض فيعتبر مسئولاً عن ٤,٨% فقط من إجمالي الزيادة التى حدثت فى تكاليف إنتاج المحصول خلال الفترة الأولى (١٩٧٥-١٩٨٦) حيث زاد خلال تلك الفترة بنسبة ٩٤,٤%، بينما يعتبر مسئولاً عن حوالى ٢٢% من إجمالى تكاليف إنتاج المحصول خلال الفترة الثانية (١٩٨٧-١٩٩٨) نظراً لزيادته بحوالى ٥٣٥% خلال هذه الفترة كنتيجة مباشرة لتطبيق قانون تحرير العلاقة بين المالك والمستأجر.

أما بالنسبة لمستلزمات الإنتاج فبينما كانت تعتبر مسئولة عن حوالى

٤٦,٦% من إجمالى الزيادة فى تكاليف إنتاج المحصول خلال الفترة الأولى (١٩٧٥-١٩٨٦) نظراً لزيادتها خلال تلك الفترة بنسبة ٥١٧,١%، فقد أصبحت مسئولة عن٣٢,٩% فقط من إجمالى الزيادة فى تكاليف إنتاج المحصول خلال الفترة الثانية (١٩٨٧-١٩٩٨) نظراً لزيادتها بنسبة ١٦٠% خلال هذه الفترة.

وبصفة عامة توضح بيانات الجدول رقم (٤) أن معدل الزيادة السنوية فى إجمالى تكاليف إنتاج الفدان من محصول الذرة الشامية الصيفية بالأسعار الجارية بلغ حوالى ٥١,٨ جنيه للفدان تمثل حوالى ١١,٢% من متوسط تكاليف إنتاج المحصول خلال الفترة (١٩٧٥-١٩٩٨) كما توضح ذلك بيانات المعادلة رقم (١)، إلا أن بيانات المعادلتين (٢)، (٣) توضحان أن معدل الزيادة فى تكاليف إنتاج الفدان بالأسعار الجارية خلال الفترة الأولى (١٩٧٥-١٩٨٦) والذى بلغ حوالى ١٥,٢% كان أكبر من معدل الزيادة خلال الفترة الثانية (١٩٨٧-١٩٩٨) والذى بلغ حوالى ١١,٧% سنوياً.

وبتقدير الزيادة الحقيقية فى تكاليف إنتاج الفدان من المحصول باستخدام الأرقام القياسية لأسعار الجملة (١٩٨٧/٨٦=١٠٠) تبين أن هناك زيادة معنوية إحصائياً فى إجمالى تكاليف إنتاج الفدان من المحصول خلال الفترة الأولى (١٩٧٥-١٩٨٦) بلغت نحو ١٥,٨ جنيه/فدان تمثل حوالى ٤,٨% من متوسط إجمالى تكاليف إنتاج الفدان من المحصول خلال تلك الفترة كما توضح ذلك بيانات المعادلة رقم (٥) من الجدول رقم (٤)، بينما لم تحدث زيادة حقيقية فى تكاليف إنتاج الفدان من المحصول خلال الفترة الثانية

(١٩٨٧-١٩٩٨) نظـراً لـزيادتها بمعـدل سنوى غير معنوى إحصائياً بلغ حوالـى ٤ جنـيه/فدان تمثل حوالى ١,٤% فقط من متوسط إجمالى تكاليف إنـتاج المحصـول خلال تلك الفترة بالأسعار الثابتة كما توضح ذلك بيانات المعادلة رقم (٦) من الجدول رقم (٤).

وفى ذات الوقت يمكن القول أنه لم تكن هناك زيادة حقيقية فى إجمالى تكالـيف إنـتاج الفـدان من المحصول خلال الفترة (١٩٧٥-١٩٩٨) حيث توضـح المعادلـة رقـم (٤) من نفس الجدول أنها زادت معدل سنوى غير معـنوى إحصـائياً بلغ نحو ٠,١٣ جنيه تمثل حوالى ٠,٠٤% سنوياً فقط من متوسط التكاليف خلال الفترة المذكورة.

ثالثاً بعض المؤشرات الاقتصادية لدالات تكاليف إنتاج الذرة الشامية الصيفية فى مصر

بـتقدير نماذج دوال التكاليف الإنتاجية لمحصول الذرة الشامية الصيفية على المستوى القومى فى صورها المختلفة تبين أن أفضل الصور المتحصل علـيها هـى الصـورة التكعيبية والتى توضح العلاقة بين التكاليف الإنتاجية الكلية (ت.ك) من ناحية ومتوسط إنتاجية الفدان (ص) من ناحية أخرى حيث كانت على الصورة التالية:

$$ت.ك = -١٤,٥١ + ١٩,٦١ص - ٤,٨٨ ص^{٢} + ٠,٣٤ ص^{٣}$$

(٢,٥٦) (٣,١٤) (١,١٨)

ف = ٤,٥٦ ر = ٠,٧٤ ر = ٠,٥٥

وتوضـح الصـورة السـابقة لدالـة التكاليف الكلية لانتاج الفدان من

محصــول الذرة الشامية الصيفية فى جمهورية مصر العربية خلال الفــتــرة (١٩٧٥-١٩٩٨) أن التغــيرات التى حدثت فى متوســط إنتاجية الفدان من المحصــول (ص) قــد فســرت حوالى ٥٥% من التغيرات التى حدثت فى إجمالــي تكاليف إنتاج الفدان من المحصول (ت.ك) خلال فترة الدراسة حيث بلغت قيمة معامل التحديد(ر) حوالى ٠,٥٥، كما يلاحظ من نفس المعادلة أن إشــارة معامل (ص) كانت موجبة، الأمر الذى يتفق مع المنطق الاقتصادى الــذى يفترض زيادة دالتى متوسط التكاليف والتكاليف الحدية فى حالة ما إذا كانت دالة التكاليف الإنتاجية تمثلها دالة من الدرجة الثالثة.

وباشتقاق دالة متوسط التكاليف (ت.م) فإنها تكون على النحو التالى:

$$\text{ت.م} = \frac{\text{ت.ك}}{\text{ص}} = \frac{١٤,٥١ + ١٩,٦ \text{ ص} - ٤,٨٨ \text{ ص}^{٢} + ٠,٣٤ \text{ ص}^{٣}}{\text{ص}}$$

كذلــك باشتقاق دالة التكاليف الحدية (ت.ح) فإنها تكون على الصورة التالية:

$$\text{ت.ح} = ١٩,٦١ - ٩,٧٦ \text{ ص} + ١,٠٢ \text{ ص}^{٢}$$

وفــى ضوء المعادلات السابقة أمكن الحصول على القيم التقديرية لكل من التكاليف الكلية (ت.ك)، والتكاليف المتوسطة (ت.م) مع مقارنة تلك القيم بالقــيم الفعلــية لهــا، كما تم أيضاً حساب قيم التكاليف الحدية (ت.ح) خلال الفترة (١٩٧٥-١٩٩٨) كما هو موضحاً بالجدول رقم (٥).

وتطبــيقاً لمبادئ النظرية الاقتصادية وباستخدام نتائج القياس المتحصل عليها فى الدوال السابقــة فإنه يمكن استخلاص بعض المؤشرات الاقتصادية

المتعلقة بإنتاج محصول الذرة الشامية الصيفية على مستوى الجمهورية حيث قدر متوسط إنتاجية الفدان الذى يكون عنده متوسط التكاليف الكلية عند أقل حد ممكن بحوالى ١١,٥٦ قنطار فى بداية الفترة، وبالتعويض فى معادلة متوسط التكاليف الكلية بهذا القدر من الناتج أمكن الحصول على أقل قيمة لمتوسط تكلفة إنتاج الأردب من الذرة الشامية الصيفية بحوالى ٧,٣٨ جنيه، ويعنى ذلك أن إنتاج محصول الذرة الشامية طوال فترة الدراسة كان فى المرحلة الاقتصادية، وبالتالى فإن العناصر الإنتاجية التى أتيحت لانتاج محصول الذرة الشامية الصيفية قد تم استخدامها بكفاءة طوال فترة الدراسة.

وعند حساب متوسط الإنتاج الذى يعظم الربح فى السنوات الخمس الأخيرة (١٩٩٤-١٩٩٨) وذلك بمساواة دالة التكاليف الحدية بمتوسط سعر الأردب من المحصول خلال نفس الفترة والذى بلغ حوالى ٧٢,٥ جنيه تبين أنه يقدر بحوالى ٢٢,٥ أردب للفدان وقد تحقق هذا القدر بالفعل اعتباراً من عام ١٩٩٨.

رابعاً الخلاصة والتوصيات

يعتبر محصول الذرة الشامية من المحاصيل الهامة نظراً لاستخدامه فى غذاء الإنسان والحيوان فضلاً عن استخدامه فى بعض الصناعات كصناعة النشا وزيت الذرة والفركتوز، وغيرها. ويتأثر إنتاج الذرة الشامية بالتكاليف الإنتاجية اللازمة لتوفير الموارد اللازمة لانتاجه من ناحية، وبالمستوى التكنولوجى الذى يحقق قدراً معيناً من الناتج من ناحية أخرى.

وقد أوضحت نتائج التحليل أن برامج الإصلاح الاقتصادى قد نجحت

فى تحقيق أهدافها فى زيادة الإنتاج من الذرة الشامية الصيفية والمساحة المخصصة لانتاجه وفى نقل المعلومات التكنولوجية المتطورة الخاصة بإنتاج المحصول من خلال أجهزة الإرشاد الزراعى إلى المزارعين، كما ساهم ترك الإنتاج لقوى السوق فى تكثيف استخدام المدخلات الأخرى على الأرض الزراعية من عمل بشرى ورأس مال فى زيادة إنتاجية الفدان من المحصول.

من ناحية أخرى فإن تطبيق سياسة التحرر الاقتصادى وتفعيل آليات السوق فى الاقتصاد المصرى، وما نتج عن ذلك من ارتفاع أسعار مستلزمات إنتاج المحاصيل المختلفة ومن بينها الذرة الشامية خاصة أسعار الأسمدة الكيماوية والمبيدات وارتفاع أجور العمالة الزراعية، وكذلك ارتفاع القيمة الايجارية للأرض الزراعية، وإلغاء الدعم على المدخلات الزراعية، وبالتالى فقد أصبحت تكاليف إنتاج المحصول تمثل عبء على المنتج الزراعى خاصة صغار المزارعين الأمر الذى يخشى معه أن يؤثر ذلك بشكل مباشر على حدوث خلل فى معدلات إنتاجه.

وبالتالى فإنه يجب الاهتمام بتوجيه قدر أكبر من الاستثمارات إلى البحوث والدراسات المتعلقة بزيادة الإنتاجية الفدانية لمواصلة النجاح الذى تحقق فى هذا المجال، بالإضافة إلى تكثيف جهود أجهزة الإرشاد الزراعى فى ترشيد استخدام الأسمدة والمبيدات حتى يتم تحقيق التوازن بين التكاليف الإنتاجية ذات الارتفاع المستمر وأسعار الناتج التى لاتزيد بنفس معدل الزيادة فى تلك التكاليف.

قائمة المراجع

١ - أحمد حسنى غنيمة (دكتور)، وآخرون، دراسة اقتصادية لمحصول الذرة الشامية مع التركيز على دور التعاونيات فى تبنى الزراع للتوصيات الحديثة، معهد بحوث الاقتصاد الزراعى بالاشتراك مع المعهد العالى للتعاون الزراعى، مايو ١٩٩٩.

٢ - السيد محمد أبوزيد (دكتور)، على إبراهيم حسن (دكتور)، دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة فى التكاليف الإنتاجية لمحصول القطن فى مصر، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى، المجلد التاسع، العدد الثانى، سبتمبر ١٩٩٩.

٣ - صلاح على صالح (دكتور)، دراسة تحليلية لتكاليف إنتاج أهم الحاصلات الحقلية فى جمهورية مصر العربية، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى، المجلد الأول، العدد الثانى، سبتمبر ١٩٩١.

4 - John, P.D Dolland Others, "Production Economic Theory with Applications, John Wily and Sons, Inc, U.S.A, New York, 1984.

5 - Usoma El-Bahnasawi, Economical Unpacts of Iconomical Reform Program Application on Cost of Production and Profitability's of Major Crops in A.R.E, 5 th Congress for Economic and Development in Egypt and Arab Countries, Mansoura University, 23-24 April, 1996.

جدول رقم (١): معادلات الاتجاه الزمنى العام للإنتاج الكلى والمساحة وإنتاجية الفدان من محصول الذرة الشامية فى جمهورية مصر العربية خلال الفترة (١٩٧٥-١٩٩٨)

رقم المعادلة	البيـــــان	معادلة الاتجاه الزمنى العام	ر	ر٢	ف	متوسط الفترة	معدل التغير السنوى
	الإنتاج:						
١	(٧٥-١٩٩٨)	ص‌م= ١٢٢٩١+٩٩٠س‌م (١١,٩٧)*	٠,٩٣	٠,٨٦	١٢٩,٤	٢٤١٧٠	٤,١
٢	(٧٥-١٩٨٦)	ص‌م= ١٦٦٩٠,٣+٢٥٤,٣س‌م (١,٩٧)*	٠,٥٣	٠,٢٨	٦,٨٣	١٨٣٤٣,٤	١,٤
٣	(٨٧-١٩٩٨)	ص‌م= ٤١٠٢,٥+١٤٦٨ س ع (٨,٩٥)*	٠,٩٥	٠,٩٠	٨٣,٠	٣٠٥٢٥	٤,٨
	المساحة:						
٤	(٧٥-١٩٩٨)	ص‌م= ١٣٠٣,٧+١٦,٤٩س‌م (٤,٦٧)*	٠,٧١	٠,٥٠	٢١,٢	١٥٠١,٥	١,١
٥	(٧٥-١٩٨٦)	ص‌م= ١٤٦٨,٢-١١,٢٦س‌م (١,٤٩)*	-٠,٤٣	٠,١٨	٢,٢٤	١٣٩٥	-٠,٨١
٦	(٨٧-١٩٩٨)	ص‌م= ١٨١٥,٩+٩ س‌م (٩,٧٣)*	٠,٨٥	٠,٧٢	٢٣,١	١٦١٥	٢,٠

رقم المعادلة	البيـــــان	معادلة الاتجاه الزمنى العام	ر	ر٢	ف	متوسط الفترة	معدل التغير السنوى
	إنتاجية الفدان:						
٧	(١٩٩٨-٧٥)	ص_م = ١٠,٢٣ + ٠,٤٧ س_م (١٨,٤)*	٠,٩٧	٠,٩٤	٢١٤,٠	١٥,٨٥	٢,٩٧
٨	(١٩٨٦-٧٥)	ص_م = ١١,٢٥ + ٠,٣ س_م (٩,٧١)*	٠,٩١	٠,٨٣	٩٤,٣	١٣,١٧	٢,٣
٩	(١٩٩٨-٨٧)	ص_م = ٨,٨ + ٠,٥٦ س_م (٩,٠١)*	٠,٩١	٠,٨٣	٤٣,٠١	١٨,٧٧	٢,٩

* معنوى عند مستوى معنوية ٠,٠٥

المصدر: حسبت من:

وزارة الـــزراعة واستصـــلاح الأراضـــى، الإدارة المركزية للاقتصاد الـــزراعى، الإدارة العامـــة للإحصاء، نشرة الاقتصاد الزراعى، أعداد مختلفة.

جدول رقم (٢): نتائج تحليل التباين للفرق بين متوسطى الفترتين (١٩٧٥-١٩٨٦)، (١٩٨٧-١٩٩٨) للإنتاج والمساحة وإنتاجية الفدان من الذرة الشامية الصيفية فى جمهورية مصر العربية

البيـــــان	متوسط الفترة (١٩٧٥-١٩٨٦)	متوسط الفترة (١٩٨٧-١٩٩٨)	الفرق بين المتوسطين	قيمة "ت" لفرق بين المتوسطين
الإنتاج الكلى (مليون أردب)	١٨,٣٤٣	٣٠,٥٢٥	١٢,١٨	-٤,٨٦*
المساحة (ألف فدان)	١٣٩٥,٠	١٦١٥,٠	٢٢٠,٠	-٧,٩٤*
الإنتاجية (أردب)	١٣,١٧	١٨,٧٧	٥,٦٠	-٨,١١*

* معنوى عند مستوى معنوية ٠,٠١

المصدر: حسبت من:
وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعى، الإدارة العامة للإحصاء، نشرة الاقتصاد الزراعى، أعداد مختلفة.

جدول رقم (٣): الزيادة المئوية فى تكاليف إنتاج الفدان من محصول الذرة الشامية الصيفية ومسئولية الزيادة فى البنود المختلفة للتكاليف عنها

الفترة	الزيادة المئوية فى إجمالى التكاليف الفدانية %	الزيادة المئوية فى أجور لعمال الزراعيين %	مسئولية فى أجور العمال عن الزيادة فى إجمالي التكاليف %	الزيادة المئوية فى إيجار الأرض %	مسئولية الزيادة فى إيجار الأرض عن الزياد فى إجمالي التكاليف %	الزيادة المئوية فى تكاليف مستلزمات الإنتاج %	مسئولية الزيا د فى تكاليف مستلزمات الإنتاج عن الزيادة فى تكاليف إنتاج الفدان %
(١٩٧٥-١٩٨٦)	١٤٩,٣	٨١٨,٧	٤٨,٦	٩٤,٤	٤,٨	٥١٧,١	٤٦,٦
(١٩٨٧-١٩٩٨)	١٥٤,٨	٨٠,٥	٤٥,١	٥٣٥,٠	٢٢,٠	١٦٠,٠	٣٢,٩

المصدر: حسبت من:
وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعى، الإدارة العامة للإحصاء، بيانات غير منشورة.

جدول رقم (٤): معادلات الاتجاه الزمنى العام لإجمالى تكاليف إنتاج الفدان من محصول الذرة الشامية فى جمهورية مصر العربية خلال الفترة (١٩٧٥-١٩٩٨)

رقم المعادلة	البيـــــان	معادلة الاتجاه الزمنى العام	ر	ر٢	ف	متوسط الفترة	معدل التغير السنوى
	الأسعار الجارية:						
١	(١٩٧٥-١٩٩٨)	ص‍ـ=١٥٨,٦ +٥١,٨١ س‍ـ (١١,٩٧)	٠,٩٥	٠,٩١	٢٠٢,٦	٤٥٩,٢	١١,٢
٢	(١٩٧٥-١٩٨٦)	ص‍ـ=١,٥٨ + ٢٧,٧ س‍ـ (١٧,٤)	٠,٩٨	٠,٩٧	١٩٨,٦	١٨٠,٧	١٥,٢
٣	(١٩٨٧-١٩٩٨)	ص‍ـ=٨٤٢,١ + ٨٩,٢ س‍ـ (١٥,٨)	٠,٩٨	٠,٩٧	١٥٧,٣	٦٧٣,٤	١١,٧
	الأسعار الثابتة*						
٤	(١٩٧٥-١٩٩٨)	ص‍ـ=٣٠٧,٨ + ٠,١٣ س‍ـ (٠,٠٨)	٠,٠٢	٠,٠٠٣	٠,٠١	٣٠٩,٨	٠,٠٤
٥	(١٩٧٥-١٩٨٦)	ص‍ـ=٢٢٥,٨ + ١٥,٧٣ س‍ـ (٨,٩)	٠,٩٤	٠,٨٩	٨٧,٨	٣٢٨,٠	٤,٨
٦	(١٩٨٧-١٩٩٨)	ص‍ـ=٢١٧,٦ + ٤ س‍ـ (١,٣٦)	٠,٤٠	٠,١٦	١,٦٣	٢٨٩,٦	١,٤

* باستخدام الأرقام القياسية لأسعار الجملة (١٩٨٧/٨٦) = ١٠٠).

المصدر: حسبت من:

وزارة الـــزراعة واستصـــلاح الأراضـــى، الإدارة المركزية للاقتصاد الـــزراعى، الإدارة العامـــة للإحصاء، نشرة الاقتصاد الزراعى، أعداد مختلفة.

جدول رقم (٥): القيم الفعلية والتقديرية لدالات التكاليف الإنتاجية المختلفة لمحصول الذرة الشامية الصيفية فى جمهورية مصر العربية خلال الفترة (١٩٧٥-١٩٩٨)

السنوات	متوسط إنتاج الفدان أردب	التكاليف الكلية(جنيه/فدان)		متوسط التكاليف(جنيه/فدان)		التكاليف الحدية
		القيمة الفعلية ت.ك	القيمة المقدرة ت.ك$^{\wedge}$	القيمة الفعلية ت.ك / ص	القيمة المقدرة ت.ك$^{\wedge}$ / ص	
١٩٧٥	١١,٥٦	٥٩,٥٧	٨٥,٢٨	٥,١٥	٧,٣٨	٤٣,١٠
١٩٧٦	١٢,٢٤	٧٠,٩٧	١٧,٩٠	٥,٨٠	٩,٦٣	٥٢,٩٦
١٩٧٧	١١,٨٥	٨٥,٠٠	٩٢,٦٨	٧,١٧	٧,٨٢	٤٧,١٨
١٩٧٨	١٢,٧٥	١٠٢,٩٧	١٤٦,٩٢	٨,٠٨	١١,٥٢	٦٠,٩٨
١٩٧٩	١٢,٠٠	١١٩,٢١	١٠٤,٦١	٩,٩٣	٨,٧٢	٤٩,٣٧
١٩٨٠	١٣,١٧	١٣٩,٦٥	١٧٣,٩٩	١٠,٦٠	١٣,٢١	٦٧,٩٩
١٩٨١	١٣,٣١	١٧٤,١٥	١٨٣,٦٨	١٣,٠٨	١٣,٨٠	٧٠,٤١
١٩٨٢	١٣,٣٤	٢٠٩,٦٦	١٨٥,٨١	١٥,٧٢	١٣,٩٣	٧٠,٩٣
١٩٨٣	١٣,٩٨	٢٥٥,٢٠	٢٣٤,٨٦	١٨,٢٥	١٦,٨٠	٨٢,٥٢
١٩٨٤	١٤,٤٦	٢٨٠,٢٨	٢٧٦,٦٦	١٩,٣٨	١٩,١٣	٩١,٥٨
١٩٨٥	١٤,٩٢	٣٢٣,٣٠	٣٢٠,٩٩	٢١,٦٧	٢١,٥١	١٠١,٠٥
١٩٨٦	١٤,٤٦	٣٤٨,٢٣	٢٧٦,٦٦	٢٢,٤٢	١٩,١٣	٩١,٥٨
١٩٨٧	١٥,٤٠	٣٥٦,١٦	٣٧١,٩٢	٢٣,١٣	٢٤,١٥	١١١,٢١
١٩٨٨	١٦,٠٠	٣٧٩,٩٠	٤٤٢,٦١	٢٤,٨٧	٢٧,٦٦	١٢٤,٥٧
١٩٨٩	١٧,٤٥	٤٧٠,٧٣	٦٧٥,٣٢	٢٦,٩٨	٣٨,٧٠	١٥٩,٨٩
١٩٩٠	١٨,٦٩	٥٣٣,٠٠	٨٦٧,١٠	٢٨,٥٢	٤٦,٣٩	١٩٣,٥٠
١٩٩١	١٨,٧٥	٦٢٨,٤	٨٧٨,٧٦	٣٣,٥٢	٤٦,٨٧	١٩٢,٢٠
١٩٩٢	١٩,٢٠	٧٢٣,٣	٩٦٩,٥٢	٣٧,٦٧	٥٠,٥٠	٢٠٨,٢٠
١٩٩٣	١٨,٩٩	٩٥٦,٠	٩٢٦,٤٣	٥٠,٣٤	٤٨,٧٩	٢٠٢,١٤
١٩٩٤	٢٠,٠٥	١٠٠٥,٣	١١٥٧,٣٥	٥٠,١٤	٥٧,٧٢	٢٤٦,٠٢
١٩٩٥	١٨,٥٠	١٠٧٤,٦	٨٣٠,٨٥	٥٨,٠٩	٤٤,٩١	١٨٨,١٤
١٩٩٦	٢٠,٨٧	١١٣٢,٢	١٣٥٩,٨٥	٥٤,٢٥	٦٥,١٦	٢٦٠,١٨

السنوات	متوسط إنتاج الفدان أردب	التكاليف الكلية(جنيه/فدان)		متوسط التكاليف(جنيه/فدان)		التكاليف الحدية
		القيمة الفعلية ت.ك	القيمة المقدرة ت.ك$^{\wedge}$	القيمة الفعلية ت.ك / ص	القيمة المقدرة ت.ك$^{\wedge}$ / ص	
١٩٩٧	٢٢,٤٧	١١١٣,٣	١٨١٩,٥٥	٤٩,٥٥	٨٠,٩٨	٣١٥,٣٠
١٩٩٨	٢٢,٨١	١٤٩٦,٠	١٩٢٨,٨٤	٦٥,٥٩	٨٤,٥٦	٣٢٧,٦٨

المصدر: جمعت وحسبت من:

١- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعى، الإدارة العامة للإحصاء.

٢- دوال التكاليف المقدرة بالبحث.

دراسة تحليلية لأثر سياسة التحرر الاقتصادى على التكاليف الإنتاجية لمحصول الذرة الشامية الصيفية فى مصر

د. محمد توفيق عبد اللطيف البنا
مدرس الاقتصاد الزراعى- كلية الزراعة- جامعة الأزهر

مستخلص

تعتبر الذرة الشامية من المحاصيل الاستراتيجية الهامة نظراً لاستخدامها فى غذاء الإنسان والحيوان فضلاً عن استخدامها فى بعض الصناعات كصناعة النشا وزيت الذرة والفركتوز وغيرها. ويتأثر إنتاج الذرة الشامية بالتكاليف الإنتاجية اللازمة لتوفير الموارد اللازمة لانتاجه من ناحية، وبالمستوى التكنولوجى الذى يحقق قدراً معيناً من الناتج من ناحية أخرى.

وقد استهدفت الدراسة التعرف على أسباب عدم استقرار دخول مزارعى الذرة الشامية فى مصر وتعرض المساحة المخصصة لانتاجه للانخفاض فى ضوء حرية اتخاذ القرارات الإنتاجية وفقاً لسياسة التحرر الاقتصادى حيث أوضحت النتائج أن برامج الإصلاح الاقتصادى قد نجحت فى تحقيق أهدافها فى زيادة إنتاج المحصول وفى نقل المعلومات التكنولوجية المتطورة الخاصة بالإنتاج من خلال أجهزة الإرشاد الزراعى إلى المزارعين، كما ساهم ترك الإنتاج لقوى السوق فى تكثيف استخدام المدخلات الأخرى على الأرض الزراعية من عمل بشرى ورأس مال فى زيادة إنتاجية الفدان من المحصول.

مـــن ناحية أخرى فإن تطبيق سياسة التحرر الاقتصادى وتفعيل آليات السوق فى الاقتصاد المصرى، وما نتج عن ذلك من ارتفاع أسعار مستلزمات إنـــتاج المحاصـــيل المختلفة ومن بينها الذرة الشاميـــة خاصة أسعار الأسمدة الكـــيماوية والمبـــيدات وارتفاع أجور العمالة الزراعية، وكذلك ارتفاع القيمة الايجاريـــة للأرض الزراعية وإلغاء الدعم على المدخلات الزراعية، وبالتالى فقد أصبحت تكاليف إنتاج المحصول تمثل عبء على المنتج الزراعى خاصة صـــغار المزارعين، الأمر الذى يخشى معه أن يؤثر ذلك بشكل مباشر على حـــدوث خلـــل فى معدلات إنتاجه، لذا توصى الدراسة بضرورة توجيه قدر أكـــبر مـــن الاســـتثمارات إلى البحوث والدراسات المتعلقة بزيادة الإنتاجية الفدانـــية، بالإضـــافة إلـــى تكثيف جهود أجهزة الإرشاد الزراعى فى ترشيد اســـتخدام الأســـمدة والمبيدات حتى يتم تحقيق التوازن بين التكاليف الإنتاجية ذات الارتفـــاع المســـتمر وأسعار الناتج التى لا تزيد بنفس معدل الزيادة فى التكاليف.

طبع بمطبعة مركز صالح كامل
للاقتصاد الإسلامي – جامعة الأزهر بمدينة نصر
☎ : ٢٦١٠٣٠٨

رقم الإيداع: ٢٠٠١/١٥٢٩٦
الترقيم الدولي: I.S.B.N.
977-5252-93-8